المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية وآدابها
قسم الدراسات العليا العربية
فرع اللغة والنحو والصرف

اعتراضاتُ السَّخاويِّ على اللُّغويين والنَّحويين والصَّرفيين في كتابِ سِفرِ السَّعادةِ وسَفِيرِ الإفادةِ

بحث مُقدَّم لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

تخصص: نحو وصرف

إعداد الطالبة:

مها بنت نجم بن سليم اليوبي

(٤٣٢٨٠٠١٩)

إشراف الأستاذ الدكتور:

سعد بن حمدان الغامدي

١٤٣٦ هـ / ٢٠١٥م

بسم الله الرحمن الرحيم

مُلخَّص الرسالة

عنوان الرسالة: اعتراضاتُ السخاويِّ على اللُّغويين والنَّحويين والصَّرفيين في كتابِ سفرِ السعادةِ وسفيرِ الإفادةِ.

الباحثة : مها نجم سليم اليوبي.

الدرجة : الماجستير.

موضوع الرسالة : دراسةُ اعتراضاتِ السخاويِّ على اللُّغويين والنَّحويين والصَّرفيين في كتابِ: (سفرِ السعادةِ وسفيرِ الإفادةِ)، مع ذكر آراء العلماء، وأدلتهم، ثم ترجيح هذه الآراء حسب ما يظهر لي من خلال الأدلة.

هدف الرسالة : جمع اعتراضات السخاوي ودراستها، ثم مناقشتها وتقويمها وفق منهج علمي محدد، مُبينة مدى قوة هذه الاعتراضات، أو ضعفها.

مكونات الرسالة : المقدمة: وفيها أهمية الموضوع، ودوافع اختياره، ومنهج البحث.

التمهيد: وفيه ترجمة موجزة لعلم الدين السخاوي، وتعريف بكتاب" سفر السعادة وسفير الإفادة"، وبيان أهميته العلمية، ومنهج السخاوي في الاعتراضات.

العرض والدراسة: الفصل الأول: الاعتراضات في المسائل اللغوية. الفصل الثاني: الاعتراضات في المسائل النحوية. الفصل الثالث: الاعتراضات في المسائل الصرفية.

الخاتمة : وفيها نتائج البحث.

منهج الرسالة : تصنيف مسائل الاعتراض في الفصل الأول ترتيباً هجائياً، والفصل الثاني والثالث حسب ورودها في الألفية، ومناقشة المسألة بذكر أقوال العلماء، وترجيح ما يظهر لي أنه الصواب، ثم الحديث عن أدلة السخاوي في اعتراضاته، ومحاولة تقويمها.

نتائج الرسالة: تبيَّن من خلال البحث أن للسخاوي شخصية مستقلة، ظهرت من خلال تفرده بآراء لم يُسبق إليها، وإن ظهر في بعض اعتراضاته أنه كان تابعاً لغيره، وأن الصواب كان معه في أغلب اعتراضاته.

المشرف — **الطالبة**

أ.د .سعد بن حمدان الغامدي — **مها بنت نجم سليم اليوبي**

Abstract

Title of the Thesis: Al-Sakhaawi's objections to the linguists and grammarians and morphology in the book (Sefar alsaadah and safeer alefadah).
Researcher: Maha Najem Saleem Al-youbi.
Grade: Master.
Subject: Studying Al-Sakhaawi's objections to linguists and grammarians in the book (Sefar alsaadah and safeer alefadah), with the views of the grammarians and their arguments, determining whose arguments outweigh the others' and trying to prove it.
Objectives: Discussing the strengths and weaknesses of Sakhaawi's objections, tracing the influence of his predecessors on him, showing the sources, causes and modes of his objections and evaluating them within a specific scientific approach.
Components:

-Introduction: the importance of the subject, the motives for the choice of this subject and the research methodology.

-Preamble: a brief biography of the scholar Al-Sakhaawi, a presentation of the book " Sefaralsaadah and safeeralefadah " as well as its scientific importance.
-Presentation and study: Chapter I: Objections within grammatical issues. Chapter II: Objections within inflectional issues. Chapter III: Objections within linguistic issues, and the approach of Al-Sakhaawi in objections.
-Conclusion: the search outcome.
Process: Arrangement the issues of objection in chapters I and II as they appear in the Alfiya, and in chapter III according to their alphabetical order, discussing the issue with reference to the views of the scholars, defending what I think is right, mentioning the main characteristics of Al-Sakhaawi's objections and trying to evaluate them.

Outcome: I proved through the research that, although he seemed to be a follower in some objections, Al-Sakhaawi has an independent personality, it emerged from uniqueness of his newopinions, and that he was right in most of his objections.

Student: Maha Najem Saleem AL-youbi

Supervisor: Dr. Saad Hamdan AL.ghamdi

المقدمة

الحمد لله الغفور الرحيم التواب الحليم ذي النعم التي لا تحصى الأول بلا ابتداء، والآخر بلا انتهاء، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه. أما بعد:

لقد قيَّض الله لهذه اللغة علماءً سخروا أنفسهم خدمةً لها؛ لأنها لغة القرآن الكريم؛ ولأن الله عز وجل تكفَّل بحفظها، كما قال جل وعزّ: ﴿ **إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾ [الحجر:٩]، فألفوا مصنفات جليلة في علوم اللغة على اختلاف فنونها، فتركوا لنا تراثاً علمياً نستفيد منه اليوم، فمنهم من ألَّف في مجال النحو، ومنهم من ألَّف في مجال الصرف، ومنهم من ألَّف في مجال اللغة، ومنهم من جعل كتابه شاملاً لعلوم اللغة العربية كافة، فلم يختص بفن واحد من فنون اللغة العربية، والتنوع في التأليف عند مؤلف واحد أكبر دليل على تعدد ثقافته وتنوعها، كما أنها تزيد من القيمة العلمية لهذا الكتاب.

وكتاب (سفر السعادة وسفير الإفادة)، أحد هذه الكتب، حيث جعله السخاوي كتاباً شاملاً لعلوم اللغة العربية بين لغة ونحو وصرف وقافية، وجمع السخاوي فيه آراء من سبقه من العلماء على اختلاف مدارسهم، ولم يكن السخاوي مجرد عارض وناقل لهذه الآراء، بل هو شارح ومُوضِّح، وناقد ومُعترِض، فإما أن يُرجِّح هذه الآراء، أو يخالفها، ويحتج عليها بالأدلة التي تُثبت صحة ما اعترض عليه.

ولا غرابة في أن يكون هذا الكتاب ذا قيمة علمية؛ لأن مؤلفه علم الدين السخاوي (ت: ٦٤٣هـ) أحد أئمة العربية الذين خلّفوا لنا آثاراً علمية في مجالات مختلفة، فألف في التفسير، والقراءات، والفقه، واللغة، والنحو، والصرف، وكتاب "سفر السعادة وسفير الإفادة" أحد هذه الكتب التي ألفها، فهو كتاب شامل لعلوم العربية، وحافل بآراء العلماء على اختلاف مذاهبهم.

ولأهمية الكتاب العلمية وثقافة مؤلفه أشار عليَّ أستاذي الأستاذ الدكتور: رياض الخوّام بدراسة الاعتراضات التي يذكرها العلماء في مؤلفاتهم، وأشار عليّ بدراسة اعتراضات السخاوي في كتابه سفر السعادة وسفير الإفادة، فاستعنت بالله، واستخرجت المسائل والاعتراضات المذكورة في هذا الكتاب، وقمت بحصرها، ودراستها؛ لتكون موضوعًا لدراسة الماجستير.

فألفيت اعتراضاته عناية، وقمت بجمعها، ودراستها، وجمع آراء العلماء حولها، ومناقشتها، ومحاولة تقويمها، وكانت ((اعتراضات السخاوي على اللغويين والنحويين والصرفيين في كتابه سفر السعادة وسفير الإفادة)) هي موضوع بحثي.

وتهدف هذه الدراسة إلى توضيح الاعتراضات، ومناقشتها، وترجيح ما أراه راجحاً بالدليل.

وثمة دوافع أخرى لاختيار هذا الموضوع، منها :

١- رغبتي في خدمة اللغة العربية، بتقديم هذا البحث المتواضع.

٢- كشف اعتراضات السخاوي؛ لأنه من الأئمة المشهورين في علم القراءات والتفسير والنحو، فكان نادرة زمانه، قُرِن اسمه بالإجلال والتقدير عند كلّ من ذكره من أساتذته ومعاصريه وتلامذته، ومن جاء بعدهم إلى يومنا هذا، ويُعدُّ كتاب (سفر السعادة وسفير الإفادة) أحد الكتب المهمة التي ألفها السخاوي، وهو موسوعة في اللغة العربية كما ضمّ إلى ذلك فوائدَ قيِّمة من ذخائر القدماء، وتناظر العلماء.

٣- دراسة آراء السخاوي اللغوية والنحوية والصرفية معاً، وبيان اعتراضاته على آراء اللغويين والنحويين والصرفيين، وتقويم منهجها، وبيان قيمتها العلمية.

أهداف الموضوع:

١- إبراز الاعتراضات اللغوية والنحوية والصرفية في كتاب سفر السعادة وسفير الإفادة للسخاوي، وبيان قيمتها العلمية.

٢- جمع ما تفرّق من الموضوع في مكان واحد؛ ليسهل على طلبة العلم الوصول إليه.

الدراسات السابقة:

نظراً لأن هذا البحث يشمل الاعتراضات على اللغويين والنحويين والصرفيين من خلال كتاب (سفر السعادة وسفير الإفادة) للسخاوي، فيمكن القول بأن جهود السخاوي في النحو واللغة سبق تناولها ببعض الدراسات.

ومن الدراسات السابقة التي تتصل بهذا الموضوع :

١- علم الدين السخاوي جهوده في اللغة والنحو دراسة وصفية تحليلية مع تحقيق الجزء السادس من كتاب المفضل في شرح المفصل. للدكتور يوسف الخشكي. (رسالة دكتوراه). إشراف الأستاذ الدكتور: عبد النبي محمد علي، جامعة النيلين ١٤١٨هـ.

اهتمت هذه الرسالة بدراسة الفكر اللغوي عند السخاوي، واشتملت على موقفه من السماع والقياس، والعامل، والاحتجاج بالشواهد، واللغات، واللهجات، وموقفه من الخلاف بين علماء اللغة والنحو.

٢- الجهود اللغوية للإمام علم الدين السخاوي مع تحقيق كتاب تفسير القرآن العظيم. لأحمد طه وهبة رضوان. (رسالة دكتوراه)، إشراف الأستاذ الدكتور حسام البهي علي اليهنساوي جامعة الفيوم، ٢٠٠٣م.

تناولت هذه الرسالة مخارج الأصوات عند السخاوي مقارنة بالسابقين واللاحقين للأصوات. كما درس صفات الحروف، وبعض القضايا المتعلقة بالصوت كنظرية الفونيم، والتغييرات التركيبية للأصوات .

٣- دراسة المسائل النحوية والصرفية في كتاب سفر السعادة وسفير الإفادة لمحمد أحمد الطهراوي. مع تحقيق الجزء الأول. (رسالة دكتوراه) بجامعة الأزهر، إشراف الأستاذ الدكتور: غريب عبدالمجيد نافع، نُشرت بتاريخ ١٩٩٠م.

حاولت جاهدة العثور على هذه الرسالة في مكتباتنا وجامعتنا، فلم أحصل عليها، فبعثت أحد معارفي إلى الجامعات المصرية؛ ليحصل على نسخة فلم يتمكن؛ لأن نظام الجامعات هناك لا يُصوّر أكثر من ثلاثين صفحة، فتمنيت أن أحصل على صورة للمقدمة؛ لأعرف منهجية الباحث، وصورة من الفهرس؛ لمعرفة الموضوعات التي تطرق لها الباحث، ولكن بما أن الذي أرسلته ليس من طلبة الدراسات العليا، فأبوا أن يصوروا له نسخة منها، فطلب منهم كتابتها بخط اليد فلم يُسمح له بذلك.

خطة البحث:

بعد جمع مسائل الاعتراض، ودراستها، ارتأيت تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول مسبوقة بمقدمة فتمهيد، ومتلوة بخاتمة مذيلة بالفهارس الفنية. وتفصيل ذلك على النحو الآتي:

- **المقدمة** : وقد تناولت فيها دوافع البحث، وخطته.
- **التمهيد: وفيه أربعة مباحث:**

المبحث الأول: ترجمة موجزة لعلم الدين السخاوي.

المبحث الثاني: تعريف بكتاب" سفر السعادة وسفير الإفادة"، وبيان أهميته العلمية. (بإيجاز).

المبحث الثالث: عباراتُ السخاويِّ في الاعتراضِ. وطريقته.

المبحث الرابع: أسباب اعتراض السخاوي على اللغويين والنحويين والصرفيين.

- **الفصل الأول: الاعتراضات في المسائل اللغوية: وفيه مبحثان:**

المبحث الأول: الاعتراضات في اشتقاق الكلمات:

١ — اشتقاق لفظ الجلالة (الله).

٢ – تشديد الميم في (آمين).

٣ – اشتقاق لفظة (زَيْنَب).

٤ — الأصل في اشتقاق ومعنى: (نَهَابر ونَهَاوش).

المبحث الثاني: الاعتراضات في القراءات القرآنية، ومعاني المفردات:

١ – الخلاف في معنى (ببَّة).

٢ – القراءات في (دُرِّيّ).

٣ – القراءات الواردة في: (قدُّوس) واللغات في: (سبُّوحِ).

- **الفصل الثاني: الاعتراضات في المسائل النحوية: وفيه ثلاثة مباحث:**

المبحث الأول: الاعتراضات في البناء والإعراب:

١ – الخلاف في أصالة البناء والإعراب.

٢ – الخلاف في بناء الهاء على السكون في: (لَهي أَبُوك).

المبحث الثاني: الاعتراضات في التراكيب:

١ – نصب صَعَالِيك ومُلُوك في: (ونَحنُ صَعَاليكَ أَنْتُم مُلُوكا).

٢ – نوع المنادى في قول الشاعر: (فيَا رَاكِبا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ).

٣ – ترخيم المنادى المضاف.

٤ – الخلاف في حذف حرف النداء والترخيم في قولهم: (أَطْرِق كَرَا).

المبحث الثالث: الاعتراضات في الحدود والمصطلحات:

١ – نوع الضمير (هو) في قول العرب: (فإذا هُو إيَّاهَا).

٢ – تضمين معنى"فاسْتَمِعُوا له" معنى "أنْصِتُوا".

- **الفصل الثالث: الاعتراضات في المسائل الصرفية: وفيه أربعة مباحث:**

المبحث الأول: الاعتراضات في أبنية الأسماء:

١- الاختلاف في أصالة الرباعي المجرد.

٢- الخلاف في وزن (أُسْطُوَانة).

٣- القولُ في أصلِ (أَشْيَاءَ) ووزنِها.

٤- زيادة النون في (ضَيْفَن).

٥- زيادة الهاء في (هِجْرِع).

المبحث الثاني: الاعتراضات في أبنية الأفعال:

١- بناء فعلي التعجب من غير الثلاثي المجرد ومزيده.

٢- بناء فعلي التعجب من الألوان والعيوب.

المبحث الثالث: الاعتراضات في جمع التكسير والتصغير:

١- تكسير الخماسي.

٢- الخلاف في جمع (عَنْكَبُوت) وتصغيرها.

المبحث الرابع: الاعتراضات في الإبدال والإعلال:

١- التمثيل على الأصل.

٢- إبدال الهمزة بعد ألف مفاعل في (مَعَايش).

٣- القول في إعلال (هَامَان) ووزنها.

٤- الخلاف في عين كلمة (وَاو).

- **الخاتمة** : وفيها النتائج التي توصلت إليها من خلال هذه الدراسة، وقد ألحقت بها تسعة فهارس فنية: فهرسًا للآيات القرآنية، وآخر للقراءات القرآنية، وثالثاً: للأحاديث النبوية الشريفة، ورابعًا: لأقوال الصحابة، وخامساً: للآثار وأقوال العرب وأمثالهم، وسادسًا: لأشعارهم، وسابعًا: لأنصاف الأبيات، ثم ثبتًا بالمصادر والمراجع، ففهرسًا للموضوعات والمسائل.

منهجي في البحث:

اعتمد منهجي في البحث على قراءة كتاب :"سفر السعادة وسفير الإفادة" تحقيق محمد الدالي،

طبعة مجمع اللغة العربية بدمشق، وحصر الاعتراضات اللغوية والنحوية والصرفية التي اعترض فيها السخاوي على اللغويين والنحويين والصرفيين في هذا الكتاب.

وكان منهجي العلمي والفني في دراسة مسائل الاعتراض يتلخص في الآتي:

١- وضعُ عنوان مختصر لكل مسألة، مع الحرص على أن يكون متوافقاً مع ما يتناول تحته.

٢- تصنيف مسائل الاعتراض في الفصلين الثاني والثالث حسب ورودها في ألفية ابن مالك؛ لشهرتها.

٣- اعتمدت دراستي للمسألة على ذكر النص المعترض عليه كاملا في صدر المسألة، ثم التعقيب بإيراد نص السخاوي المشتمل على الاعتراض.

٤- مناقشة الاعتراض بذكر آراء العلماء، وترجيح، أو تضعيف هذا الاعتراض حسب ما يظهر لي رجحانه بالأدلة، وحسب ما يبدو لي من دراسة النصوص اللغوية والنحوية والصرفية.

٥- فسّرتُ المفردات الغامضة بالرجوع إلى كتب المعاجم واللغة.

٦- عرَّفت بعض الأعلام المغمورين، أو الذي يظهر لي حاجة البحث للتعريف بهم.

٧- ذكر أهم النتائج التي ظهرت لي في أثناء البحث من خلال الخاتمة.

هذا وقد وجدت بعض الصعوبات والعوائق التي من أهمها:

١- أن المرجع الأساسي للبحث كتاب (سفر السعادة وسفير الإفادة) بطبعة مجمع اللغة العربية بدمشق، لم أعثر عليه في المكتبات، ولم أحصل إلا على مُصوّرة منه من مكتبة جامعة الملك عبد العزيز.

٢- صعوبة تأصيل الاعتراضات؛ لتصرف السخاوي في العبارة المنقولة، ونقله كثيرًا دون عزو، مع أن طبيعة البحث تقتضي ألاَّ أورد من مسائل الاعتراض إلا ما اعترض عليها السخاوي نفسه، أو ما كان من اعتراض غيره لكنه تصرّف فيه السخاوي؛ لموافقته لرأيه.

وبعد فالشكر لله سبحانه وتعالى على عونه وتيسيره، وأسأله التوفيق والسداد وأن ينفع الله به الدارسين وطلاب العلم.

كما أتقدم بالشكر والتقدير بعد شكر الله تعالى إلى (أمي) التي طالما دعت الله أن يمُنَّ عليَّ بالتوفيق، ويُكلِّل عملي بالسداد أدامها الله ورعاها، والدعاء بالرحمة والغفران إلى القلب الدافئ الذي افتقده (أبي) رحمه الله، وأسكنه فسيح جناته.

وشكري في المقام موصول إلى من وقف بجانبي، من تكَبَّد معي مشاق الدراسة، من أعطى وقته وجهده، إلى (زوجي) عرفانًا بالجميلِ، وشكرًا على حُسنِ الصنيعِ، وإلى ابنائي حفظهم الله وأصلحهم.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير لأستاذي المشرف على هذه الرسالة سعادة الأستاذ الدكتور/ سعد بن حمدان الغامديّ على متابعته لهذا البحث، وتوجيهي بتسديد ثغرات هذا البحث، فجزاه الله خير الجزاء.

كما أحفظ لأستاذي الأستاذ الدكتور/ رياض بن حسن الخوّام استشارته منذ أن كان البحث فكرة، ووقوفه معي في مراحل تسجيل هذا الموضوع إذ كان نعم الموجه والمرشد، فله مني جزيل الشكر والامتنان.

ثم أتقدم بالشكر لجامعة أم القرى التي نهلت من معينها العذب ممثلة في كلية اللغة العربية وآدابها، وجميع منسوبيها، فجزاهم الله خير الجزاء.

والشكر موصول لجامعة الملك عبد العزيز – فرع رابغ- التي هيأت لي فرصة الابتعاث، ومواصلة الدراسات العليا في هذه الجامعة.

والشكر مزجي للأستاذين الكريمين؛ الأستاذ الدكتور: رياض الخوام، والدكتورة: حصة الرشود، على تفضلهما مأجورين بمناقشة هذه الرسالة، وأسأل الله أن ينفعني بعلمهما وتوجيهاتهما .

كما أشكر كل مَنْ شجَّعني وآزرني؛ لإتمامِ هذا العمل المتواضع، إلى إخواني وأخواتي سندي في الحياة لا حرمني الله منهم.

وختاماً فإن هذا عمل بشري يعتريه النقص، فإن أصبت فهو توفيق من الله سبحانه، وإن أخطأت فمن نفسي ومن الشيطان، وأسأل الله سبحانه الإخلاص والقبول، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

التمهيد

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: ترجمة موجزة لعلم الدين السخاوي.

المبحث الثاني:"سفر السعادة وسفير الإفادة" موضوعه، ومصادره، ومنهج المؤلف فيه، ومكانته. (بإيجاز).

المبحث الثالث: عباراتُ السخاويِّ في الاعتراضِ. وطريقته.

المبحث الرابع: أسباب اعتراض السخاوي على اللغويين والنحويين والصرفيين.

السخاوي: حياته وآثاره[1]

اسمه ونسبه:

هو أبو الحسن علي بنُ محمد بنِ عبد الصمد بن عبد الأحد بن عبد الغالب الهمدانيُّ، المصريُّ، السخاويُّ المقرىء النحوي، الملقب علم الدين[2]. شيخ القرّاء بدمشق [3].

مذهبه:

كان مبدؤه الاشتغال بالفقه على مذهب مالك بمصر ثم انتقل إلى مذهب الشافعي[4].

مولده ونشأته:

اتفقت جميع مصادر ترجمته على أنه وُلِد بـ (سَخَا)[5] في مصر، وإليها يُنسب، سنة ثمانٍ وخمسين وخمسمائة[6]، وقيل تسع وخمسين وخمسمائة[7].

بدأ السخاوي طلب العلم في سن مبكرة في بلدة (سخا) مسقط رأسه، فحفظ القرآن، وتلقى مبادئ الفقه المالكي، ثم رحل إلى الإسكندرية سنة ٥٧٢ هـ، وبعد ذلك توجه إلى القاهرة، وتلقى فيهما العلم على خيرة العلماء[8]، فسمع من السلفيّ[9]، وأبي الطّاهر بنِ عوفٍ[1]، وأبي الجيوش عساكر بن عليٍّ[2]، وأبي القاسمِ

---

(١) أفدت من مقدمة الدكتور: محمد الدالي محقق كتاب سفر السعادة وسفير الإفادة. انظر مقدمته ١/١١-٣٢. هناك عالم آخر يُلقب بالسخاوي أيضاً هو: محمد بن عبد الرحمن بن محمد، شمس الدين السخاوي: مؤرخ حجة، وعالم بالحديث والتفسير والأدب. أصله من سخا (من قرى مصر) ، ومولده في القاهرة، ووفاته بالمدينة. ساح في البلدان سياحة طويلة، له عدة مصنفات من أشهرها: (الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع) اثنا عشر جزءاً، ترجم نفسه فيه بثلاثين صفحة. (انظر: الأعلام٦/١٩٤).

(٢) يُنظر ترجمته في: طبقات الشافعية الكبرى ٨/ ٢٩٧، وإنباه الرواة ٢/٣١١، ومعجم الأدباء ٥/١٩٦٣، ووفيات الأعيان ١/٣٤٠، وبغية الوعاة ٢/١٩٢، والأعلام ٤/٣٣٢، ومعجم المؤلفين ٧/ ٢٠٩، وسير أعلام النبلاء١٦/٣٤٩.

(٣) الوافي بالوفيات٢٢/٤٣.

(٤) معجم الأدباء٥/١٩٦٣.

(٥) كورة بمصر وقصبتها سخا بأسفل مصر، وهي الآن قصبة كورة الغربية ودار الوالي بها. (انظر: معجم البلدان٣/١٩٦).

(٦) وفيات الأعيان٣/ ٣٤٠، والبداية والنهاية ١٣/١٧٠، وطبقات المفسرين العشرين للسيوطي ص٨٤، وهدية العارفين ١/٧٠٨.

(٧) الوافي بالوفيات٢٢/٤٣، وسير أعلام النبلاء٢٣/١٢٢، وطبقات الشافعية الكبرى٨/٢٩٧.

(٨) يُنظر: سفر السعادة١/١٢.

(٩) أحمد بن محمَّد بن أحمد بن مُحَمَّد بن إبراهيم بن سلفة، أبو طاهر السلفي، من أهل أصبهان، محدّث وقته وشيخ زمانه، مولده- شيخنا السلفي الحافظ- بعد السبعين والأربعمائة، ووفاته في ليلة الجمعة الخامس من شهر ربيع الآخر سنة ست وسبعين وخمسمائة. (انظر: تاريخ بغداد٢١/٤٦-٤٨).

البوصيريِّ[٣]، وإسماعيلَ بن ياسينَ[٤]، وابن طبرزذَ[٥]، والكنديِّ[٦]، وحنبلٍ[٧]، والشاطبي[٨]، والقاسم بن عساكر[٩]، وغيرهم[١٠].

---

(١) إسماعيل بن مكي بن إسماعيل بن عيسى بن عوف القرشي الإسكندري الفقه المالكي، برع في المذهب، وأقرأ النَّاس، ورحل إليه السُّلطان صلاح الدّين يُوسُف، وسمع منه الموطَّأ، وتُوفِّي سنة إحدى وثمانين وخمسمائة. (انظر: الوافي بالوفيات٩/١٣٦).

(٢) عساكر بن علي بن إسماعيل أبو الجيوش المصري المقرئ النحوي الشافعي المعدل ولد سنة تسعين وأربعمائة. وقرأ القراءات على أبي الخير أحمد بن محمد شمول وعلي بن عبد الرحمن الحضرمي، ونفطويه، وإبراهيم بن أغلب النحوي، والشريف الخطيب، وتفقه على قاضي القضاة مجلى بن جميع. وقرأ العربية وتصدر للإقراء بدار العلم، وبالجامع الظافري وانتفع به الناس، وكان ذا صلاح ودين، أخذ عنه علم الدين السخاوي وغيره، والحسن بن سيف المصري، والعفيف بن الرياح، ومات في المحرم سنة إحدى وثمانين وخمسمائة. (انظر: معرفة القراء الكبار ١/٣٦).

(٣) هبة الله ابن علي بن ثابت بن مسعود الأنصاري الخزرجي، أبو القاسم البوصيري، المصري المولد والدار: كاتب أديب، كان في آخر حياته مسند الديار المصرية، حدّث بالقاهرة والإسكندرية، له " مختصر في علم الناسخ والمنسوخ "، وُلِدَ: سنة ستٍّ وخمسِ مائةٍ. وتُوفِّي في ثاني صفر، سنة ثمانٍ وتسعين وخمسِ مائةٍ. (انظر: الأعلام٨/٧٥، وسير أعلام النبلاء٢١/٣٩١-٣٩٢).

(٤) ابن ياسين إسماعيل بن صالح بن ياسين المصري الشَّيخُ، المسْنِدُ، الصَّالحُ، العابدُ، أبو طاهرٍ إسماعيل بن أبي التُّقى صالح بن ياسين بن عمران المصريُّ، الشَّارعيُّ، الشَّفيقيُّ؛ نسبةً إلى خدمة شفيق الملك، الجبليّ، نسبة إلى سُكنَى جبل مصر، البنَّاء. وُلد: سنة أربع عشرة وخمس مائةٍ. وسَمِعَ من: أبي عبد الله الرَّازيّ (مَشْيَخته) بإفادة الرُّديْنِيّ الزَّاهد. وهو آخر من حدَّث بمصر عن الرَّازيّ. وتُوفِّي: في ثاني عشر ذي الحجَّة، سنة ستٍّ وتسعين وخمسِ مائةٍ.(انظر: سير أعلام النبلاء٢١/٢٦٩-٢٧٠).

(٥) عُمر بن محمَّد بن معمر بن أحمد بن يحيى بن حسان أبو حفص بن أبي بكر المؤدب بن طبرزذ الدارقزي أخو أبي البقاء، سَمِعَ بإفادة أخيه الكثير وبنفسه، وعمر وحفظ الأصول، وكانت بخط أخيه إلا القليل، سافر في آخر عمره إلى الشام، وسمع منه بها خلق وحدث أيضًا بإربل، والموصل، وحران، وحلب، وعاد إلى بغداد ، ولد سنة ست عشرة وخمسمائة، وتوفي في تاسع رجب سنة سبع وستمائة. (انظر: تاريخ بغداد١٥/٢٨٦).

(٦) زيد بن الحسن بن زيد بن الحسين بن سعيد بن عصمة ابن حمير بن الحارث بن ذي رعين الأصغر، التاج أبو اليمن الكندي، البغدادي مولداً ومنشأ، الدمشقي داراً ووفاةً. شيخ فاضل، حفظ القرآن الكريم في صغره، وقرأ بالقراءات الكثيرة، وقرأ النحو على الشريف أبي السعادات بن الشّجري، وأبي محمد عبد الله بن الخشاب، واللغة على أبي منصور بن الجواليقي، وذكر أن مولده في سنة عشرين وخمسمائة، في العشرين من شعبانها، وتوفي بدمشق ضحوة يوم الاثنين السادس من شوّال من سنة ثلاث عشرة وستمائة. (انظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة٢/١٠-١٢).

(٧) حنبل بن عبد اللّه بن الفرج أبو عبد اللّه المكبر بجامع المهدي الرصافي، وكان دلالًا في الأملاك، حدث عن ابنُ الحصين بالمسند ببغداد وبالشام، ولد في حدود سنة عشر وخمسمائة أو إحدى عشرة، وتوفي بعد عوده من الشام في رابع محرم سنة أربع وستمائة. (انظر: تاريخ بغداد١٥/١٧٦).

(٨) أبو القاسم بن فيّره بن أبي القاسم الرّعيني الشاطبيّ الأندلسي المكفوف المقرئ النحوي اللغوي، ولد بشاطبة، إحدى ثغور الأندلس، في آخر سنة ثمان وثمانين وخمسمائة، وبها نشأ، وقرأ القرآن وتعلّم النحو واللغة؛ وتفنن في قراءة القرآن والقراءات وهو حدث، وقرأ الناس عليه في بلده، واستفادوا منه قبل سن التكهّل، وله أشعار مأثورة عنه في ظاءات القرآن، وفي مواضع الصّرف، وفي نقط المصحف وخطّه، وفي أنواع من المواعظ رحمه الله. مات في يوم الأحد بعد صلاة العصر، وهو اليوم الثامن من بعد العشرين من جمادى الآخرة، سنة تسعين وخمسمائة. (انظر: إنباه الرواة على أنباء النحاة٤/١٦٠-١٦٢).

(٩) القاسم بن عليّ بن الحسن بن هبة الله الحافظ أبو مُحَمَّد بن الحافظ أبي القاسم بن عساكر، ولد سنة سبع وعشرين وخمسمائة، وسمع بدمشق من أبي الحُسن السّلميّ، ونصر الله المصّيصي، والقاضي أبي المعالي مُحَمَّد بن يحيى القرشي، وعمه الصائن، وجد أبويه، وخلق، وأجازهُ أكثر شُيوخ والده، وكتب الكثير حتَّى إنَّه كتب تاريخ والده مرَّتين، وكان حَافِظًا، وله كتاب (فضل المدينة)، وكتاب (فضل المسجد الأقصى)، وأملى كثيراً، وحدث، وسمع منه خلق، وكان ناصر السّنة مُجدًّا في إماتة البدعة ودخل مصر، وانتفع به أهله، مات سنة ستّمائة. (انظر: طبقات الشافعية الكبرى٨/٣٥٢-٣٥٣).

(١٠) طبقات الشافعية الكبرى ٨/٢٩٧، و سير أعلام النبلاء١٦/٣٥٠، وشذرات الذهب٤/ ٢٦٨، والوافي بالوفيات٢٢/٤٤، وغاية النهاية ١/٥٠٢،

لازم الشاطبي وأخذ عنهُ القراءات وغيرها، وكان فقيها يُفْتِي النَّاس، وإماماً في النَّحو والقراءات، والتَّفسير قصده الخلق من البلاد؛ لأخذ القراءات عَنهُ، وله المصنفات الكثيرة، والشعر الكثير، وكان من أذكياء بني آدم[١]. ولم يُسْنِد عنه القراءات، فقيل: إن الشاطبي قال له: إذا مضيت إلى الشَّام فاقرأ على الكنديّ، ولا ترو عنه. وقيل: إنَّه رأى [الشاطبي] في النّوم فنهاهُ أن يقرأ بغير ما أقرأه[٢].

وسكن بمسجد بالقرافة يؤمّ فيه مدة طويلة...، وكان يعلّم أولاد الأمير ابن موسك، وانتقل معه إلى دمشق، واشتهر بها بعلم القرآن، وعاود قراءة القرآن على تاج الدين أبي اليمن الكندي ولازمه، وقرأ عليه جملة وافرة من سماعاته في الأدب وغيره، وصار له حلقة بالجامع بدمشق، وتردّد إليه الناس للتأدّب[٣].

وتصدر للإقراء بجامع دمشق وازدحم عليه الطّلبة[٤]، وقصدوه من البلاد، وكان يُفْتِي على مذهب الشَّافعي؛ أَخذ عنه القراءة خلائق لا تحصى[٥].

أبرز من تأثر بهم السخاوي من شيوخه[٦]:

١- (الشاطبي): قرأ القرآن العزيز بمصر على يده، ولازمه مدّة طويلة، واستفاد منه، وقرأ النحو على نحاة زمانه من الشاطبي وغيره[٧]، فتأثر السخاوي بشيخه في التأليف، فشرح القصيدة "الشَّاطبيةَ" في القراءات شرحاً كافياً[٨]، في مُجلَّدين[٩].

٢- (أبو اليمن الكندي): تأثر به في القراءات، والنحو واللغة والأدب، وروى كتاب المصابح لأبي الكرم الشهرزوري

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى٨/٢٩٧.

(٢) بغية الوعاة٢/١٩٢، وطبقات المفسرين للأدنه وي١/٢٣٤-٢٣٥.

(٣) معجم الأدباء٥/١٩٦٣.

(٤) بغية الوعاة٢/١٩٢، وطبقات المفسرين للأدنه وي١/٢٣٤-٢٣٥.

(٥) طبقات المفسرين للأدنه وي١/٢٣٤-٢٣٥.

(٦) يُنظر: جمال القراء١/٢٩.

(٧) إنباه الرواة على أنباه النحاة٢/٣١١.

(٨) وفيات الأعيان٣/٣٤٠، وسير أعلام النبلاء١٦/٣٥٠، وإنباه الرواة على أنباه النحاة٢/٣١١.

(٩) سير أعلام النبلاء١٦/٣٥٠.

بقراءته عن داود بن أحمد بن محمد البغدادي عن المؤلف سماعًا[1]، وسمع على أبي اليمن كتاب سيبويه، والإيضاح، واللمع، وديوان المتنبي وشرحه، وقرأ عليه أكثر مسموعاته [2].

تلاميذه:

تصدّر الإمام السخاوي- رحمه الله- إلى تعليم القراءات القرآنية، وغير ذلك من العلوم الشرعية، وقد أخذ عنه جمع غفير لا يمكن حصرهم، فقد ذكر بعض من ترجم له أنه مكث يقرئ الناس نيفا وأربعين سنة، فقرأ عليه خلق لا يحصيهم إلّا الله تعالى [3].

وقد سار الكثير منهم على نهج شيخهم السخاوي، وبرزوا في علوم شتى، وصنفوا العديد من المؤلفات، ومن هؤلاء التلاميذ[4]:

١- شمس الدين أبو الفتح الأنصاريّ (ت٦٥٧هـ).

٢- شهاب الدين أبو شامة (ت ٦٦٥هـ).

٣- الشيخ حسن الصقليّ (ت ٦٦٩هـ).

٤- رشيد الدين ابن أبي الدر (ت٦٧٣هـ).

٥- زين الدين الزواويّ (ت ٦٨١هـ).

٦- تقي الدين يعقوب الجرائديّ (ت٦٨٨هـ).

٧- الشهاب ابن مزهر (ت٦٩٠هـ).

٨- رضي الدين جعفر بن دبوقا (ت ٦٩١هـ).

٩- جمال الدين الفاضليّ (ت٦٩٢هـ).

١٠- شمس الدين محمد ابن الدمياطيّ (ت ٦٩٣هـ).

١١- نظام الدين محمد بن عبدالكريم التبريزيّ (ت٧٠٤هـ). وغيرهم.

---

(١) يُنظر: غاية النهاية في طبقات القراء١/٥٠٢.

(٢) وفيات الأعيان٧/٣٢٢.

(٣) يُنظر: جمال القراء١/٣٠، والعبر في خبر من غبر للذهبي ٥/ ١٧٨، والبداية والنهاية ١٣/ ١٨١.

(٤) سير أعلام النبلاء١٦/٣٥٠، ويُنظر:سفر السعادة١/١٩-٢٤، وكمال الإقراء١/٣٩.

مكانته العلمية [1]:

برع الإمام السخاوي في كثير من العلوم، وأجاد فيها، فهو إمام ومقرئ، ومفسر وفقيه، ونحوي وأديب وشاعر؛ ذاع صيته بسعة علمه، أثنى عليه من عاصره، ومن أرّخ عنه.

أقوال العلماء فيه وإشادتهم به:

١- قال عنه الإمام الذهبي: "وكان إماماً كاملاً، محققاً، ونحوياً علامةً، مع بصره بمذهب الشافعي، ومعرفته بالأصول، وإتقانه للغة، وبراعته في التفسير، وإحكامه لضروب الأدب، وفصاحته بالشعر، وطول باعه في الإنشاء، مع الدين والتواضع، والمروءة واطراح التكلف، وحسن الأخلاق، ووفور الحرمة، وظهور الجلالة، وكثرة التصانيف" [2].

٢- وقال عنه السبكي: " كان فقيها يفتي الناس، وإماما في النحو والقراءات والتفسير، قصده الخلق من البلاد لأخذ القراءات عنه، وله المصنفات الكثيرة، والشعر الكثير" [3].

٣- وقال عنه ابن الجزري: " كان إماما علامة محققا مقرئا مجودا، بصيرا بالقراءات وعللها، إماما في النحو واللغة والتفسير والأدب أتقن هذه العلوم اتقانا بليغا، وليس في عصره من يلحقه فيها، وكان عالما بكثير من العلوم غير ذلك، مفتيا أصوليا مناظرا، وكان- مع ذلك- ديّناً خيّراً متواضعاً، مطرح التكلّف، حلو المحاضرة، حسن النادرة، حاد القريحة، من أذكياء بني آدم، وافر الحرمة، كبير القدر، محببا إلى الناس، ليس له شغل إلّا العلم والإفادة..." [4].

٤- وقال عنه السيوطي: "كان إمامًا علامة، مقرئا محققا مجوّدا، بصيرًا بالقراءات وعللها إمامًا في النَّحو واللغة والتَّفسير، عارفًا بالفقه وأصوله، طويل الباع في الأدب؛ مع التَّواضع والدّين والمودة وحسن الأخلاق، من أفراد العالم وأذكياء بني آدم، مليح المحاورة، حُلو النادرة، حاد القريحة، مطرح التَّكليف"[5].

مؤلفاته:

ألف السخاوي في علوم مختلفة بعضها في القراءات وعلوم القرآن، وبعضها في التفسير والحديث، وبعضها في

---

(١) يُنظر: جمال القراء١/٤١.

(٢) معرفة القراء الكبار ٣/١٢٤٧.

(٣) طبقات الشافعية ٨/ ٢٩٧.

(٤) غاية النهاية في طبقات القراء ١/ ٥٠٢-٥٠٣.

(٥) بغية الوعاة٢/١٩٢.

النحو واللغة، وبعضها في السيرة والقصائد النبوية، ولهذا تعددت كتبه في مضامينها. قال الذهبي: "وله تصانيف سائرة متقنة"[١]. فمن أبرز مؤلفاته:

أ- المؤلفات المطبوعة:

١- سفر السعادة وسفير الإفادة[٢]، وسيأتي الحديث عنه.

٢- منهاج التَّوفيق في معرفة التجويد والتَّحقيق[٣]، وقد طبع الكتاب المذكور بتحقيق الدكتور علي حسين البواب ملحقا «بجمال القراء»[٤].

٣- المفضل شرح المفصل[٥]، أربعة أجزاء، منه نسخة كتبت سنة٦٣٢هـ، عليها إجازة بخط المؤلف، مؤرخة سنة ٦٣٨هـ في دار الكتب، تصويراً عن أحمد الثالث، كما في المخطوطات المصورة[٦].

٤- جمال القراء وكمال الإقراء[٧]. في التجويد[٨]. مُكوّن من جزأين، وحققه: علي حسين البواب، ونشرته مكتبة التراث - مكة المكرمة ، سنة : ١٤٠٨هـ.

٥- منير الدياجي في شرح الأحاجي[٩]. سمّاه السيوطي: «شرح أحاجي الزمخشري النحوية». قال: (من أجلّ الْكتب فِي مَوْضُوعه، والْتزم أن يعقب كل أحجيتين للزمخشري بلغزين من نظمه"[١٠]، وتوجد منه نسخة مصورة بالميكروفلم في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية باسم «تنوير الدياجي في تفسير الأحاجي» «في القراءة»، تاريخ النسخ ٦٣٩ هـ- أي في أواخر عهد المصنف، تقع في ١٦٥ ورقة[١١]. قال عنه الزركلي: "رأيته في خزانة محمد سرور

---

(١) العبر في خبر من غبر ٥/ ١٧٨.

(٢) وفيات الأعيان٧/٣٢٢.

(٣) هدية العارفين١/٧٠٨.

(٤) يُنظر: جمال القراء وكمال الإقراء١/٥٤.

(٥) وفيات الأعيان٧/٣٢٢.

(٦) الأعلام٤/٣٣٢.

(٧) وفيات الأعيان٧/٣٢٢.

(٨) الأعلام٤/٣٣٢.

(٩) وفيات الأعيان٧/٣٢٢.

(١٠) بغية الوعاة٢/١٩٢.

(١١)جمال القراء وكمال الإقراء١/٦٠.

الصبان بجدة، وعلى النسخة خط صاحب الترجمة"[١]. وهذا الكتاب حققه الطالب: سلامة عبد القادر، لنيل درجة الماجستير عام١٤٠٦هـ.

٦- ذات الحلل ومهاة الكلل[٢]، وهي قصيدة للمؤلف فيما اتفق لفظه واختلف معناه، وهي في الحقيقة جزء من كتاب «سفر السعادة وسفير الإفادة» ، صدّر المصنف هذه القصيدة بقوله: وهذه ذات الحلل ومهاة الكلل، تغر بالألفاظ المؤتلفة، وتسر بالمعاني المختلفة .. الخ، وعدد أبياتها ثلاثة وأربعون بيتا ومائتا بيت[٣].

٧- الكوكب الوقّاد في تصحيح الاعتقاد[٤]، شرحه السيوطي في كتابه: " الاقتصاد في شرح الكوكب الوقّاد في تصحيح الاعتقاد".

٨- هداية المرتاب وغاية الحفاظ والطلاب[٥]، منظومة في القراءات[٦]، وفي متشابه كلمات القرآن، مرتبة على حروف المعجم[٧]. والكتاب طبع في مصر طبعة حجرية سنة ١٣٠٦ هـ، وقد قام بشرحها الأستاذان الفاضلان الدكتور: محمد سالم محيسن، والدكتور: شعبان محمد إسماعيل، وسمّياه «التوضيحات الجلية شرح المنظومة السخاوية في متشابهات الآيات القرآنية»، ونشرته المكتبة المحموديّة التجاريّة- ميدان الأزهر بمصر، الطبعة الأولى دون تاريخ[٨].

٩- الوسيلة إلى شرح العقيلة: وقيل الوسيلة إلى كشف العقيلة[٩]. توجد منه عدة نسخ: في دار العلوم- ديوبند- بخط عبد الرحمن حبشاني، ونسخة في مكتبة الأحمدي، وصوّرته الجامعة الإسلامية. ونسخة في دار الكتب المصرية، ونسخة في المكتبة المحموديّة- مكتبة الملك عبد العزيز تقع في مجلد واحد، ومنه نسخة كذلك عليها تصحيحات وتعليقات في مكتبة عارف حكمت، انتهى من نسخها محمد بن محمد القاري التبريزي[١٠]. وهو كتاب مطبوع حققه مولاي محمد الإدريسي الطاهري، ونشرته مكتبة الرشد عام١٤٢٤هـ.

---

(١) الأعلام٤/٣٣٣.

(٢) وفيات الأعيان٧/٣٢٢.

(٣) يُنظر: جمال القراء وكمال الإقراء١/٥٧.

(٤) الوافي بالوفيات٢٢/٤٤.

(٥) الوافي بالوفيات٢٢/٤٤.

(٦) هدية العارفين١/٧٠٨.

(٧) الأعلام٤/٣٣٢.

(٨) جمال القراء وكمال الإقراء١/٥٢.

(٩) هدية العارفين١/٧٠٨.

(١٠) يُنظر: جمال القراء وكمال الإقراء١/٥١.

١٠- فتح الوصيد في شرح القصيد. وقيل فتح الوحيد في شرح القصيد[١]، وهو كتاب مطبوع حققه د. مولاي محمد الإدريسي الطاهري، نشرته مكتبة الرشد، ويقع في أربعة أجزاء.

١١- مراتب الأصول وغرائب الفصول في القراءات[٢]، الكتاب مطبوع بالآلة الكاتبة بالأردن، حققه الشيخ محمد عصام مفلح القضاة، أحد خريجي كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ونال به محققه درجة «الماجستير» من الجامعة الأردنية، قسم أصول الدين شعبة: (التفسير)، كما طبع أيضا ملحقاً بكتاب «جمال القراء»، بتحقيق الدكتور علي حسين البواب[٣].

ب- المؤلفات المخطوطة:

١- التبصرة في صفات الحروف وأحكام المد[٤].

٢- تفسير القرآن إلى سورة الكهف[٥]. في أربعة مجلدات، مات- رحمه الله- قبل إتمامه[٦].

٣- القصائد السَّبعة في المدائح النبوية[٧]. شرح أبو شامة هذه القصائد النبوية- لشيخه السخاوي- وسماه «كتاب شرح المدائح النبوية»، ويعد هذا الشرح أول مؤلفاته، وهذا الشرح يقع في مجلد واحد[٨].

٤- المفاخرة بين دمشق والقاهرة[٩].

٥- تحفة الناسك في معرفة المناسك (مناسك الحج)[١٠]. ويقع في أربعة مجلدات[١١].

٦- نظم الضوابط النحوية. منه نسخة بدار الكتب[١٢].

---

(١) وفيات الأعيان٧/٣٢٢.

(٢) وفيات الأعيان٧/٣٢٢.

(٣) جمال القراء وكمال الإقراء١/٤٩.

(٤) جمال القراء وكمال الإقراء١/٥٢.

(٥) الوافي بالوفيات٢٢/٤٤.

(٦) جمال القراء وكمال الإقراء١/٤٩.

(٧) هدية العارفين١/٧٠٨.

(٨) الذيل على الروضتين ص٣٩.

(٩) جمال القراء وكمال الإقراء١/٦١.

(١٠) وفيات الأعيان٧/٣٢٢.

(١١) هدية العارفين١/٧٠٩.

(١٢) جمال القراء وكمال الإقراء١/٦٠.

٧- روضة الدرر والمرجان في تجويد القرآن. مخطوط في المكتبة الأزهرية بالقاهرة، يقع في ثلاث ورقات ضمن مجموع (٤٦ - ٤٨)، مسطرتها ١٣، توجد منه نسخة ميكروفلم في المكتبة المركزية في الجامعة الإسلامية[١].

بالإضافة إلى هذه المؤلفات، فهناك مؤلفات أخرى تعتبر أجزاءً من كتاب "جمال القراء" هي:

١- الإفصاح الموجز في إيضاح المعجز[٢]، وهو جزء من جمال القراء[٣].

٢- أقوى العدد في معرفة العدد[٤]، وهو جزء من جمال القراء[٥].

٣- الطود الراسخ في القراءة[٦]، وهو جزء من جمال القراء[٧].

٤- منازل الإجلال والتعظيم في فضائل القرآن العظيم[٨]، وهو جزء من جمال القراء[٩].

٥- نثر الدرر في ذكر الآيات والسور[١٠]، وهو جزء من جمال القراء[١١].

وهناك مؤلفات ذكرها إسماعيل باشا في كتابه[١٢]، وهذه المؤلفات لم يذكرها غيره كما ذكر محقق سفر السعادة الدكتور محمد الدالي[١٣]، وكما ظهر لي بعد البحث:

١- الإفصاح وغاية الانشراح في القراءات السبع[١٤].

٢- تنوير الظُّلم في الجود والكرم[١٥].

٣- تحفة الفرّاض وطرفة المرتاض[١].

---

(١) جمال القراء وكمال الإقراء١/٥٢.

(٢) هدية العارفين١/٧٠٨، وجمال القراء وكمال الإقراء١/٥٠.

(٣) جمال القراء وكمال الإقراء١/٥٠.

(٤) هدية العارفين١/٧٠٨.

(٥) جمال القراء وكمال الإقراء١/٥٠.

(٦) هدية العارفين١/٧٠٨.

(٧) يُنظر: جمال القراء وكمال الإقراء١/٥٤.

(٨) هدية العارفين١/٧٠٨.

(٩) يُنظر: جمال القراء وكمال الإقراء١/٥٤.

(١٠) هدية العارفين١/٧٠٨.

(١١) يُنظر: جمال القراء وكمال الإقراء١/٥٤.

(١٢) هدية العارفين١/٧٠٨.

(١٣) سفر السعادة١/٢٨.

(١٤) هدية العارفين١/٧٠٨.

(١٥) هدية العارفين١/٧٠٨.

٤- ذات الأصول في مدح الرسول- صلّى الله عليه وآله وسلّم[٢].

٥- ذات الأصول والقبول في مفاخر الرسول- صلّى الله عليه وآله وسلّم[٣].

٦- ذات الدُّرر في معجزات سيد البشر[٤].

٧- شرح المحاجاة في الأحاجي والأغلوطات للزمخشري[٥].

٨- شرح مصابيح السّنة للبغويّ[٦].

٩- شكوى الاشتياق إلى النَّبي الطَّاهر الأخلاق[٧].

١٠- متشابهات الكتاب[٨].

١١- عُمدة المفيد وعدة المجيد في معرفة لفظ التجويد[٩].نظم في التجويد، عدد أوراقه ست ورقات، وهي منظومة نونية، تقع في أربعة وستين بيتا، قدم لها الناظم بالحديث عن حقيقة التجويد، ثم انتقل إلى المقصد الأهم فيها وهو مخارج الحروف، وما يجب الاحتراز فيه، وتحدث عن صفات الحروف، وختم الناظم قصيدته بالحديث عن وجوب الترتيل، وتجنب اللحن[١٠].

١٢- لواقح الفكر في أخبار من غبر[١١].

وفاته:

مات بدمشق ليلة الأحد ثاني عشر جمادى الآخرة سنة ثلاث وأربعين وستمائة[١٢]. قال الإمام أبو شامة: "ليلة

---

(١) هدية العارفين ١/٧٠٨.

(٢) هدية العارفين ١/٧٠٨.

(٣) هدية العارفين ١/٧٠٨.

(٤) هدية العارفين ١/٧٠٨.

(٥) هدية العارفين ١/٧٠٨.

(٦) هدية العارفين ١/٧٠٨.

(٧) هدية العارفين ١/٧٠٨.

(٨) هدية العارفين ١/٧٠٨.

(٩) هدية العارفين ١/٧٠٨.

(١٠) جمال القراء وكمال الإقراء ١/٥٢-٥٣.

(١١) هدية العارفين ١/٧٠٨.

(١٢) بغية الوعاة ٢/١٩٢، وطبقات المفسرين العشرين للسيوطي ٨٥ -٨٦، وطبقات المفسرين للأدنه وي ١/٢٣٤-٢٣٥، ووفيات الأعيان ٣/٣٤١.

الأحد ثاني عشر جمادى الآخرة تُوفِّي شيخُنا علمُ الدِّينِ أبو الحسن علي بن محمد السخاوي - رحمه الله - علامةُ زمانه، وشيخُ عصره وأوانه بمنزله بالتُّربة الصَّالحيّة، وصُلي عليه بعد الظهر بجامع دمشق ...، وكان يوماً مطيراً، وفي الأرض وحلٌ كثير، وكان على جنازته هيبةٌ، وجلالةٌ، ورقة، وإخباتٌ، وختم بموته موت مشايخ الشام يومئذ، وفقد الناس بموته علماً كثيراً، ومنه استفدتُ علوماً جمّةً كالقراءات، والتَّفسير، وعلوم فنون العربيَّة... "[1].

(١) الذيل على الروضتين ص١٧٧.

((سِفْرُ السَّعَادةِ وسَفِيرُ الإِفَادَةِ))[1]

موضوعه:

اشتمل الكتاب على موضوعات في اللغة والنحو والصرف، كما حوى على موضوعات في علم القافية، وهو بذلك يُعدُّ موسوعة شاملة في علوم اللغة العربية.

منهج المؤلف فيه:

يقع كتاب سفر السعادة وسفير الإفادة في جزأين استقل الجزء الأول بالأبنية[2]، ورتبه مؤلفه على حروف المعجم. فقال: " ورتبت الأبنية على الحروف مستعيناً بالله المنان الرءوف" [3]. وذكر المحقق محمد الدالي أن السخاوي كثيراً ما أخلَّ بهذا الترتيب[4].

وفي كتابِ سفر السعادة شرح المؤلفُ معاني الأمثلةِ ومبانيها[5]، ونقل آراءَ العلماءِ في هذه الأمثلة، واستشهد على كلامهِ بالقرآنِ، والحديثِ —وإن كان مُقلّاً–، والشعرِ، وكلامِ العربِ.

أما الجزء الثاني فاشتمل على مسائلَ في المناظراتِ، وعلمِ القوافي، ومعاني الشِّعر. وختم كتابه بقصيدةٍ له فيما اتفق لفظه، واختلف معناه.

عرض السخاويُّ الألفاظَ، وذكر اشتقاقها، ومعانيها، ووزنها، فأحيانا يُفسِّر ما لم يُفسَّر، وأحيانا أخرى يذكر رأي العلماء في اشتقاق، أو تفسير اللفظة، ويفضل رأياً على الرأي الآخر، وأحيانا يعترض على ما قيل.

أما في مسائل النحو فأورد السخاوي المناظرات كاملة كما هي، وأورد المسائل العشر لابن بري. فأحيانا يُورد المسائل كما هي دون التعليق عليها، وأحيانا أخرى يورد تعليقه عليها معترضاً على بعض الأقوال فيها، وغالباً ما تكون اعتراضاته على جانب كبير من الصحة.

---

(١) أفدت من مقدمة الدالي في كتاب سفر السعادة ١/٣٣-٣٩.

(٢) سفر السعادة ١/٣٣.

(٣) سفر السعادة ١/٣٣.

(٤) سفر السعادة١/٣٣.

(٥) سفر السعادة ١/٣٥.

وفي الجانب الصرفي لم يورد السخاوي أبواباً منفردة للصرف، وإنما جاءت مدمجة إما مع مسائل النحو كالتعجب من غير الثلاثي أو التعجب من الألوان والعيوب، وإما أن تكون في الأبنية، فيكون الاختلاف في وزن لفظة، أو إبدال، أو إعلال، أو قلب، أو زيادة، أو جمع، أو تصغير، أو إلحاق.

مصادره :

اعتمد السخاوي في كتابه هذا على عدد كبير من المراجع. فمنها ما هو في علم النحو، ومنها ما هو في شروح الشواهد، ومنها ما هو في تفسير المعاني، ومنها مجالس العلماء، ودواوين الشعراء، ومنها كتب اللغة، وكتب الأمثال[١].

اعتمد على كتاب الله – عز وجل– وما فيه من قراءات، وأما الحديث النبوي فبالرغم من أخذه به إلا أنه لم يتوسع فيه توسعه في القرآن الكريم والشعر، وكأنه محافظ على ما درج عليه العلماء من التحرج بالأخذ بالحديث؛ لأن الحديث روي بالمعنى، ولأن كثيراً من رواته كانوا من غير العرب.

كما اعتمد السخاوي في كتابه أيضاً على أقوال النحاة القدامى من بصريين، وكوفيين، وبغداديين من أمثال: الخليل[٢]، وسيبويه[٣]، والمبرد[٤]، والأخفش[٥]، والجرمي[١]، والكسائي[٢]، والفراء[٣]، وأبي علي الفارسي[٤]، وابن جني[٥]، وغيرهم. ولغويين أمثال: الأصمعي[٦]، وابن الأعرابي[٧]، وابن خالويه[٨]، وابن درستويه[٩].

---

(١) انظر موارد المؤلف في كتاب سفر السعادة١/٣٦-٣٩.

(٢) هو الخليل بن أحمد الفراهيدي أبو عبد الرحمن البصري صاحب العروض، وكتاب العين في اللغة. أخذ عنه: سيبويه النحو، والنضر بنُ شُمَيل، وهارون بن موسى النحوي، ووهب بن جرير، والأصمعي، وآخرون. مات سنة بضع و ستين ومائة. (انظر: تهذيب التهذيب ٣/١٦٣، وسير أعلام النبلاء٧/٤٢٩-٤٣٠).

(٣) هو عمرو بن عثمان بْن قنبر، أَبُو بشر المعروف بسيبويه النحوي من أهل البصرة. كان يطلب الآثار والفقه، ثم صحب الخليل بْن أَحْمَد، فبرع في النحو، وورد بغداد، وجرت بينه وبين الكسائي وأصحابه مناظرة، استملى على حماد بن سلمة، وأخذ النحو عن: عيسى بن عمر، ويونس بن حبيب، والخليل، وأبي الخطّاب الأخفش الكبير مات سيبويه سنة أربع وتسعين ومائة. ويقال إن سنه كانت اثنتين وثلاثين سنة. (انظر: تاريخ بغداد١٤/٩٩، وسير أعلام النبلاء٨/٣٥١).

(٤) هو أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي المعروف بالمبرد. فكان شيخ أهل النحو والعربية، وإليه انتهى علمها بعد طبقة أبي عمر الجرمي، وأبي عثمان المازني. وكان من أهل البصرة، وأخذ عن أبي عمر الجرمي، وأبي عثمان المازني، وأبي حاتم السجستاني، وغيرهم من أهل العربية. وكان يعول على المازني. ويقال: إنه بدأ بقراءة كتاب سيبويه على الجرمي، وختمه على المازني. مات سنة خمس وثمانين ومائتين. (انظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء١/١٦٤-١٧٣).

(٥) هو أَبُو الْحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، وهو أحذق أصحاب سيبويهِ، وقد لَقِي من لقِيه، وليس لكتابه طريق إِلَّا من جهته، وذلك أَن "كتاب سيبويهِ " لا يُعلم أَن أحدا قرأهُ على سيبويهِ ، ولا قرأهُ عليه سيبويهِ، ولكنه لما مات سيبويهِ قُرئ " الْكتاب " على أبي الْحسن الأخفش، وكان ممَّن قرأهُ عليه أبو عمر الجرمي، وأبو عُثمان المازني، وغيرهما. وكان أسنّ من سيبويهِ، وصحب الخليل أولا، وكانا جميعًا يطلبان، فجاء الأخفش بعد أَن برع إلى سيبويهِ يناظره، فقال لَهُ الأخفش: إِنَّمَا ناظرتك لأستفيد لا لغيره. وتُوفي سنة خمس عشرة ومائتين. (انظر: تاريخ بغداد١١/٤٣١، وتاريخ العلماء النحويين للتنوخي١/٨٥-٨٨).

ومن أبرز الكتب التي اعتمد عليها المؤلف في كتابه الصحاح للجوهري، وكتاب الجرمي في الأبنية، وكتاب أبنية كتاب سيبويه للزبيدي، وكتاب المنصف لابن جني ولاسيما الجزء الثالث، وسر صناعة الإعراب لابن جني، وجواب المسائل العشر لابن بري، والقوافي للأخفش، وكتاب الكامل للمبرد وغيرها[١٠].

---

(١) هو أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي النحوي؛ فهو مولى لجرم بن ربان، وجرم من قبائل اليمن. أخذ أبو عمر النحو عن أبي الحسن الأخفش وغيره، وقرأ كتاب سيبويه على الأخفش، ولقي يونس بن حبيب، ولم يلقَ سيبويه، وكان أبو عمر رفيق أبي عثمان المازني، وكانا هما السبب في إظهار كتاب سيبويه، وصنّف كتباً كثيرة منها: (مختصره في النحو) كان كلّما صنّف منه بابا صلى ركعتين بالمقام، ودعا بأن ينتفع به. وله كتاب (التثنية والجمع)، وكتاب (السير) وغير ذلك. مات الجرميّ في سنة خمس وعشرين ومائتين. (انظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء١/١١٤، و معجم الأدباء٤/١٤٤٤، وإنباه الرواة على أنباه النحاة٢/٨١).

(٢) هو أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله بن بهمن بن فيروز، الأسدي بالولاء الكوفي، المعروف بالكسائي؛ أحد القراء السبعة، كان إماماً في النحو واللغة والقراءات، ولم تكن له في الشعر يد، حتى قيل: ليس في علماء العربية أجهل من الكسائي بالشعر. وله مع سيبويه وأبي محمد اليزيدي مجالس ومناظرات. توفي برنبويه قرية من قرى الري، وقيل إن الكسائي مات بطوس سنة اثنتين أو ثلاث وثمانين ومائة. (انظر: وفيات الأعيان٣/٢٩٥-٢٩٦).

(٣) هو أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء. أوسع الكُوفِيّين علما. لهُ كتب في العربيَّة كثيرة جدا، وفي القرآن كتابه مشهور، وكتبه في العربيَّة يُقَال لها الحدود "حدُّ كَانَ" كتابٌ، " حدُّ الاستثناء " كتابٌ، وكذلك كان يصنع في أبواب العربيَّة. وله كتاب " المقصور والممدود "، وتُوفي في طريق مكَّة سنة سبع ومائتين. (انظر: تاريخ العلماء النحويين للتنوخي١/١٨٧-١٨٩).

(٤) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سُليمان أبو عليّ الفارسيّ النحويّ، أدرك أبا إسحاق الزَّجّاج، وأبا بكر بن السَّرَّاج، وأخذ عنهما، وعن عليّ بن سُليمان الأخفش، ولأبي علي من التصانيف: كتاب (الحجة)، كتاب (التذكرة)، كتاب (أبيات الإعراب)، كتاب (الإيضاح الشعري)، كتاب (الإيضاح النحوي)، وغيرها من الكتب، توفي أبو عليّ الفارسي النحوي في يوم الأحد السابع عشر من شهر ربيع الأول سنة سبع وسبعين وثلاث مائة. (انظر: تاريخ بغداد٨/٢١٧، ومعجم الأدباء٢/٨١١، و إنباه الرواة على أنباه النحاة١/٢٣٠).

(٥) هو أبو الفتح عُثمان بن جنّي، صاحب أبي عليّ الفارسيّ، قرأ عليه " الْكتاب "، وَغَيره.وَله مصنفات منها: كتاب (سر صناعَة الْإِعْرَاب)، وكتاب (شرح تصريف أبي عثمان المازني)، وكتاب يُلقَّب بـ (المحتسب)، وكتاب (الخصائص). ومن كتبه الصِّغار: (اللُّمَع)، و(التَّصريف الْمُلُوكِيّ). وله كتاب (الفسْر) تكلم فيه على شعر المتنبي. توفّي سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة. (انظر: تاريخ العلماء النحويين للتنوخي١/٢٤-٢٥، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء١/٢٤٤).

(٦) هو عبد الملك بن قريب بن عبد الملك، أبو سعيد الأصمعي، صاحب اللغة، والنحو، والغريب، والأخبار، والملح، وله من الكتب: كتاب (خلق الإنسان)، وكتاب (الأجناس)، كتاب (الأنواء)، كتاب (الهمز)،كتاب (المقصور والممدود)، كتاب (الخيل). وتُوفي في شهر رمضان، سنة ست عشرة ومئتين. وقد رُوِيَ: سنة سبع عشرَة. (انظر: تاريخ العلماء النحويين١/٢١٨ ،٢٢٢، وتاريخ بغداد١٠/٤١٠، وإنباه الرواة على أنباه النحاة٢/٢٠٢-٢٠٣).

(٧) هو محمد بن زياد أبو عبد الله مولى بني هاشم يعرف بابن الأعرابي صاحب اللغة كان أحمد العالمين بها، والمشار إليهم في معرفتها، كثير الحفظ لها، ويقال: لم يكن في الكوفيين أشبه برواية البصريين منه، وكان يزعم أن الأصمعي وأبا عبيدة لا يحسنان قليلا ولا كثيرا. مات أبو عبد الله ابن الأعرابي صاحب الغريب في سنة إحدى وثلاثين ومائتين. (انظر: تاريخ بغداد٣/٢٠١).

(٨) هو الحُسين بن أَحمد بن خالويه بن حمدان أبو عبد الله الهمذاني النَّحْوِيّ، دخل بغداد وطلب العلم سنة أربع عشرة وثلاثمائة وقرأ القرآن على أبي بكر ابن مُجاهِد والأدب على أبي بكر مُحَمَّد بن بشار الأنباري، ومُحَمَّد بن الحسن بن دُريد، وإبراهيم بن مُحَمَّد بن عرفة نفطويه، وأبي عمر الزَّاهد، وسمع الحديث من مُحَمَّد بن مخلد العطَّار الدوري وغيره ثمَّ دخلها بعد علو سنه وأملى بها في جامع المدينة. وتُوفِّي سنة سبعين وثلاثمائة بحلب. (انظر: الوافي بالوفيات١٢/٢٠٠).

(٩) هو أبو مُحَمَّد عبد الله بن جعفر بن درستَوَيْه، قرأ على المبرِّد " كتاب سيبويه "، وشرح " كتاب الجُرْمِي الْمُخْتَصر ". تُوفي سنة سبع وأربعين وثلاثمائة. (انظر: تاريخ العلماء النحويين للتنوخي١/٤٦).

(١٠) سفر السعادة ١/٣٦-٣٩.

مكانته:

احتوى الكتاب على مسائل جُلَّها في اللغة، وبعضها في النحو والصرف، وهذه المسائل ذات قيمة عالية؛ ولاشك أن قيمتها تكمن في سعة علم السخاوي باللغة وفروعها، وحذاقته بعلم النحو وعلله؛ لذا فكتاب سفر السَّعَادَة وسفير الإفادة يُعدُّ موسوعة شاملة للغة والنحو والصرف والقوافي.

كما أن الكتاب ختمه السخاوي بقصيدة اسمها: (ذات الحُلل ومهَاة الكِلل)، تغرُّ بالألفاظ المؤتلفة، وتسر بالمعاني المختلفة، تخدع سامعها خدْع الساحر، وتُجِنُّ في باطنها خلاف الظاهر[1].

ابتدأها بقوله: [البحر الوافر]

بِحمـــــــــدِ اللهِ رَبَّ العَالمِينَـــــــــا وَرَبِّ العـــــرشِ أبْـــــدأُ مُسْـــــتَعِيْنا[2]

وختمها بقوله:

وَحسْـــــبِي جـــــودُ ربـــــي والتجَـــــائِي إليـــــهِ لِمَـــــا أُؤمِـــــلُ أنْ يَكُونَـــــا[3]

وكتاب سفر السعادة وسفير الإفادة كتاب قيّم أثنى عليه كثير من العلماء الذين ترجموا للسخاوي. قال عنه الصفدي: "وهو كتاب كثير الفوائد في اللُّغة والعربية"[4].

---

(١) سفر السعادة ٢/٨٧٥.

(٢) سفر السعادة ٢/٨٧٥.

(٣) سفر السعادة ٢/١٠٦٧.

(٤) الوافي بالوفيات٢٢/٤٤.

المبحث الثالث:

عباراتُ السخاويِّ في الاعتراضِ.

وطريقته.

عباراتُ السخاويِّ في الاعتراضِ. وطريقته.

عباراته:

جاءت عبارات السخاوي على نحو لم يلتزم فيه نمطاً واحداً، وإنما ظهرت في عباراته اللطف واللين أحياناً، وأحياناً عكس ذلك، فيُخطّئ من يعترض عليه، ويصفه أحياناً بعبارات تظهر فيها القسوة، ولم تكن هذه القسوة من طبع السخاوي لكن طبيعة الاعتراض هي من حتمت عليه ذلك.

- **من عبارات اللطف واللين:** " ليس بجيدةٍ"[١]، "أنّ ذلك لا يَصَحُّ"[٢]، " وما أرى الجوابَ مستقيمًا"[٣]، " لا يَحْسُنُ"[٤].

- **ومن العبارات التي ظهرت فيها القسوة،** وصفه على من اعترضَ عليهم بالخطأ والغلطِ، فتارة يقول: (أخطأ)، وتارة أخرى يقول: (غلط)، وتارة يقول: (غلط وأخطأ)، وأحياناً يصف هذا الخطأ فيقول: (خطأ فاحشاً)، والأمثلة على ذلك كثيرة منها:

١- اعترض على من قال إن من جعل اشتقاق لفظ الجلالة الله من الوله فقال: "وأنَّ من قال: إنَّ "إلاهاً" مأخوذ من تولُّه العباد إليه مخطئ خطأ فاحشاً» [٥].

٢- اعترض السخاويُّ على همز (معايشَ)، فقال: " من همزَ (معايشَ) فقد غَلِطَ وأخطأ..."[٦].

٣- قال ثعلب[٧]: "إنَّهُ إنَّما أَدْخَل العماد في قوله: (فإذا هُو إيَّاهَا)، لأن إذا مُفَاجَأة، وهو بمعنى رأيتُ ووجدتُ، فلذلك جاز معه العماد"، واعترض السخاويُّ على هذا القول. فقال: "فهو خطأ؛ لأنَّ العمادَ عند البصريين والكوفيين لا يكون إلاّ فضلةً يجوز إسقاطها ..."[٨].

٤- قال أبو عليٍّ: "حكى قطرب (لَهْ أبوك) بإسكان الهاء في القياس، وهذا صحيح في القياسِ مستقيم ..."[٩]. اعترض السخاويُّ على هذا القول بقوله: "وهذا الذي قاله أبو عليٍّ في تصحيحِ ما قاله قطرب

---

(١) سفر السعادة٢/٥٧٦-٥٧٧.

(٢) سفر السعادة١/١٢٤.

(٣) سفر السعادة٢/٥٧٣.

(٤) سفر السعادة٢/٨٣٠ .

(٥) سفر السعادة وسفير الإفادة١/١٢٥.

(٦) سفر السعادة ١/١٠٤.

(٧) هو أحمد بن يحيى ثعلب، وفاته سنة إحدى وتسعين ومائتين. (انظر: تاريخ العلماء النحويين للتنوخي١/١٨١)

(٨) سفر السعادة٢/٥٦٨.

(٩) سفر السعادة ١/١٣٨.

يوجب أن البناء لما لحق هذا الاسم أُسكنت الهاء للبناء، ثم اتصل بها حرف اللين، وهو الياء الساكنة، ففُتحت الهاء؛ لالتقاء الساكنين، فصار "لَهَيْ أبوك" ثم حُذفت الياء، فزال الموجب لتحريك الهاء فبقيت على السكون، وهذا خطأ..."[١].

٥- قال السخاويُّ: "قال الجوهريُّ: "بَبَّهْ: اسْمُ جاريةٍ"...، وهو غلَطٌ"[٢].

٦- اعترض السخاوي على تشديد الميم في (آمِين) بقوله: "ولا تُشَدَّدُ منهُ الْمِيمُ، وتَشْدَيْدُهَا خطأٌ"[٣].

٧- اعترض السخاوي على من ردَّ على أبي نزار بقوله: " إنَّ الردَّ الذي رُدَّ على أبي نزار في "نَهَاوِش"ما ضربه قائله إلا جَدَلاً، ولم يَسْلُكْ فيه من الإنصافِ سُبُلاً... "[٤].

طريقةُ السخاويِّ في الاعتراضِ:

للسخاوي طرق عدة في الاعتراض، من ذلك:

أولاً: أنه لا يكتفي بالاعتراض على آراء العلماء، بل يُدعِّم اعتراضه، ويحتج له، ويعلل لذلك، والأمثلة على ذلك كثيرة جدًّا أورد منها:

١- ذكر أقوال العلماءِ في اسم (الله)، جَلَّ الله وَعَزَّ وَعَلا، واعترض على قول سيبويه فقال: "وليس قولهُ الأوَّلُ فيه كقول العربِ في النَّجم؛ لأنَّ ذلك معلوم فيه الحالانِ (أي كونة معرفة علماً للثريا، ونكرة يُطلق على كل نجم) ثم يقول السخاوي: وليستِ الحالُ الأولى التي ادَّعاها سيبويهِ في اسمِ الله -عزَّ وجلَّ- بِمَعْلُومةٍ ولا يُعْرَفُ ذلك، ولا يقومُ عليه دليلٌ. ثم نراه يُدعم رأيه قائلاً: وَلَيْسَ ما قاله سيبويه في "النَّاس" ممَّا يُوافِقُ هذا الاسمَ العظيمَ؛ ويُعلل هذا النفي بقوله: لأنَّ "النَّاس" و"الأناس" بمعنى واحدٍ، ويعلل هذا النفي بقوله: وليس الله و"الإلهُ" بمعنى واحدٍ؛ لأنَّ الله عزَّ وجلَّ علمٌ لايُرادُ به مايراد بالإلهِ"[٥].

٢- اعترض السخاوي على عبارة أبي جعفر: "لأن من زعم أن الراء من" جَعْفَر" زائدة" بقوله: (ليس بجيدة)؛ وعلل السخاوي على اعتراضه بقوله: لأنها توهم أن من الناس من يقول ذلك، وكان الصواب أن يقول: إذ لو زعم زاعمٌ أن الراء من جَعْفَر [٦].

---

(١) سفر السعادة ١/١٣٩.

(٢) سفر السعادة ١/١٦١-١٦٢.

(٣) سفر السعادة١/١٣٤.

(٤) سفر السعادة ٢/٧٩٨.

(٥) سفر السعادة وسفير الإفادة١/١٤.

(٦) سفر السعادة٢/٥٧٦-٥٧٧.

٣- اعتراض السخاوي على ابن بدر[١] بقوله: أما قول ابن بدر جوابه في (ارْجَوْوْتُ) إنه تمثيل على الأصل فغير صحيح، وعلل السخاوي لذلك بقوله: "لأن ذلك لم ينطق به على الأصل، كما نطق بـ(كَيَّنُونة)" [٢].

ثانياً: ينقض اعتراض غيره إن وجد في الاعتراض ما يمكن الرد عليه، ومن هذه الاعتراضاتُ:

١- قال أبو جعفر: "وأما ما كان خلقة وهو ثلاثي " فلم يُترك التعجب منه عند الأخفش إلاّ أنّ أصله أكثر من الثلاثة، وذلك: " (عَوِرَ) و(حَوِلَ)؛ والأصل عنده (اعْوَرَّ) و (احْوَلَّ) و(اعوَارَّ) و (احوَالَّ)، فلما رآه ثلاثيًّا، ولم يدرِ ما أصله استثناه من الثلاثي[٣]. قال محمد بن بدر: "وأما قوله: "إنما ترك الأخفش التعجب في (عَوِرَ) و(حَوِلَ)؛ لأن أصله (اعْوَرَّ) و(احْوَلَّ)، فخلاف ما عليه أهل العلم؛ لأنهم مجمعون على أن الأصل الثلاثي، وما فيه الزيادة فرع فـ حول أصل لـ (احْوَلَّ) و(احوَالَّ)".

قال سيبويه: "وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، فـ(ضَرَبَ) و(اسْتَضْرَبَ) مأخوذان من الضرب، لا أن (ضَرَبَ) من اسْتَضْرَبَ، ولا (اسْتَضْرَبَ) من ضَرَبَ"[٤].

نقض السخاوي اعتراض محمد بن بدر على أبي جعفر بقوله: هذا لا يلزم أبا جعفرٍ؛ لأنَّه ردٌّ على الأخفشِ لا عليه، وإنما يُلام لو نقلَ عن الأخفش ما لم يقل. وأيضا، فإن ما ذكره عن سيبويه لا يلزمُ منه تخطئةُ الأخفشِ فيما ذهب إليه ...[٥].

٢- احتجَّ أبو الفتح لأبي الحسن على أبي عليٍّ بأن ما صار إليه أبو علي يؤدي إلى ما أنكره على أبي الحسن؛ من أنَّه ليس في العربيةِ ما فاؤه ولامه واو. نقض السخاوي هذا القول بقوله: "وهذا القولُ من أبي الفتحِ غلط؛ لأنه لم يكن بين أبي الحسن وأبي علي خلاف في أن الواو فاؤها ولامها واو ..." [٦].

٣- نقض السخاوي اعتراض من رد على أبي نزار في كلمتي نهاوش ونهابر. فقال: "وأَقولُ إنَّ الردَّ الذي ردّ على أبي نزار في (نَهَاوِش) ما ضربه قائله إلا جَدَلاً ولم يَسْلُكْ فيه من الإنصافِ سُبُلاً... "[١].

---

(١) هُوَ محمد بن بدر بن عبد الله الكناني، أو عبد العزيز الكناني، تفقّه على مذهب الكوفيين، مات في يوم الاثنين لست وعشرين ليلة، خلت من شعبان سنة ثلاثين وثلاثمائة. (انظر: تاريخ ابن يونس المصري: ١/٤٣٦).

(٢) يُنظر: سفر السعادة ٢/٥٧٦-٥٧٩.

(٣) سفر السعادة ٢/٥٨٣.

(٤) سفر السعادة ٢/٥٩١.

(٥) سفر السعادة ٢/٥٩٢.

(٦) سفر السعادة ١/٥١٢-٥١٤.

إلى جانب ذلك ظهرت في بعض المسائل أنه ينقل اعتراضات من سبقه دون أن يناقش أو يحلل، وكأنه بذلك يوافقهم الرأي، ومن ذلك: اعتراضه على هَمْز "معايشَ"[٢]. وهذا الاعتراضُ يوافقُ رأي نُحاةِ البصرةِ. قال الزَّجاجُ:" وجميعُ النحويين البصريين يزعمون أَنْ هَمْزها خطأ"[٣].

ثالثاً: يعتمد السخاوي على السماع والقياس في اعتراضاته، فيعترض على ما لم يتوافق مع أقوال العرب الفصحاء، وما يتعارض مع قواعد اللغة، ومن ذلك:

١- ردَّ السخاويُّ ما ذهب إليه الأخفش في وزن "أُسطُوانة" حين قال: "هو (فُعْلُوَانة) ...، بقوله: "لايكاد مثل هذا يوجد"، وردَّ أيضاً من قال أن "أُسطُوانة" وزنه على (أُفْعُلانَة)، وجمعه على (أَسَاطِين). فقال: "يُردُّ ذلك؛ إذ ليس في الكلام (أَفَاعِين)"[٤].

٢- عَنْكَبُوت: وعَنْكَب وعَنْكَبَاء: بمعنى واحد، والجمع :عَناكِبُ. وعن الأَصْمَعِيّ وقُطْرُب[٥]: "عَنَاكبيت"، اعترض السخاوي على قول الأصمعي وقُطرب بقوله: وهذا من الشّاذّ الذي لا يُعَوَّلُ عَلَيْه؛ لاجْتِمَاع أَرْبَعَة أَحرُفٍ بعد أَلفه، وكذلك قالا في تَصْغِيرِه "عُنَيكبِيت". وهذا من المرْدُودِ الذي لا يُقْبَل. ووزن عَنْكَبُوت: (فَعْلَلُوتٌ)[٦].

رابعاً: يعمم السخاوي في اعتراضه، وأحياناً يعترض على بعضهم دون أن يُسمي من اعترض عليهم، ومن ذلك:

١- هَامَانُ: أَعْجَمِيٌّ تَزْعُمُ النُّحاةُ أنَّه (فَعَلاَن) [٧].

٢- زعم بعضُ النحاةِ أن البناءَ هو الأصل [٨].

٣- في اشتقاق كلمة (زينب) قال السخاوي: "...هذا قولُ النُّحَاةِ؛ وكَأنَّهم لم يَعْلموا لهذا الاسم اشتقاقاً[٩].

---

(١) سفر السعادة ٢/٧٩٨.

(٢) سفر السعادة وسفير الإفادة١/١٠٤.

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج٢/٣٢٠.

(٤) سفر السعادة ١/٥٨.

(٥) هو محمد بن المستنير أبو علي البصري المعروف بقُطرب، مات في سنة ست ومائتين. (انظر: تاريخ بغداد٤/٤٨٠).

(٦) سفر السعادة١/٣٨٩-٣٩٠.

(٧) سفر السعادة١/٥٠٨-٥٠٩.

(٨) سفر السعادة ٢/٨٤٧.

(٩) سفر السعادة١/٢٩٣.

وهذا لا يعني أن السخاوي لا يُسمِّي من اعترض عليهم في جميع اعتراضاته، بل أن هناك اعتراضات اعترض بها على علماء بعينهم، وهي كثيرة جدًّا؛ كاعتراضه على الخليل، وسيبويه، وابن جني، وغيرهم.

المبحث الرابع:

أسباب اعتراض السخاوي على اللغويين والنحويين والصرفيين.

أسباب اعتراض السخاوي على اللغويين والنحويين والصرفيين

لاعتراضات السخاوي أسباب كثيرة، فمنها أسباب تعود إلى التقصير في اشتقاق لفظة، أو اختلاف في معناها، أو جهل بقراءة من القراءات القرآنية، أو مخالفة في القياس، أو خطأ في تقدير إعرابي، أو شذوذ في الاستشهاد، أو خطأ في استعمال الشاهد، وتفصيل ذلك على النحو التالي:

أولاً: التقصير في إيضاح اشتقاق الألفاظ:

ومن ذلك: لفظة (زَيْنَب): اسم امرأة. ومن بنات رسول الله صلى الله عليه وسلم زينب رضي الله عنها. قال سيبويه: "هو فَيْعَل، والياء زائدة. وإنما قال ذلك؛ لأن الياء إذا وقعت هذا الموقع قُضي بزيادتها عُرف الاشتقاق أو جُهل؛ لأنها لا تكون فيما عُرف اشتقاقه في هذا الموضع إلا زائدة. واعتراض السخاوي على اللغويين والنحويين. فقال: "هذا قول النحاة ؛ وكأنهم لم يعلموا لهذا الاسم اشتقاقا !! ولم يذكر صاحب العين "زَنَبَ"؛ ولما لم يقف صاحب المحكم على اشتقاقه، ولم يعلمه قال كلاماً ما زاد فيه على أنه اسم، وأراد ألا يُخلي كتابه من شيء يقوله"[1].

ثانياً: الخطأ في التقدير الإعرابي:

اعترض السخاوي على جواب الحريري عندما قال أن التقدير الإعرابي لـ (ونَحْنُ صَعَالِيكَ أَنْتُم مُلُوكا) هو: (تُعَيِّرُنَا أنَّنَا عَالَةٌ صعاليكَ ملوكاً أنتم ونحن).

و"عالةٌ " فيه جمع عائل المشتقّ من (عَالَ يَعُوْلُ)؛ وانتصاب "صعاليكَ"به، و"ملوكاً" صفتهم[2].

قال السخاوي: (وما أرى الجواب مستقيماً؛ لأنَّ (الملوكَ) لا تكون صفةً للصعاليك. وقوله في تقديره: (صعاليكَ ملوكاً أنتم ونحن) لا معنى له. وإنما الصوابُ أن يُقالَ: إنَّ (عالةً) بمعنى عالني الشيءُ: إذا أثقلني، أي تُعَيِّرُنَا بأنّا عالةٌ ملوكاً، أي نُثْقِلُهم بطرحِ كَلِّنا عليهم حال التَّصعلكِ؛ فـ (صَعَالِيك) منصوب على الحال. وقوله "ونحن"مبتدأ، و"أنتم" خبره، أي: ونحن مثلكم فكيف تُعَيِّرُنا؟ [3].

ثالثاً: عدم قوة الدلالة:

---

(١) سفر السعادة١/٢٩٣.

(٢) سفر السعادة٢/٥٧٣.

(٣) سفر السعادة٢/٥٧٣.

قد ينقل السخاويُّ تعليلاً لعالمٍ من العلماءِ في مسألةٍ، وينقلُ تعليلاً آخراً له في مسألةٍ أخرى، ويوازن بين التعليلين، ويحكم على أحدهما بالقوة والآخر بالضعف، ومن ذلك:

١- اعتراضه على أبي الحسن، فقال: هِبْلَعٌ: هو عند أكثر النحاة "فِعْلَلٌ"، وهو عند أبي الحسن" هِفْعَلٌ"؛ لأن الهبلعَ هو الأكول، فهو من البلعِ[١]. وقال أيضاً: " هِجْرَعٌ": هُوَ الطويلُ. والهاءُ عندَ أبي الحَسَنِ زائدة، كما قال في "هِبْلَعٍ"، وهيَ عند الجماعةِ أصلٌ؛ فأبو الحسن يقولُ: هو (هِفْعَلٌ)؛ والجماعةُ يقولونَ: هو (فِعْلَلٌ). والذي أصار أَبَا الحَسَنِ إلى زيادةِ الهاء فيه أنَّ الهجرعَ هو الطويلُ، والجَرَعُ : المكانُ السهلُ المنقادُ. واعترضه السخاوي بقولهِ: إنَّ هذهِ الدَّلالةَ ليستْ في القوَّةِ كالدَّلالةِ التي حَمَلَتْهُ على زيادةِ الهاءِ في "هِبْلعٍ" بَلْ تلكَ أظهرُ وأقوى[٢].

٢- قَالُ سيبَويْهِ، وَقَدْ رَوَاهُ عَنِ الخَلِيلِ: إنَّ (الله) أَصْلَهُ "إلهٌ" مِثْلُ كتابٍ، ثم دخلت الألف واللام عليه، فقالوا: "الإلهُ"...، ثم إنَّ سيبويهِ قالَ غيرَ القولِ الأولِ فأجاز أنْ يكونَ أصله "لاَهُ". اعترض السخاوي على قول سيبويه بقوله: "وليس قولهُ الأوَّلُ فيه كقول العربِ في النَّجم؛ لأنَّ ذلك معلوم فيه الحالانِ، وليستِ الحالُ الأولى التي ادَّعاها سيبويهِ في اسمِ الله عزَّ وجلَّ بِمَعْلُومةٍ ولا يُعْرَفُ ذلك، ولا يقومُ عليه دليلٌ...[٣].

رابعاً: الخلل في صياغة العبارة:

ومن ذلك: اعتراضه على قولِ أبي جعفر حين قال: " ولو جاز أن يكونَ (ارْجَوَيْتُ) إِفْعَلَيْتُ للزم أن تقولَ في (أَعْزَيْتُ): أَفْعَيْتُ؛ لأن من زعم أن الراءَ مِنْ (جَعْفَر) زائدةٌ لزمه أنْ يقولَ: هو (فَعْلَر)، وأن يقولَ في (ضَرَبَ) هو فَعَبَ، و لا يقوله أحدٌ".

اعترضَ السخاويُّ على عبارةِ أبي جعفر فقال: "لأن مَنْ زعم أن الراءَ مِنْ (جَعْفَر) زائدة ليس بجيدةٍ؛ لأنها تُوهِمُ أنَّ مِنْ الناسِ مَنْ يقولُ ذلك، وكانَ الصوابُ أن يقولَ: إذ لو زَعَم زاعمٌ أن الراءَ مِنْ جَعْفَر "[٤].

خامساً: مخالفة القياس:

ومن ذلك:

---

(١) سفر السعادة١/٤٩٦.

(٢) سفر السعادة١/٤٩٩.

(٣) سفر السعادة وسفير الإفادة١/١٤.

(٤) سفر السعادة٢/٥٧٦-٥٧٧.

١- اعتراضه على قولِ الخليلِ بقوله: " إنَّ قول الخليل هذا لا يصحّ، لأَنَّ "فَعْلاء" ليس من أمثلةِ الجمعِ، وليس ذلك مثل: شاعرٍ وشعراءَ؛ لأنَّ (فُعَلَاءَ) مِنْ أمثلةِ الجمع، وأمثلة الجمع قد وقع بعضُها مكان بعضٍ "[١].

٢- ومن مخالفة القياس أيضاً عندما اعترض السخاوي على من قال أن (مهر) منادى مضاف، وقوله:" لا تَشَلِّي" إنما كسر اللام لالتقاء الساكنين كقولك: لا تَعضِّ..، والياء للإطلاق، في قول الشاعر[٢]: [الطويل]

مَهْـــرَ أبـــي الحَبْحَـــابِ لا تَشَـــلِّي بـــارَكَ فيـــكَ اللهُ مِـــنْ ذِي أَلِّ[٣]

ذكر السخاوي أنه على هذا القول وجوه من الاعتراض، منها: أن المضاف لا يُرخَّم إلا مُستكرهاً. ومنها: أنه ليس بعَلَمٍ وغير العلم لا يُرخَّم. ومنها أنه قال: " من ذي ألِّ"، ولم يقل: من ذات ألِّ"[٤].

سادساً: الخطأ في توظيف الشاهد:

نفى محمد بن بدر أن يكون في الألوان اسماً على (فَعِلَ)، لكنه أثبت من خلال الشاهد الذي استشهد به خطأ ما نفاه؛ ولهذا فقد اعترض عليه السخاوي بقوله: "قال محمد بن بدر: ولا نكاد نجد في الألوان اسما على (فَعِلَ) مع أنه أنشد قول نصيب:

سَـــوِدْتُ فلـــم أَمْلِـــكْ سَـــوادِي وتَحْتَـــه قَمِـــيصٌ مـــن القُـــوهِيِّ بِـــيضٌ بنَائقُـــهْ

من العجب"[٥].

سابعاً: الجهل في معرفة القراءات القرآنية:

بما أن السخاوي أحد العلماء الذين لهم اهتمام بالغ في علم القراءات، لذلك لم تخلُ اعتراضاته منها، فمن ذلك:

قَالَ الجرميُّ: زَعَمَ أَبُو الخَطَّابِ أَنَّهُم يقولونَ: "مُرِّيقٌ" للعصفرِ، قال: "وقَدْ قُرِئَ هذا الحرفُ (دُرِّيءٌ) على وجوهٍ:

---

(١) يُنظر: لسان العرب:١/١٠٤.

(٢) يُنسب هذا البيت: لأبي الخُضْرِ اليربوعي.

(٣) أي من فرسٍ ذي سرعةٍ. وأَلَّ الفرسُ يَئِلُّ أَلًّا: اضطربَ. (انظر:لسان العرب١١/٢٣ مادة"ألل").

(٤) سفر السعادة١/٨٨.

(٥) سفر السعادة ٢/٥٩٣-٥٩٥.

فَمنْ ضَمَّه لم يَهمزْ ونَسَبه إلى الدُّرِّ، ومن قال: (دِرِّيءٌ) فهو مثلُ (سِكِّينٍ) و(بِطِّيخٍ)، قال: وزعم سيبويه أن قوماً يُقولونَ: "دُرِّيءٌ" فيضمُّون ويَهْمِزون، ولم أَرَ ذلك معروفاً، قال: فَإن صَحَّت فهي مثلُ مُرِّيقٍ ".

اعتراض السخاوي: قلتُ قد صَحَّت، وهي قراءةُ عاصمٍ مِنْ روايةِ أبي بكرٍ عنه، وهي قراءةُ حمزةَ أيضاً وسيبويهِ أَعلمُ مِنه[1].

ثامناً: التفاوت في التأويل النحوي في القرآن الكريم، والاختلاف فيه:

بعض آيات القرآن الكريم لا يجوز حملها على ظاهرها؛ لذلك لجأ النحاة إلى التأويل النحوي كالحمل على المعنى أو التضمين، فكان التضمين سبباً في اعتراض السخاوي، قال في قوله تعالى: ﴿ **وَإِذَا قُرِئَ الْقُرآنُ فَاسْتَمِعُواْ لَهُ**﴾ [الأعراف ٢٠٤]، والشائع في الكلام فاسْتَمِعُوه، وإنما حمل على معنى: أَنْصِتُوا.

قال السخاوي: "إن حمل (فاسْتَمِعُوا له) ههنا على (أَنْصِتُوا) لا يحسن، لاسيما وقد قال بعد ذلك: (وأنصتوا)، وإنما المعنى: (فَاسْتَمِعُوا له)، أي لما يقول، كما تقول: تَكَلَّمَ زيدٌ فاسْتَمَعْت له؛ لأن القرآن العزيز كالمخاطب الآمر الناهي المرشد المحذر. وقد قيل: إن الهاء في (له) تعود على النبي صلى الله عليه وسلم. وقيل: معنى (فَاسْتَمِعُوا له) فاعملوا به، كما تقول: قال فما اسْتَمَعْت له، أي : لم أَحْفل بقولِه، ولم أَلتَفِت إليه" [2].

---

(١) سفر السعادة١/٤٦٠.

(٢) سفر السعادة٢/٨٣٠ .

الفصل الأول

الاعتراضات في المسائل اللغوية

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الاعتراضات في اشتقاق الكلمات.

المبحث الثاني: الاعتراضات في القراءات القرآنية، ومعاني المفردات.

المبحث الأول:

الاعتراضات في اشتقاق الكلمات

وفيه أربع مسائل

اشتقاق لفظ الجلالة (الله)

قال السخاوي: « (الله)، جَلَّ الله وَعَزَّ وَعَلا: في هَذَا الاِسْمِ العَظِيمِ أَقْوَالٌ:

الأوّلُ: قَوْلُ سيبَوَيْهِ، وَقَدْ رَوَاهُ عَنِ الخَلِيلِ: إنَّ أَصْلَهُ (إلاه) مِثْلُ كتابٍ، ثم دخلت الألف واللام عليه، فقالوا: (الإلهُ)، ثم نَقَلُوا حركةَ الهمزةِ إلى اللامِ، ثمَّ ادَّغَمُوا اللامَ في اللام، فَقَالُوا: الله، تبارك الله وعلا.

قال: ومثلُ هذا قولُهم: (أُنَاسٌ) ثمَّ قالوا : (النَّاسُ) »[1].

ثم إنَّ سيبويهِ قالَ غيرَ القولِ الأولِ فأجاز أنْ يكونَ أصله "لاَهٌ" [2].

اعترض السخاوي على قول سيبويه. فقال: "وليس قولهُ الأوَّلُ فيه كقول العربِ في النَّجم؛ لأنَّ ذلك معلوم فيه الحالانِ، وليستِ الحالُ الأولى التي ادَّعاها سيبويهِ في اسمِ الله عزَّ وجلَّ بِمَعْلُومةٍ، ولا يُعْرَفُ ذلك، ولا يقومُ عليه دليلٌ. وليس ما قاله سيبويه في "النَّاس" ممَّا يُوافقُ هذا الاسمَ العظيمَ؛ لأنَّ (النَّاس) و(الأناس) بمعنى واحدٍ، وليس (الله) و(الإلهُ) بمعنى واحدٍ؛ لأنَّ الله عزَّ وجلَّ علمٌ لا يُرادُ به ما يُراد بالإلهِ"[3].

دراسة المسألة:

إنَّ أسماءَ اللهِ تعالى كُلَّها مُشتقَّة باتفاقِ أهلِ اللغةِ إلا لفظ الجلالة (اللهِ)، فإنَّه مختلفٌ فيه[4]: فبعضهم جعله كالعلمِ مستدلاً بأنَّه يوصف ولا يوصف به كالأسماءِ الأعلام[5]، وبعضهم امتنع عن الخوض في هذا الاسم الجليل كابن دريد الذي يقول: "فأما اشتقاق اسم الله عز وجل فقد أقَدَم قومٌ على تفسيره، ولا أحبُّ أن أقول فيه شيئاً"[6]. وآخرون قالوا هو مشتق، ثم اختلف بعد ذلك فيها [7].

---

(١) سفر السعادة وسفير الإفادة١/٥.

(٢) سفر السعادة وسفير الإفادة١/١٤.

(٣) سفر السعادة وسفير الإفادة١/١٤.

(٤) تفسير الراغب الأصفهاني١/٤٨.

(٥) تفسير الراغب الأصفهاني١/٤٨.

(٦) الاشتقاق١/١١.

(٧) تفسير الراغب الأصفهاني١/٤٨.

الخلاف في اشتقاق لفظ الله:

القول الأول:

قيل غير مُشتقٍّ من شيءٍ، بل هو علمٌ لزمتْهُ الألفُ واللَّامُ [١]، و(الله) علمٌ خاصّ لا يطلقُ إلا على المعبودِ بحقّ لا يشركه فيه غيره، وهو مرتجلٌ غير مُشتقٍّ عند الأكثرين[٢]، وإليه ذهبَ سيبويه في أحدِ قوليهِ، فلا يجوزُ حذفُ الألف واللام منه [٣]. وذهبَ الخليلُ إلى أن (الله) ليس من الأسماء التي يجوز منها اشتقاق فِعْل، كما يجوز في الرحمن الرحيم [٤]، فهو اسم علم غير مُشتقٍّ من شَيءٍ[٥]. وإلى ذلك ذهب أبو حنيفة ومحمد بن الحسن[٦]، والمازِنيُّ[٧]، والزَّجَّاج[٨]، والسُّهيليُّ[٩].

وأشار السُّهيليُّ إلى أنَّ الألف واللاَّم هي من الكلمة نفسها، ثمَّ وصلت الهمزة لكثرة الاستعمال، وكان يستدلُّ على أصالتِها بقطعها في قولهم: (يا أَللَّه). ويدلُّ على أنَّه غير مشتقٍّ - عنده - أنَّه سبق الأشياء الّتي زعموا أنَّه مشتقٌّ منها؛ قال: "لا نقول: إنَّ اللَّفظ قديم، ولكنَّه متقدِّمٌ على كلِّ لفظٍ وعبارةٍ، ويشهدُ بصحةِ ذلك قوله تعالى: ﴿ **هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيّاً**﴾ [مريم: ٦٥]، فهذا نصٌّ في عدم المسمَّى، وتنبيه على عدمِ المادَّةِ المأخوذ منها الاسم"[١٠]. قال ابن القيم: (زعم أبو القاسم السهيلي وشيخه ابن العربي: أن اسم الله غير مُشْتَقٍّ؛ لأن الاشتقاقَ يستلزمُ مادّةً يُشتقُّ منها، واسمهُ تعالى قديم، والقديمُ لا مادة له فيستحيلُ الاشتقاق)[١١].

وقد ردَّ ابنُ القيم – رحمه الله– ما ذكرهُ عن السهيليِّ، من عدة أوجه[١٢]:

١ – إنْ أُرِيد بالاشتقاقِ هذا المعنى، وأنه مُستمدٌّ من أصلٍ آخر فهو باطلٌ.

---

(١) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ١/١٩، ويُنظر: زاد الميسر في علم التفسير ١/١٦.

(٢) إعراب القرآن وبيانه ١/٨.

(٣) الكتاب ٢/١٩٥-١٩٦.

(٤) العين ٤/٩١.

(٥) النكت في القرآن الكريم ص١٠٨.

(٦) النكت في القرآن الكريم ص١٠٨.

(٧) المنصف ١/٤١.

(٨) تفسير أسماء الله الحسنى ص٢٥.

(٩) نتائج الفكر في النحو ص٤١.

(١٠) تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم ١/٣٠٦.

(١١) بدائع الفوائد ١/٣٩.

(١٢) بدائع الفوائد ١/٣٩.

٢- الذين قالوا بالاشتقاقِ لم يُريدوا هذا المعنى، ولا ألَمَّ بقلوبِهم، وإنما أرادوا أَنَّه دالٌ على صفةٍ له - تعالى-، وهي: الإلهية كسائرِ أسمائهِ الحسنى كالعليمِ والقديرِ والغفورِ والرحيمِ والسميعِ والبصيرِ.

٣- هذه الأسماء مشتقة من مصادرها بلا ريب، وهي قديمة والقديم لا مادة له.

وأشار الفيروز آبادي إلى أن أكثر الفقهاءِ، والأُصوليّين، منهم: الشافعيّ، والخَطَّابيّ، وإمام الحرمين والإمام الرّازيّ، يرون أن لفظ الجلالة (اللّه) علم مرتجل غير مشتق[١].

أدلّتهم على ذلك:

١- أنّ الاشتقاقَ يستلزمُ مادّةً يُشتقُّ منها، واسمه تعالى قديم، والقديم لا مادّة له فيستحيل الاشتقاق[٢].

٢- لو كان مُشتقًّا لاشترك في مَعناهُ كثيرون[٣].

٣- أَنَّ بقيَّةَ الأسماء تُذكرُ صفاتٍ له، فتقولُ: اللَّهُ الرحمنُ الرحيمُ الملكُ القُدُّوسُ[٤].

٤- لا يجوزُ حذف الألفِ واللامِ مِنه كما يجوزُ من الرحمنِ[٥]؛ لأنَّهما كَأحد حُرُوفه أَلا ترى أَنَّهما غير بائنتين منه وليستا فيه بمنزلتهما في الرَّجُلِ؛ لأَنَّك في الرَّجُلِ تُثبتُهما وتَحذفُهما، وهما في اسم اللهِ ثابتتان، وهو اسمُ علمٍ[٦].

٥- أجمعَ العقلاءُ على أن قولنا: «لَا إِلَه إلاَّ اللهُ» يُوجبُ التوحيد المحض عَلِمنَا أنَّ قَولَنا: «اللهُ» اسمُ علمٍ موضوع لتلك الذات المعينة، وأنَّها ليست من الألفاظِ المشتقةِ[٧].

٦- أن من أراد أن يذكرَ ذاتاً معينةً ثم يذكره بالصفاتِ، فإنَّه يذكر اسمه أولاً ثم يذكر عقيب الاسمِ الصفات. نقول: زيدُ العالمُ الزَّاهدُ، قال تعالى: ﴿**هُوَ اللهُ الخَالِقُ البَارِئُ المُصَوِّرُ**﴾ [الحشر: ٢٤]، ولا يرد ﴿ **الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ * اللّهِ** ﴾ [إبراهيم : ١ ، ٢] [٨].

القول الثاني:

وآخرون قالوا هو مشتقٌّ، ثم أُختلف بعد ذلك فيها[٩].

---

(١) بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز ٢/١٢.

(٢) بدائع الفوائد ١/٣٩.

(٣) تفسير القرآن العظيم١/٣٨،١٢٤.

(٤) تفسير القرآن العظيم ١/١٢٤.

(٥) زاد الميسر في علم التفسير١/١٦.

(٦) المقتضب٤/٢٣٩-٢٤٠.

(٧) بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز ٢/١٢-١٣.

(٨) بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز ٢/١٢-١٣.

(٩) تفسير الراغب الأصفهاني١/٤٨.

الأقوال في اشتقاق لفظ الجلالة "الله":

١ - قيل أصله (إِلَاهٌ) كفِعالٍ بمعنى مَأْلُوهٍ [١]، مأخوذ من: (أَلِهَ يَأْلَه أَلَهاً) [٢]، بمعنى (مَعْبُودٍ)[٣]، قال ابن فارس: « الهمزةُ واللامُ والهاءُ أصلٌ واحدٌ، وهو (التَّعَبُّدُ). فالإلهُ اللَّهُ تعالى، وسُمِّي بذلك؛ لأنه معبودٌ»[٤]. قال الزجاج: «ومعنى قولنا: (إله) إنما هو الذي يستحق العبادة وهو تعالى المستحق لها دون سواه»[٥]. قَالَ رُؤْبَةُ[٦]: [الرجز]

لِلَّـــــهِ دَرُّ الْغَانِيَـــــاتِ الْمُـــــدَّهِ سَـــبَّحْنَ وَاسْـــتَرْجَعْنَ مِـــنْ تَـــأَلُّهِي.

وقد يكون معناه (تَحَيَّرَ)[٧]؛ لأنّ القلوب تتحير عند التفكر في عظمته[٨]. قال ابنُ الأَثير: « هو مأخوذ من إلَهٍ...، وأَصله من: (أَلِهَ يَأْلَهُ) إذا تَحَيَّر، يُرِيدُ إذا وقع العبدُ في عظمةِ اللَّهِ وجلاله، وغير ذلك من صفاتِ الرُّبوبية وصَرفَ وَهْمَه إليها، أبغضَ النَّاسَ حتى لا يَميلُ قلبُهُ إلى أحد»[٩]. قال زهير بن أبي سُلمى[١٠]: [الطويل]

وَبَيْـــداءَ قَفْـــرٍ تَأْلَـــهُ العـــينُ وَسْـــطَهَا مُخَفَّفِـــةٍ غَبْـــراءَ صَـــرْماءَ سَـــمْلَقِ[١١].

تأله العين وسطها: أي تتحير العين فيها.

---

(١) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ١/١٩، وبدائع الفوائد ٢/١٦، وتاج العروس٣٦/٣٢١ ، والقاموس المحيط ٤/٢٨٠.

(٢) زاد الميسر في علم التفسير ١/١٦، وتفسير الراغب الأصفهاني ١/٤٩، والنكت في القرآن الكريم ص١٠٧.

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب ٢/٣٦٥، ومقاييس اللغة ١/١٢٧.

(٤) مقاييس اللغة ١/١٢٧.

(٥) تفسير أسماء الله الحسنى ص٢٦.

(٦) ورد هذا البيت في: تفسير أسماء الله الحسنى ص٢٦، وتفسير الطبري ١/١٢٣، والدر المصون ١/٢٥، وتفسير القرآن العظيم ١/١٢٣، والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات ١/٢٥٦، والنكت في القرآن الكريم ص١٠٨، وبصائر ذوي التمييز ٢/١٣، والعين ٤/٩٠، ٣٢. مادة (مده)، ومادة (أله)، وجمهرة اللغة ١/٤٣، وتهذيب اللغة ٦/٢٢٢. مادة (أله)، والصحاح ٦/٢٢٤٩، ٢٢٢٤. مادة (أله)، ومادة (مده)، ومقاييس اللغة ١/١٢٧. مادة (أله)، والمحكم ٤/٢٧٦، ٣٥٩. مادة (مده)، ومادة (أله)، ولسان العرب ١٣/٤٦٩، ٥٤٠. مادة (أله)، ومادة (مده)، وتاج العروس ٣٦/٣٢٤، ٤٩٩. مادة (أله)، ومادة (مده).

(٧) زاد الميسر في علم التفسير ١/١٦، وتفسير الراغب الأصفهاني ١/٤٩، والنكت في القرآن الكريم ص١٠٧.

(٨) زاد الميسر في علم التفسير ١/١٦.

(٩) النهاية في غريب الحديث والأثر ١/٦٢.

(١٠) استشهد القيرواني بهذا البيت في النكت في القرآن الكريم ص١٠٧، لكن الشطر الأول في هذا البيت الذي هو موضع الشاهد في ديوان زهير ص٧١. كالآتي: (وَبَيْداءَ تِيهٍ تَحرَجُ العينُ وَسْطَهَا). وعليه فلا شاهد في البيت؛ لأنه لم يذكر لفظة (تَأْلَهُ).

(١١) القَفْرُ: مفازةٌ لا ماء فيها ولا نبات، والجمع قِفارٌ. انظر: الصحاح ٢/٧٩٧. مادة (قَفَر) ، وسَمْلَق: السَّمْلَق: القاع الأملس. [وعجوز سَمْلَقٌ: سيئة الخلق]. انظر: العين ٥/٢٥٤. مادة (سملق).

ويرى السخاويُّ أنَّ هذا لا يُعدُّ قولاً؛ لأن قولهم: أَلِهَ يَأْلَهُ إلاهةً إنما هو مأخوذ من الإله، وهو الذي أراد رؤية من تَأَلُّهي [١].

٢- ومنهم من جعلَ الأصلَ (ول هـ) من الوَلَهِ[٢]، فالخلق يَوْلَهُونَ إليه في حوائِجِهم، ويضرعون إليه فيما يصيبهم، ويفزعون إليه في كلِّ ما ينوبهم؛ كما يَوله كُلُّ طفلٍ إلى أمِّه[٣]. وأصلُهُ: (وَلِهَ يَوْلَهُ وَلَهًا)[٤]، فقلب الواو همزة[٥]؛ لانكسارها، فقيل (إِلَهٌ) ...، ثمَّ أُدخلت عليه الألف واللاَّم؛ فقالوا (الإِلَهُ) - بمدّ اللام - فنقلوا حركةَ الهمزةِ إلى اللاَّم، ثمَّ حذفت الهمزة، وسُكِّنت اللاَّمُ للإدغام، فقالوا: (اللَّه)[٦]. وسُمّي بذلك لطرب العقولِ والقلوب عند ذكره. وحُكي ذلك عن الخليل، وضعّف بلزوم البدل، وقولِهم: آلِهة. ولو كان كما ذكر لقيل أَوْلِهة ك (أَوْشِحَة). ويجوز أَن يجاب بأنّه لما أَبدلت الهمزة من الواو في تمام التصاريف حيث قالوا: "أَلِهَ أَلَها" صارت الهمزة المبدلة كالأَصلية. فخالف ما نحن فيه إشاح، فإنَّها ليست أَصلاً، ولا شبيهة به[٧].

واعترض السخاوي على من قال بهذا القول بقوله: « وأنَّ من قال: إنَّ "إلاهاً" مأخوذ من تولُّه العباد إليه مخطئ خطأ فاحشاً» [٨].

٣- وقيل: أصلُ اسم الله تعالى من (لاَهَ)، أدخلت عليه الألف واللام فجرى مجرى الاسم العلم[٩]. وقد كانت العربُ تقولُ لكلِّ شيءٍ مرتفعٍ: لَاهَا، وكانوا يقولون: إذا طلعت الشَّمْسُ: لَاهَتْ [١٠]، ونُقل أَصل هذا عن أَهل البصرة[١١]. وعليه أَنشدوا [١٢]: [مجزوء البسيط]

بحَلْفَـــةٍ مِـــنْ أَبـــي رِيَـــاحٍ يَسْـــمَعُهُ لاهُـــهُ الكُبَـــارُ.

---

(١) سفر السعادة وسفير الإفادة١/١٣.

(٢) تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم١/٣٠٣.

(٣) تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم١/٣٠٣.

(٤) الصحاح٦/٢٢٢٤، ٢٢٥٦. مادة (أله) ومادة (وله)، ومختار الصحاح١/٢٠. مادة (أله) ، وتفسير الراغب الأصفهاني١/٤٩، ولسان العرب١٣/٥٦١،٤٩٦. مادة (أله) ومادة (وله)، وتاج العروس٣٦/٣٢٤. مادة (أله).

(٥) تفسير الراغب الأصفهاني١/٤٩، والتبيان في إعراب القرآن ١/٤.

(٦) تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم١/٣٠٤.

(٧) بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز٢/١٤-١٥.

(٨) سفر السعادة وسفير الإفادة١/١٢٥.

(٩) الصحاح٦/٢٢٤٨. مادة (ليه).

(١٠) تفسير القرآن العظيم١/١٢٤.

(١١) بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز٢/١٥، والكشف والبيان عن تفسير القرآن١/٩٦.

(١٢) قائله: الأعشى، وهو في: بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز٢/١٥، والكشف والبيان عن تفسير القرآن١/٩٦.

وأبو رياحٍ هو النَّبيُّ صالح – عليه السلام –. وقال ذو الإصبع العَدوانيُّ[1]: [البسيط]

لاَهِ ابْـنُ عَمِّـكَ لا أَفْضَـلْتَ فـي حسـبٍ عَنِّـي ولا أَنْـتَ دَيَّـانِي فَتَخْزُونِـي

و (لاه) أصله: للَّه، فحذفت اللامان الجارة والأخرى شذوذاً [2]. ووزنه على (فَعَل) أو (فَعِل)[3]، وأصلُ الألف يَاءٌ؛ لأنهم قالوا في مقلوبهِ: (لَهِيَ أَبُوكَ) ثُمَّ أُدخلتْ عليه الألفُ واللَّامُ[4]. وقيل: المحذوف في (لاه) اللاَّم الَّتي من نفس الكلمة[5].

وهذا اختيارُ سيبويهِ في أحد قوليه، كما نقله الزّجاج عنه، حين قال: "قال سيبويه: سألت الخليل عن هذا الاسم فقال: الأصل فيه إِلَه، فأدخلت الألف واللام بدلًا من الهمزة. وقال مرة أُخْرَى: الأصل (لَاهْ) وأُدخِلت الألف واللام لازمة"[6].

ولعل هذا القول لسيبويه لم يرد عنه في كتابه، وإنما نقله الزجاج عنه.

وهو اختيار المبرد أيضاً كما نقله السخاوي عنه [7]، قال: "فهو"لَاهَ" على وزن "فَعَلَ "، وأصله: "لَوَهَ" أو "لَيَهَ"، ثم أُدخِل عليه الألف واللام" . ولعلي بعد البحث لم أجد هذا القول للمبرد في كتبه.

ورجّح السخاوي هذا القول. فقال: "ويؤيد هذا قول ابن عَبَّاس – رحمه الله–: هو الله ذو الألوهية يألهه الخلق. وقرأ ابن عَبَّاس: ﴿ **وَيَذَرَكَ وَإِلاهَتَكَ**﴾ [الأعراف: ١٢٧] أي: وعبادتك لأنهم كانوا يعبدون فرعون"[8].

واعترض البغدادي على تأييد السخاوي لهذا القول بكون أصله (لاه)، ولم يتعقبه بشيء مع أَنه يُؤَيّد من قال: إن أصله إِلَه[9].

---

(١) هذا البيت ورد في: جمهرة اللغة١/٥٩٦. مادة(خزو)، وتهذيب اللغة٣/١٣٧، ١٤/١٣١، وغريب الحديث للخطابي١/٢٤١، والصحاح٥/٢١١٩، ٦/٢٣٢٦،٢٢٤٨،٢١٦٨. مادة (دين)، ومادة (عنن)، ومادة (ليه)، ومادة (خزا)، ومجمل اللغة١/٨٠٠.مادة (لاه)، ومقاييس اللغة٢/١٧٩، ٥/٢٢٧. مادة (خزو)، ومادة (لاه)، ومختار الصحاح١/٢٢٠. مادة (عنن)، ولسان العرب١١/١٣،٥٢٥/١٦٧، ١٧٠، ٢٩٥، ٥٣٩، مادة(فضل)، ومادة (دين)، ومادة (عنن)، ومادة (لوه)، ومادة (خزا)، والخصائص٢/٢٩٠، والإنصاف١/٣٢٥، وشرح الكافية الشافية٢/٨٠٩، وتوضيح المقاصد٢/٧٦٠، وأوضح المسالك٣/٤١، ومغني اللبيب ص١٩٦، وشرح الأشموني٢/٩٤، وهمع الهوامع٢/٤٤٣، وحاشية الصبان٢/٣٣٥.

(٢) التصريح بمضمون التوضيح١/٦٥٣.

(٣) بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز٢/١٥.

(٤) التبيان في إعراب القرآن ١/٤.

(٥) بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز٢/١٥-١٦.

(٦) معاني القرآن٥/١٥٢.

(٧) سفر السعادة١/٨.

(٨) سفر السعادة١/٨.

(٩) خزانة الأدب٢/٢٦٧.

والذي يظهر لي أن السخاوي لم يؤيد إلا قول المبرد الموافق لقول سيبويه في أن أصل لفظ الجلالة (الله) لاه، واعترض عليه في قوله الآخر القائل: أن أصل لفظ الجلالة (الله) إله، وفصّل السخاوي الرأيين لسيبويه مؤيداً أحدهما، ومعترضاً على الرأي الآخر، وقدّم الحجج على ذلك.

ومما يؤكد أن السخاوي لم يؤيد من قال أصله إله؛ هذا القول، قال السخاوي: "وقول المبرد فهو كلام في اسم الله عز وجل، وباقي الأقوال إنما هو كلام في إله"[١].

٤- وقيل: اشتقاقُهُ من (أَلِهَ الفصيلُ)، إذ وَلِعَ بِأُمِّه، والمعنى: أَنَّ العبادَ مَأْلُوهُونَ مُولَعُونَ بالتضرُّعِ إليه في كل الأحوالِ[٢].

٥- وقيل: إنَّ اشتقاقَ لفظِ «الْإِلَهُ» من: أَلِهَ الرَّجُلُ يَأْلَهُ إذا فَزِعَ من أمرٍ نزل به فَأَلَهَهُ أَي: أَجَارَهُ[٣]، فَالْمُجِيرُ لجميعِ الخلائقِ من كُلِّ الْمَضَارِّ هو اللَّهُ سبحانَهُ؛ لقوله تعالى: ﴿ **وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ**﴾ [الْمُؤْمِنُونَ: ٨٨][٤].

والذي يظهر لي أن هذا القول في أصل (الإله)، وليس في أصل لفظ الجلالة (الله).

٦- وقيل: إِنَّهُ مُشتقٌّ من: أَلِهْتُ إلى فلانٍ، أي: سَكَنْتُ إليه، فالعُقولُ لَا تَسكُنُ إلَّا إلى ذِكره، والأرواحُ لا تَفرَحُ إلاّ بمعرفته؛ لأنَّهُ الكاملُ على الإطلاق دون غيره. قال الله تعالى: ﴿ **أَلَا بِذِكْرِ اللهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ**﴾ [الرَّعْدِ: ٢٨] [٥]. وأَلِهتُ بالمكانِ، إذا أقمتُ فيهِ، قال الشاعر[٦]: [الطويل]

أَلِهْنَا بِدارٍ مَا تَبِينُ رُسُومُها كَأَنَّ بَقايَاها وشَامٌ على اليَدِ.

٧- وقيل: مادّته (ل وه) من لَاهَ يَلُوهُ: إِذَا احْتَجَبَ [٧]، أن أصله لاه ثم أدخلت الألف واللام عليه ... كأنّه سبحانه، يسمّى بذلك؛ لاستتارِهِ واحتجابِهِ عن إدراك الأبصار[٨]. وأنشدوا في ذلك[٩]: [البسيط]

---

(١) سفر السعادة وسفير الإفادة١/١٣.

(٢) تفسير القرآن العظيم١/١٢٤، وبصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز٢/١٤.

(٣) تفسير القرآن العظيم١/١٢٤.

(٤) تفسير القرآن العظيم١/١٢٤.

(٥) تفسير القرآن العظيم١/١٢٣-١٢٤.

(٦) لم يُعرف قائله وهو في: الكشف والبيان عن تفسير القرآن١/٩٨، وتاج العروس٣٦/٣٢٥.

(٧) بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز٢/١٣، وتفسير القرآن العظيم١/١٢٤.

(٨) إعراب القرآن وبيانه١/٨.

(٩) بلا نسبة وهو في: النكت في القرآن الكريم١/١٠٧.

تـــاهَ العِبَـــادُ ولاهَ اللهُ فـــي حُجُـــبٍ فـــاللهُ محتجـــب ســـبحانهُ اللهُ .

٨- وقالَ قومٌ: هو مِنْ (الإله)، وهو الاعتمادُ، يُقالُ: أَلهتُ إلى فُلانٍ، آلَهُ إلَهاً، أي فزعتُ إليهِ، واعتمدتُ عليهِ، قالَ الشاعرُ[١]: [البسيط]

(أَلِهْـــــتُ إليهـــــا والرَّكائِـــــبُ وُقَّـــــف)

ومعناه: أن الخلقَ يفزعونَ ويتضرعونَ إليه في الحوادثِ والحوائجِ[٢].

٩- وقيل: إلاَه[٣]. من قولهم: (أَله الرّجل يَأْلَه إلاهةً) أي عبد عبادة [٤]، ونقل هذا عن أَهلِ الكوفةِ[٥]، وقال به سيبويه في أحد قوليه[٦]. فالله أصله (إلاه) على وزن (فِعَال)[٧]، ثم أدخلت الألف واللام تعريفًا، فقيل: (أَلإلاهُ)، ثم حذفت العربُ الهمزةَ استثقالًا لها، فلمَّا تَركوا الهمزةَ حوَّلوا كسرتها في اللامِ التي هي لامُ التعريفِ، وذهبت الهمزةُ أَصلًا فقالوا: (أَلِلاه)، فحرَّكوا لامَ التعريفِ التي لا تكونُ إلَّا ساكنةً، ثم التقى لامان مُتحرِّكتان فأدغموا الأُولى في الثانيةِ، فقالوا: (اللَّهُ)[٨].

واستدل سيبويه على مذهبه بـ (أُنَاسٌ)، فقال: " ومثل ذلك (أناسٌ)، فإذا أدخلت الألف واللام قلت: (الناس)، إلا أن (الناس) قد تفارقهم الألف واللام ويكون نكرة، واسمُ الله تبارك وتعالى لا يكون فيه ذلك " [٩].

حُذفت الهمزة في نحو: الله؛ لكثرة الاستعمال، أصله: اَلإله، فأدغم اللاّم في اللاّم وفخّم للتعظيم. وفي نحو: ناس تخفيفاً، أصله: "أناس"[١٠].

وقد ذكر المبرد أن قول سيبويه يتناقض مع قوله في موضع آخر من كتابه: " لهي أبوك، فقلب العين وجعل اللام ساكنة، إذ صارت مكان العين كما كانت العين ساكنة"[١]. لأنه قال أولاً إن الألف زائدة؛ لأنها ألف فِعَال، ثم ذكر ثانياً أنها عين الفعل[٢].

---

(١) بلا نسبة وهو في: لسان العرب١٣/٤٦٩. مادة (أله)، وتاج العروس٣٦/٤٢٤. مادة (أله).

(٢) الكشف والبيان عن تفسير القرآن١/٩٧.

(٣) بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز٢/١٥.

(٤) إعراب القرآن وبيانه١/٨، ومختار الصحاح١/٢٠، والكشف والبيان عن تفسير القرآن١/٩٥.

(٥) بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز٢/١٥.

(٦) الكتاب٢/١٩٦.

(٧) بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز٢/١٥، وإعراب القرآن وبيانه١/٨، ومختار الصحاح١/٢٠.

(٨) لسان العرب١٣/٤٦٧. مادة (أله).

(٩) الكتاب٢/١٩٦.

(١٠) المفتاح في الصرف١/١٠٠.

وردَّ عليه ابن ولاّد بقوله: " وذكر سيبويه هذا الكلام في باب الإضافة إلى المحلوف به، وليس بناقض لما قدّمه ولكنهم فعلوا في هذا الاسم لكثرته على ألسنتهم ما لم يفعلوا في غيره، فحذفوه وألزموا فيه الحذف فقالوا: لاه أبوه، فصارت هذه الألف كأنها عين الفعل، وإن كانت زائدة في الأصل، ثم أكدوا ذلك بأن قلبوها ياء وأزالوها عن موضعها فقالوا: لهي أبوك، فضارعوا بها الألف المبدلة، وألف (فِعَال) ليست منقلبة عن ياء، فلما رأى العرب قد قلبوها وأجروها مجرى ما هو مبدل من حرف من نفس الكلمة، صارت عنده بذلك مضارعة لعين الفعل، ولو لم يضارعوا بها العين لما قلبوها ياءً، فلما شبهوها بالألفات المبدلة عيناً لذلك فهي عنده ألف (فِعَال)، إلا أنّه لما دخلها هذا الإبدال والنقل عن موضعها خرجت عن نظائرها فسميت باسم ما ضُورع به"[٣].

والذي يظهر لي أن سيبويه لم يكن متناقضاً كما قال عنه المبرد فـ "لهي أبوك" يقدره سيبويه من (لاه)، وعلى هذا فالألف عين الفعل، وأما الألف في (الله) إذا قدرته محذوفاً من (إله) فهي زائدة[٤].

قال المبرد: "وأما قولهم: (يَا أَللهُ اغْفِر)، فإنَّما دعى وفيه الْألف وَاللَّام؛ لأنَّهما كأحد حُرُوفه أَلا ترى أَنَّهما غير بائنتين منه، وليستا فِيهِ بمنزلتهما فِي الرجل؛ لِأَنَّك فِي الرجل تثبتهما وتحذفهما، وهما فِي اسْم الله ثابتتان، وهو اسم علم، وزعم سِيبويهِ أَن أصل هذا إلاه، وأن الألف واللَّام بدل من همزة (إلَه)، فقد صارا بمنزلة ما هو من نفس الحرف إذ كانا بدلاً منه، وإنَّما إثباتهم الألف في قولهم: (يا أَللهُ)، فكما ثَبت مع ألف الاستفهام في قولك: آلرجل قَالَ ذَاك "[٥].

فالألف واللام في الناس للتعويض من الهمزة، وإن كان سيبويه قد شبهه به، فإن تشبيهه إنما وقع على حذف الهمزة من أناس، في حال دخول الألف واللام، لا على أنهما بدل من المحذوف، كما كانا في اسم الله تعالى بدلاً. ويقوي ذلك ما أنشده المبرد عن أبي عثمان، من قول الشاعر[٦]: [مجزوء الكامل]

---

(١) الكتاب٣/٤٩٨.

(٢) الانتصار ص٢٣٣.

(٣) الانتصار ص٢٣٣-٢٣٤.

(٤) يُنظر: المخصص٤/٢٩٥، وخزانة الأدب٢/٤٩٥.

(٥) المقتضب٤/٢٣٩-٢٤١.

(٦) البيت لذي جدن الحميري، وهو في: الصحاح٣/٩٠٥، ٩٨٧. مادة (أنس) ومادة (ونس)، والمحكم٨/٥٥٢. مادة (أنس)، والمخصص٥/٢١٨، ٢٢١، ولسان العرب٦/١١، ٢٤٥. مادة (أنس) ومادة (نوس)، وتاج العروس١٦/٥٨٥. مادة (نوس)، والخصائص٣/١٥٣، واللباب في علل البناء والإعراب٢/٣٦٣، وشرح شافية ابن الحاجب٤/٢٩٦.

إنّ المنَايَـــــــا يَطَّلِعْـــــــنَ علَـــــى الأُنَـــــاسِ الآمِنِينَـــــا

فلو كان عوضاً لم تجتمع الهمزة مع المعوض منه[1].

والذي يظهر لي أن أقرب الأقوال إلى الصواب هو القول بأن أصل الله (لاه)؛ لأنه دلّ على ذلك قولهم: (لهي أَبوك) يُرِيدُون لله أَبوك فأخروا العين في موضع اللَّام؛ لكثرة استعمالهم له، ويدل عليه أيضاً قَوْله: (لاه ابْن عمك) يُرِيدُون: لله[2]، واعتراض السخاوي على سيبويه، صحيح في نظري؛ لأنه لو كان كما ذكر سيبويه: أن أصله إلاه لكان قد حذف فاء الفعل وعينه؛ لأنَّه يحذف همزة إِلَه، وهي فاء الفعل، ثمَّ تذهب العين إذا دخل الألف واللَّام، ولم نرَ شيئاً يُحذف فاؤه وعينه[3]. والله أعلم بالصواب.

---

(١) الجنى الداني في حروف المعاني ١/٢٠٠.

(٢) مشكل إعراب القرآن ١/٦٧.

(٣) خزانة الأدب ٢/٢٦٧.

اشتقاق كلمة (زَيْنَب)

زَيْنَبُ: اسمُ امْرأةٍ. ومِنْ بناتِ رسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَليهِ وسلَّمَ زَيْنَبُ رَضِي اللهُ عَنْهَا.

قَالُ سِيبَوَيْهِ:"هو فَيْعَلٌ، والياءُ زائدةٌ. وإنَّما قَالَ ذَلك؛ لأنَّ الياءَ إذا وقعتْ هذا الموقِعَ قُضِي بِزيادتها عُرِفَ الاشتقاقُ أو جُهلَ؛ لأنَّها لا تكونُ فيما عُرِفَ اشتقاقُه في هذا الموضعِ إلا زائدةً" [١].

اعتراض السخاوي: هذا قولُ النُّحَاةِ؛ وكَأنَّهم لم يَعْلموا لهذا الاسم اشتقاقاً !!، ولم يذكُرْ صاحبُ العينِ "زَنَبَ"؛ ولما لم يقفْ صاحبُ المحْكَم على اشتقاقِهِ، ولم يَعْلَمْه قال كلاماً ما زادَ فيه على أنَّه اسمٌ، وأراد ألاَّ يُخليَ كتابه من شيء يقوله[٢].

دراسة المسألة:

الياء تزاد ثانيةً في: (زَيْنَب)، ولا تكون الواو ولا الياء أصلاً في ذوات الأربعة إلاَّ في شيء من التكريرِ[٣]. وقد تأتي الزِّيادةُ بمعنىً والمجرَّدُ بغير معنى ك (زَيْنَب) و(كَوْكَب)، ولا معنى لهما بغير الياءِ في: (زَيْنَب)، والواو في: (كَوْكَب)[٤].

وزَيْنَب اسم علم على وزن (فَيْعَل). قال سيبويه: "وتلحق ثانية فيكون الحرف على (فَيْعَلٍ) في الاسم والصفة. فالاسم نحو: زَيْنَبٍ، وخَيْعَلٍ[٥]، وعَيْلَمٍ[٦]، وجَيْأَلٍ[٧]..." [٨].

الخلاف في اشتقاق كلمة (زَيْنَب):

اختلف العلماء في اشتقاق هذه اللفظة فذكر بعضهم أن (زَيْنَب) علم مرتجل، وليس بمشتقٍّ، كابن جنيّ. حين قال: "زَيْنَبُ مُرتجلٌ عَلَم، قال: وأخبرنا أَبو بكر محمدُ بنُ الحسن عن أبي العَبَّاسِ أحمدَ بنِ يحيى، قال: قال فلان: رَحِمَ اللهُ عَمَّتي زَنْبَة، مَا رَأَيْتُها قَطّ تَأْكُلُ إلا ظننتُها تُناول إنساناً وراءها. فهذه فَعْلَةٌ مِنْ هذا اللفظ، وزَيْنَب: فَيْعَل مِنْهُ "[٩].

---

(١) سفر السعادة١/٢٩٣.

(٢) سفر السعادة١/٢٩٣.

(٣) يُنظر: جمهرة اللغة١/٤٨، والأصول في النحو٣/٢٠٣.

(٤) معجم القواعد العربية ص٨١.

(٥) الْخَيْعَلُ: الذِّئْبُ، وَالْعُولُ. انظر مقاييس اللغة٢/٢٠٠.

(٦) العَيْلَمُ: (الضَّبُعُ الذَّكَرُ، كالعَيْلامِ). انظر تاج العروس٣٣/١٣٦. مادة (علم).

(٧) جَيأَلُ: اسمٌ للضبع. انظر: الصحاح٤/١٦٥٠. مادة (جأل).

(٨) الكتاب٤/٢٦٦.

(٩) المبهج ص ١٤٤.

وخالفه ابن دريد الذي يرى أن اسم (زَيْنَب) مُشْتَقّ. فجعله مرة مُشْتَقّ من: (زَنَبتُ الشَّيْءَ) إذا نخسته بِيَدِك. واستدل على ذلك بحديث الرسول صلى الله عليه وسلم حينما أَتَتْه امْرَأَة فقالت: إن زَيْنَب أرسلتني فقال صلى الله عليهِ وسلم: "أَي الزَّيَانب؟" [1]، ومرة جعل اشتقاقه من: زُنّابة العقرب. فقال: " زَيْنَب: اسْم امْرَأَة، واشتقاقه من زُنّابة العقرب، وهي إبرتها التي تَلدغ بهَا، فأما زُبانيا العقرب فهما قرناها، وليس ذلك من زَيْنَب بشيء"[2]. وزَيْنَبُ بنتُ أمِّ سَلمة، كان رسولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلَّم، يَدْعُوها: زُنابَ، بالضم[3].

أما اشتقاق كلمة زينب عند أبي منصور[4]، ومن تابعه من العلماء، كالفيروز آبادي في قاموسه[5]، والصغاني[6]، والزبيدي[7]، فهي من (زَنِبَ كفَرِح)، ومعناها: (سَمِن)[8].

ونُقل عن ابن الأعرابيّ أن زينب من (الزَّيْنَبِ)، لشجرٍ حسنِ المنظرِ طَيِّبِ الرَّائحةِ[9]، وواحدة الزينب الشجر: (زَيْنَبة) [10].

وقيل أصلها: زَيْنُ أب. حُذفت الألفُ لكثرةِ الاستعمالِ[11]. (وَزَنْبَةُ) وزَيْنَب كلتاهُما (امرَأَةٌ). والزَّيْنَبُ: الجبانُ. والزِّينابَةُ بالكسرِ: سمكةٌ دقيقةٌ[12].

وخلاصة القول أن العلماء اختلفوا في هذه اللفظة، فمنهم من لم يذكر هذه اللفظة كالخليل[13]، والجوهري[14]، ومنهم مَنْ قال إنها علم مرتجل كابن جنيّ[15]، ولم يوافقه أحد من العلماء في هذا الرأي-

---

(١) جمهرة اللغة١/٣٣٥. مادة (زنب).

(٢) جمهرة اللغة٢/١١٧١. مادة (زنب).

(٣) القاموس المحيط١/٩٥. مادة (زنب).

(٤) تهذيب اللغة١٣/١٥٧، أبو منصور هو العلامة الإمام اللغوي النحوي: موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر بن الحسن بن محمد بن الجواليقي، أبو منصور بن أبي طاهر اللغوي، إمام أهل عصره في معرفة اللغة وكلام العرب، وقيل: مولده في سنة خمس وستين في ذي القعدة، وتوفي في منتصف محرم سنة أربعين وخمسمائة ببغداد، وصلى عليه بجامع القصر، ودفن بباب حرب. (انظر:تاريخ بغداد٢١/١٧٧-١٧٨، وسير أعلام النبلاء١٤/٤٧٣).

(٥) القاموس المحيط١/٩٥. مادة (زنب).

(٦) التكملة والذيل والصلة١/١٥٢. مادة (زنب).

(٧) تاج العروس٣/٢٦-٢٧. مادة (زنب).

(٨) تاج العروس٣/٢٦-٢٧، والتكملة والذيل والصلة١/١٥٢، وتهذيب اللغة١٣/١٥٧، والقاموس المحيط١/٩٥. مادة (زنب).

(٩) التكملة والذيل والصلة١/١٥٢، والقاموس المحيط١/٩٥، وتهذيب اللغة١٣/١٥٧. مادة (زنب).

(١٠) التكملة والذيل والصلة١/١٥٢. مادة (زنب).

(١١) التكملة والذيل والصلة١/١٥٢، والقاموس المحيط١/٩٥، وتاج العروس٣/٢٦-٢٧. مادة (زنب).

(١٢) التكملة والذيل والصلة١/١٥٢، والقاموس المحيط١/٩٥. مادة (زنب).

(١٣) لم يذكر الخليل مادة (زنب) في باب الزاي والنون والباء.

(١٤) لم يذكر صاحب الصحاح مادة (زنب) في فصل الزاي.

(١٥) المبهج ص ١٤٤.

فيما يظهر لي-، ومنهم مَنْ قال إنها مشتقة كابن دريد[١]، والأزهري[٢]، والزبيدي[٣]، والفيروز آبادي[٤]، والصغاني[٥]، وابن الأعرابيّ[٦] .

وأرجح الآراء - في نظري- القول باشتقاق كلمة (زَيْنَب) من (زَنِبَ)؛ لأن أغلب المعاجم فسرت هذه اللفظة تحت مادة (زنب)؛ ولأن (زَيْنَب) وزنها (فَيْعَل) فالياء زائدة.

وأما اعتراض السخاوي على صاحب المحكم (ابن سيده) فأرى أنه جانبه الصواب لأمرين:

١- وردت لفظة (زَيْنَب) تحت مادة (زَنبَ) في كتابه المحكم، فدلّ ذلك على أن اشتقاق (زَيْنَب) من (زَنَبَ) عنده، ومعناها عنده: زُنَابَةُ العَقْرَبِ[٧].

٢- أن ابن سيده ذكر أن الياء زائدة في (زَيْنَب)، وتُحذف في التصغير فيقال: (زُنَيْبَة)[٨]. وعلى هذا القول يكون أصلها (زَنَبَ) . والله أعلم بالصواب.

---

(١) جمهرة اللغة١/٣٣٥، ٢/١١٧١. مادة (زنب).

(٢) تهذيب اللغة١٣/١٥٧. مادة (زنب).

(٣) تاج العروس٣/٢٦-٢٧. مادة (زنب).

(٤) القاموس المحيط١/٩٥. مادة (زنب).

(٥) التكملة والذيل والصلة١/١٥٢. مادة (زنب).

(٦) تهذيب اللغة١٣/١٥٧، والتكملة والذيل والصلة١/١٥٢. مادة (زنب).

(٧) المحكم٩/٦٢. مادة (زنب).

(٨) المخصص٥/١٨٩.

الأصل في اشتقاق ومعنى: (نَهَاوِش ونَهَابِر)

قال أبو نزار[1]: روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم- حين قال: "مَنْ جَمَعَ مَالًا مِنْ نَهَاوِشٍ أَذْهَبَهُ اللَّهُ فِي نَهَابِرَ"[2]، يُسْأَلُ عن مادةِ هاتين الكلمتين، وزيادتِهما، ومكان استعمالِهما.

قال: فأَوَّلُ ذلك أنْ تَعْلَمَ أنَّ "نَهْوَشاً" واحدٌ قُدِّر أنه جُمِعَ على نَهاوِشَ، وهو من الهَوْشِ بمعنى الاختلاط...

قال: وكذلك"نَهَابِر" هو جمعٌ، واحده: نَهْبَرٌ، وهو منَ الهَبْرِ بمعنى القطع المتدارك ...

ثم قال: فإن قيل: ما سمعنا في الواحد نَهْبَراً ونَهْوَشاً، قلنا: قد نصَّ سيبويه على أن العرب تأتي بجموعٍ لم تنطق بواحدها[3].

الردُّ على أبي نزارٍ[4]: ...فليس الإشكال في "نَهَاوِش"[5] من جهة تفسيرها كما ظننتَه، ولا من جهة كونها جمعا لواحدٍ لم يُنْطَقْ به. ألا ترى أن "مَهَاوِشَ" و"تَهَاوِشَ" هما بمعنى الهوش والاختلاط، وكلاهما جمعٌ لم يستعمل واحدُه؟ وإنما المُشْكِلُ في هذه اللفظة: هل هيَ صحيحةٌ في الاستعمالِ معروفةٌ عند أهل اللغة، أو هي على خلاف ذلك؟! فهذا الذي كان حَقُّكَ أنْ تُبَيِّنَه وتُثْبِتَ صِحَّتَه.

فإذا صَحَّ فسَّرْتَ حقيقةَ معناها، واشتقاقَها، وتُثبتُ هل هي جمعٌ أو مفردٌ، وما الزائدُ منها وما الأصل؟[6].

اعترض السخاوي على هذا بقوله: " وأَقولُ إنَّ الردَّ الذي رُدَّ على أبي نزار في "نَهَاوِش"ما ضربه قائله إلا جَدَلاً، ولم يَسْلُكْ فيه من الإنصافِ سُبُلاً؛ لأنَّه تكلَّم على هذه اللفظةِ، وجعلَ لها مخرجاً على تقدير وجودها وصحةِ ورودها، فكان وجهُ الردِّ عليه أنْ يُبَيِّنَ أنَّه أخطأ في ذلك، وأنَّ لها معنىً غيرَ ما ذكر، لا

---

(١) الحسن بن صافي بن عبد الله بن نزار بن أبي الحسن النحوي البغدادي ملك النحاة، اشتغل بالعلم، فقرأ علم الكلام على أبي عبيد الله محمد بن أبي بكر القيرواني، والأصول على أبي الفتح أحمد بن على بن برهان، والخلاف على أسعد بن أبي نصر الميهني، والنحو على أبي الحسن علي بن أبي زيد الفصيحي. برع في النحو حتى صار أنحى أهل طبقته، وكان فهما ذكيا فصيحا، له نظم ورصف حسن؛ إلا أنه كان عنده عجب بنفسه، وتيه بعلمه. لقَّب نفسه «ملك النحاة»، وكان يسخط على من يخاطبه بغير ذلك. وتوفي بدمشق سنة ثمان وستين وخمسمائة، وقد ناهز الثمانين. انظر: (إنباه الرواة١/٣٤٠-٣٤٧).

(٢) حديث ضعيف. (انظر: ضعيف الجامع للألباني١/٧٨٣، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة١/١١٥).

(٣) سفر السعادة٢/٧٩٣، ٧٩٤.

(٤) نقل السخاوي المسائل العشر المتعبات إلى الحشر لأبي نزار وجوابها، ولم يسمِّ الرادَّ على أبي نزار. ونقل أبو حيان بعض هذه المسائل في تذكرة النحاة، وذكر فيها أن الرادَّ على أبي نزار هو ابن الجبّاب الجليس. انظر تذكرة النحاة ص١٦٤.

(٥) وردت في كتاب سفر السعادة٢/٧٩٥، بلفظة "تَهَاوِش"وصححها المحقق في الهامش بلفظة "نَهَاوِش".

(٦) سفر السعادة٢/٧٩٥.

أن يقال له: ليس الإشكالُ في شيءٍ سوى صِحَّتِها، وإنَّ الواجبَ أَلا تَتَكلَّمَ فيها إلاّ بعد ثبوتها، وهذا كلامٌ لا يخفى ما فيه من الجَوْرِ "[1].

دراسة المسألة:

قال العسكري: "ومما فيه اختلاف بين أهلِ الرِّواية، وأهل اللُّغة قَوله صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّم :"مَنْ أَصَابَ مَالًا مِنْ نَهَاوِشٍ أَذْهَبَهُ اللَّهُ فِي نَهَابِرَ" أما أهلُ الرِّواية فإنهم يقولون: (نَهَاوِش) بالنُّون، وفيهم من يَقُول: (مَهاوش)، وهم قَلِيل" [2].

وردت لفظة (نَهَاوِش) بعدَّة لغات هي:

١-(مَهَاوِش)، بالميم من الاختلاط[3]، وهذه هي المشهورة عند علماء اللغة[4]. ذكرها الزبيدي، حين قال: " المشهور عند اللُّغويِّينَ (مَهَاوِش)، بالميم، ويُروى: نَهَاوِش بالنُّونِ...، وهذه الألفاظُ كُلُّها واردةٌ صحيحةٌ "[5]. وذكر ابن قُتيبة أن الأكثَر يرويهِ (مَهَاوِش)، وهو من الاختلاط والاضطراب [6].

٢-(تَهَاوِش)، بالتاء وكسر الواو، وهي لغة مصححة[7]. قال الزبيدي: "غير أَنّ بعضَ أَئمةِ اللُّغةِ أنكر رواية: التَّهَاوِش بالتاءِ وكسرة الواوِ"[8].

ويرى ابنُ الأثيرِ أن نَهَاوِش وتَهاوِش بمعنى واحد[9]، وتَهَاوِش بالتاءِ جمع "تَهْوَاشٍ" عند الزمخشري[10]، وابن الأثير[11].

٣-(تَهَاوُش)، بالتاء وضم الواو، وهي لغة صحيحة[1]، وزنُهُ: تفاعُل، من الهَوْشِ، وهو الاختلاطُ [2]، وذكر ابن قتيبة أن من المحدثين من يروي من كسب مَالا من تَهاوُش بالتاءِ منصوبة، والواو مضمومة، يُريد مصدر: (تَهَاوَشَ الْقَوْمُ تَهَاوُشًا)، إذا اختلطوا في الفِتَن واضطربوا[3].

---

(١) سفر السعادة ٢/٧٩٨.

(٢) تصحيفات المحدثين١/٢٢٧-٢٣٠.

(٣) فيض القدير٥/٦٥.

(٤) جواب المسائل العشر ص٣٥، و تاج العروس١٧/٤٦٨. مادة (هوش).

(٥) تاج العروس١٧/٤٦٨. مادة (هوش).

(٦) غريب الحديث لابن قتيبة١/٣٧٦.

(٧) جواب المسائل العشر ص٣٥.

(٨) تاج العروس١٧/٤٦٨. مادة (هوش).

(٩) النهاية في غريب الحديث والأثر٥/٢٨٢. مادة (هوش).

(١٠) الفائق في غريب الحديث٤/١١٨.

(١١) النهاية في غريب الحديث والأثر٥/٢٨٢. مادة (هوش).

٤-(يَهَاوِش)، بالياء وكسر الواو[٤].

٥-(نَهَاوِش)، بالنون وكسر الواو، وقد أنكرها أهل اللغة[٥]، كابن دُريد[٦]، وأبو عُبَيد[٧]، والخطابي[٨]، وابن الجوزي[٩]، وابن قتيبة[١٠]، ولم يُثبتوا صحَّتها، وكأنها من غلط الرواة. قال أبو عُبَيد: (وبعض النَّاس يرويها: من أصَاب مالاً من (نَهَاوِش) بالنُّون، ولا أعرف هذا والمحفوظ عندنا بالميم)[١١].

يُفهم من نصِّ أبي عبيدة أنه يُنكر رواية (نهاوش) بالنون كغيره من اللغويين، ويُثبت رواية الميم في (مهاوش).

ونَهَاوِش: بالنون من نَهْشِ الجُثَّةِ جمع نهواشٍ أو هواشٍ من الهَوْشِ الجمع، وهو كل مال أصيب من غير حِلِّهِ، و" الهُواش " ما جمع من مال حرام[١٢]، ويرى الأزهري أن لفظة (نَهَاوِش) مِن أنْ يُنهَشَ من كل مكان[١٣]، قال الزمخشري: "ورُوِيَ: (نَهَاوِش) بالنون، فإن صحت، فهي المظالم، والإجحافات بالناس من قولهم: (نَهَشَه) إذا جَهَدَهُ، و(المنهوشُ): المجهود"[١٤] .

وبهذا فـ (نَهَاوِش) اختلفت في الأصل فقيل من: (الهوش)، وقيل من: (النهش)، واختلفت في المعنى أيضاً، فمعناها عند أبي عُبيد: (كل مَال أُصِيب من غير حِلّه كالسرقة وَالْغَصْب والخيانة)[١٥]، وعند ابن دريد معناها: (الاختلاط)[١٦]، وعند ابن سيده: (الأخذ)[١]، وعند الزمخشري: (المظالم والإجحافات)[٢]، وفسرها ابن الأثير مرة بمعنى (المظالم)[٣]، ومرة بمعنى (الاختلاط)[٤].

---

(١) جواب المسائل العشر ص٣٥، ويُنظر: تصحيفات المحدثين١/٢٢٩.

(٢) إصلاح غلط المحدثين ص٦٨، وغريب الحديث للخطابي٣/٢٦١.

(٣) غريب الحديث لابن قتيبة١/٣٧٦.

(٤) فيض القدير٥/٦٥.

(٥) غريب الحديث للقاسم بن سلام٤/٨٦.

(٦) جمهرة اللغة٢/٨٨٣، ويُنظر: تصحيفات المحدثين١/٢٢٧-٢٣٠.

(٧) غريب الحديث للقاسم بن سلام٤/٨٦.

(٨) غريب الحديث للخطابي٢/٥٦١.

(٩) غريب الحديث لابن الجوزي٢/٥٠٤.

(١٠) إصلاح غلط المحدثين ص ٦٨.

(١١) غريب الحديث للقاسم بن سلام٤/٨٦.

(١٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة١/١١٥.

(١٣) تهذيب اللغة٦/١٨٩. مادة (هاش).

(١٤) غريب الحديث لابن الجوزي٢/٤٤٣، والفائق في غريب الحديث٤/١١٨.

(١٥) غريب الحديث ٤/٨٦. (هوش).

(١٦) جمهرة اللغة٢/٨٨٣. مادة (شوه).

ولعل (مَهاوِش) هو أصح الأوجه؛ لأن أكثرهم يرويهِ مهاوش[٥].

٢- نهابر:

النَّهَابِير: الْمَهَالِكُ، (وغَشِيَ به النَّهابيرَ)، أي: حَمَلَهُ على أَمر شديدٍ. والنَّهابِرُ والنَّهَابِير والهَنابِيرُ: ما أَشرف مِن الأَرض[٦]، قال ثعلب: (النَّهابِرُ مواضع من الرمل إذا وقعت فيها رجل البعير لا تكاد تخرج)[٧]. واحدَتُهَا نُهْبُرَةٌ ونُهْبُورَةٌ ونُهْبُورٌ[٨]، وقيل: النَّهَابِرُ وَالنَّهَابِيرُ الحُفرُ بين الآكامِ[٩]، وواحدُ النَّهَابِيرِ نُهْبُور[١٠]، والنَّهَابِرُ مُقصورٌ منه كأنَّ واحدَه نُهْبُرٌ[١١]. و(النَّهَابِرُ) بوزن المنابِرِ[١٢]، وقَالُوا: الهَنابيرُ قلبُ النَّهابيرِ[١٣]، وهي رمالٌ مُشْرِفَةٌ، واحدُها هُنْبور، ونُهْبورٌ[١٤]، وهُنْبورَة ونُهبورة[١٥].

وذكر الزمخشريّ أن (نَهَابِر) في الأصل جمع: (نُهْبُور)، وهو ما أشرف من الرمل، وشقَّ على الرَّاكِب قطعه، فاستعير للمهالك[١٦]. ومعنى النَّهابِر عند الخليل: رمالٍ صعبة، لا تُرتَقَى إلا بمشقةٍ[١٧]. رُوِيَ عن عمرو بن الْعَاصِ أنه قال لعُثْمَان: "إنّك قد ركبتَ بهذه الأمّة نَهابِيرَ من الْأُمُور، فتُبْ منها"[١٨]. يعني بالنَّهابيرِ أُموراً شِداداً صعبةً. شبَّهَها بنَهابير الرَّمل؛ لأَنَّ المشيَ يصعُبُ على من رَكِبَها[١٩].

---

(١) المحكم٤/١٨٩. مادة (نهش).

(٢) الفائق في غريب الحديث٤/١١٨.

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر٥/١٣٧. مادة (نهش).

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر٥/٢٨٢. مادة (هوش).

(٥) غريب الحديث لابن قتيبة١/٣٧٦.

(٦) لسان العرب٥/٢٣٩. مادة (نهبر).

(٧) مجالس ثعلب١/٣٦.

(٨) القاموس المحيط١/٤٨٩، ولسان العرب٥/٢٣٩، والمحكم والمحيط الأعظم٤/٤٨٨، وتاج العروس١٤/٣٢٢. مادة (نهبر).

(٩) لسان العرب٥/٢٣٩. مادة (نهبر).

(١٠) لسان العرب٥/٢٤٠، والعين٤/١٢٨، و تهذيب اللغة٦/٢٨٢، والصحاح تاج اللغة٢/٨٤٠. مادة (نهبر).

(١١) لسان العرب٥/٢٤٠. مادة (نهبر).

(١٢) مختار الصحاح١/٣٢٠. مادة (نهبر).

(١٣) تاج العروس١٤/٤٤٤. مادة (هنبر).

(١٤) تاج العروس١٤/٤٤٤، وتهذيب اللغة٦/٢٨٢، ولسان العرب٥/٢٦٧. مادة (هنبر).

(١٥) تهذيب اللغة٦/٢٨٢، ولسان العرب٥/٢٦٧.مادة (هنبر).

(١٦) الفائق في غريب الحديث٤/٣٥.

(١٧) العين٤/١٢٨. مادة (نهبر).

(١٨) الفائق في غريب الحديث٤/٣٥، وتهذيب اللغة٦/٢٨٢. مادة (هنبر).

(١٩) تاج العروس١٤/٣٢١-٣٢٢. مادة (نهبر)، ويُنظر: غريب الحديث لابن الجوزي٢/٤٤٣.

يتضح من ذلك أن معنى المهالك والمشقة والصعوبة أقربُ من معنى القطع الذي ذكره أبو نزار، والذي يظهر لي أن نهابر مفردها (نُهْبُور) كما ذكر أهل اللغة[1].

وأخيراً فإن (مَنْ أَصَابَ مَالًا مِنْ نَهَاوِشٍ) روي بالنون من نَهْشِ الحَيَّة، وبالميم من الاختلاط، وبالتاء وبالياء وكسر الواو جمع نَهْواش أو مَهْواش من الهَوْش الجمع، وهو كل مال أصيب من غير حله، والهُواش بالضم ما جمع من مال حرام[2].

أمّا (نهابر) فلم تُنطق بغير النون، ولم تروَ عن أحد كما ذكر الزركشي حين قال: " ولا أعلم أَحدًا روى النَّهَابِر بغير النون "[3].

واعتراض السخاوي فيما يظهر لي فيه جانب من الصحة، وفيه جانب من الخطأ: فوجه الصحة أن الرادَّ على أبي نزار لم يُبين خطأ أبي نزار في المعنى فـ (نهبر) ليس معناها القطع المتدارك، وإنما هي الرمال المشرفة التي تشق على الراكب، فهي بذلك تدل على المشقة والصعوبة.

وأما جانب الخطأ، فالرادّ على أبي نزار لم يُخطئ عندما قال: أن لفظتي (نهاوش ونهابر) هل هي صحيحةٌ في الاستعمالِ معروفةٌ عند أهل اللغة، أو هي على خلاف ذلك؟ لأن لفظة (نهاوش) أنكرها بعض علماء اللغة [4]، كابن دُريد[5]، وأبو عُبَيد[6]، والخطابي[7]، وابن الجوزي[8]، وابن قتيبة[9]، ولم أبو نزار ذلك، والله أعلم بالصواب.

---

(١) يُنظر: العين٤/١٢٨، و تهذيب اللغة٦/٢٨٢، والصحاح٢/٨٤٠، وغريب الحديث لابن قتيبة٢/٥٠٦، ٣٧١، والفائق في غريب الحديث والأثر٤/٣٥، والنهاية في غريب الحديث والأثر٥/١٣٤، ولسان العرب٥/٢٣٩ ، ٢٤٠، وتاج العروس١٤/٣٢٢. مادة (نهبر).

(٢) فيض القدير٥/٦٥.

(٣) التذكرة في الأحاديث المشتهرة ص٢٢٦، وتصحيفات المحدثين١/٢٣٠.

(٤) غريب الحديث للقاسم بن سلام٤/٨٦.

(٥) جمهرة اللغة٢/٨٨٣، ويُنظر: تصحيفات المحدثين١/٢٢٧-٢٣٠.

(٦) غريب الحديث للقاسم بن سلام٤/٨٦.

(٧) غريب الحديث للخطابي٢/٥٦١.

(٨) غريب الحديث لابن الجوزي٢/٥٠٤.

(٩) إصلاح غلط المحدثين ص ٦٨.

تشديدُ الميمِ في (آمِينَ)

(آمِينَ) اسمٌ مِنْ أَسْماءِ الأَفْعَالِ. وهو اسمٌ؛ لقولك: "اللهم استجب"...[١].

قال السخاوي: "ولا تُشَدَّدُ منهُ الْمِيمُ، وتَشْدَيْدُهَا خطأٌ"[٢].

دراسة المسألة:

(آمِينَ): اسمٌ للفعلِ، ومعناه اللَّهُمَّ اسْتَجِبْ، وهو مبنيٌّ لوقوعهِ موقعَ المبنيِّ، وحُرِّكَ بالفتحِ؛ لأجلِ الياءِ قبلَ آخرهِ، كما فُتحت (أينَ)، والفتحُ في [آمين] أقوى؛ لأنَّ قبلَ الياءِ كسرة، فلو كُسرت النُّونُ على الأصلِ؛ لوقعت الياءُ بين كسرتين[٣]. وبُني (آمِينَ) على الفتح؛ فراراً من التقاء الساكنين، وطلباً للتخفيف[٤]. قال الأزهري: "وحقه السكون، ومن العرب من ينصب النون "[٥].

أُختلِفَ في: (آمِينَ)، فقيل: هو على وزنِ (فَاعِيلٍ)، كقوله: (يَامِينَ)، وقيل فيه: أَمِينٌ على وزن (يَمِينٍ)؛ الأولى ممدودةٌ، والثانية مقصورةٌ، وكلاهما لغةٌ[٦].

اللُّغات في (آمِينَ):

١- القصْرُ وهو الأصلُ[٧]، ويقالُ: القصرُ لغةُ أهلِ الحجازِ[٨]، (أَمِيْن) بالقصر على وزن "فَعِيْل"[٩]، ويرى ابن العربي أن القصر أفصح وأخصر[١٠].

٢- المدُّ وتخفيف الميم[١١]. "آمين" بالمد على وزن "فَاعِيْل"[١٢]، وقال بعضهم أن (آمِينَ) مُطوَّلةُ الألفِ، مُخفَّفةُ الميمِ لغةٌ لبني عامرٍ[١٣]، والمدُّ إشْباعٌ بدليلِ أنَّه ليس في اللغةِ العربيَّةِ كلمةٌ على

---

(١) سفر السعادة١/١٣٢.

(٢) سفر السعادة١/١٣٤.

(٣) التبيان في إعراب القرآن١/١١.

(٤) شرح شذور الذهب ص٢٧١.

(٥) معاني القراءات للأزهري١/١١٨.

(٦) أحكام القرآن لابن العربي١/١٢، ومقاييس اللغة١/١٣٥.

(٧) التبيان في إعراب القرآن١/١١.

(٨) تاج العروس٣٤/١٨٩ مادة (أمن).

(٩) شرح الأشموني٣/٩٢.

(١٠) أحكام القرآن لابن العربي١/١٢.

(١١) التبيان في آداب حملة القرآن ص١٣٣-١٣٤.

(١٢) شرح الأشموني٣/٩٢.

(١٣) الدلائل في غريب الحديث١/٢١٠، وإصلاح المنطق ص١٣٥.

(فاعِيلٍ)[1]، وذكر العكبري أن المدَّ ليس من الأبنيةِ العربيةِ، بل هو من الأَبنيةِ الأعجميَّةِ كـ (هَابِيلَ وقَابِيلَ)[2].

في حين نفى الباقولي ذلك؛ لأن الأعجمي لا يخلو من قسمين: أحدهما: نحو: (اللجام). والآخر: نحو: (إبراهيم، وإسماعيل). وهذا ليس واحدا منهما، فإذن هو عربي[3].

الذي يبدو لي أن الباقولي يحدد أن الاسم الأعجمي، إما أن يكون اسم جنس، وإما أن يكون اسم علم، و(آمين) ليس بعلم، ولا باسم جنس، وعلى هذا فهو ليس أعجمياً.

٣- بالإمالة مع المد وتخفيف الميم[4]. حكاها الواحديّ عن حمزة والكسائيّ[5].

٤- تشديد الميم مع المد، حكاها عن الحسن والحسين ابن الفضيل[6]، من "أَمَّ" إذا قصد، أي نحن قاصدون نحوك[7]. وتشديد الميم خطأ[8]، قال أبو العباس ثعلب: "ولا تشدد الميم فإنه خطأ"[9]؛ لأنه يخرج من معنى الدعاء، ويصير بمعنى قاصدين[10]، فهو بذلك يخلّ بمعناه، فيجعله بمعنى قاصدين، كما قال تعالى: ﴿ وَلَا آمِّينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ﴾ [المائدة: ٢] [11]. قال النووي: "وهذه الرابعة غريبة جدًّا، فقد عدها أكثر أهل اللغة من لحن العوام، وقال جماعة من أصحابنا من قالها في الصلاة بطلت صلاته"[12].

وحكى بعض اللغويين تشديدها، وأنكرهُ الأكثرَ[13]، قال المناوي[1]: "والموجود في مشاهير الكتب المعتمدة أن التشديد خطأ، وقولُ بعضِ أهلِ اللُّغةِ إنَّه لغةٌ وهمٌ قديمٌ، وسببُه أنَّ أبا العبَّاسِ أحمد بن يحيى قال: "وآمِينَ كعاصِينَ لغةٌ، فتوهَّم أنَّ المرادَ به صيغة الجمع؛ لأنَّه قابله بالجمعِ"[2].

---

(١) تاج العروس٣٤/١٨٩، ويُنظر: شرح الأشموني٣/٩٣.

(٢) التبيان في إعراب القرآن١/١١.

(٣) إعراب القرآن للباقولي١/١٥٠.

(٤) التبيان في آداب حملة القرآن ص١٣٤.

(٥) التبيان في آداب حملة القرآن ص١٣٤.

(٦) تفسير القرطبي ١/١٢٨، والتبيان في آداب حملة القرآن ص١٣٤.

(٧) تفسير القرطبي ١/١٢٨، ويُنظر: التبيان في آداب حملة القرآن ص١٣٤.

(٨)توضيح المقاصد٣/١١٦١، وإسفار الفصيح١/١٦١، ومختار الصحاح١/٢٢.

(٩) الفصيح ص ٣١٦.

(١٠) إسفار الفصيح ١/١٦١.

(١١) توضيح المقاصد٣/١١٦١، وإسفار الفصيح١/١٦١.

(١٢)التبيان في آداب حملة القرآن ص١٣٤.

(١٣) مشارق الأنوار على صحاح الآثار ١/٣٨-٣٩.

ويردُّه قَول ابن جنِّي حين يقول: "فأمَّا قول أبي العبَّاس أنَّ آمِينَ بمنزلةِ عاصِينَ، فإنَّما يُريدُ به أنَّ الميمَ خفيفةٌ كعين عاصين. وكيف يجوز أن يريد به حقيقة الجمع؟"[٣].

ولعل هذا الردّ من ابن جني يؤكد صحة ما ذكره أغلب العلماء في تخطئة من شدّد الميم في (آمين)، وتخطئة السخاوي مَنْ شدّد الميم لم ينفرد به، وإنما وافق رأيه أغلب علماء اللغة والتفسير، وبذلك أحسب أن اعتراضه صحيح له وجهه.

وأصح هذه اللغات - في نظري- المد مع تخفيف الميم؛ لأن التشديد خطَّأه أغلب العلماء، ولخروجه عن معناه الأصلي إلى معنى (قاصدين). والله أعلم بالصواب.

---

(١) محمد بن إسحاق بن إبراهيم السلميّ القاضي تاج الدّين المناويّ، توفّي في سادس شهر ربيع الآخر سنة خمس وستين وسبعمائة بالقاهرة. (انظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي٩/١٢٧).

(٢) التوقيف على مهمات التعاريف١/٦٣.

(٣) الخصائص٣/١٢٥.

المبحث الثاني:

الاعتراضات في القراءات القرآنية،

ومعاني المفردات

وفيه أربع مسائل

القراءات الواردة في: (قدُّوس) واللغات في: (سبُّوح)

قال السخاوي: "سُبُّوحٌ: فُعُّولٌ. وأنكر سيبويه أن يكون في الكلام فُعُّولٌ، وقَالَ: "هو سَبُّوحٌ وَقَدُّوسٌ بالفتحِ فيهما"[1].

واعترض السخاوي على سيبويه بقوله: "والقرآن على خلاف ما قَالَ، والقُرَّاء مُجْمِعُون على الضَّمِّ في القُدُّوسِ، وإنَّما الفتحُ قراءةٌ شاذةٌ..." [2].

وفي تفسير كلمة (قدُّوس) ذكر السخاوي قول صاحب الصحاح [الجوهري]. فقال: " قال صاحب الصحاح: "لَيْسَ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ فِي الْكَلَامِ فُعُّولٌ أَصْلاً، قال: وكان يَقُولُ: سَبُّوحٌ وَقَدُّوسٌ بِفَتْحِ أَوَّلِهِمَا"[3].

واعترض على الجوهري بقوله: "وما أحسب هذا صحيحا عن سيبويه، وقراءة الجماعة: ﴿**الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ**﴾ [الحشر:٢٣] بالضم"[4].

دراسة المسألة:

سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ: من صفة الله عز وجل؛ لأنَّه يُسبَّحُ ويُقدَّسُ[5]، و(سُبُّوحٌ وقُدُّوسٌ) فُعُّولٌ: قالوا: سُبُّوحٌ وقُدُّوسٌ، وهما صفةٌ[6].

وذكر ابن عصفور[7]، وابن قتيبة [8]، والسيوطي[9]، أن فُعُّولاً لم تأتِ إلا صفة، وحصر السيوطي فُعُّولاً في: (سُبُّوح) [10].

ولكن سيبويه ذكر أن (سُبُّوحاً وقُدُّوساً) اسم في موضع حين قال: "وأمّا سُبُّوحاً قُدُّوساً رَبَّ الملائكةِ والرُّوحِ، فليس بمنزلة سُبحانَ اللهِ؛ لأنّ السُّبّوحَ والقُدّوسَ [اسمٌ] "[11]، وفي موضع آخر قال إنه صفة[1].

---

(١) سفر السعادة ١/٢٩٦.

(٢) سفر السعادة ١/٢٩٧.

(٣) سفر السعادة ١/٤٢٢.

(٤) سفر السعادة ١/٤٢٣.

(٥) المحكم والمحيط الأعظم٣/٢١١-٢١٢. مادة (سبح).

(٦) الأصول في النحو٣/٢١٠.

(٧) الممتع في التصريف١/٧٤.

(٨) غريب القرآن لابن قتيبة١/٨.

(٩) المزهر في علوم اللغة٢/٢٣.

(١٠) المزهر في علوم اللغة٢/٢٣.

(١١) الكتاب١/٣٢٧.

وذكر السيوطي أن سيبويه قال: لم يأتِ في الكلام على فَعُّول اسم ولا صفة[٢].

والذي يبدو لي أن سيبويه ذكر في باب من بنات الثلاثة من غير الفعل أنه يكون على فَعُّول اسم وصفة فالاسم نحو: (سَفُّود)[٣]، و(كَلُّوب)[٤]. والصفة: (سَبّوح)، و(قَدّوس)[٥].

ولعل سيبويه في نظري يجيز الضم والفتح في: (سُبُّوحٌ وقُدُّوسٌ)، لأنه ذكرها على وزن فَعُّول، ومرة على وزن فُعُّول[٦].

ونفى القاضي عياض أن يكون في كلام العرب على وزن فُعُّولٍ إلا سُبُّوحاً قُدُّوساً، فقال: "سبُّوح قدُّوس بِفَتْح السِّين والقاف وضمهما، ولم يأتِ فُعُّول بِالضَّمِّ مشدد العين فِي كلام العرب إِلَّا في هذين الحرفين "[٧].

ولكن فيما ظهر لي أن ابن خالويه[٨]، وابن السكيت[٩]، والأزهري[١٠]، أوردوا حرفاً ثالثاً على وزن فُعُّولٍ وهو (ذُرُّوح)[١١]. وزاد الجوهريُّ حرفاً رابعاً وهو: (ستُّوقٌ)[١٢]، بفتح السِّينِ، وضمِّها[١٣]، ومثله قال ابن منظور[١٤]، وزاد ابن سيده حرفاً خامساً وهو: (فُرُّوج)[١٥]. وزاد ابن دريد حرفاً سادساً وهو: (سُمُّور)[١٦].

القراءات في (قدُّوس):

قرأ الجمهورُ: (الْقُدُّوسُ) بضمِّ القافِ. وقرأ أبو الدينارٍ وأبو السّمّال بفتحها[١٧]، وجوّز سيبويه الفتح والضم فيهما [١]، ويرى الزجاج[٢]، وثعلب[٣]، و أبو الحسن القيرواني[٤]، أن الضم أكثر، ونقل

---

(١) الكتاب٤/٢٧٥.

(٢) المزهر في علوم اللغة٢/٥٦.

(٣) حديدةٌ ذاتُ شُعَبٍ مُعَقَّفَة يُشوى بها. انظر: تاج العروس٨/٢٠٨. مادة (سفد).

(٤) جمعه كَلاليبُ وهو: مَخاليبُ الْبَازِي. انظر: تاج العروس٤/١٧٤. مادة (كلب).

(٥) انظر: الكتاب٤/٢٧٥.

(٦) الكتاب٤/٢٧٥.

(٧) مشارق الأنوار على صحاح الآثار٢/٢٠٣.

(٨) ليس في كلام العرب لابن خالويه ص٢٥٠.

(٩) إصلاح المنطق١/١٦١-١٦٢.

(١٠) تهذيب اللغة ٤/١٩٨.

(١١) دُوَيْبة أعظم مِن الذُّبابِ شيئًا، وهو سمٌّ قاتلٌ. انظر: لسان العرب٢/٤٤١. مادة (ذرح).

(١٢) سَتُّوقٌ وسُتُّوقٌ، أي زيف بهرج. انظر: الصحاح ٤/١٤٩٤. مادة (ستق).

(١٣) الصحاح تاج اللغة٤/١٤٩٤، ومختار الصحاح١/١٤٢. مادة (ستق).

(١٤) لسان العرب١٠/١٥٢. مادة (ستق)

(١٥) المحكم والمحيط الأعظم٣/٢١٢. مادة (ستق).

(١٦) دابَّةٌ معروفةٌ تكون ببلادِ الرُّوسِ، وراءَ بلادِ التُّرْكِ، تُشْبِه النِّمْسَ. انظر: تاج العروس١٢/٨١. مادة (سمر).

(١٧) ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات٢/٣١٧، وتفسير البحر المحيط١٠/١٤٩، وفتح القدير٥/٢٤٦.

السيوطي ذلك عن ابن دَرَسْتَويه [٥]. ونُقل عن اللِّحيانِيّ قوله: " المجمع عليهِ فيهمَا الضَّم، قال: فإن فَتحته فجائزٌ "[٦].

ورجَّح ابن دريد الضم على الفتح. فقال: "تقول العرب: سَبّوح وقَدّوس وسَمّور وذَرّوح، وقد قالوهُ بالضمّ وهو أعلى "[٧].

لكن ابن الأثير يرى أن الفتح أقيسُ، والضَّمّ أكثرُ استعمالاً[٨]. وعلَّل أبو الحسن القيروانيّ لذلك، فقال: " والفتح أقيس؛ لأنه ليس في الكلام (فُعُّولٌ) إلا سبُّوحاً وقدُّوساً (وذرُّوحاً) لواحد الذراريح "[٩].

وخالف الزبيديّ جمهور القُرّاء وبعض علماء اللغة، ورأى أن الضَّمَّ في (قدُّوس) شاذّ، وخلاف الأصل. فقال: "(وقُدُّوسٍ) بالضّمّ على الشّذوذ. وهو أحدُ الألفاظِ الثلاثةِ التي لا نظيرَ لها، جاءت بالضّمّ على خلافِ الأصلِ: سُبُّوحٌ وقُدُّوسٌ وذُرُّوحٌ، لأنّ الأصل في كلّ فعُّولٍ أن يكون مفتوحًا "[١٠].

والذي يظهر لي أن الأصح هو الضم في (قُدُّوس وسُبُّوح) لسببين:

١- لأنه قراءة الجمهور، ورأي أغلب العلماء.

٢- ولأن (فُعُّول) لا تأتي إلا صفة كما ذكر ابن عصفور[١١]، وابن قتيبة [١٢]، والسيوطي[١٣]، وغيرهم من العلماء، و(قُدُّوس وسُبُّوح) من صفات الله عز وجل.

والذي يبدو لي أن السخاوي كان متناقضاً في اعتراضه؛ لأنه ذكر أن سيبويه أنكر أن يكون في الكلام (فُعُّولٌ) عندما فسّر معنى (سُبُّوح)، وفي تفسيره لكلمة (قُدُّوس) اعترض على صاحب الصحاح في قوله" ليس عند سيبويهِ فِي الكلام فُعُّولٌ أَصْلاً "، فكيف له أن يعترض عليه، وهو أثبت القول

---

(١) الكتاب٤/٢٧٥.

(٢) تفسير أسماء الله الحسنى١/٣٠.

(٣) إسفار الفصيح١/١٩٢.

(٤) النكت في القرآن الكريم١/١٢٧.

(٥) المزهر في علوم اللغة٢/١٠٣.

(٦) المحكم والمحيط الأعظم٣/٢١١-٦،٢١٢/٢٢٥، وتاج العروس٦/٤٤٨. مادة (سبح).

(٧) جمهرة اللغة٣/١٢٨٦.

(٨) النهاية في غريب الحديث والأثر٢/٣٣٢. مادة (سبح).

(٩) النكت في القرآن الكريم١/١٢٧.

(١٠) تاج العروس٦/٣٧٤. مادة (ذرح).

(١١) الممتع في التصريف١/٧٤.

(١٢) غريب القرآن لابن قتيبة١/٨.

(١٣) المزهر في علوم اللغة٢/٢٣.

لسيبويه سابقا؟! ولعل السخاوي كما ذكر الدكتور محمد الدالي استدرك على نفسه[1]. والله أعلم بالصواب.

(١) هامش سفر السعادة ١/٤٢٣.

القراءات في (دُرِّيٍّ)

قَالَ الجرميُّ: زَعَمَ أَبُو الخَطَّابِ أنَّهُم يقولونَ: "مُرِّيقٌ" للعصفرِ، قال: "وقَدْ قُرِئَ هذا الحرفُ (دُرِّيءٌ) على وجوهٍ:

فَمنْ ضَمَّه لم يَهمزْ ونَسَبه إلى الدُّرِّ، ومن قال: (دِرِّيءٌ) فهو مثلُ (سِكِّينٍ) و(بِطِّيخٍ)، قال: وزعم سيبويه أن قوماً يُقولونَ: "دُرِّيءٌ" فيضمُّون ويَهْمِزون، ولم أَرَ ذلك معروفاً، قال: فَإن صَحَّت فهي مثلُ مُرِّيقٍ ".

اعتراض السخاوي: قلتُ قد صَحَّت، وهي قراءةُ عاصمٍ مِنْ روايةِ أبي بكرٍ عنه، وهي قراءةُ حمزةَ أيضاً وسيبويهِ أَعلمُ مِنه[1].

دراسة المسألة:

كوكبٌ دُرِّيٌّ ودِرِّيٌّ: ثاقبٌ مُضيءٌ[2]، فأما دُرِّيٌّ فمنسوبٌ إلى الدُّرِّ[3] في صفائِه وحُسنهِ وبهائِهِ وبياضِهِ[4]، قال العكبري: " وإنْ كانَ الكوكبُ أكثر ضوءاً من الدُّرِّ، ولكنه يَفضلُ الكوكبَ بضيائِهِ كما يَفضلُ البُرَّ سائر الحبِّ"[5].

وكوكبٌ دُرِّيءٌ على (فُعِّيلٍ): مُندفعٌ فِي مُضِيِّهِ من المشرِق إلى المغرِب من ذلك، والجمعُ دَرَارِيءُ على وزن (دَرارِيعَ)[6].

وذكر ابن سيده أن دُرِّيّ من الدَّرْء الذي هو الدَّفْع وهو صفةٌ، ونظيرُهُ من الأسماء غير الصّفة قولُهم: (المرِّيقُ)[7]. وقال الجوهريُّ: " و(دَرَأَ) طلع مُفاجأَةً، وبابُهُ (خَضَعَ)، ومنه كوكبٌ دِرِّيءٌ كَسِكِّيتٍ؛ لشدةِ تَوقُّدِهِ وَتَلَأْلُئِهِ"[8].

---

(١) سفر السعادة ١/٤٦٠.

(٢) المنصف ١/٤٢٢، العين ٨/٧ مادة (در)، ولسان العرب ٤/٢٨٢مادة (درر)، وتاج العروس ١١/٢٨٢ مادة (درر).

(٣) المحكم والمحيط الأعظم ٩/٢٦٥ مادة (درر)، ومختار الصحاح ١/١٠٣، مادة (درأ)، ولسان العرب ٤/٢٨٢ مادة (درر)، والتبيان في غريب القرآن ١/٢٤٥، وتاج العروس ١١/٢٨٢ مادة (درر).

(٤) تاج العروس ١١/٢٨٢ مادة (درر)، والمنصف ١/٤٢٢.

(٥) التبيان في غريب القرآن ١/٢٤٥.

(٦) لسان العرب ١/٧٣ مادة (درأ)، والمحكم والمحيط الأعظم ٩/٣٧٣ مادة (درر).

(٧) المخصص ٢/٣٨٠.

(٨) مختار الصحاح ١/١٠٣مادة (درأ).

وَاخْتلفُوا في قَوْله تعالى: ((كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ)) [النور: ٣٥]، فَقُرِئَ بضمِّ الدَّالِ، وفَتحِها، وكسرِها مع تشديدِ الياء، وقُرِئَ بالحركاتِ الثلاث في الدَّالِ مع المدِّ والهمزِ[١].

أوجه القراءات في (دُرِّيّ):

وقد قُرِئَ (دُرِّيّ) على عدة أوجه، وهي:

١- قراءة ضم الدال وتشديد الياء من غير همز:

بها قرأ ابن كثير ويعقوب[٢]، ونافع وابن عامر، وحفص عن عاصم[٣]، ولهذه القراءة وجهان:

الأول: إما أن ينسب الكوكب إلى الدُّرِّ لبياضه وصفائه[٤]، فالياء زائدة للنسب، ووزنه " فُعْلِيّ"[٥].

الثاني: وإما أن يكون أصله الهمز من (دَرَأَ) ثم سُهِّل وأُدغم، فوزنه " فُعِّيل " [٦]. ذكر الفارسيُّ أنه يجوزُ أَن يكونَ فُعِّيْلًا على تخفيفِ الهمزةِ قلبًا[٧]. وقال ابن جني: "((كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ)) فيمن جعله فُعِّيلًا من درأت؛ وذلك لأنه يدرأ الظلمة عن نفسه بضوئه، وأصله على هذا (دُرِّيءٌ) فخفف، وقد قرئ به مهموزًا"[٨].

٢- قراءة كسر الدال والهمز:

قرأ أبو عمرو والكسائي (دِرِّيءٌ) بكسر الدَّال والهمز[٩]، وروي عن الكسائي عن المفضل الضبيّ عن عاصم أنه قرأ بهذه القراءة [١٠].

(دِرِّيءٌ) قيل أُخذ من (الدرء) [١١]، وهو الدفع، كأنه يدفع الظاهر بنوره[١]، وقيل كَوْكَبٌ (دِرِّيءٌ)- على (فِعِّيلٍ)- : أي كأنَّه يُخْرِجُ نَفْسَه من السماءِ، من: (دَرَأَ يَدْرأُ دَرْءاً). ودَرَأت النّارُ:

---

(١) تحفة الأقران في ما قُرئ بالتثليث من حروف القرآن ١/٧١.

(٢) معاني القراءات للأزهري٢/٢٠٧، وتحفة الأقران في ما قُرئ بالتثليث من حروف القرآن ١/٧١.

(٣)معاني القراءات للأزهري٢/٢٠٧، وتحفة الأقران في ما قُرئ بالتثليث من حروف القرآن ١/٧١.

(٤) النكت في القرآن الكريم ص٣٥٩، وتهذيب اللغة١٤/٤٤، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج٤/٤٤، وتحفة الأقران في ما قُرئ بالتثليث من حروف القرآن ١/٧٢.

(٥) تحفة الأقران في ما قُرئ بالتثليث من حروف القرآن ١/٧٢، والنكت في القرآن الكريم ص٣٥٩، وتهذيب اللغة١٤/٤٤، ومعاني القراءات للأزهري٢/٢٠٨، و المخصص٢/٣٨٠.

(٦) تحفة الأقران في ما قُرئ بالتثليث من حروف القرآن ١/٧٢، والنكت في القرآن الكريم ص٣٥٩، وتهذيب اللغة١٤/٤٤.

(٧) المنصف١/٤٢٢.

(٨) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات١/١٥٦.

(٩) معاني القراءات للأزهري٢/٢٠٦-٢٠٩، والنكت في القرآن الكريم ص٣٥٩، وإعراب القرآن للنحاس٣/٩٥.

(١٠) معاني القراءات للأزهري٢/٢٠٨-٢٠٩.

(١١) النكت في القرآن الكريم ص٣٥٩.

أضاءت [٢]. وذكر ابن قتيبة أنه من الكواكب الدَّرارئ وهن: اللائي يَدْرَأْن عليك، أي يطلُعن [٣]. وذكر أبو منصور أن الدِّرِّيء في كلام العرب كل كوكبٍ بَرَّاق يدرأُ عليك إذا طلع من الأفقِ بزُهْرَتِهِ، وهي (فِعِّيل) من دَرَأَ يَدرَأُ[٤].

ونقل النَّحاسُ تضعيفَ أبي عُبيد لهذه القراءة. فقال: "وقراءةُ أبي عمرو والكسائي ضَعَّفها أبو عُبيد تضعيفاً شديداً؛ لأنه تَأوَّلها من دَرَأت أي دَفَعت أي: كَوكب يَجري من الأُفقِ إلى الأُفقِ "[٥].

واعترضَ النَّحاسُ على هذا التأويل. فقال: "فإن كانَ التأويلُ على ما تأوّله لم يكن في الكلامِ فائدة، ولا كانَ لهذا الكوكبُ مَزيّة على أكثر الكواكبِ. ألا ترى أنّه لا يقال: جَاءني إنسانٌ مِن بني آدم، ولا ينبغي أن يتأوّل لمثلِ أبي عمرو والكسائي - رحمهما الله- مع محلّهما وجلالهما هذا التأويل البعيد، ولكن التأويل لهما على ما روي عن محمد بن يزيد أن معناهما في ذلك كوكب مندفع بالنور كما يقال: انْدَرأ الحريق، أي اندفع، وهذا تأويلٌ صحيحٌ لهذه القراءة"[٦].

وأَيَّدَ الزجَّاجُ هذه القراءة بقوله:" ولكن الكسر جَيِّدٌ بالهمز - يكون على وزنِ فِعِّيل، ويكون من النُّجومِ الدَّرَارِي التي تَدَرُ. أي يَنْحط ويسِيرُ مُتدافِعاً، ويجوز أن يكونَ دِرِّيٌّ بغير همزٍ مُخَفَفاً مِنْ هذا"[٧].

وقال السمين الحلبي عن هذه القراءة: "إنها قراءةٌ واضحةٌ؛ لأنه بناءٌ كثيرٌ يوجد في الأسماء نحو: (سِكِّين)، وفي الصفاتِ نحوِ: (سِكِّير)"[٨].

وبهذا يتبين أن تضعيف أبي عبيد لهذه القراءة غير صحيح، لأن العلماء وضحوا أنها لغة صحيحة.

٣- قراءة ضم الدال والهمز:

قرأ حمزةُ وعاصم في رواية أبي بكر (دُرِّيء) بضمِّ الدَّال والهمزة [١]، ومن همزه من القرّاء، فإنما أراد أن وزنه فُعُّولٌ مثل: (سبُّوح)، فاستُثْقِل[٢]، فحُوِّلت الضمةُ في الراءِ كسرة والواو ياء، فقيل: (دُرِّيء)، وأما (مُرِّيق)، فالقول فيه كالقول في (دُرِّيء)، أو يكون لقلته لم يُعْتَدَّ به[٣].

---

(١) النكت في القرآن الكريم ص٣٥٩.

(٢) المحيط في اللغة٩/٣٤٥.

(٣) غريب القرآن لابن قتيبة١/٣٠٥.

(٤) معاني القراءات للأزهري٢/٢٠٨.

(٥) إعراب القرآن للنحاس٣/٩٥، وشمس العلوم٤/٢٠٧٠-٢٠٧١.

(٦) إعراب القرآن للنحاس٣/٩٥.

(٧) معاني القرآن وإعرابه للزجاج٤/٤٤.

(٨) الدر المصون٨/٤٠٥.

وإن كان الساكن قبل الهمز ياءً، أو واواً زائدتين، ولم يأتِ منه إلا (النَّسيء، وبَريء، وقُروء)، ولا رابع لها إلا (دُرِّيء) في قراءة حمزة، فتخفيفه بالبدل من جنس الزائد، فيُبدل ياء بعد الياء، وواواً بعد الواو، ثم يُدغم أول المثلين في الآخر[٤].

واعترض الزجاج على هذه القراءة بقوله: " وقد رُويت بالهمز، والنحويون أجمعون لا يعرفون الوجه فيه؛ لأنَّه ليس في كلامهم شيء على فُعِّيل"[٥].

وقال الفراء عن هذه القراءة: "ولا تُعرف جهة ضم أوله وهمزه لا يكون فِي الكلام فُعِّيل إلا أعجميًا. فالقراءة إذا ضممت أوله بترك الهمز. وإذا همزته كسرت أوّله"[٦].

لكن سيبويه ذكر أن (فُعِّيلاً) موجود فِي الكلام لكنه قليل، فقال: " ولا يكون في الكلام فَعِّيلٌ. ويكون على (فُعِّيل)، وهو قليل في الكلام قالوا: (المرِّيقُ). حدثنا أبو الخطاب عن العرب. وقالوا: كوكبٌ دُرِّيءٌ، وهو صفة"[٧].

ولعل هذا القول من سيبويه ردّ على من اعترض على هذه القراءة.

وذكر ابن خالويه أنه ليس في كلام العرب (فُعِّيلٌ) إلا حرفين: مُرِّيقٌ، وهو أعجميٌّ في الأصل، وكوكبٌ دريءٌ [٨]. وقال ابن عصفور: "وعلى فُعِّيل: ولم يجيء إلَّا صفةً، وهو قليل، نحو: مُرِّيق، وكوكب دُرِّيء"[٩].

وهذان القولان أيضاً يُثبتان صحة هذه القراءة.

ووصف أغلب أهل اللغة هذه القراءة باللحن، قال النحاس: "فأما قراءة حمزة، فأهل اللغة جميعاً إلا أقلّهم يقولون: هي لحنٌ لا يجوز؛ لأنه ليس في كلام العرب اسم على فُعِّيل، وقد اعترض أبو عبيد في هذا، فاحتج لحمزة، فقال: ليس هو فُعِّيل إنما هو (فُعُّول) مثل (سُبُّوح) أُبدِل من الواو ياء كما قالوا:

---

(١) إعراب القرآن للنحاس٣/٩٥-٩٦، والنكت في القرآن الكريم ص٣٥٩، ولسان العرب١/٧٣، وتهذيب اللغة١٤/١١٢.

(٢) تحفة الأقران في ما قُرئ بالتثليث من حروف القرآن ١/٧٣.

(٣) تحفة الأقران في ما قُرئ بالتثليث من حروف القرآن ١/٧٣.

(٤) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ١/٩١.

(٥) معاني القرآن وإعرابه للزجاج٤/٤٤.

(٦) معاني القرآن٢/٢٥٢.

(٧) الكتاب٤/٢٦٨.

(٨) ليس في كلام العرب٢٥٢.

(٩) الممتع في التصريف١/٧٤.

عُتيّ. قال أبو جعفر: وهذا الاعتراض والاحتجاج من أعظم الغلط وأشدّه؛ لأن هذا لا يجوز البتّة، ولو جاز ما قال لقيل في سبّوح: (سُبِّيح)، وهذا لا يقوله أحد ...، ومن احتجّ لحمزة بشيء مُشبِه قال: قد جاء مُرِّيقُ وهو فُعِّيلٌ، والحق في هذا أن مُرِّيقاً أعجميّ "[1]، وقال أبو منصور: "وأما قراءة من قرأ (دُرِّيءٌ) بضم الدال مع الهمز فإن أهل اللغة لا يعرفونه، وأنكروا القراءة به، وقالوا: ليس في كلام العرب اسم على (فُعِّيل) "[2].

وانتقد أبو الحسن القيرواني هذه القراءة بقوله: "وفي هذه القراءة نظر؛ لأن (فُعِّيل) في الكلام لم يأتِ منه سوى (مُرِّيق)، وهو بناء شاذ"[3].

واحتجَّ السيوطي لهذه القراءة بقوله: " كان قومٌ من النُّحاةِ المتقدمين يُعِيبون على عاصم وحمزةَ وابن عامر قراءات بعيدة في العربيةِ، ويُنسبونهم إلى اللحنِ، وهُم مُخطئون في ذلك، فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيدِ المتواترةِ الصحيحة التي لا مطعن فيها، وثبوت ذلك دليل على جوازِهِ في العربيةِ"[4].

والذي يبدو أنه لا يُشترط في قبول القراءة أن تكون موافقة لأفصح الأوجه من اللغة، ولا أن تكون موافقة لوجه مجمع عليه بين النحاة، بل متى ثبتت القراءة عن الأئمة وجب قبولها، ولو كانت موافقة لوجه مجمع عليه أو مختلَف فيه[5].

٤- قراءة فتح الدال والهمز:

قرأ قتادة، وأبان بن عثمان، وابن المسيب، وأبو رجاء، وعمرو بن قائد، والأعمش، ونصر بن عاصم[6]، (دَرِّيء) بالهمز وفتح الدال[7]، ووجهها أن يكون منسوباً إلى الدُّرِّ، وفتح الدال من تغيّر النسب، ويكون وزنه (فَعْلِيّاً)، ويحتمل أن يكون من الدَّرء، فوزنه (فَعِّيل)، فدخله التسهيل والإدغام[8].

---

(١) إعراب القرآن للنحاس٣/٩٥-٩٦.

(٢) معاني القراءات للأزهري٢/٢٠٨.

(٣) النكت في القرآن الكريم ص٣٥٩.

(٤) الاقتراح ص٧٩-٨٠.

(٥) أثر القراءات القرآنية في توجيه المعنى التفسيري ص٣٣.

(٦) تحفة الأقران في ما قُرئ بالتثليث من حروف القرآن ١/٧٣.

(٧) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات٢/١١٠.

(٨) تحفة الأقران في ما قُرئ بالتثليث من حروف القرآن ١/٧١-٧٢.

قال أبو الفتح: "الغريب من هذا (دَرِّيءٌ)، بفتح الدال، وتشديد الراء، والهمز. وذلك لأن فَعِّيلا بالفتح وتشديد العين عزيز، إنما حكي منه: السَّكِّينة، بفتح السين وتشديد الكاف، حكاها أبو زيد"[١].

٥- قراءة فتح الدال مع تشديد الياء:

وأما قراءة فتح الدال مع تشديد الياء فقرأ بها قتادة، وزيد بن عليّ، والضحّاك، ورُوِيَت عن نصر بن عاصم، وأبي رجاء، وابن المسَيَّب، ووجهها أن يكون منسوباً إلى الدُّرّ، وفتح الدال من تغيّر النسب، ويكون وزنه " فَعْلِيّاً "، ويحتمل أن يكون من الدَّرء، فوزنه " فَعِّيل "، فدخله التسهيل والإدغام[٢].

٦-قراءة الكسر مع تشديد الياء:

قرأ الزُّهري (دِرِّيّ) بالكسر مع تشديد الياء، ووجهها أن يكون منسوبا إلى الدُّرِّ كما تقدّم، وكسر الدال من تغيّر النسب، فوزنه (فِعْلِيّ)، ويحتمل أن يكون (فِعِّيلاً) من الدَّرء، ودخله التسهيل والإدغام[٣].

قال الفراء: "والعربُ قد تسمي الكواكب العظام التي لا تَعرِف أسماءها الدراريّ بغير همز، ومن العرب من يقول: كوكب دِرِّيٌّ فينسبُهُ إلى الدُّرِّ، فيكسر أوَّله، ولا يهمز، كما قالوا: (سُخْرِيّ وسِخْرِيّ)، و(لُجّيّ ولِجّيّ)"[٤]. قال النحاس: "والذي حكى الفراء- من كسر الدال جائز على أن تبدل من الضمة كسرة"[٥].

وعلل السجستاني لكسر الدال بقوله: " وكُسر أوله حملا على وسطه وآخره؛ لأنَّه يثقل عليهم ضمة بعدها كسرة وياءان، كما قالوا: كرسيّ للكرسيّ "[٦].

وبهذا يتبيَّن أن هذه القراءات الواردة في "دري" قراءات صحيحة؛ لأسباب:

١- لأن الإنكار جاء من البعض ولم يأتِ من الجميع، فبعض المفسرين واللغويين أثبتوا صحتها في اللغة.

٢- أن الإثبات جاء بحجج قوية تُدحض حجة من أنكر صحتها، وهذا الإثبات جاء من علماء كبار كسيبويه[٧]، وابن خالويه[١]، وابن عصفور[٢]، والسمين الحلبي[٣]، والسيوطي[٤]،

---

(١) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات٢/١١٠.

(٢) تحفة الأقران في ما قُرئ بالتثليث من حروف القرآن ١/٧١-٧٢

(٣) تحفة الأقران في ما قُرئ بالتثليث من حروف القرآن ١/٧٢.

(٤) معاني القرآن للفراء٢/٢٥٢.

(٥) إعراب القرآن للنحاس٣/٩٥-٩٦.

(٦) غريب القرآن للسجستاني١/٢٢٣-٢٢٤، والتبيان في غريب القرآن١/٢٤٥.

(٧) يُنظر: الكتاب٤/٢٦٨.

٣- ولأنه لا يصح وصف قراءة من القراءات السبع باللحن؛ لأن القراءة سُنَّةٌ مُتَّبعة. ولأن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: «نزل القرآنُ على سبعةِ أحرُفٍ أيّها قرَأتَ أَجزأَكَ»(٥).

وبهذا يبقى اعتراض السخاوي - في نظري - صحيحاً، ولاسيما وهو عالمٌ بالقراءات. والله أعلم بالصواب.

---

(١) يُنظر: ليس في كلام العرب٢٥٢.

(٢) يُنظر: الممتع في التصريف١/٧٤.

(٣) يُنظر: الدر المصون٨/٤٠٥.

(٤) يُنظر: الاقتراح ص٧٩-٨٠.

(٥) مسند الإمام احمد بن حنبل٤٥/٥٩٥.

الخلاف في معنى (ببَّة)

قال السخاوي: ببَّةْ: لَقَبُ عَبْدِ اللَّهِ بنِ الحَارِثِ بنِ نَوْفلِ بنِ الحَارِثِ بن عَبْدِ الْمُطَّلِبِ والي البصرة.

قيل: إنَّما لُقِّبَ بذلك؛ لأنَّه – وهو رضيعٌ– كان يُصَوِّتُ بذلك، كما يفعلُ الطفلُ عند محاولة الكلام، فقالت أُمُّهُ وهي تُرقِّصه[1]: [الرجز]

لأُنْكِحَـــــــــــــنَّ بَبَّـــــــــــــــهْ

جَارِيـــــــــــــــةً خِدَبَّـــــــــــــــهْ

مُكْرَمـــــــــــــــةً مُحَبَّـــــــــــــــهْ

تَجُـــــــــبُّ أَهـــــــــلَ الكَعْبـــــــــهْ

...قال السخاوي: "قال الجوهريُّ: "بَبَّة: اسْمُ جاريةٍ"، وأنشد هذه الأبيات، وهو غلَطٌ"[2].

دراسة المسألة:

لا يجوز أن يكون فاء الفعل، وعينه حرفاً واحداً في شيء من كلام العرب إلا أن يفصل بينهما فاصل مثل: (كَوْكَب) و(قَيْقَب) [3]، فأما (بَبّة) فلقب كأنها حكاية [4]. ولم تَبْنِ العربُ كلمةً تكون فاءُ الفعلِ وعينُه ولامُه فيها من موضعٍ واحدٍ استثقالاً لذلك، إلاّ أنَّه قد جاء في الأسماءِ غلامٌ بَبَّةٌ. أي سمينٌ[5]. وقول عُمَر بن الخَطَّاب، رضي اللهُ تعالى عنهُ: "أَمَا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْلاَ أَنْ أَتْرُكَ آخِرَ النَّاسِ بَبَّانًا[6] لَيْسَ لَهُمْ شَيْءٌ، مَا فُتِحَتْ عَلَيَّ قَرْيَةٌ إِلَّا قَسَمْتُهَا كَمَا قَسَمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَيْبَرَ، وَلَكِنِّي أَتْرُكُهَا خِزَانَةً لَهُمْ يَقْتَسِمُونَهَا"[7].

---

(١) وردت الأبيات في: تهذيب اللغة١٥/٤٢٥، وغريب الحديث للخطابي٢/٤١٢، والصحاح١/٨٩ مادة (ببب)، والمحكم والمحيط الأعظم١٠/٥٥٢،٦٠٦ مادة (ببب)، ومادة (ويو)، والنهاية في غريب الحديث والأثر١/٩٢ مادة (ببة)، ولسان العرب١/٢٢١، ٣٤٦، ١٥/٤٨٦ مادة (ببب)، ومادة (خدب)، ومادة (وا)، وتوضيح المقاصد١/٢٣٢، وهمع الهوامع١/٢٨٦-٢٨٧.

(٢) سفر السعادة ١/١٦١-١٦٢.

(٣) خشب تُتَّخذ منه السروج. انظر: الصحاح١/٢٠٤. مادة (ققب).

(٤) المزهر في علوم اللغة٢/٧٤.

(٥) تاج العروس١٨/٢٣، مادة (صصص)، ويُنظر: المزهر في علوم اللغة٢/٨٤.

(٦) أي لأُساوينّ بَينهم حتَّى لا يكون لأحد فضل على أحد. انظر: مشارق الأنوار على صحاح الآثار١/٧٦. مادة (بين).

(٧) صحيح البخاري٥/١٣٨. (باب غزوة خيبر)، ومشارق الأنوار على صحاح الآثار١/٧٦. مادة (بين).

وذكر ابنُ خالويهِ أنه ليس في كلامِ العربِ كلمةٌ تامَّةٌ كلها مِنْ جنسٍ واحدٍ إلا حرفين غلامٌ بَبَّةٌ، أي سَمِين ، والحرف الأخير بَبَّان واحد [١].

وعلّل ابنُ الحاجبِ لمجيء فاء (بَبَّة)، وعينها من جنس واحد؛ لكونها صوتاً [٢]، وذكر ابن فارس أن الباء والباء في المضاعفِ ليس أصلًا؛ لأنَّهُ حكايةُ صوتٍ [٣].

الأقوال في معاني (بَبَّة):

أولاً: قيل (بَبَّةُ): حكايةُ صوتِ صبيٍّ [٤]، قال ابنُ عُصفور [٥]: "فأمَّا بَبَّة فقليل جدًّا، وهو أيضًا ممّا يجري مجرى حكاية الصوت ". ونفى ابنُ جِنيّ [٦] أن تكون (بَبَّة) اسماً. وإنما هي حكايةُ الصَّوتِ الذي كانت تُرقِّصُه عليه، وذكر الخليلُ أيضاً أن (ببَّة) منقولاً عن صوت لكنه لهدير الفَحْلِ في تَرجيعهِ، قال رُؤبةُ: [الرجز]

يَسُـــوقُهَا أَعْـــيَسُ هَـــدَّارٌ يَبِـــبْ إِذَا دَعَاهَـــا أَقْبَلَـــتْ لَا تَتَّئِـــبْ [٧]

وبيّن المراديَّ أن (بَبَّة) إنما هي منقولة عن صوت، فقال: "وزاد بعضهم في المنقول منقولاً من صوت، وعني بذلك (ببَّة) "[٨].

وخالفهم السيوطيّ، فنفى أن تكون (ببَّة) منقولة عن صوت، وذكر أن النقل من صفة لا صَوت [٩].

والذي يبدو لي أن السيوطي حينما ذكر أن النقل من صفة لعله إشارة إلى أن معنى (ببَّة) عنده، إما أن يكون السمين أو الأحمق.

ثانياً: وقيل لقبٌ لرجلٍ من قُريشٍ [١]، وقيل لقبُ عبدِ اللَّهِ بنِ الحارثِ بنِ نوفلِ بنِ الحارثِ ابنِ عبدِ المطَّلبِ والي البصرةِ [٢]. قال الفرزدقُ: [الطويل]

---

(١) ليس في كلام العرب ص٣٦-٣٧.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب للرضي٣/٧٤.

(٣) مقاييس اللغة١/١٩٣.

(٤) المحكم والمحيط الأعظم١٠/٥٥٢، ولسان العرب١/٢٢١، والقاموس المحيط١/٦٠، وتاج العروس٢/٤٢، والمعجم الوسيط١/٣٧. مادة (بب).

(٥) الممتع في التصريف١/٣٥٦.

(٦) سر صناعة الإعراب٢/٢٤٦-٢٤٧،٢/٤٣٣.

(٧) مقاييس اللغة١/١٩٣.

(٨) توضيح المقاصد١/٣٩٧-٣٩٨.

(٩) همع الهوامع١/٢٨٦-٢٨٧.

وبايَعْتُ أَقْواماً وفَيْتُ بعَهْدِهِمْ وبَبَّةُ قَدْ بايَعْتُه غيرَ نادِمِ[٣]

لعل هذا البيت يشير إلى أن معنى (بَبَّة) هو لقب لعبد الله بن حارث، وقال الفرزدق هذا البيت حينما بايعه.

ثالثاً: وقيل (بَبَّةُ): (الشَّابُّ الممتلِىءُ البدنِ نَعْمةً)، بالفتحِ، وشباباً، حكاه الهرويُّ في الغريبينِ[٤]، وابنُ الأثيرِ عن ابن الأعرابيّ[٥]، و(بَبَّةُ) فِي حديثِ ابنِ عُمرَ رضي اللَّهُ عنهُ: «سَلَّمَ عليه فتًى مِنْ قريشٍ فَرَدَّ عليه مثلَ سلامهِ، فقال له: ما أحسبُكَ أثبتَّنِي، فقال: ألست بَبَّة»[٦].

والبَبَّةُ: السَّمينُ [٧]، ويُقالُ: تَبَبَّبَ إذا سَمِنَ[٨]، وفسّره ابن خالويه بهذا المعنى[٩]، وقال ابن فارس: "وكان رجل يقال له: ببَّة، وكان ظهرهُ كثير اللحم، [فلذلك سمي ببَّة] "[١٠].

ورجّح ابن مالك أن تكون (بَبَّة) منقولة من قولهم للغلام السمين "ببَّة"، فقال: "والصحيح أن "ببَّة"منقول من قولهم للغلام السمين ببَّة" [١١].

رابعاً: وقيل (بَبَّةُ) يُوصفُ به الأحمقُ [١٢]. كذا قال الخليل كما نقل عنه ابن فارس[١٣].

وذكر الجوهري في الصحاح معنى (بَبَّة)، فقال: " يقال للأحمق الثقيل (بَبَّة)، وهو أيضاً لقب لعبد الله بن الحارث بن نوفل بن عبد المطلب والي البصرة، وهو أيضا اسم جارية "[١].

---

(١) المحكم والمحيط الأعظم١٠/٥٥٢ مادة (ببب)، وغريب الحديث للخطابي٢/٤١٢، والنهاية في غريب الحديث والأثر١/٩١ مادة (بة)، ولسان العرب١/٢٢٢ مادة (ببب)، والقاموس المحيط١/٦٠ مادة (بة)، وتاج العروس٢/٤٢ مادة (ببب).

(٢) الصحاح١/٨٩-٩٠ مادة (ببب)، وتاج العروس٢/٤٢-٤٣ مادة (ببب).

(٣) لسان العرب١/٢٢٢ مادة (ببب)، والنهاية في غريب الحديث والأثر١/٩١-٩٢ مادة (بة)، والصحاح١/٨٩-٩٠ مادة (ببب)، وتاج العروس١٨/٢٣ مادة (صصص)، وتوضيح المقاصد١/٢٣٢.

(٤) يُنظر: الغريبين في القرآن والسنة ص١٣٦.

(٥) النهاية في غريب الحديث والأثر١/٩١-٩٢ مادة (بة).

(٦) تاج العروس٢/٤٢-٤٣ مادة (ببب)، ولسان العرب١/٢٢٢ مادة (ببب).

(٧) تاج العروس٢/٤٢-٤٣ مادة (ببب)، والمصباح المنير١/٣٥، والقاموس المحيط١/٦٠ مادة (بة)، ولسان العرب١/٢٢٢ مادة (ببب)، وتهذيب اللغة١٥/٤٢٥.

(٨) المصباح المنير١/٣٥، وتهذيب اللغة١٥/٤٢٥.

(٩) ليس في كلام العرب ص٣٦-٣٧.

(١٠) مجمل اللغة١/١١٤.

(١١) توضيح المقاصد١/٣٩٧-٣٩٨.

(١٢) المحكم والمحيط الأعظم١٠/٥٥٢ مادة (ببب)، وغريب الحديث للخطابي٢/٤١٢، والنهاية في غريب الحديث والأثر١/٩١-٩٢ مادة (بة)، ولسان العرب١/٢٢٢ مادة (ببب)، وتهذيب اللغة١٥/٤٢٥، والقاموس المحيط١/٦٠ مادة (بة).

(١٣) مجمل اللغة١/١١٤.

واعترض المراديُّ على قول الجوهري هذا، فقال: "وقد وهم في استشهاده في الرَّجزِ على أَنَّهُ اسمُ جاريةٍ؛ لأن "بَبَّة" في الرجز هو اللقب لعبد الله بن الحارث"[٢].

وغَلَّط الفيروز آبادي قول الجوهري في (بَبَّة)، ويرى أن استشهاده بالرَّجز أيضاً غَلَطٌ، والصَّوابُ عنده: أي: تغلبُهُنَّ حُسناً، ودارُ بَبَّة: بمكة. والبَبُّ: البأْجُ[٣]، والغُلامُ السَّمِينُ[٤]. ووصف ابنُ بَرِّيٍّ ما قاله الجوهري بالسهو[٥]، وقد خَطَّأَ الصغانيُّ الجوهريَّ في هذا المكانِ[٦].

وبَيَّن الزَّبيدي أنَّ [قول الجوهري] هذا من تَتِمَّةِ الغلطِ؛ لأَنَّه هو الذي أوقَعَه فيه فلا يحتاجُ إلى زيادة في التَّغليط (وإنَّمَا هو لقبُ) القُرشيِّ المذكورِ .. (عبدُ الله بنُ الحارثِ) بنِ نوفلِ بنِ الحارِث ابنِ عبدِ المطَّلِب، والي البصرة لابنِ الزُّبير... كانت أُمُّه لَقَّبَتْهُ به في صغرِه لكثرةِ لحمِهِ[٧]. وقال الزَّبيدي: "(وقوله) أي الجوهريِّ: (قال الرَّاجزُ، غلطٌ أيضاً، والصوابُ كما صرَّح به الأئمَّةُ قالت هند بنتُ أبي سُفيانَ بنِ حربِ بن أُمَيَّةَ، وهذا فيه ما فيه، فأنَّه يُمكِنُ أَنْ يُرَادَ به الشَّخصُ الرَّاجزُ، وإطلاقُه على المرأةِ صحيحٌ (وهي تُرقِّصُ ولدَهَا) عبدُ اللَّهِ بن الحارثِ المذكورَ"[٨].

فالذي يتبيَّن لي أن (بَبَّة) إنما هي حكاية صوت كان يحكيه، وهو صغير، فلقبته أمه به حتى عُرف به، واعتراض السخاوي صحيح- في نظري- ؛ لموافقته لرأي العلماء من جهة كالمراديّ[٩]، والفيروز آبادي[١٠]، وابن بَرِّيّ[١١]، والزَّبيدي[١٢]، والصغانيّ[١٣]؛ ولبعد المعنى الذي ذكره الجوهري. والله أعلم بالصواب.

---

(١) الصحاح١/٨٩-٩٠ مادة (بب).

(٢) توضيح المقاصد١/٣٩٧-٣٩٨.

(٣) وهو الطَّريقةُ من المحاجِّ المستويةِ. انظر: لسان العرب٢/٢٠٩. مادة (باج).

(٤) القاموس المحيط١/٦٠ مادة (بة).

(٥) التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح١/٤٢ مادة (بب).

(٦) التكملة والذيل والصلة١/٧٠ مادة (بب).

(٧) تاج العروس٢/٤٢ مادة (بب).

(٨) تاج العروس٢/٤٣ مادة (بب).

(٩) توضيح المقاصد١/٣٩٧-٣٩٨.

(١٠) القاموس المحيط١/٦٠ مادة (بة).

(١١) التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح١/٤٢ مادة (بب).

(١٢) تاج العروس٢/٤٢-٤٣ مادة (بب).

(١٣) التكملة والذيل والصلة١/٧٠ مادة (بب).

الفصل الثاني

الاعتراضات في المسائل النحوية

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الاعتراضات في البناء والإعراب.

المبحث الثاني: الاعتراضات في التراكيب.

المبحث الثالث: الاعتراضات في الحدود والمصطلحات .

المبحث الأول:

الاعتراضات في البناء والإعراب

وفيه مسألتان

الخلاف في أصالة البناء والإعراب

قال السخاوي: «زعم بعضُ النحاةِ أن البناءَ هو الأصل، وأن الإعراب إنما وقع للضرورة. وقد غلط؛ لأن البناء في الأسماء لم يكن الأصل ثم خرجت عنه إلى الإعراب للضرورة؛ لأن الكلامَ إنما وُضِعَ للتفاهم. وإذا كانت الأسماءُ لا يفهمُ المرادُ بها إلا بالإعراب لم يكن الإعرابُ طارئاً عليها. فإن قيل: فإنها قبلَ التركيب مبنيةٌ، فدلَّ ذلك على أن الأصلَ هو البناءُ؛ لأن التركيبَ إنما هو بعدَ الإفراد. قيل الأصلُ هو التركيب؛ لأنها إنما وُضعتْ ليُخبرَ بها وعنها، والإفرادُ بعد ذلك. وإيرادُها غير مركبة ليس الأصلَ إنما هو خارجٌ عن المقصود الأكبر الذي هو فائدة الكلام.... » [١].

دراسة المسألة:

المعرب والمبني: اسما مفعول مشتقان من الإعراب والبناء[٢]. فالمعرب ما سلم من شبه الحروف، والمبني ما أشبه الحروف[٣]، والفرق بينهما زوال الإعراب؛ لتغير العامل وانتقاله، ولُزوم البناء الحادث عن غير عامل وثباته[٤].

الأسماء على ضربين: مفرد ومركب[٥]، وبدأ ابن السراج بذكر المفرد لأنه الأصل[٦]، فالأصل هو الإفراد، وإنما التركيب فرع [٧]؛ لأن التركيب إنما هو ضمُّ مفرد إلى مفرد[٨]، على قصد جعلهما اسما لشيء واحد وإذا تقررت الفرعيَّة للاسم من هذه الوجوه ظهرت مشابهته للفعل من جهة الفرعيَّة[٩].

فإذا جاء الاسم مركبًا نحو: عبد الله، وتأبط شرًا، وامرؤ القيس، وسيبويه، وبعلبك، وحضرموت، هذه كلها مركبات، فقد وجدت فيه علة فرعية، وهي كونه مركبًا[١٠].

---

(١) سفر السعادة ٢/٨٤٧.

(٢) شرح الأشموني ١/٤١، وحاشية الصبان ١/٧١.

(٣) شرح ابن عقيل ١/٢٨، ويُنظر: الأصول ١/٥٠-٥١.

(٤) اللمع ١/١٠.

(٥) الأصول في النحو ٢/١١١.

(٦) الأصول في النحو ٢/١١١.

(٧) الأصول في النحو ٢/١١١، و الانصاف ١/٢٤٥، اللباب ١/٢٠٦، ٥٠٥.، فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية ١/١٩٣.

(٨) الأصول في النحو ٢/١١١، و اللباب ١/٥٠٥.

(٩) اللباب ١/٥٠٥.

(١٠) فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية ١/١٩٣.

الخلاف في إعراب الاسم قبل التركيب:

١- ذهب ابن عصفور[١]، وأبو حيان[٢]، إلى أن الأسماء قبل التركيب موقوفة، لا معربة ولا مبنية[٣]؛ لأن الإعراب والبناء حكمان من أحكام التراكيب[٤]،واستدلوا على ذلك بأن العرب جوَّزت في الأسماء قبل التركيب التقاء الساكنين كما في الوقف، فقالوا: (زيد، عمرو، وصاد، وقاف)، ولو كان سكونها بناء لما جمعوا بينهما كما في سائر الأسماء المبنية، نحو: كيف وأخواتها[٥].

٢- وذهب ابن الحاجب[٦]، وابن مالك[٧] إلى أنها مبنية، وحجتهم في ذلك؛ لأن الحركة إما إعرابية. وكيف تثبت الحركة الإعرابية من دون سبب الإعراب الذي هو التركيب مع العامل؟ وإما بنائية، ولا يجوز، لأن بناء ما لم يثبت فيه سبب الإعراب أقوى من بناء ما عرض فيه مانع من الإعراب، فينبغي أن يكون أقوى وجهي البناء على أصل البناء، وهو السكون، لأن أصل الإعراب الحركة، وأصل البناء السكون[٨].

٣- وذهب الزمخشري إلى أنها معربة، وإنما سكنت سكون (زيد وعمرو) وغيرهما من الأسماء حيث لا يمسها إعراب؛ لفقد مقتضية وموجبه[٩].

والأصح القول الأول؛ لأن الإعراب والبناء وصف للكلمة بعد التركيب. أما قبل التركيب فلا توصف لا بإعراب ولا بناء. فإذا قلت (جاء زيد) نقلت الكلمة من الوقف بدون إعراب ولا بناء إلى كونها مطلوبة لعامل يقتضي الرفع، وهو جاء فحينئذٍ حصل التغيير والنقل من كونها لا معربة ولا مبنية إلى كونها مرفوعة[١٠].

الاختلاف في أصالة حركات الإعراب والبناء:

اختلفوا في حركات الإعراب والبناء أيهما أصلٌ على ثلاثة مذاهب[١١]:

---

(١) شرح جمل الزجاجي١/٣٢.

(٢) ارتشاف الضرب٢/٦٧٦.

(٣) توضيح المقاصد١/٢٩٧.

(٤) هامش شرح ابن عقيل١/٢٩.

(٥) هامش شرح شافية ابن الحاجب٢/٢٢١.

(٦)شرح شافية ابن الحاجب٢/٢٢١-٢٢٢.

(٧) شرح التسهيل١/٣٨.

(٨) شرح شافية ابن الحاجب٢/٢٢٢.

(٩) الكشاف١/٢٠.

(١٠) فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية١/٨٧.

(١١) همع الهوامع١/٧٨-٧٩، واللباب١/٥٧، ومسائل خلافية في النحو ص١١١، وحاشية الصبان١/١٠٠.

١- أن الحركات أصل في الإعراب؛ لأنَّها لعامل[١]، ولأن حركات الإعراب دوالٌّ على معان حادِثَة بعلَّة، بخلاف حركات البناء، وما ثبت بعلَّة أصل لغيره[٢]. وهو الأقوى. والدَّليل عليه من وجهين[٣]:

الوجه الأول: أن الإعراب تابع لفائدة الكلام، والكلام موضوع للتفاهم، فيجب أن يكون مُقَارنًا للكلام كمقارنة المفْرد لمعناه...

الوجه الثَّاني: أن واضع اللُّغة حكيم، ومن حكمته أَن يضع الكلام للتفاهم، ولا يتم التفاهم إلَّا بالإعراب، فوجب أن يكون مُقَارنًا للكلام؛ لتحصل فائدة الوضع.

ورجَّح السيوطي هذا المذهب حيث قال: "والذي يظهر ترجيحه أن حركات الإعراب فقط أصل؛ لأن الأصل في الإعراب الحركة، والأصل في البناء السّكُون، والحركة طارئة"[٤].

٢- أن الحركات أصل في البناء؛ لأنَّها لازمة[٥]، وحركة الإعراب منتقلة، واللَّازم أصلٌ للمتنقل إذ كان أقوى منهُ، وهذا ضعيف[٦]؛ لأن الأصل والفرع لا يؤخذ من اللزوم والانتقال، بل يؤخذ من جهة إفادة المعاني، وقد ثبت أن الأسماء هي التي يقع فيها اللبس، وأنها محال الفاعلية، والمفعولية، فكان الإعراب مقارناً لها، لئلا يقع اللبس ثم يحتاج إلى إزالته بعد وقوعه، والبناء أجنبي عن ذلك[٧]، ونقل حركات الإعراب كان لمعنى، ولُزُوم حركة البناء لغير معنى[٨].

٣- أن الحركات أصل في الإعراب والبناء[٩]؛ لأنَّ العرب تكلَّمت بالإعراب والبناء في أول وضع الكلام، وكلّ واحد منهُما له علَّة غير علَّة الآخر. فلا معنى لبناء أحدهما على الآخر[١٠].

الجواب عن شبهة هذا المذهب: ليس المقصود بالسبق هنا السبق بالزمان، بل السبق بالرتبة، ولاشك أن الإعراب سابق بالرتبة، وأما البناء فيجوز أن يكون متأخراً عن الإعراب، وأن يكون مقارناً له في الوضع[١].

---

(١) همع الهوامع ١/٧٨-٧٩، واللباب ١/٥٧، ومسائل خلافية في النحو ص١١١، وحاشية الصبان ١/١٠٠.

(٢) اللباب ١/٥٧.

(٣) مسائل خلافية في النحو ص١١١-١١٢.

(٤) همع الهوامع ١/٧٩.

(٥) همع الهوامع ١/٧٨-٧٩، واللباب ١/٥٧، ومسائل خلافية في النحو ص١١١، وحاشية الصبان ١/١٠٠.

(٦) اللباب ١/٥٧، ويُنظر: مسائل خلافية في النحو ص١١٣، والتبيين عن مذاهب النحويين ص٦٨. (رسالة ماجستير).

(٧) التبيين عن مذاهب النحويين ص٦٨. (رسالة ماجستير).

(٨) اللباب ١/٥٧، ويُنظر: مسائل خلافية في النحو ص١١٣، والتبيين عن مذاهب النحويين ص٦٨. (رسالة ماجستير).

(٩) همع الهوامع ١/٧٨-٧٩، واللباب ١/٥٧، ومسائل خلافية في النحو ص١١١، وحاشية الصبان ١/١٠٠.

(١٠) اللباب ١/٥٨.

ولعل المذهب الأول هو الراجح في هذا الخلاف؛ لأن الأصل في الإعراب الحركة؛ للفرق بين المعاني من الفاعلية والمفعولية والإضافة، والأصل في البناء السّكون؛ لأن حركته لا تفيد معنىً[٢].

الخلاف في أصالة البناء والإعراب في الأسماء والأفعال:

١- مذهب البصريين:

قال الخليل وسيبويه وجميع البصريين: المستحق للإعراب من الكلام الأسماء[٣]، والمستحق للبناء الأفعال والحروف. هذا هو الأصل، ثم عرض لبعض الأسماء علة منعتها من الإعراب، فبُنيت، وتلك العلة مشابهة الحرف، وعرض لبعض الأفعال ما أوجب لها الإعراب فأعربت، وتلك العلة مضارعة الأسماء، وبقيت الحروف كلها على أصولها مبنية؛ لأنه لم يعرض لها ما يخرجها عن أصولها.

فكل اسم رأيته معرباً فهو على أصله، وكل اسم رأيته غير معرب فهو خارج عن أصله، وكل فعل رأيته مبنياً، فهو على أصله، وكل فعل رأيته معرباً، فقد خرج عن أصله، والحروف كلها مبنية على أصولها[٤].

فمذهب البصريين أن الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال، فالأصل في الفعل البناء عندهم[٥]؛ لأنَّ الإعرابَ دخلَ للفصل بين الفاعل والمفعول، وليس في الفعل فاعلٌ، ولا مفعولٌ، فصارَ كالحرفِ[٦].

وحجة البصريين في ذلك:

احتج البصريون لصحة مذهبهم بقولهم: إن الإعراب أُتِي به لمعنى لا يصح إلَّا في الاسم، فاختص بالاسم، كـ (التصغير)، وغيره من خواص الاسم[٧]، والدَّليل على ذلك:

١- أن الأصل عدم الإعراب؛ لأن الأصل دلالة الكلمة على المعنى اللَّازم لها، والزيادة على ذلك خارجة عن هذه الدّلالة، وإنَّما يُؤْتى بها لتدل على معنى عارض يكون أحياناً، والمعنى الَّذي يدل عليه الإعراب كون الاسم فاعلاً، أو

---

(١) التبيين عن مذاهب النحويين ص٦٨. (رسالة ماجستير).

(٢) توجيه اللمع ص٦٩.

(٣) الأصول في النحو ١/١٢٣، والإيضاح في علل النحو ١/٧٧، وشرح ابن عقيل ١/٣٧-٤١، والمساعد ١/٢٠.

(٤) الإيضاح في علل النحو ١/٧٧، وشرح ابن عقيل ١/٣٧-٤١.

(٥) شرح ابن عقيل ١/٣٧.

(٦) اللباب ٢/١٥.

(٧) مسائل خلافية في النحو ص٨٧-٨٩، والتبيين عن مذاهب النحويين ص٤٨-٥٠ (رسالة ماجستير)، ويُنظر: علل النحو ١/٧٧.

مفعولاً، أو مُضافاً إليه؛ لأنَّه يفرق بين هذه المعاني، وهذه المعاني تصح فِي الأسماء، ولا تصح في الأفعال، فعلم أنَّها ليست أصلا، بل هي فرع محمول على الأسماء في ذلك[١].

٢- أن الأفعال غير مستحقة الإعراب أنها عوامل في الأسماء بإجماع منا، ومن مخالفينا، فلو وجب أن تكون مُعرَبة لوجب أن تكون لها عوامل تُعربها؛ لأنه لابد للمعرَب من مُعرِب، ثم لم تكن بأحق بالإعراب من عواملها، فكان يجب من ذلك أن تُعرَب عواملها، ثم يجب ذلك في عوامل عواملها إلى ما لا نهاية له، وهذا تبيّن فساده، فلما بيّن فساد هذا، وجب أن تكون غير معربة كسائر الحروف العوامل. وإذا كانت الأفعال غير مستحقة للإعراب؛ لأنها عوامل، فحروف المعاني من الإعراب أبعد، والقول فيها أبين وأظهر[٢].

٣- مذهب الكوفيين:

أما الكوفيون فذهبوا إلى أن الإعراب أصل في الأسماء، وفي الأفعال[٣]، وقال بعض الكُوفِيّين: المضارع أصل في الإعراب أيضا[٤].

احتج الكوفيون لصحة مذهبهم بأن الإعراب فِي الفعل يفرق بين المعاني، فكان أصلاً، كإعراب الأسماء، وبَيانه قولك: (لَا تَأْكُل السّمكَ وتشرب اللَّبنَ). وهو في ذلك كالاسم، إذا رفعت كان له معنى، وإذا نصبت، أو جزمت كان له معنى آخر[٥]، بجزم (تشرب) إذا أريد النهي عن كل واحد منهما، وبنصبه إذا أريد النهي عن الجمع بينهما، وبرفعه إذا أريد النهي عن الأول فقط، ويكون الثاني مستأنفا[٦].

وقد رُدَّ على ذلك بأن النصب على إرادة (أن)، والجزم على إرادة (لا)، والرفع على القطع، فلو أظهرت العوامل المضمرة لم يحتج إلى الإعراب[٧].

وذهب بعض المتأخّرين إلى أن الفعل أحقُّ بالإعراب من الاسم؛ لأَنَّه وُجد فيه بغير سبب، فهو له بذاتهِ بخلافِ الاسم فهو له لا بذاتهِ فهو فرع[٨]. قال عنه المرادي: " وهذا قول ضعيف"[١]، وقال عنه الصبان: "وهو باطل لما

---

(١) مسائل خلافية في النحو ص٨٧-٨٩، والتبيين عن مذاهب النحويين ص٤٨-٥٠ (رسالة ماجستير)، ويُنظر :علل النحو ١/٧٧.

(٢) الإيضاح في علل النحو ١/٧٧-٧٨.

(٣) الإيضاح في علل النحو ١/٧٧، وشرح ابن عقيل ١/٣٧-٤١، والمساعد ١/٢٠.

(٤) مسائل خلافية في النحو ص٨٧-٨٩، والتبيين عن مذاهب النحويين ص٤٨-٥٠ (رسالة ماجستير).

(٥) مسائل خلافية في النحو ص٨٧-٨٩، والتبيين عن مذهب النحويين ص٤٨-٥٠ (رسالة ماجستير)، ويُنظر :همع الهوامع ١/٦٣.

(٦) توضيح المقاصد ١/٣٠٢.

(٧) شرح التسهيل للمرادي ١/٣٩.

(٨) همع الهوامع ١/٦٣، وتوضيح المقاصد ١/٣٠٤.

علمت من أن سبب الإعراب فيهما توارد المعاني" [٢]، وقال أبو حيان: "وهذا من الخلاف الَّذي ليس فيه كبير مَنْفعَة"[٣].

وذكر السخاوي أنه لو كان البناء في الأسماء الأصل لم يقل: لِمَ بُني " يا زيدُ" مثلاً؟ لأنه جاء على الأصل، فعلة البناء في "قبلُ" و"بعدُ" في نحو قول الله عز وجل: ﴿ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ﴾[الروم: ٤]، أنهما لما قُطعا من الإضافة، مع أنها مرادة فيها، أشبهها في قطعهما عن الإضافة الإتيان ببعض حروف الكلمة[٤].

وهذا القول يؤكد أن البناء طارئ في الأسماء، لأن البناء على الضم في " يا زيدُ" مثلاً يزول بزوال النداء، ولعل هذا أكبر دليل على صحة رأي البصريين.

وعليه، فإني أرى أن اعتراض السخاوي صحيح، فأصل الإعراب في الأسماء؛ لأنها لم تتغير لتوارد المعاني التي دل الإعراب عليها، وأصل البناء للأفعال والحروف؛ لأن المعاني التي دل عليها الإعراب لا تلحقها، لا لأن صيغتها تغيرت لتغير تلك المعاني فدلت عليه- كما زعم بعضهم- بل تغير صيغتها - كتغير صيغ الأسماء- للمعاني اللاحقة لها؛ كالمصدر، واسم المكان، واسم الزمان، واسم الفاعل، والمفعول، والصفات التي للمبالغة وغيرها. وهذا كتغيُّر الفعل من الماضي إلى المضارع، والأمر، والنهي، ولاحظَّ لهذه المعاني في الإعراب، وإنما أُعرِب منها ما أُعرِب بشبه الاسم، وهو بعض المضارع[٥]. وبهذا يتأكد أن الإعراب هو الأصل وليس طارئاً. والله أعلم بالصواب.

---

(١) توضيح المقاصد١/٣٠٤.

(٢) حاشية الصبان١/٩١.

(٣) ارتشاف الضرب٢/٨٣٤، وهمع الهوامع١/٦٣، ويُنظر: المدارس النحوية ص٣٢١.

(٤) سفر السعادة ٢/٨٤٧.

(٥) شرح الجمل لابن خروف١/٢٦٠-٢٦١. (رسالة دكتوراه).

الخلاف في بناء الهاء على السكون في: (لَهْيَ أَبُوكَ)

قال أبو علي: "حكى قطرب (لَهْ أبوك) بإسكان الهاء، وهذا صحيح في القياس مستقيم. وذلك أنه لما وجب البناء، وحُرِّك الأخير منه بالفتح لالتقاء الساكنين، ثم حُذف حرف اللين الواقع موضع اللام، كما حُذف في (يدٍ) و(دمٍ)، وبقي على حرفين. زال التقاء الساكنين، فبُني على السكون؛ لزوال ما كان يوجب التحريك"[١].

اعترض السخاوي على هذا القول بقوله: "وهذا الذي قاله أبو عليٍّ، في تصحيح ما قاله قُطْرُب، يُوجِبُ أنَّ البناءَ لما لحقَ هذا الاسمَ أُسكنت الهاء للبناءِ، ثم اتَّصل بها حرفُ اللينِ، وهو الياءُ الساكنةُ، ففُتحت الهاءُ؛ لالتقاءِ الساكنين، فصار (لَهَيْ أَبُوكَ)، ثم حُذفت الياءُ، فزالَ الموجبُ لتحريك الهاءِ، فبَقِيَتْ على السكون، وهذا خطأ، وإنَّما الروايةُ (لَهْيَ أَبُوكَ)، وأصلُه: (لاهِ أَبُوكَ) "[٢].

دراسة المسألة:

لما كان اسم الله سبحانه وتعالى لا شيء أدور منه على الألسنة خففوه ضروبًا من التخفيف، فقالوا: (لاهِ أَبُوكَ) بحذف اللامين، وقلبوا فقالوا: (لَهْيَ أَبُوكَ)، وحذفوا من المقلوب فقالوا: (لَهْ أَبُوكَ)[٣]. قال ابن جني: "وروينا عن قطرب أن فيها لغات: (لاهِ ابن عمك)، و(لهيُ ابن عمك)، و(لهِ أبوك) بـ (هاء) مكسورة، و(لهُ أبوك) بـ (هاء) مضمومة، وقد حكى سيبويه أيضا قولهم: (لَهِيَ أبوك) "[٤].

و (لَهْ) من قولهم: لَهْ أَبُوكَ، لحقه الحذف من شيء لم يتمكن قط في كلامهم، فإذا كان كذلك لم يلزم أن يكون مثل: (عل)؛ لمفارقته لـ (عل) في أنه لم يجر الاسم المحذوف هذا عنه متمكناً، فلما كان كذلك صار بمنزلة حذفهم (مذ) في (منذ) في أن المحذوف مبني كما أن المحذوف منه كذلك، وفي أن المحذوف أسكن؛ لزوال ما كان له حرك بالحذف، وهو التقاء الساكنين[٥]، فمن قال: "لَهْ أَبُوكَ" على حذف الألف، ومن قال: "لَهْيَ أَبُوكَ" فعلى قلب الألف ياء[٦].

---

(١) سفر السعادة ١/١٣٨.

(٢) سفر السعادة ١/١٣٩.

(٣) الأشباه والنظائر ٣/١٩، ويُنظر: منير الدياجي في تفسير الأحاجي ١/٦١٩. (رسالة دكتوراه).

(٤) التمام في تفسير أشعار هذيل ١/٣٥.

(٥) إعراب القرآن للباقولي ١/١٤٧.

(٦) منير الدياجي في تفسير الأحاجي ١/٦٢١. (رسالة دكتوراه).

قولهم: "لَهْيَ أَبُوكَ"، أي: (للهِ أَبُوكَ)؛ لأن أصله الجار والمجرور، وحكمه حكم الظروف عندهم، حُذف لام الجر لكثرة الاستعمال، وقُدِّر لام التعريف، فبقي: لاهِ أَبُوكَ، كما ذو الإصبع العَدوانيُّ[1]: [البسيط]

لاَهِ ابْـــنُ عَمِّـــكَ لا أَفْضَـــلْتَ فـــي حســـبٍ عَنِّـــي ولا أَنْـــتَ دَيَّـــانِي فَتَخْزُونِـــي

فبُني؛ لتضمنه الحرف، ثم قلب اللام إلى موضع العين، وسكن الهاء؛ لوقوعه موقع الألف الساكن، ورجعت الألف إلى أصلها من الياء لسكون العين كما هو أحد مذهبي سيبويه في (الله) [2]، وهو من لاه يليه، ففتح لخفة الفتحة على الياء دون الكسر والضمة، وقد تحذف الياء فيقال: لَهْ أَبُوكَ، وإنما قلب، لأن الكسر لم يُبنَ في: (لاهِ)؛ لالتباسه بالجر الذي هو أصله ...، ولو قالوا (لاهِ) بلا قلب؛ لالتبست بالإعرابية في نحو: اللهِ لَأَفْعَلَنَّ [3].

وأشار السخاوي إلى التقديم والتأخير، وأنهم جعلوا المؤخر والمقدم على حكم ما حلَّ محله [4].

قالُوا: (لهي أَبوك)، قلبوا وأبدلوا من الألف ياء كما قالوا: في قلب قَفَا: (قَوْف)، ووجه: (جاه)، والفتح للبناء كأين، فصارت اللام في (لَهْيَ) لام الكلمة، ولا يلزم في القلب أن يكون المقلوب على مثال المقلوب منه [5]، وإن كان قد تغيَّرَ بالقلبِ ...، فإن هذا لا يُستبعدُ في المقلوبِ والمقلوب عنه، ولذلك لم يجعل أهل النَّظرِ من النَّحويِّين وزنَ (لاهِ أَبوك) فَعْلًا، لقولهم: (لَهْيَ أَبُوكَ)، إنما جعلوه فَعَلًا، وقالوا إن المقلوبَ قد يتغيَّرُ وزنُه عمَّا كان عليه قبلَ القلبِ[6].

قال سيبويه: "وقال بعضهم: (لَهْيَ أَبُوكَ)، فقلب العين وجعل اللام ساكنة، إذ صارت مكان العين كما كانت العين ساكنة، وتركوا آخر الاسم مفتوحا كما تركوا آخر (أين) مفتوحا، وإنما فعلوا ذلك به؛ لكثرته في كلامهم، فغيروا إعرابه كما غيروه" [7]، وعلة بناء (لَهْيَ) عند الفارسي؛ لتضمنه معنى حرف التعريف، وفُتح لأن الفتحة تُستخفُّ مع الياء [8]، ويرى أبو علي فتح الياء؛ لالتقاء الساكنين.

---

(١) هذا البيت ورد في: جمهرة اللغة١/٥٩٦. مادة(خزو)، وتهذيب اللغة٣/١٣٧، ١٤/١٣١، وغريب الحديث للخطابي١/٢٤١، والصحاح٥/٢١١٩، ٦/٢٣٢٦،٢٢٤٨،٢١٦٨. مادة (دين)، ومادة (عنن)، ومادة (ليه)، ومادة (خزا)، ومجمل اللغة١/٨٠٠.مادة (لاه)، ومقاييس اللغة٢/١٧٩، ٥/٢٢٧. مادة (خزو)، ومادة (لاه)، ومختار الصحاح١/٢٢٠. مادة (عنن)، ولسان العرب١١/١٣،٥٢٥/١٦٧، ١٧٠، ٢٩٥، ٥٣٩، مادة(فضل)، ومادة (دين)، ومادة (عنن)، ومادة (لوه)، ومادة (خزا)، والخصائص٢/٢٩٠، والإنصاف١/٣٢٥، وشرح الكافية الشافية٢/٨٠٩، وتوضيح المقاصد٢/٧٦٠، وأوضح المسالك٣/٤١، ومغني اللبيب ص١٩٦، وشرح الأشموني٢/٩٤، وهمع الهوامع٢/٤٤٣، وحاشية الصبان٢/٣٣٥.

(٢) لسيبويه قولان في اشتقاق لفظ الجلالة الله. انظر أقواله في مسألة اشتقاق لفظ الجلالة الله.

(٣) شرح الرضي على الكافية٤/١٧٩-١٨٠.

(٤) منير الدياجي في تفسير الأحاجي١/٦٢١. (رسالة دكتوراه).

(٥) ارتشاف الضرب٤/١٧٦١.

(٦) لسان العرب١٣/٤٨٧، والمحكم والمحيط الأعظم٤/٣٩٦.

(٧) الكتاب٣/٤٩٨.

(٨) مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها ص ٢٨١، والمسائل البصريات٢/٩١٠.

ولعل ابن الشجري يوافق الفارسي فيما ذهب إليه، قال ابن الشجري: " (لَهْيَ أبوك)، مقلوب من (لَاهِ)، قُدِّمت لامه على عينه التي هي الياء...، وضمنوه معنى لام التعريف، فبنوه، كما ضمَّنوا معناها أمسِ، فوجب بناؤه، وحركوا الياء لسكون الهاء قبلها، واختاروا لها الفتحة لخفتها[1].

لكن السخاوي اعترض على رأي أبي علي، ورأى أن (لَهْيَ أَبُوكَ) أصلُه: (لاهِ أَبُوكَ) [2]، الهاء ساكنة، والياء مفتوحة، فلما حُذفت الياء بقيت الهاء على سكونها، قال السخاوي: "أنَّ (لَهْ أَبُوكَ) مبني على السكون؛ لأنه أصل البناء. وأما (لَهْيَ أَبُوكَ)، فإنه بُني على الفتح استثقالا للكسرة على الياء؛ لأنها تكون ساكنة للبناء، ثم تُكسر لالتقاء الساكنين، والكسرة من جنس الياء، وذلك مُستثقل، وإذا بنوا (أَيْنَ) ونحوه على الفتح استثقالا للكسرة بعد الياء، فكونها عليها أثقل"[3]. وبهذا يقوى في نظري اعتراضه على أبي علي. والله أعلم بالصواب.

---

(١) أمالي ابن الشجري٢/١٩٧.

(٢) سفر السعادة ١/١٣٩.

(٣) منير الدياجي في تفسير الأحاجي١/٦٢٢. (رسالة دكتوراه).

المبحث الثاني:

الاعتراضات في التراكيب

وفيه أربع مسائل

نصبُ صعاليك وملوك في: (ونحنُ صعاليكَ أنتم مُلُوكا).

سؤال الفصيحي[١]:

ما يقول سيّدنا – أدام الله توفيقه– في انتصاب لَفْظَي بعض الشعراء، وهو قوله[٢]: [المتقارب]

تُعَيِّرُنَـــــا أنَّنَـــــا عَالَـــــةٌ ونَحْـــنُ صَـــعَالِيكَ أَنْـــتُم مُلُوكـــا[٣]

جواب الحريري[٤]:

أما السؤال فهو من مسائل المعاياة وأسئلة الإعنات، ولا عيب أن يجهله النحوي المدرِّس فضلاً عمَّن لا يدّعي ولا يُلَبَّس؛ وهو من الأبيات التي جرى فيها من التقديم والتأخير لضرورة الشعر، وتقديره: (تُعَيِّرُنَا أنَّنَا عَالَةٌ صعاليكَ ملوكاً أنتم ونحن).

و"عالةٌ " فيه جمع عائل المشتقّ من (عَالَ يَعُوْلُ)؛ وانتصاب "صعاليكَ"به، و"ملوكاً" صفتهم[٥].

اعترض السخاوي على هذا الجواب فقال: (وما أرى الجواب مستقيماً؛ لأنَّ (الملوكَ) لا تكون صفةً للصعاليك. وقوله في تقديره: (صعاليكَ ملوكاً أنتم ونحن) لا معنى له. وإنما الصوابُ أن يُقالَ: إنَّ (عالةً) بمعنى عالني الشيءُ: إذا أثقلني، أي تُعَيِّرُنَا بأنّا عالةٌ ملوكاً، أي نُثْقِلُهم بطرحِ كَلِّنا عليهم حال التَّصعلكِ؛ فـ (صَعَالِيك) منصوب على الحال. وقوله "ونحن"مبتدأ، و"أنتم" خبره، أي: ونحن مثلكم فكيف تُعَيِّرُنا؟[٦] .

دراسة المسألة:

لا يجوز تقديم الحال على عاملها المعنوي، وهو ما تضمن معنى الفعل دون حروفه: كأسماء الإشارة، وحروف التمني، والتشبيه، والظرف، والجار المجرور، نحو: (تلك هندٌ مجردة)، و(ليت زيداً أميراً أخوك)، و(كأن زيداً راكباً أسد)،

---

(١) هو غلي بن محمد بن علي أبو الحسن بن أبي زيد النحويّ المعروف بالفصيحيّ، توفي الفصيحيّ يوم الأربعاء ثالث عشر ذي الحجة من سنة ست عشرة وخمسمائة ببغداد. (انظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة٢/٣٠٦-٣٠٧).

(٢) البيت بلا نسبة في: الأشباه والنظائر٦/٧، وتذكرة النحاة ص١٧١، وشرح عمدة الحافظ ١/٤٣٧، ومغني اللبيب ص٥٧٤.

(٣) سفر السعادة٢/٥٧٠.

(٤) أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان البصري الحرامي الحريري توفي الحريري في سادس رجب، سنةَ ست عشرة وخمس مائة بالبصرة. (انظر: سير أعلام النبلاء١٤/٣٣٨،٣٤٠).

(٥) سفر السعادة٢/٥٧٣.

(٦) سفر السعادة٢/٥٧٣.

و(زيدٌ في الدارِ – أو عندك – قائماً)، فلا يجوز تقديم الحال على عاملها المعنوي في هذه المثل ونحوها، فلا تقول: (مجردةً تلك هندٌ)، و(لا أميراً ليت زيداً أخوك)، و(لا راكباً كأن زيداً أسد)[1].

وأجاز ابن مالك أن تُجرى أداة التشبيه مجرى أفعل التفضيل فتتوسط بين حالين فتعمل في أحدهما متأخرة، وفي الأخرى متقدمة [2]، كقول الشاعر[3]: [الخفيف]

أَنَــا فَــذًّا كهُــم جَميعًــا فــإنْ أمــ ... ـدُدْ أُبِــدْهم ولَاتَ حِــينَ بقــاءِ

ومنه[4]:

تُعَيِّرُنَــا أنَّنَــا عَالَــةٌ ... ونَحْــنُ صَــعَالِيكَ أَنْــتُم مُلُوكــا

هذا البيت قدَّره الحريري: (تُعَيِّرُنَا أنَّنَا عَالَةٌ صعاليكَ ملوكاً أنتم ونحن). و"عالةٌ " فيه جمع عائل المشتقّ من (عَالَ يَعُوْلُ)؛ وانتصاب "صعاليكَ"به، و"ملوكاً" صفتهم[5].

واعترض السخاوي على هذا التقدير، فقال: (وما أرى الجواب مستقيماً؛ لأنَّ (الملوكَ) لا تكون صفةً للصعاليك)، وذكر السخاوي أن التقدير لهذا البيت (تُعَيِّرُنَا بأنّا عالةٌ ملوكاً، أي نُثْقِلُهم بطرحِ كَلِّنا عليهم حال التَّصعلكِ)[6].

وقد عرض ابن هشام لهذين التقديرين، وقال عن تقدير الحريري: " وقد سئل [الحريري] عن البيت، وهو أن التقدير: إنَّا عالةٌ صَعالِيك نحنُ وأنتُم، وقد خطئ في ذلك، وقيل إنه كلام لا معنى له، وليس كذلك، بل هو مُتَّجه على بُعدٍ فيهِ، وهو أن يكون (صَعَالِيك) مفعول عَالَة أَي: (إنَّا نَعُولُ صَعَالِيك)، ويكون (نَحن) توكيدا لضمير (عَالَة) و(أَنْتُم) توكيد لضمير مستتر في (صَعَالِيك)، وحصل في البيت تقديم وتأخير للضَّرُورة، ولم يتعرَّض لقَوْله (ملوكاً)، وكأنَّهُ عنده حال من ضمير (عَالَة)" [7].

---

(١) شرح ابن عقيل ٢/٢٧١-٢٧٢.

(٢) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك٢/٣٤٥-٣٤٦، وشفاء العليل٢/٥٣٣، والمساعد٢/٣٠، والارتشاف٣/١٥٨٩.

(٣) البيت بلا نسبة وهو في: شرح التسهيل ٢/٣٤٥، والمساعد على تسهيل الفوائد٢/٣٠.

(٤) البيت بلا نسبة وهو في: شرح التسهيل ٢/٣٤٦، والمساعد على تسهيل الفوائد٢/٣١، ومغني اللبيب١/٥٧٤.

(٥) سفر السعادة٢/٥٧٣.

(٦) سفر السعادة٢/٥٧٣.

(٧) يُنظر: مغني اللبيب ص٥٧٥.

ويرى ابن هشام أن الأولى على قول الحريري أن يكون (صَعَالِيك) حالاً من محذوف أي: (نَعُولكم صَعَالِيك)، ويكون الحالان بمنزلتهما في: (لقيتهُ مصعداً منحدراً)، فإنهم نصوا على أنه يكون الأول للثاني والثاني للأول؛ لأن فصلاً أسهل من فصلين، ويكون (أَنْتُم) توكيدا للمحذوف لا لضمير صعاليك؛ لأنَّهُ ضمير غيبة، وإنَّما جوّزناه أولا؛ لأن الصعاليك هم المخاطبون، فيحتمل كونه راعى المعنى"[1].

وردَّ الشمني[2] في شرحه للمغني على قول ابن هشام قائلاً: "فيه نظر من وجهين: الأول: أن كلا من الحملين اللذين حمل الكلام عليهما يأباه قول الحريري: (نحن وأنتم) بعطف أحد الضميرين على الآخر، لاسيما على قوله في الوجه الثاني: إن أنتم توكيد لضمير (نعولكم) المحذوف، وهو ضمير نعول... وبطلان هذا معلوم، وأقول هذا هو وجه البعد الذي اعترف به المصنف في توجيهه الثاني من وجهي النظر أن دعواه امتناع جعل أنتم توكيدا لضمير صعاليك من أجل تخالفهما بالحضور والغيبة غير مسلمة؛ لأن ذا الحال على تقديره هو ضمير المخاطبين المحذوف من (نعولكم)، فيكون الضمير الذي يتحمله الوصف الواقع حالاً فيه ضمير خطاب قطعا "[3].

والصحيح عند أبي حيان أنَّ نصب (فَذّا)، و(الصعاليكَ)، والحالان بعدهُما على تقدير: "إذا كُنْتَ فَذًّا، وإذا كُنَّا صعاليك"[4].

وقدّره ابن مالك: (ونحنُ في حال تصَعْلكِنا مِثْلُكُم في حالِ مُلْكِكِم)، فحذف المضاف (مثل)، وأقام المضاف إليه مقامه مضمناً معناه، وأعمله بما فيه من معنى التشبيه[5]، وتقديم الحال على العامل المتضمن تشبيهاً في هذا البيت شاذ[6]. وذكر ابن هشام أن هذا التقدير أجود ما قيل فيه[7].

ولعل أقرب جواب في نظري: أن (عالةً) جمع (عائِلة) المشتق من (عَالَ - يَعُوْلُ) بمعنى: يَثقلُ. و(مُلُوك) مفعول (عَالة) وفاعله ضمير مستتر تقديره (نحن). و(صَعَالِيك) حال من فاعل (عَالة). و(نحن) مبتدأ و(أنتم) خبره، وجملة

---

(١) يُنظر: مغني اللبيب ص٥٧٥.

(٢) أحمد بن محمد بن حسن ابن علي الشمني القُسَنْطيني الأصل، الإسكندري. أبو العباس، تقي الدين: محدّث مفسر نحوي. ولد بالإسكندرية سنة٨٠١هـ، وتعلّم ومات في القاهرة سنة٨٧٢هـ. (انظر: الأعلام١/٢٣٠).

(٣) يُنظر: المنصف من الكلام على مغني ابن هشام٢/١٥٠.

(٤) ارتشاف الضرب ٣/١٥٨٩.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك٢/٣٤٦، وشرح التسهيل للمرادي١/٥٧٣، والمساعد٢/٣١، والارتشاف٣/١٥٨٩.

(٦) يُنظر: شرح عمدة الحافظ١/٤٣٧-٤٣٨.

(٧) مغني اللبيب١/٥٧٤.

(ونحن أنتم) حالية وصاحب الحال (نا) من (تُعَيِّرُنا)، والمعنى: (تُعَيِّرُنَا أَنَّنَا عَالة مُلُوكاً)، أي: نُثْقِلُهُم بِطَرحِ كَلِّنَا عليهم كوننا صعاليك والحالة نحنُ أنتم [1].

ولعلي بعد البحث وجدت أن هناك رواية أخرى لهذا البيت وهي: (صعاليك نحن وأنتم ملوكٌ) [2]، فرويت (ملوك) بالرفع.

وعلى هذا يكون إعرابها خبراً للمبتدأ على هذه الرواية، واعتراض السخاوي على جواب الحريري إعراباً، وتقديراً اعتراض صحيح؛ لأسباب:

١- لقوة ما احتج به السخاوي، فاستدلاله قويٌّ لا يمكن ردّه، فـ (الملوكَ) لا تكون صفةً للصعاليك. و(صعاليكَ ملوكاً أنتم ونحن) لا معنى له.

٢- ولموافقة أغلب النحاة لرأي السخاوي.

٣- ولأن الحريري انفرد بقوله.

٤- وبُعد المعنى الذي جاء به الحريري.

وعلى هذا فإن الإشكال في (ونَحْنُ صَعَالِيكَ أَنْتُم مُلُوكا) يقع في أمرين [3]:

الأول: نصب (صعاليك)، ومقتضى الظاهر رفعه على أنه خبر (نحن).

والثاني: نصب (ملوك)، والظاهر يستدعي رفعه على أنه خبر (أنتم).

---

(١) نهج الصواب ص٢٠.

(٢) شرح نهج البلاغة١٣/١٧٣.

(٣) نهج الصواب ص٢٠.

نوع المنادى في قول الشاعر: (فيَا رَاكِبا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ)

فيَـــا رَاكِبـــا إِمَّـــا عَرَضْـــتَ فَـــبَلِّغَنْ نَـــدَامَايَ مِـــنْ نَجْـــرَانَ أَلاَّ تَلاقِيَـــا[1]

قال أبو عبيدة : (فيا راكبا) بغير تنوين، والمعنى: (فيا راكباه)، فحذف الهاء كما حذفت من قوله عز وجل: ﴿ يَا أَسَفَا عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٤].

اعتراض السخاوي: وزعم أنه نادى راكباً بعينه، ولم يجز فيه التنوين[2].

دراسة المسألة:

كلّ منادى حقُّه النّصب؛ لأنّه مفعولٌ لفعلٍ مضمرٍ، تقديرُه: (أدعو) أو (أُنادي)؛ ولا يجوز إظهارُه؛ لكون حرف النّداء كالعِوَض منه. ولا يُفارِقُه النّصب إلاّ إذا كان مفردًا معرفةً، فإنّه يُبنى على ما كان يُرفع به قبل النّداء، لفظاً أو تقديرًا، كقولك: (يا محمّدُ) و (يا مُوسى) [3].

ولا يخلو المنادى من أن يكون مفرداً أو مضافاً أو مشبهاً به، فإن كان مفرداً، فإما أن يكون معرفة، أو نكرة مقصودة، أو نكرة غير مقصودة، فإن كان مفردا معرفة، أو نكرة مقصودة بني على ما كان يرفع به[4].

ويكون المنادى معربًا منصوبًا إذا كان نكرة غير مقصودة، وهي الباقية على إبهامها وشيوعها كما كانت قبل النداء، ولا تدل معه على فرد معين مقصود بالمناداة، ولهذا لا تستفيد منها تعريفاً [5].

وفي نداء النكرة غير المقصودة أقوال[6]:

١- جوازه، مقبلاً عليها أو غير مقبل، وهو قول جمهور البصريين، فهم يُجيزون نداء النكرة غير المقصودة، إذ لا مانع عندهم من ذلك، واستشهد البصريون على صحة مذهبهم بشواهد عديدة منها الأعمى: (يَا رجُلاً خُذ بيَدي)[1]، وقول الشاعر:

---

(١) البيت لعبد يغوث بن وقاص، وهو في : الجمل في النحو١/٨٠، والكتاب٢/٢٠٠، والمقتضب٤/٢٠٤،والأصول١/٣٣١، ٣٦٩، والمفصل في صنعة الإعراب١/٦٠، وأوضح المسالك١/١٤، وضياء السالك٣/٢٥٤.

(٢) سفر السعادة١/٣٦٣.

(٣) اللمحة شرح الملحة٢/٦٠١-٦٠٢، ويُنظر: الأصول في النحو١/٣٣١-٣٣٣.

(٤) شرح ابن عقيل٣/٢٥٥.

(٥) النحو الوافي٤/٣١.

(٦) يُنظر: همع الهوامع٢/٣٧، وارتشاف الضرب٤/٢١٨٣-٢١٨٤، والمساعد على تسهيل الفوائد٢/١٩٤، ٤٩٠، وتمهيد القواعد٧/٣٥٤٤-٣٥٤٥.

فيَـــا رَاكِبـــا إِمَّـــا عَرَضْـــتَ فَـــبَلِّغَنْ نَـــدَامَايَ مِـــنْ نَجْـــرَانَ أَلاَّ تَلاقِيَـــا

الشاهد فيه: أن (راكباً) منادى نكرة غير مقصودة، وهو واجب النصب مباشرة[٢].

والمنادى هنا عند الكسائي والفراء إما معرفة بالقصد، وإما أصله يا رجلاً راكباً؛ لأنهما لا يجيزان نداء النكرة مفردة، بل يوجبان الصفة. والصحيح جواز نداء النكرة غير المقصودة[٣].

قال الأعلم: "الشاهد فيه نصب راكب، لأنه منادى منكور، إذ لم يُقْصَد به راكبٌ بعينه، إنما التمس راكباً من الركبان يبلغ قومه خبره؛ ولو أراد راكباً بعينه لبناه على الضم ولم يجز له تنوينه ونصبه؛ لأنه ليس بعده شيء نكرة يكون من وصفه[٤].

وقد روى أغلب العلماء (راكبا) بالنصب والتنوين منهم: الخليل[٥]، وسيبويه[٦]، والمبرد[٧]، وابن السراج[٨]، وابن يعيش[٩]، وغيرهم من العلماء، إلا الأصمعي فإنه كان ينشده بلا تنوين[١٠]. وأورد ابن مالك هذا الشاهد في تنوين النكرة المعينة[١١]. وهو بذلك يتفق مع أبي عُبيدة في نوع المنادى، ويُخالفه في تنوين المنادى.

وهذا البيت ردٌّ على المازني الذي زعم استحالة وجود هذا النوع متذرعا بأن نداء غير المعين لا يمكن؛ وذهب إلى أن التنوين في ذلك المنادى شاذٌّ أو ضرورة؛ والبيت الشاهد حجة عليه[١٢].

والذي يبدو لي أن (راكبا) منادى نكرة غير مقصودة؛ لأن الشاعر في الأسر ولم يقصد راكباً بعينه، إنما أراد راكبا من الركبان يبلغ خبره، ولو أراد راكباً بعينه لبناه على الضم [١]، وإنما جاز أن تقول: (يا رجلًا) إذا لم تقصد رجلًا

---

(١) الأصول في النحو ١/٣٣١، وشرح الكافية ١/٢٢٣، وتوضيح المقاصد ٢/١٦٠١، وأوضح المسالك ٤/١٣، وشرح الأشموني ٣/٢٢،٢٠، وهمع الهوامع ١/٢٢٠.

(٢) النحو الوافي ٤/٣١.

(٣) خزانة الأدب ١/٢٢٥.

(٤) النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/١٥٦.

(٥) يُنظر: الجمل في النحو ١/٨٠.

(٦) يُنظر: الكتاب ٢/٢٠٠.

(٧) يُنظر: المقتضب ٤/٢٠٤.

(٨) يُنظر: الأصول في النحو ١/٣٣١.

(٩) شرح المفصل ١/١٢٨.

(١٠) خزانة الأدب ١/٢٢٥.

(١١) شرح التسهيل ٣/٣٩٧.

(١٢) هامش: أوضح المسالك ٤/١٣، وضياء السالك ٣/٢٥٤، ويُنظر: حاشية الصبان ٣/٢٠٦-٢٠٧.

بعينه، وأردت: (يا واحدًا) ممَّن له هذا الاسمُ، فإن ناديت رجلًا بعينه قُلت: (يا رَجُلُ)كما تقولُ: (يا زيدُ)؛ لأنه يتعرَّفُ بحرفِ النِّداءِ والقصدِ[٢]. وبهذا يتبين خطأ أبي عبيدة وصحة اعتراض السخاوي عليه.

٢- وذهب الأصمعي إلى منع نداء النكرة مُطلقًا.

٣- إن كانت النكرة مقبلا عليها جاز وإلا فلا، وهو قول المازني[٣]، الذي ذهب إلى أنه لا يتصوَّر أَن يُوجد في النداء نكرة غير مقبل عليها، وأن ما جاء منوناً فإنَّما لحقه التَّنوين ضرورة .

٤-وذهب الكسائي والفراء، وعامة الكُوفيّين إلى جواز ندائها إن كانت خلفاً من موصوف، بأن كانت صفة في الأصل حذف موصوفها وخلفته نحو: يا ذَاهِبًا، والأصل: (يَا رجلا ذَاهِبًا)، والمنع إن لم تكن كذلك.

وقد رُدَّ مذهبهم بأن الوصف لو كان يؤثر الطول في المنادى فينصب لكان يجب نصب (زيد) من قولنا: يا زيد الطويل، ولا قائل بذلك[٤].

ولعل رأي البصريين هو الراجح في هذا الخلاف؛ لاستدلالهم على صحة مذهبهم بالسماع، وكثرة الشواهد التي تؤكد وجود النكرة غير المقصودة لا يمكن إغفالها.

تنوين المنادى والأولى فيه[٥]:

يجُوزُ تنوينُ المنادى المبنيِّ في الضرورة بالإجماع، ثم اختلفوا: هل الأَولى بقاءُ ضمِّه مع التَّنوين، أو نصبه مع التنوين[٦]، على أقوال:

الأوّل : أن يُترك على لفظه، ولا يُردَّ إلى الأصل، فيُنوَّن ويُبْقَى على ضَمِّه؛ تشبيها بمرفوع اضطّر إلى تنوينه، وهو مستحقّ لمنع الصّرف[٧] .

وهو مذهب الخليل[١]، وسيبويه[٢]، والفراء[٣]، والمازني[٤]، والزجاجي[٥]، والشلوبين[٦]، والرضي[٧]. وقال عنه ابن مالك

---

(١) شرح المفصل١/١٢٨.

(٢) الصحاح٣/١٠٨٢، ولسان العرب٧٧/١٧٣.

(٣) يُنظر رأي المازني في: همع الهوامع٢/٣٧، وأوضح المسالك٤/١٣، وشرح الأشموني٣/٢٢، وحاشية الصبان٣/٢٠٦، والمدارس النحوية ص١١٧، وضياء السالك٣/٢٥٣.

(٤) تمهيد القواعد٧/٣٥٤٥.

(٥) همع الهوامع٢/٣٩.

(٦) همع الهوامع٢/٣٩.

(٧) اللمحة في شرح الملحة٢/٦٠٣-٦٠٥.

وهو الأكثر[٨]. وقال سيبويه[٩]: "ولم نسمع عربيا يقوله، وله وجه من القياس إذا نُوِّن فطال كالنكرة".

وحجّة هذا القول السّماع والقياس، أمّا السّماع فمنه، قول الأحوص: [الوافر]

سَـــلاَمُ اللهِ يَـــا مَطَـــرٌ عَلَيْهَـــا وَلَـــيْسَ عَلَيْـــكَ يَـــا مَطَـــرُ السَّـــلاَمُ

وقول كُثَيِّر[١٠]: [البسيط]

لَيْـــتَ التَّحِيَّـــةَ كانَـــتْ لِـــي فَأَشْـــكُرَهَا مكـــانَ يـــا جَمَـــلٌ حُيِّيـــتَ يـــا رَجُـــلُ

حيث جاءت" مطر وجمل "مُنوَّنة بالضمِّ.

وأمّا القياس فهو ما ذكره سيبويه في كتابه: " وهذا بمنزلة مرفوع لا ينصرف يلحقه التّنوين اضطراراً؛ لأنّك أردت في حال التّنوين في (مَطرٍ) ما أردت حين كان غير منوّن، ولو نصبته في حال التّنوين لنصبته في حال غير التّنوين، ولكنّه اسم اطَّرد الرّفع فيه، وفي أمثاله في النّداء ... "[١١].

وقد أيَّد الزجاجي مذهب الخليل وأصحابه، لكنه اعترض على ما ذكره سيبويه، فذهب إلى أنّ العلَّة التي بُنِيَ العلم المنادى من أجلها، وهي مضارعته للأصوات، أو وقوعه موقع المضمر، فإذا لحقه التنوين في ضرورة الشعر، فالعلة التي من أجلها بني قائمة بعد فينون على لفظه ...، وليس بمنزلة ما لا ينصرف أصله الصرف، فإذا نون فإنما يرد إلى أصله، والمفرد المنادى العلم لم ينطق به منونا منصوبا في غير ضرورة شعر[١٢] .

---

(١) يُنظر: المقتضب٤/٢١٢، والارتشاف٤/٢١٩٠، وشرح التسهيل ٣/٣٩٦، والتصريح بمضمون التوضيح في النحو٢/٢٢٢، وشرح الأشموني٣/٢٨، والمساعد٢/٢١٩٠.

(٢) الكتاب٢/٢٠٢-٢٠٣.

(٣) معاني القرآن٢/٣٢١.

(٤) يُنظر: المقتضب٤/٢١٢، والارتشاف٤/٢١٩٠، وشرح التسهيل٣ / ٣٩٦، والتصريح بمضمون التوضيح في النحو ٢/٢٢٢، وشرح الأشموني٣/٢٨، والمساعد٢/٢١٩٠.

(٥) يُنظر: أمالي الزجاجي ص ٥٥.

(٦) يُنظر: التوطئة ص ٢٨٩ .

(٧) يُنظر: شرح الكافية٣/١٣٠٣-١٣٠٤.

(٨) شرح التسهيل ٣/٣٩٦.

(٩) الكتاب٢/٢٠٣.

(١٠) ديوانه ص٤٥٣.

(١١) الكتاب٢/٢٠٢.

(١٢) يُنظر: أمالي الزّجاجي ص ٥٥.

واعتراض الزّجّاجيّ على قول سيبويه جانبه الصواب؛ لأن مراد سيبويه أن تنوين المنادى العلم في حال الضّرورة كتنوين الممنوع من الصّرف في ضرورة الشّعر.

الثّاني: أن يُردَّ إلى أصله في النّصب، فيُنوَّن منصوبًا؛ تشبيها بالمُضاف لطوله بالتّنوين، وبقاء الضّمّ في العلَم أولى من النّصب، والنّصب في غير العلَم أولى من الضّمّ.

وهو مذهب عيسى بن عمر[1]، وأبي عمرو[2]، ويونس[3]، والجرمي[4]، والمبرد[5]. وحجّة هذا القول السّماع، فقد ورد النّصب في قولِ مُهَلْهل: [الخفيف]

ضَـــرَبَتْ صَـــدْرَهَا إِلَـــيَّ وَقَالَـــتْ يَـــا عَـــدِيًّا لَقَـــدْ وَقَتْـــكَ الأَوَاقِـــي[6]

وروي قول الشاعر بالنصب أيضاً [7]: [الوافر]

سَـــلامُ اللَّـــهِ يَـــا مَطَـــراً عَلَيْهَـــا وَلَـــيْسَ عَلَيْـــكَ يَـــا مَطَـــرُ السَّـــلامُ

حيث جاء " عدي ومطر "منصوبان، وهما علمان مناديان، وروي قول الشاعر بالنصب أيضا[8]: [البسيط]

لَيْـــتَ التَّحِيَّـــةَ كانَـــتْ لِـــي فَأَشْـــكُرَهَا مكـــانَ يـــا جَمَـــلاً حُيِّيـــتَ يـــا رَجُـــلُ

وقول جرير[9]: [الوافر]

---

(١) يُنظر: الكتاب٢ /٢٠٣، والأصول١/٣٤٤، والارتشاف٤/٢١٩٠، وشرح التسهيل ٣ / ٣٩٦، والمساعد٢/٥٠١، وأوضح المسالك٤ /٢٢، وهمع الهوامع٢/٣٩، وشرح الأشموني٣ / ٢٨.

(٢) يُنظر: المقتضب ٤/٢١٢، والمساعد٢/٥٠١، وأوضح المسالك ٤/٢٠، والارتشاف٤/٢١٩٠، وشرح التسهيل٣/٣٩٦، وهمع الهوامع٢/٤٠، والتصريح بمضمون التوضيح في النحو ٢/٢٢٢، وشرح الأشموني ٣ / ٢٨.

(٣) يُنظر: المقتضب ٤/٢١٢، والمساعد٢/٥٠١، والارتشاف٤/٢١٩٠، وشرح التسهيل ٣/٣٩٦، والتصريح بمضمون التوضيح في النحو ٢/٢٢٢، وشرح الأشموني٣ /٢٨.

(٤) يُنظر: المقتضب ٤/٢١٢، وهمع الهوامع٢/٤٠، وشرح الأشموني٣ /٢٨، والمساعد٢/٥٠١، وشرح التسهيل ٣/٣٩٦، والتصريح بمضمون التوضيح في النحو ٢/٢٢٢.

(٥) المقتضب٤/٢١٤.

(٦) المقتضب٤/٢١٤، وشرح الكافية الشافية٣/١٣٠٤، واللمحة في شرح الملحة٢/٦٠٥، وشرح ابن عقيل٣/٢٦٣، وشرح الأشموني٣/٢٨، وهمع الهوامع٢/٤٠.

(٧) قائله: الأحوص الأنصاري، وهو في: الإنصاف١/٢٥٣، وشرح شافية ابن الحاجب٤/٣٥، وشرح أبيات سيبويه٢/٢٠.

(٨) قائله: كُثيِّر عزة، وهو في: ديوانه ص٤٥٣، وشرح الكافية الشافية٣/١٣٠٥، والجمل في النحو ص٨١، واللمحة في شرح الملحة٢/٦٠٣، وشرح الأشموني في ألفية ابن مالك٣/٢٧، وهمع الهوامع٢/٤٠، وحاشية الصبان٣/٢١٣.

(٩) ديوانه ص٥٦.

أَعَبْـــدًا حَـــلَّ فِـــي شُـــعَبَى غَرِيْبًـــا أَلُؤْمـــاً لاَ أَبَـــا لَـــكَ وَاغْتِرَابَـــا

وقول الشاعر: [السريع]

يَـــا ســـيِّدًا مَـــا أَنْـــتَ مِـــنْ سَـــيِّدٍ مُوَطَّـــأُ الأَكْنَـــافِ رَحْـــبِ الـــذِّرَاعْ

وقول ذي الرمة[1]: [الطويل]

أَدَاراً بِحُـــزْوَى هِجْـــتِ لِلْعَـــيْنِ عَبْـــرَةً فَمَـــاءُ الهَـــوَى يَـــرْفَضُّ أَوْ يَتَرَقْـــرَقُ

الثالث: أنّ بناء الضّمة راجح في العلم، والنّصب راجح في النّكرة المعينة [2].

وهو اختيار ابن مالك[3]. وحجته في ذلك[4] :

١- أنّ سبب البناء في العلم أقوى منه في اسم الجنس المعيَّن.

٢- أنّ نصب العرب للعلم المضطرّ إلى تنوينه قليل، ونصبهم اسم الجنس المضطر إلى تنوينه كثير.

الرابع: اختيار النصب في العلم، والضَّم فِي النكرة [5].

وهو اختيار السّيوطيّ، قال: "واختار ابن مالك في شرح التسهيل بقاء الضَّم في العلم والنّصب في النكرة المعينَة؛ لأن شبهها بالمضمر أضعف، وعندي عكسه وهو اختيار النصب في العلم"[6].

وحجّته في ذلك: لعدم الإلباس في العلم، والضّم في النّكرة المعينة؛ لئلا يلتبس بالنكرة غير المقصودة، إذ لا فارق حينئذٍ إلاّ الحركة؛ لاستوائِهما في التّنوين، ولم أَقف على هذا الرَّأي لأحد[7].

لعل هذا القول جانبه الصواب؛ لأن قوله هذا يُتعارض مع كثرة السماع في ضم المنادى العلم ونصب النكرة المقصودة، ولاشك أن القياس لا يكون حجة إذا عارضه السماع. والله أعلم بالصواب.

---

(١) ديوانه ص١٧٩.

(٢) شرح التسهيل ٣٩٦/٣.

(٣) يُنظر: شرح التسهيل ٣٩٦/٣.

(٤) شرح الكافية الشافية ١٣٠٣/٣ .

(٥) همع الهوامع ٤١/٢.

(٦) همع الهوامع ٤١/٢.

(٧) همع الهوامع ٤١/٢.

ترخيم المنادى المضاف

قال الشاعر[1]: [الطويل]

مَهْـــرَ أبـــي الحَبْحَـــابِ لا تَشَـــلِّي بـــارَكَ فيـــكَ اللهُ مِـــنْ ذِي أَلِّ[2]

ومهر منادى مضاف، وقوله:" لا تَشَلِّي" إنما كسر اللام لالتقاء الساكنين كقولك: لا تَعضِّ..، والياء للإطلاق.

قال السخاوي: "وقيل: إنه أراد مهرة فرخم، فعلى هذا تكون فتحة الراء فتحة بناء، ومن قال هذا القول كسر الكاف من قوله: "فيكِ اللهُ". وعلى هذا القول وجوه من الاعتراض، منها: أن المضاف لا يُرخَّم إلا مُستكرهاً. ومنها : أنه ليس بعَلَمٍ وغير العلم لا يُرخَّم. ومنها أنه قال: " من ذي ألٍّ"، ولم يقل: من ذات ألٍّ"[3].

دراسة المسألة:

يجوز ترخيم المنادى؛ أي: حذف آخره تخفيفاً، وذلك بشروط وهي[4]: أن يكون رباعيًا فصاعدًا، وأن يكون المنادى معرفة، وألا يكون مضافا، وألا يكون مختصا بالنداء فلا يرخم "فُلَة" وألا يكون مندوباً، وألا يكون مستغاثاً به، وألا يكون مركباً تركيب إسناد، وألا يكون من الألفاظ المبنية أصالة قبل النداء؛ مثل: (حَذَامِ – رَقَاش).

ترخيم المضاف:

الترخيم يكون في الاسم المنادى، ومن شروطه أن لا يكون المنادى مضافاً، فإذا امتنع ترخيم المضاف فمن باب أولى أن يمتنع في المضاف إليه. يقول سيبويه: "واعلم أن الترخيمَ لا يكون في مضاف إليه، ولا في وصفٍ؛ لأنهما غير مناديين، ولا يرخمُ مضافٌ، ولا اسمٌ منونٌ في النداء"[5].

---

(١) يُنسب هذا البيت: لأبي الخُضْرِ اليربوعي.

(٢) أَي من فرسٍ ذي سرعةٍ. وأَلَّ الفرسُ يَئِلُّ أَلًّا: اضطربَ. (انظر:لسان العرب١١/٢٣ مادة"ألل").

(٣) سفر السعادة١/٨٨.

(٤) يُنظر: النحو الوافي٤/١٠٢، والكتاب٢/٢٤٠، والمفصل في صنعة الإعراب ص٧١، وشرح الأشموني٣/٧٠، وحاشية الصبان٣/٢٦١، وتوضيح المقاصد٣/١١٢٩، ١١٣٧، والمساعد ٢/٥٤٦، والارتشاف ٥/٢٢٢٧.

(٥) الكتاب٢/٢٤٠.

وشاع ترخيم المنادى المضاف بحذف آخر المضاف إليه، وهذا قول الكوفيين[١]، وابن مالك[٢]، وهو عند البصريين نادر[٣].

وعلل ابن جني منع ترخيم المضاف بقوله: "واعلم أنَّك لا تُرخِّم مُضافاً، ولا مشابهاً للمضاف من أجل طوله، ولا جميع ما كان معربا في النداء؛ لأنَّهُ لم يكن مبنيًّا على الضَّم فيتسلط عليه الحذف"[٤].

وأما علة منع ترخيم المضاف عند ابن الحاجب؛ فهو لأن الاسم المضاف حكمه بعد التسمية حكمه قبل التسمية؛ لأنهما اسمان معربان بإعرابين مختلفين، فلو رخمت فإما أن تُرخم الأول، وإما أن ترخم الثاني، والأول لا يستقيم؛ لأن الترخيم يبقى في وسط الكلمة من حيث المعنى، وذلك على خلاف الترخيم. والثاني لا يستقيم؛ لأنه ليس بمنادى؛ لأن الذي وقع عليه النداء لفظا هو الأول[٥].

المذاهب في ترخيم المنادى المضاف:

١- مذهب الكوفيين:

ذهب الكوفيون إلى أن ترخيم المضاف جائز[٦]، ويوقعون الترخيم في آخر الاسم المضاف إليه[٧]، وحجتهم في ذلك: أنَّ المضاف إليه تتمّة للمنادى فصار كأنَّه آخره[٨]، ولأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد، فجاز ترخيمه كالمفرد[٩]. وأنه قد جاء في استعمالهم كثيرًا كما في الشّعر[١٠]، ومنه قول الشاعر[١١]: [البسيط]

---

(١) يُنظر: تسهيل الفوائد ص١٩٠، والإنصاف في مسائل الخلاف٢/٦٥٠، واللباب في علل البناء والإعراب١/٣٤٦، واللمحة في شرح الملحة٢/٦٥٠، وتوضيح المقاصد٣/١١٣٦، وشرح الأشموني٣/٦٩، وهمع الهوامع٢/٧٨، وضياء السالك١/١٨.

(٢) تسهيل الفوائد ص١٩٠.

(٣) شرح الأشموني٣/٦٩.

(٤) اللمع في العربية ص١١٧.

(٥) الإيضاح في شرح المفصّل ١/٢٩٨

(٦) يُنظر: الجُمل ١٦٨، وأمالي ابن الشّجريّ ٢/٣١٥، والإنصاف١/٢٨٤، والتبيين عن مذاهب النحويين ص٤٠٠(رسالة ماجستير)، وشرح المفصّل ٢/٢٠، والتصريح بمضمون التوضيح ٣/٦٩، واللمحة شرح الملحة٢/٦٥٠.

(٧) ضياء السالك١/١٨.

(٨) اللباب١/٣٤٦-٣٤٧، ويُنظر: الإنصاف١/٢٨٤.

(٩) الإنصاف١/٢٨٤، ويُنظر: اللباب١/٣٤٦-٣٤٧، واللمحة شرح الملحة٢/٦٥٠، وتوضيح المقاصد٣/١١٣٦، وشرح الأشموني٣/٦٩، وهمع الهوامع٢/٧٨، وتمهيد القواعد٨/٣٦٦٣، وأوضح المسالك١/١٨.

(١٠) ضياء السالك١/١٨.

(١١) الشطر من البسيط بلا نسبة في توضيح المقاصد ٣/ ١١٢٩، وشرح الأشموني٣/٦٤.

يَـــا عَلقَـــمَ الخَيـــرِ قَـــدْ طَالَـــتْ إِقَامَتُنَـــا

أراد "يا علقمة الخير" فرخّمه بحذف التاء من المضاف إذ كان هو المنادى، وهذا نادر عند البصريين[1]. ومنه قول الشاعر:

مَهْـــرَ أبـــي الحَبْحَـــابِ لا تَشَـــلِّي بـــارَكَ فيـــكَ اللهُ مِـــنْ ذِي أَلٍّ[2]

روى الكوفيون هذا الرجز (لا تشلّي) مثبتة في الخطّ، و(بارك فيكِ) بكسر الكاف على أنه يخاطب مهرة، ورواه البصريون: (لا تشلِّ) بغير ياء وبارك فيكَ الله بفتح الكاف على أنه يخاطب مهراً ذكراً. وفي رواية الكوفيّين ضرورتان إحداهما: ترخيم المضاف، والثانية: تذكير المؤنث في قوله: من ذي ألّ وكان حقّه أن يقول من ذات ألّ[3].

وهنا يمكن حمل هذا الشاهد على عدة أوجه:

١- أراد (مهرة) فرخّمها الشاعر لضرورة الشعر، وللشاعر أن يحذف ما لا يجوز حذفه في الكلام لتقويم الشعر، فرخّم الاسم في غير النداء، إجراءً له مجرى النداء؛ لأنه اضطر إلى ذلك، والفتحة حركة الحرف قبل الحذف على لغة من ينتظر المحذوف على مذهب سيبويه. وجمهور البصريين.

٢- (مهر أبي الحبحاب) منادى مضاف، وحذف التاء في (مهر) للترخيم. هذا على قول الكوفيين: فيكون الترخيم فيه ترخيم مضاف، فحذف آخر المضاف، وهذا نادر عند البصريين، بل إني لم أجد - فيما اطلعت عليه من مصادر- إلا شاهداً واحداً يتفق معه في حذف المضاف، وهو: (يا علقم الخير).

ونفى بعضهم وجود مثل هذا الشاهد حتى قيل: "ولم يُرَ في شعر ترخيم الاسم الأول؛ لأن من رخّم مضافاً، فإنما ألقى الترخيم على الاسم الثاني" [4].

والذي يظهر لي أن يُحمل هذا الشاهد على قول البصريين بأن (مهر) اسم مُرخّم في غير النداء، إجراء له مجرى النداء؛ لأنه الشاعر اضطر إلى ذلك، وهذا من الضرورات الشعرية.

---

(١) شرح الأشموني٣/٧٠، ٦٤، وتوضيح المقاصد٣/١١٣٦، ١١٢٩، وحاشية الصبان٣/٢٦١، ٢٥٦.

(٢) أي من فرسٍ ذي سرعةٍ. وأَلَّ الفرسُ يَئِلُّ أَلًّا: اضطربَ. (انظر:لسان العرب١١/٢٣ مادة"ألل").

(٣) سمط اللآلي في شرح أمالي القالي١/١٧٥.

(٤) سمط اللآلي في شرح أمالي القالي١/١٧٥.

وبهذا فإن اعتراض السخاوي وافق الكوفيين في بعض الضرورات التي ذكروها، ووافق قول البصريين في استكراه ترخيم المضاف، واعتراض السخاوي صحيح في نظري؛ لأنه ثبت بالسماع الذي لا يمكن تأويله، والقياس صحة ما ذكره.

٢- مذهب البصريين:

ذهب البصريون إلى أن ترخيم المضاف غير جائز[١]؛ وحجتهم في ذلك:

١-أن الإضافة يراد بها التعريف أو التخصيص، والشيء لا يتعرف بنفسه[٢].

٢- أنه لم توجد فيه شروط الترخيم، وهي: أن يكون الاسم منادى، مفردًا معرفةً، زائدًا على ثلاثة أحرف [٣].

٣- لو رخمت فإما أن تُرخِّم الأول وإما أن تُرخِّم الثاني، والأول لا يستقيم؛ لأن الترخيم يبقى في وسط الكلمة من حيث المعنى، وذلك على خلاف الترخيم. والثاني لا يستقيم؛ لأنه ليس بمنادى؛ لأن الذي وقع عليه النداء لفظًا هو الأوّل[٤].

الردُّ على الكوفيين:

قولهم "إن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد؛ فجاز ترخيمه كالمفرد" قلنا: هذا فاسد؛ لأنه لو كان هذا معتبرًا لوجب أن يؤثر النداء في المضاف البناء كما يؤثر في المفرد، فلما لم يؤثر النداء فيه البناء دلَّ على فساد ما ذهبتم إليه[٥].

وأمَّا الشّعْر فلا حجَّة فيه؛ لأنَّه ممَّا رخَّم فِي غير النداء للضَّرورة، وأمَّا المضاف إليه فهو معربٌ غير منادى[٦]، والترخيم عندنا يجوز لضرورة الشعر في غير النداء على لغة من ينتظر المحذوف عند سيبويه[٧]. وجمهور البصريين[٨].

---

(١) ضياء السالك١/١٨-١٩.

(٢) ضياء السالك١/١٨-١٩.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف١/٢٨٦، وضياء السالك١/١٨.

(٤) الإيضاح في شرح المفصل١/٢٩٨.

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف١/٢٩١.

(٦) اللباب١/٣٤٦-٣٤٧، ويُنظر: الإنصاف١/٢٨٨.

(٧) يُنظر: الكتاب٢/٢٦٩-٢٧٢.

(٨) يُنظر: الإنصاف١/١/٢٨٧-٢٨٨.

وحجتهم في ذلك: أن هذا الحذف وإن كان في غير النداء فهو مشبه به جاز فيه ما جاز في النداء. حيث حُمِل الترخيم في غير النداء، على الترخيم في النداء[1]، وأنّ حذف بعض الاسم مع بقاء دليل على المحذوف أحق بالجواز من حذفه دون بقاء دليل [2].

والقول الراجح- في نظري- ما ذهب إليه سيبويه وجمهور البصريين، ويؤيد هذا الترجيح أسباب:

١- أن ترخيم المضاف والمضاف إليه لا يجوز؛ لأن المضاف والمضاف إليه لم يمتزجا امتزاجاً تامًّا بحيث يصح حذفه بأسره أو حذف آخره، بدليل أن إعراب المضاف باقٍ، والإعراب لا يكون إلا في آخر الكلمة، ولم يكن أيضاً منفصلاً عن المضاف بحيث يصح حذف آخر المضاف للترخيم بدليل حذف التنوين، وهو علامة تمام الكلمة منه لأجل المضاف إليه، فهو متصل بالمضاف إليه بالنظر إلى سقوط التنوين من المضاف، منفصل عنه لبقاء الإعراب على المضاف كما كان فلم يصح ترخيم أحدهما[3].

٢- يُرخّم في الضرورة ما ليس منادى بشرط أن يكون صالحاً[4]، وأن يضطر إليه الشاعر فلا يجوز ذلك في السعة...، وأن يكون إما زائدًا على الثلاثة أو بتاء التأنيث، ولا تشترط العلمية ولا التأنيث بالتاء عينًا [5]. وكل هذه الشروط متوفرة فيما أوله سيبويه. والله أعلم بالصواب.

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور٢/٢٢٥، والتصريح بمضمون التوضيح٢/٢٦٦.

(٢) شرح التسهيل٣/٤٣٠.

(٣) شرح الرضي على الكافية١/٣٩٦.

(٤) توضيح المقاصد٣/١١٤٥، وشرح الكافية الشافية٣/١٣٧١،

(٥) شرح الأشموني٣/٧٧-٧٩، والتصريح بمضمون التوضيح٢/٢٦٥-٢٦٧.

الخلاف في حذف حرف النداء والترخيم في (كَرَا) في قوله: "أطرِقْ كَرَا"

وأمَّا قولهم: (أطرِقْ كَرَا)، فهو تَرْخِيمُ كَرَوانٍ، وهو مَثَلٌ لمن يَتَكَلَّمْ في الأمرِ بحضرةِ مَنْ هُوَ أَعْلَمُ به مِنْه، فيُؤْمَر بالسكوتِ.

اعتراض السخاوي: وفيه على هذا شذوذٌ مِنْ وَجْهَيْن:

أحدهما: أَنَّهُ رَخَّمَهُ، وليسَ بِعَلَمٍ.

والثاني: أَنَّهُ حَذَفَ حَرْفَ النِّداءِ عَنْه[1].

دراسة المسألة:

(أطرِقْ كَرَا) مَثَلٌ وتمامه (إنَّ النَّعامَ فِي القُرَى) [2]. قال الراجز: [الرجز]

أَطْـــرِقْ كَـــرَا أَطْـــرِقْ كَـــرَا إنَّ النَّعـــامَ فِـــي القُـــرَى[3]

الكَرا: الكَرَوان وهو اسمُ طائر، وقيل هو ترخيمُ الكَرَوان على لغةِ من قال (يا حارُ)[4]. وكان الأصل (يَا كَرَوُ) لكن تحرّك ما قبلها، وهي في موضع حركة فانقلبت ألفا[5].

أمَّا ابنُ سِيده فيرى أنَّ الألف منقلبة عن ياء. فقال: " والصَّحيح عندي أنَّ ألفها منقلبة عن الياء"[6].

أوجه الشذوذ في (أطرِقْ كَرَا) [7]:

أحدهما: حذف حرف النِّداءِ ممّا يُوصفُ به "أيٌّ".

والثاني: ترخيمه على تقديرِ الاستقلالِ، ولذلك أبدلت واوه ألفًا.

مذاهب النحاة في ترخيم (كَرَا):

---

(١) سفر السعادة١/٤٤٦.

(٢) يُنظر: مجمع الأمثال١/١٩٤.

(٣) المخصص٤/٤٣٤، وجمهرة اللغة٢/٧٥٧، ٨٠٠، والصحاح٤/١٥١٦، ٦/٢٤٧٤، ومجمل اللغة١/٥٩٥، ٧٨٢، والمحكم٧/١٣٥، ولسان العرب١٠/٢١٩، والتصريح بمضمون التوضيح٢/٢٠٩، وحاشية الصبان٣/٢٠١.

(٤) المخصص٤/٤٣٤، ٢/٣٤١.

(٥) المقتضب١/١٨٨-١٨٩.

(٦) المخصص٤/٤٣٥.

(٧) شرح الكافية الشافية٣/١٣٦٠.

لا يرخم اسم الجنس العاري من التاء، وأجاز بعضهم ترخيمه مقصوداً، فأجاز بعضهم في غَضَنْفَر: يا غَضَنْفَ، وسمع كلامهم (أطرِقْ كَرَا)، أي: (يا كَرَوان)، و(يَا صَاح) أي: (يَا صَاحب)[1].

وذكر ابن جنيّ أن (يا كَرَا) ترخيم كَروان على لغة من لا ينتظر، و(يَا كرو) على لغة من ينتظر[2]. واختار ابنُ جنيّ أن تكون (كَرَا) ترخيماً لـ (كَروان) على لغة من لا ينتظر[3].

وذكر ابنُ مالك أنَّه لا يُستباح في غيرِ ضرورةٍ ترخيم منادى عارٍ من علميةٍ ومن هاء تأنيث [4]. فقال: "ويُرخَّمُ في الضرورةِ ما ليس مُنادى من صالح للنداءِ – وإن خلا من علميةٍ وهاءِ تأنيث – على تقديرِ التمامِ بإجماعٍ، وعلى نيةِ المحذوفِ خلافاً للمبردِ، ولا يُرخم في غيرِها مُنادى عار من الشروطِ إلا ما شذَّ من (يَا صَاح)، و(أطرِقْ كَرَا) على الأشهر"[5]. وعلَّل لذلك بقوله: " قلتُ: و(أطرِقْ كَرَا)، على الأشهرِ؛ لأنَّ الأشهر في (أطرِقْ كرا): أطرِقْ ياكروان، فرخم، وحقه ألا يرخم؛ لأنه اسم جنس عارٍ من هاء التأنيث، وقدر ما بقى مستقلا، فأبدلت الواو ألفا، وحذف حرف النداء، وحقّه ألاَّ يُحذف؛ لأنَّه اسمُ جنسٍ مفرد، ففيهِ على هذا ثلاثة أوجه من الشذوذِ "[6].

وعلَّق الأشمونيُّ على قولِ ابن مالك بقوله: " إذ الأصل: "صَاحِب" و"كَرَوان"، فرخما مع عدم العلمية شذوذًا، وأشار[أي ابن مالك] بالأشهرِ إلى خلافِ المبرّدِ [7]، فإنَّه زعمَ أنَّه ليس مرخمًا، وإن ذكر "الكَرَوان" يقال له "كَرًا"[8]. أما الصَّبانُ فيرى أن ترخيم (أَطْرِق كَرَا) و(يا صَاح) شاذان؛ لأن كليهما اسم جنس خال من التاء، فلا يقاس عليهما وفيه أن هذا اعتراض بمذهب الغير، فإن من يجيز ترخيم النكرة المقصودة لا يقول بشذوذ (أَطْرِق كَرَا)، و(يا صَاح)[9].

---

(١) المساعد على تسهيل الفوائد٢/٥٤٧، ويُنظر: توضيح المقاصد٣/١١٣٥.

(٢) اللمع ص١١٨.

(٣) الخصائص٣/١٢٠.

(٤) شرح التسهيل٣/٤٣٢.

(٥) تسهيل الفوائد ص٥٤ .

(٦) شرح التسهيل٣/٤٣٢.

(٧) المبرد والجمهور على المنع، وما جاء من ذلك محذوفا منه حرف النداء موقوف على السماع، وفي الشعر للضرورة، وأجاز قوم من الكوفيين :"هذا أقبل" على إرادة النداء. انظر: الكتاب ٢/٢٣٠ ، والمقتضب٤/٢٥٨-٢٥٩، وشرح المفصل٢/١٦، وشرح الجمل لابن عصفور٢/٨٨، وشرح الكافية١/٤٢٦-٤٢٧.

(٨) شرح الأشموني٣/٨٠.

(٩) حاشية الصبان٣/٢٦٠.

ويرى ابن عقيل أن الأشهر في (كَرَا) أن تكون ترخيماً لـ (كَرَوان)، على لغة من لا ينتظر، فحذف الزائدين، وقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها؛ وإنما كان شاذًّا ؛ لأنه نكرة مثل صاحب، وحذف حرف النداء[١].

وذكر بعض أهل اللغة أنَّ ذكرَ (الكَرَوانِ) يقال له: كرا. فعلى هذا ليس في قولهم: (أطرِقْ كَرَا) إلا حذف حرف النداء[٢]. ومن هؤلاء الخليل[٣]. وذكر ابنُ سِيده أن (كَرَا) ليس هو ههنا بمُرَخَّم؛ لأنَّهُ ليس باسمٍ علمٍ، وإنَّما هو اسمُ نوعٍ، والكِرْوان جمع كَرَاً [٤] .

الخلاف في حذف حرف النداء في (أطرِقْ كَرَا):

يحذف حرف النداء إلَّا مع (الله)، والمستغاث والمتعجب والمندوب، ومنعه البصرية اختياراً مع اسم الجنس والإشارة وفي نكرة لم تقصد[٥]، قال سيبويه: «ولا يحسنُ أَنْ تقولَ: هذا، ولا رجلُ، وأنت تريد: يا هذا، ويا رجلُ، ولا يجوز ذلك في المبهم؛ لأن الحرف الذي ينبَّه به لزم المبهم كأنه صار بدلا من أيُّ حين حذفته، فلم تَقُل يا أَيُّها الرَّجلُ، ولا يا أيهذا»[٦].

ويرى البصريون أن حذف حرف النداء منه، لا يجوز إلا في شذوذ أو ضرورة[٧]. قال سيبويه: " وقد يجوز حذفُ (يا) من النكرة في الشعر، وقال العجّاج: [الرجز]

جـــــــــاريَ لا تســـــــــتنكِري عَـــــــــذيري

يريد: يا جاريةُ. وقال في مَثَل: افتَدِ مخنوقُ، وأصبِحْ ليلُ، وأطرِقْ كَرا. وليس هذا بكثير ولا بقوي"[٨].

وقد خطَّأ المبرد سيبويه في الاستشهاد بهذا البيت وبالأمثال بعده وهي: افتَدِ مخنوقُ[٩]، وأصبِحْ ليلُ[١٠]، وأطرِقْ كَرا. فقال: " قد أخطأ في هذا كله خطأ فاحشاً، وذلك أن قوله:

---

(١) المساعد على تسهيل الفوائد٢/٥٦٣.

(٢) شرح الكافية الشافية٣/١٣٦٠-١٣٦٢.

(٣) العين٥/٤٠٠.

(٤) المخصص٤/٤٣٤.

(٥) همع الهوامع٢/٤٢، ويُنظر: ضياء السالك٣/٤، ٢٤٩/١١-١٢، وشرح الأشموني٣/١٨-٢٠، وارتشاف الضرب٤/٢١٨٠.

(٦) الكتاب٢/٢٢٩.

(٧) توضيح المقاصد٢/١٠٥٤.

(٨) الكتاب٢/٢٣١.

(٩) أي يا مخنوق. يضرب لكل مَشْفُوقٍ عليه مضطر. (انظر: مجمع الأمثال ٢/٧٨).

(١٠) إنما يقال ذلك في الليلة الشديدة التي يَطُول فيها الشر. (انظر: مجمع الأمثال١/٤٠٣).

(جـــــــــاريَ لا تســـــــــتنكِري عَـــــــــذيري)

جارية هنا معروفة، والدليل على ذلك الترخيم، ولو كانت نكرة لزمها في النداء التنوين والنصب، فلم يجز ترخيمها لأن المضاف لا يُرخَّمُ في النِّداءِ؛ لأنه جارٍ على الأصل، وكذلك النكرة، ولجاز ترخيمها في النكرة لجاز في غير النداء...، ويدل على ذلك أنه حذف (يا) من افتَدِ مخنوقُ، وأصبِحْ ليلُ، فَضَمَّهما، ولو كَانَا نَكرتين نُصِبا ونُوِّنَا..."[١].

وذهبت طائفة إلى جواز حذفه في الثَّلاثة الأخيرة[٢]، وهو عند الكوفيين قياسٌ مُطرِّد[٣]. ووافقهم ابن مَالك[٤].

واحتج الكوفيون على صحة مذهبهم بحدِيث الرسول صلى الله عليه وسلم: (ثَوْبِي حَجَرُ)[٥]، و(اشْتَدِّي أَزْمَةُ تَنْفَرِجِي)[٦]، وقول ذِي الرمة: [الطويل]

(بمثِلـــــــك هـــــــذَا لَوْعَـــــــةٌ وغَـــــــرَامُ ...)[٧]

وقولهم: "أطرِقْ كَرَا"، و"افتدِ مخنوقُ"، و"أصبِحْ ليلُ"[٨].

وردَّ البصريون شواهد الكوفيين، فوصفوا شواهد النظم بالشذوذ والضرورة[٩]، وردُّوا شواهد النثر كما ردوا الاستدلال بالحديث، فقالوا : "وأما الحديث فلم يثبت كونه للرَّسول كما تقرر غير مرّة، ويُؤيِّدهُ وروده في بعض الطّرق بلفظ (يَا حَجَرُ)"[١٠].

وأما الأمثال فلا يقاس عليها؛ لكونها قليلة لا ينبني عليها حكم، ولا تقوم بها قاعدة، وإنما جوّز الحذف فيها كثرة الاستعمال لها، ويستجاز فيها ما يستجاز في الشعر[١١].

---

(١) هامش المقتضب٤/٢٦٠.

(٢) همع الهوامع٢/٤٢.

(٣) توضيح المقاصد٢/١٠٥٤، وشرح الأشموني٣/١٨-٢٠.

(٤) يُنظر: الشافية الكافية٣/١٢٩١، وشرح التسهيل٣/٣٨٦-٣٨٧.

(٥) صحيح البخاري٤/١٥٦، وصحيح مسلم١/٢٦٧.

(٦) مسند الشهاب القضاعي١/٤٣٦.

(٧) همع الهوامع٢/٤٢، وضياء السالك إلى أوضح المسالك٣/٢٤٧-٢٤٩. صدر البيت: (إذا هَمَلتْ عَيْنِي لَهَا قَال صَاحِبِي)، وهو في ديوانه ص٢٥٢، وورد هذا الشطر في الديوان بـ (بمثلك هذا فتنةٌ وغرامُ).

(٨) ضياء السالك٣/٤،٢٤٩/١١-١٢، وشرح الأشموني٣/١٨-٢٠.

(٩) ضياء السالك إلى أوضح المسالك٣/٢٤٧-٢٤٩.

(١٠) همع الهوامع٢/٤٣.

(١١) اعتراضات الأزهري النحوية على ابن هشام في التصريح بمضمون التوضيح ص١٧١-١٧٣. (رسالة ماجستير)، ويُنظر: المقتضب٤/٢٦١.

ووافق ابن عصفور[1]، وابن الأثير[2]، رأي البصريين في شذوذ حذف حرف النداء في (أطرِقْ كَرَا)، وعلَّل ابن الأثير لذلك؛ لأنَّ حرف النِّداءِ إنَّما يُحذفُ من العَلَم المضمومِ أو المضافِ، وأما ابن خروف فيرى أن حذف حرف النداء جاء على سعة الكلام[3].

والذي يبدو لي أن رأي الكوفيين هو الأصح؛ لكثرةِ الشواهدِ التي استدلوا بها نثراً وشعراً، وكثرة الشواهد لايمكن إغفالها وذلك من باب الإنصاف كما ذكر الأشمونيّ[4]، والمراديّ[5] حين قال: "والإنصافُ القياس على اسمِ الجنسِ لكثرتهِ نظمًا ونثرًا، وقصر اسم الإشارةِ على السماعِ إذ لم يرد إلا في الشِّعرِ". واعتراض السخاويِّ - فيما أرى- فيه تكلف ظاهر، والله أعلم بالصواب.

---

(١) المقرب١/٧٧.

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر ١/٣٧٨، ولسان العرب١٠/٤٧، ومنهج ابن الأثير الجزري في مصنفه النهاية ص٥٩، وتاج العروس٢٥/١٦٢.

(٣) شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٢/٧١٥-٧١٦. (رسالة الدكتوراه).

(٤) شرح الأشموني٣/٢٠.

(٥) توضيح المقاصد والمسالك٢/١٠٥٦.

المبحث الثالث:

الاعتراضات في الحدود والمصطلحات

وفيه مسألتان

نوع الضمير (هو) في قول العرب: (فإذا هُو إيَّاهَا)

قال السخاوي: " أما قول ثعلب[1]: "إِنَّهُ إِنَّما أَدْخَل العماد في قوله: (فإذا هُو إيَّاهَا)؛ لأن إذا مُفَاجَأة، وهو بمعنى رأيتُ ووجدتُ، فلذلك جاز معه العماد" فهو خطأ؛ لأنَّ العمادَ عند البصريين والكوفيين لا يكون إلاّ فضلةً يجوز إسقاطها، ثم يُسميه البصريون الفصلَ ..."، وقال أيضاً :" أن (هو) ههنا، لا يكون عماداً، ولو كان عماداً كما زعم، لكانت مُستغنىً عنها"[2].

دراسة المسألة:

ضمير الفصل هو وضع ضمائر الرفع المنفصلة بين المبتدأ والخبر بشرط أن يكون المبتدأ والخبر معرفتين، أو يكونا مقاربين للمعرفتين. والذي يقرب من المعرفة "أَفْضلُ مِنْ"، ونحوه مما لا يقبل الألف واللام، ويسميه أهل البصرة فصلاً [3]؛ لأنَّه فصل بين المبتدأ والخبر، وقيل لأنَّه فصل بين الخبر والنعت، وقيل لأنَّه فصل بين الخبر والتابع؛ لأن الفصل به يُوضح كون الثَّاني خبراً لا تابعا وهذا أحسن؛ لِأَنَّهُ قد يفصل حَيْثُ لَا يصلح النَّعْت نَحْو: (كنت أَنْت الْقَائِم)، إذ الضَّمير لا ينعَت [4].

والكوفيون يسمونه عمادا؛ لأنَّه يُعتمد عليه في الفائدة إِذْ به يتبيَّن أن الثَّاني خبر لا تابع[5]، ولأن ما بعدها قد يُعْتمدُ عليه في بعض المواضع [6].

وبعض الكوفيّين يُسمِّيه دعامة؛ لأنَّه يدعم به الكلام أي يقوى به ويؤكد والتأكيد من فوائد مجيئه، وبعض الْمُتأخِّرين سمَّاهُ صفة[7].

ومذهب الخليل وسيبويه وطائفة أنه باقٍ على اسميته[8]. فذكر الخليل -رحمه الله- أنها أسماء لا تنتقل عن الاسمية و لا موضع لها من الإعراب[9] .

---

(١) أبو العباس، أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار النحوي الشيباني، مات إحدى وتسعين ومئتين. (انظر: إنباه الرواة١/١٣٨).

(٢) سفر السعادة٢/٥٦٨.

(٣) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/١٦١-١٦٢.

(٤) همع الهوامع ١/٢٧٥، ويُنظر: الكتاب ٢/٣٨٩، ٣٩٢-٣٩٧، والمقتضب ٤/١٠٣، ورصف المباني ص ٢٠٧، والجنى الداني ٣٥٠-٣٥١.

(٥) همع الهوامع ١/٢٧٥، ويُنظر: الجنى الداني ٣٥٠-٣٥١.

(٦) شرح المفصل ٣/١٠٩ .

(٧) همع الهوامع١/٢٧٥، ويُنظر: الجنى الداني ٣٥٠-٣٥١.

(٨) همع الهوامع١/٢٧٥، ويُنظر: الجنى الداني ٣٥٠-٣٥١.

(٩) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور٢/١٦١-١٦٢.

وذهب قوم إلى أنها حروف، لأنها جاءت لمعنى في غيرها، وهو الفصل بين ما هو خبر وما هو تابع. قيل: وهو مذهب أكثر النحويين[١]، وصححه ابن عصفور[٢]، والمالقي[٣].

واختلف القائلون بأنها أسماء: هل لها محل من الإعراب، أو ليس لها محل. فذهب البصريون إلى أنها لا محل لها من الإعراب[٤]. وقال الكوفيُّون: له موضع فعند بعضهم هو تابعٌ لما قبله، وعند بعضهم حكمُه حكمُ ما بعده[٥]. فقال الكسائي: محلها محل ما بعدها. وقال الفراء: محلها محل ما قبلها[٦]. وثمرة الخلاف في نحو: ﴿ كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة:١١٧]. فعلى مذهب الكسائي يكون محل الضمير نصباً، وعلى مذهب الفراء يكون محله رفعاً[٧].

وبعض العرب يرفع ما بعد هذا الضمير بمقتضى الخبرية، وكون الضمير مبتدأ فيقرَءُون: ﴿ إِنْ تَرَنِي أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ﴾[الكهف:٣٩]، و﴿ تَجِدُوهُ عِندَ اللهِ هُوَ خَيْرٌ﴾ [المزمل:٢٠]-بالرفع- ومنه قراءة عبد الله بن مسعود -رضي الله عنه: ﴿ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [الزخرف:٧٦][٨].

وصحح المرادي مذهب البصريين[٩]، وعلل السيوطي لصحة ما ذهب إليه البصريون بقوله: "فالصَّحيح أنه لا محل لها من الإعراب وعليه الخليل؛ لأن الغرض به الإعلام من أول وهلة بِكون الخبر خبرا لا صفة، فاشتدَّ شبهه بالحرف إذ لم يُجأ به إلَّا لمعنى في غيره، فلم يحتج إلى موضع بسبب الإعراب"[١٠].

واستدل العكبري على صحة مذهب البصريين بقوله: "والدليلُ على أنَّه لا موضع له دخولُ اللَّام عليه في خبر كان كقولك: (إنْ كُنَّا لنَحْنُ الذاهبين)، وقد يقع لفظ الفصل في موضع لا يحتمل غيره كقوله تعالى: ﴿ تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا ﴾ [المزمل: ٢٠]، وجاز ذلك هُنا؛ لأنَّ (أفعل مِنْك) قد يخصّص فَقرب من المعرفة، وفي موضع يصلح أن يكون توكيداً، فيكون له موضع، ويحتمل أن يكون مبتدأ وما بعده الخبر، وتقول: (كنت أظنُّ أنَّ الْعَقْرَب أشدُّ لسعة من الزنبور فَإِذا هُوَ هِيَ)، وقال الكوفيُّون: (فَإِذا هُوَ إيّاها)"[١١].

---

(١) همع الهوامع ١/٢٧٥، والجنى الداني ١/٣٥٠-٣٥١.

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/١٦١-١٦٢.

(٣) رصف المباني ص ٢٠٨ .

(٤) الجنى الداني ١/٣٥٠-٣٥١، وهمع الهوامع ١/٢٧٥.

(٥) اللباب في علل البناء والإعراب ١/٤٩٦، وشرح الكافية الشافية ١/٢٤٥-٢٤٦.

(٦) الجنى الداني ١/٣٥٠-٣٥١، وهمع الهوامع ١/٢٧٥، وشرح الكافية الشافية ١/٢٤٥-٢٤٦.

(٧) الجنى الداني ١/٣٥٠-٣٥١، وهمع الهوامع ١/٢٧٥.

(٨) شرح الكافية الشافية ١/٢٤٥-٢٤٦.

(٩) الجنى الداني ١/٣٥٠-٣٥١.

(١٠) الجنى الداني ١/٣٥٠-٣٥١، وهمع الهوامع ١/٢٧٥-٢٧٦.

(١١) اللباب في علل البناء والإعراب ١/٤٩٦-٤٩٩.

ويبدو لي أن السخاوي لم ينفرد في اعترضه على قول ثعلب بل أن هناك من العلماء من وافقه في الاعتراض منهم: أبو حيان الذي ضعّف قول ثعلب[1]، وابن الأنباري الذي يرى أن قول ثعلب باطل عند الكوفيين والبصريين؛ لأن العماد عند الكوفيين -الذي يسميه البصريون الفَصْلَ- يجوز حذفه من الكلام، ولا يختلّ معنى الكلام بحذفه، ألا ترى أنك لو حذفت العماد الذي هو الفصل من قولك "كان زيدٌ هو القائمُ" فقلت: "كان زيدٌ القائمُ" لم يختل معنى الكلام بحذفه؛ وكان الكلام صحيحًا، وكذلك سائر الأماكن التي يقع فيها العماد الذي هو الفصل يجوز إثباته وحذفه، ولو حذفته ههنا من قولهم: "فإذا هو إياها" لاختلَّ معنى الكلام وبطلت فائدته؛ لأنه يصير "فإذا إياها"، وهذا لا معنى له ولا فائدة فيه؛ فبطل ما ذهبوا إليه" [2]. وما احتج به ابن الأنباري يؤكد صحة اعتراض السخاوي.

وأما الزجاجي فيشك في نسبة هذه الحكاية لثعلب. فقال: " وأظن الحكاية في هذا عن ثعلب غلط، لأن العماد عند أهل المصرين لا يكون إلا فضلة يجوز إسقاطها ولا يجوز إسقاط (هو) في مسألتنا أصلا)[3].

وبذلك يبقى اعتراض السخاوي على قول ثعلب صحيحاً- في نظري- لأنه اعتراض موافق لقول النحاة الذين وقفوا ضد قول ثعلب بين مُخَطِّئ، وبين مُضعِّف، وبين من يشك في نسبة القول إليه؛ ولا يكون "هو" عماداً- اعني فصلاً-لأن الفصل يكون بين اسمين، وليسا هنا كما ذكر أبو حيان [4]. والله أعلم بالصواب.

---

(١) التذييل٤/٨٧.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف٢/٥٧٦-٥٧٨.

(٣) الإنصاف٢/٥٦٦، وشرح الرضي على الكافية٣/١٩٥.

(٤) التذييل٤/٨٧.

تضمين معنى (فاسْتَمِعُوا له) معنى: (أنْصِتُوا).

قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قُرِئَ الْقُرآنُ فَاسْتَمِعُواْ لَهُ﴾ [الأعراف ٢٠٤]، والشائع في الكلام فاسْتَمِعُوه، وإنما حمل على معنى: أنْصِتُوا.

اعترض السخاوي على هذا القول بقوله: إن حمل "فاسْتَمِعُوا له"ههنا على "أنْصِتُوا" لا يحسن، لاسيما وقد قال بعد ذلك: "وأنصتوا"، وإنما المعنى: "فَاسْتَمِعُوا له"، أي لما يقول، كما تقول: تَكَلَّمَ زيدٌ فاسْتَمَعْت له؛ لأن القرآن العزيز كالمخاطب الآمر الناهي المرشد المحذر. وقد قيل: إن الهاء في (له) تعود على النبي صلى الله عليه وسلم. وقيل: معنى "فَاسْتَمِعُوا له" فاعملوا به، كما تقول: قال فما اسْتَمَعْت له، أي: لم أَحْفل بقولِه، ولم أَلتَفِت إليه [١].

دراسة المسألة:

التضمين في اللغة: الإيداع، يقولون: (ضَمَنَ الوعاءُ الشيءَ)، أي: جعله فيه، وأودعه إياه، ومن ذلك قولهم: (مضمونُ الكتابِ كذا وكذا)، أي: ما يحويه من مادة، وضَمِنَ الشيءَ وبه ضَمْناً وضَمَاناً كَفَل به، ومن المجاز: ضُمِّنَ القبرُ الميتَ، أي: احتواه[٢].

التضمين في الاصطلاح:

إشراب اللفظ معنى لفظ آخر وإعطاؤه حكمه؛ لتصير الكلمة تؤدي مؤدى كلمتين [٣]. قال عنه الصبان: " إن التضمين النحوي إشراب كلمة معنى أخرى بحيث تؤدي المعنيين، والتضمين البياني تقدير حال تناسب الحرف"[٤].

وهو مفهوم يمكن أن يكون ضرباً من التوسع في اللغة، فإن أدى حرف معنى حرف آخر فهو تضمين، وإن أدى فعل لازم وظيفة فعل متعد فهو تضمين، وإن أشرب الاسم معنى الحرف، وأدى وظيفته في التركيب فهو تضمين [٥]. قال ابن جني :" اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان

---

(١) سفر السعادة٢/٨٣٠ .

(٢) يُنظر: لسان العرب١٣/٢٥٧، وتاج العروس٣٥/٣٣٤ . مادة (ضمن).

(٣) شرح الأشموني١/٤٤٦، وحاشية الصبان٢/١٣٨.

(٤) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣/١٣٣.

(٥) التضمين في العربية ص٤٣.

أحدهما يتعدَّى بحرف والآخر بآخر، فإن العرب قد تتسع، فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذانًا بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه"[1].

وأورد السيوطي له أقساماً كتضمين الفعل الاسم والاسم الحرف وغير ذلك، وذكر أن التضمين يكون في الحروف والأفعال والأسماء[2].

وعدَّ بعض الباحثين التضمين مقتصراً على الأفعال، ومن هؤلاء الزمخشري فيما نقله عنه السيوطي قال: من شأنهم أنهم يضمنون الفعل معنى فعل آخر فيجرونه مجراه، ويستعملونه استعماله مع إرادة معنى التضمين[3]. وقصر آخرون التضمين على الأفعال والأسماء[4].

التضمين في الأفعال:

التضمين في الأفعال أحسنُ منه في الحروف لقوتها وضعف الحروف[5]. وللتضمين في الأفعال وظائف منها:

١- جعل اللازم متعدياً نحو قولهم في قوله تعالى: ﴿ **وَلا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ**﴾ [البقرة :٢٣٥]، أي: لا تنووا؛ لأن "عَزَمَ" لا يتعدي إلا بـ"على"، تقول: عَزَمْتُ على كذا، لا عَزَمْتُ كذا[6].

٢- جعل المتعدي لازماً: قد يُضمّن فعل متعد معنى فعل لازم كقوله تعالى: ﴿ **فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ**﴾ [النور:٦٣] ، ضُمن يخالف معنى يَخْرُج، فصار لازمًا مثله [7]. وقوله تعالى: ﴿ **وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ**﴾ [البقرة :٢٢٠]، ضُمِّن الفعل "يَعْلَمُ" معنى (يميز) فجيء بمن[8].

٣- تعدي فعل بحرف يتعدى به فعل آخر، ومن أمثلته: قوله تعالى: ﴿ **عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللهِ**﴾ [الإنسان:٦] فضمن (يشرب) معنى يروي؛ لأنه لا يتعدى بالباء فلذلك دخلت الباء، وإلا فـ (يشرب) يتعدى بنفسه، فأريد باللفظ الشرب والري معا، فجمع بين الحقيقة والمجاز في لفظ واحد[9]. ونحو قولهم

---

(١) الخصائص٢/٣١٠.

(٢) الإتقان في علوم القرآن٣/١٣٦.

(٣) الأشباه والنظائر ١/١١١.

(٤) يُنظر: التضمين النحوي وتوجيهاته في القرآن الكريم ص٨-١٠.

(٥) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون٥/٣٥٧.

(٦) شرح الأشموني١/٤٤٩، وحاشية الصبان٢/١٤١، والنحو الوافي ٢/٥٦٦

(٧) شذا العرف ص٣٩، ويُنظر: النحو الوافي٢/١٨٣، ومغني اللبيب ص٣٨٢، وشرح الأشموني١/٤٤٦.

(٨) النحو الوافي٢/٢،٥٦٦/١٧٠-١٧١، ويُنظر:مغني اللبيب ص٦٧٦.

(٩) البرهان في علوم القرآن٣/٣٣٨.

في قوله تعالى: ﴿ لَا يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلَإِ الْأَعْلَى﴾ [الصافات:٨]، أي: لا يصغون، فعدى بإلى، وأصله يتعدى بنفسه، ونحو: "سمع الله لمن حمده"، أي: استجاب، فعدي باللام[١].

ولم يستحسن السخاوي رأي من ضَمَّن استمعوا معنى أنْصِتُوا[٢]، في قوله تعالى: ﴿ فَاسْتَمِعُواْ لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾، ولعله في نظري أن حملهم لـ (اسْتَمِعُواْ) معنى أنْصِتُوا كان من باب التضمين؛ لأن أنْصِتُوا يتعدى بـ(اللام)، فلما رأوا (اسْتَمِعُواْ)تعدى باللام حملوه عليها لأنه عُدي تعديته.

والذي يظهر لي أن (فاسْتَمِعُواْ) يتعدي باللام، ويؤكد ذلك ما قال مكي:" يتعدى استمع باللام وإلى"[٣]. واختلف في الاستماع والمراد به، وأظهر الأقوال أنه الاستماع والإنصات وقت قراءة القرآن في صلاة أو غير صلاة، وقيل: معنى «فاستمعوا» : فاعملوا بما فيه ولا تجاوزوه[٤]. قال العكبري: " ويجوز أن تكونَ اللَّامُ بمعنى للَّه؛ أي: لأجله، ويجوزُ أن تَكُونَ زائدةً؛ أي: (فَاسْتَمِعُوهُ)، ويجوزُ أن تكونَ بمعنى إلى"[٥].

واعترض السمين الحلبي[٦] على قول العكبري بقوله: "وقال أبو البقاء: «يجوزُ أن يكون بمعنى لله، أي: لأجله»، فأعاد الضميرَ على «الله» وفيه بُعْدٌ، وجَوَّز أيضاً أن تكونَ اللامُ زائدةً، أي: فَاسْتَمِعُوهُ، وقد عَرَفْتَ أن هذا لا يجوز عند الجمهور إلا في موضعين: إمّا تقديمِ المعمولِ أو كونِ العامل فرعاً. وجوَّز أيضاً أن تكون بمعنى إلى، ولا حاجة إليه. قوله «وأنصتُوا» الإنصاتُ: السُّكوت للاستماعِ، قاله الفراء"[٧].

---

(١) النحو الوافي٢/٢،٥٦٦/١٧٠-١٧١، ويُنظر: مغني اللبيب ص٦٧٦.

(٢) سفر السعادة٢/٨٣٠ .

(٣) الكشف٢/٢٢٢.

(٤) إعراب القرآن وبيانه٣/٥٢٢.

(٥) التبيان في إعراب القرآن١/٦٠٩.

(٦) هو أحمد بن يوسف بن عبد الدايم الحلبي، أبو العباس، شهاب الدين المعروف بالسمين: مفسر، عالم بالعربية والقراءات. شافعيّ، من أهل حلب. استقر واشتهر في القاهرة. من كتبه: (تفسير القرآن) عشرون جزءا، و (القول الوجيز في أحكام الكتاب العزيز) الجزء الأول منه، و (الدر المصون) في إعراب القرآن، مجلدان ضخمان، و (عمدة الحفاظ، في تفسير أشرف الألفاظ) في غريب القرآن، منه تصوير ثلاثة أجزاء في ست مجلدات، و (شرح الشاطبية) في القراءات قال ابن الجزري: لم يسبق إلى مثله. مات سنة ست وخمسين وسبعمائة. (انظر: الأعلام للزركلي١/٢٧٤، وطبقات المفسرين١/٢٨٧).

(٧) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٥/٥٥٠-٥٥١.

فالفعل (سمع)[1] يتعدى بنفسه، كما في قوله تعالى: ﴿ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا ﴾ [المجادلة:١]، وقوله تعالى: ﴿ وَقُولُوا انْظُرْنَا وَاسْمَعُوا﴾ [البقرة: ١٠٤]. وقد يتعدى باللام في نحو: ﴿سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ﴾ [المائدة: ٤١]، و(سمع الله لمن حَمده). فالفعل: "سمع" في أصله متعد بنفسه، ولكنه هنا تضمن معنى: "استجاب" فتعدى مثله باللام[2].

واعتبر ابن القيم تعدي الفعل (سَمِع) بهذه الحروف من باب التضمين[3]، ونفى أبو البقاء أن يكون الفعل (سَمِعَ) متعديًّا إلى أكثر من مفعول. والصَّحيح أَن (سَمِع) لا يتعدَّى إلَّا إلى مفعول واحد، والفعل الواقع بعد المفعول في موضع الحال، فمعنى (سَمِعته يَقُول) أَي: سَمِعته حَال قَوْله كَذَا، و (سَمِعت حَدِيث فلَان) يُفيد الإصغاء مع الإدراك[4].

وذكر أحد الباحثين أنه حين يتعدى الفعل بأكثر من حرف يكون المستنبَط والمستخرَج دقيقا، والتماسه صعبا، ولا يُدرك إلا بالغوص[5].

التضمين بين القياس والسماع:

اختلف في قياسية التضمين من عدمها على مذهبين:

أولاً: مذهب البصريين أن التَّضمين لا يُقَاس، وإنَّما يُصَار إليه عند الضَّرُورة[6].

ثانياً: أجاز مجمع اللغة العربية أن يكون التضمين قياسيًّا لا سماعيًّا بشروط ثلاثة[7]:

١- تحقيق المناسبة بين الفعلين.

٢- وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر، ويؤمن معها اللبس.

٣- ملاءمة التضمين للذوق العربي.

---

(١) سمع الإدراك يتعدى بنفسه، وسمع القبول يتعدى باللام تارة وبمن أخرى، وهذا بحسب المعنى فإذا كان السياق يقتضي القبول عدي بـ (من)، وإذا كان يقتضي الانقياد عدي باللام...، وأما سمع الفهم فيتعدى بنفسه؛ لأن مضمونه يتعدى بنفسه. انظر: الكليات١/٤٩٦، وبدائع الفوائد٢/٧٥.

(٢) مغني اللبيب ص٨٩٨.

(٣) يُنظر: بدائع الفوائد٢/٧٥.

(٤) الكليات١/٤٩٦.

(٥) التضمين النحوي١/١١٥.

(٦) الكليات١/١٠٤٧، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون٧/٤٧٣، واللباب في علوم الكتاب١٢/٤٦٩.

(٧) النحو الوافي ٢/٥٩٤، ومعاني النحو٣/١٤.

قال المرادي: "والأكثرون على أنه ينقاس، وضابطه عندهم: أن يكون الأول والثاني يجتمعان في معنى عام"[1].

وقال عباس حسن: "والصحيح عندهم أن التضمين قياسي؛ والأخذ بهذا الرأي يفيد اللغة تيسيرًا واتساعاً، ولما كان الفعل في التضمين لا يتعدى إلا بعد أن يستمد القوة من فعل آخر، فقد وصف بعد هذه التقوية بأنه في حكم المتعدي، وليس بالمتعدي حقيقة؛ لأن المتعدي الحقيقي لا تتوقف تعديته على حالة واحدة تجيئه فيها المعونة من غيره"[2].

وذكر ابن هشام في المغني: أن التضمين لا ينقاس[3]، واختار أبو حيان التفصيل، فإن كان العاملُ الأولُ يصحّ نسبته إلى الاسم الذي يليه حقيقة، كان الثاني محمولا على الإضمار؛ لأن الإضمار أكثر من التضمين، نحو: "يجدعُ اللهُ أنفَهُ وعينيه"، فنسبة الجدع إلى الأنف حقيقة، وإن كان لا يصح كان العاملُ متضمناً معنى ما يصحُّ نسبتُه إليه؛ لأنه لا يمكن الإضمار نحو قول العرب: عَلَفْتُ الدابةَ ماءً وتبناً، أي: أطعمتُها أو غذوتها ماءً وتبناً[4].

وذكر د. محمد حسن عواد أن مسألة التضمين لا أساس لها، ولا دليل عليها، ولا حجة لأصحابها، وأن ما اندرج تحتها من شواهد يؤول إلى جهة من جهتين: إما أن تكون هذه الشواهد مقحمة في باب التضمين إقحاماً ، وإما أن تندرج تحت مبحث دلالات الألفاظ"[5].

ولعلي أرى أن قول د. محمد حسن عواد، غير صحيح، لأن كثرة الشواهد دليل وجود التضمين، وهذه الكثرة من الشواهد لا يمكن أن تُقحم في باب واحد، والقول بإقحامها تعسف واضح، والتضمين جيء به لسببين:

١- من باب التوسع في اللغة كالحمل على المعنى، والحمل على التوهم.

٢- الجمع بين معنيين بأخصر أسلوب، وذلك بذكر فعل، وذكر حرف جر يستعمل مع فعل آخر، فنكسب بذلك معنيين: معنى الفعل الأول، ومعنى الفعل الثاني[6].

---

(١) توضيح المقاصد٢/١٠٣١.

(٢) النحو الوافي٢/١٧١.

(٣) مغني اللبيب ص٥٤٥.

(٤) ارتشاف الضرب٤/١٩٨٤.

(٥) تناوب حروف الجر في لغة القرآن ص٥٨ .

(٦) معاني النحو٣/١٢.

والذي يظهر لي أن اعتراض السخاوي جانبه الصواب؛ لأن الفعل (سمِع) يتعدى بنفسه، وتعدية الفعل "فاسْتَمِعُوا له" باللام من باب التضمين. والله أعلم بالصواب.

الفصل الثالث

الاعتراضات في المسائل الصرفية

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: الاعتراضات في أبنية الأسماء.

المبحث الثاني: الاعتراضات في أبنية الأفعال.

المبحث الثالث: الاعتراضات في جمع التكسير.

المبحث الرابع: الاعتراضات في الإبدال والإعلال.

المبحث الأول:

الاعتراضات في أبنية الأسماء

وفيه خمس مسائل

الاختلاف في أصالة الرباعي المجرد

ابتدأ أبو جعفر[1]، فقال لأبي العباس: كيف تبني من رجا يرجو(اِفْعَلَلتُ) و(اِفْعَلَيْتُ) و(افْعَلَوْتُ) ؟

قال أبو العباس[2]: أما (اِفْعَلَيْتُ) فارْجَوَيْتُ ، وأما (افْعَلَوْتُ) فارْجَوَوْتُ ، وأما (اِفْعَلَلتُ) فارْجَوَوْتُ أيضا.

فقال أبو جعفر: هذا كله خطأٌ. أما ارْجَوَيْتُ في (اِفْعَلَيْتُ)، فلا يعرف في كلام العرب(اِفْعَلَيْتُ)، ولو جاز أن يكون ارْجَوَيْتُ (اِفْعَلَيْتُ) للزم أن تقول في" أَغْزَيْتُ": (أَفْعَيْتُ)؛ لأن من زعم أن الراء من (جَعْفَر) زائدة لزمه أن يقول: هو (فَعْلَر)، وأن يقول في "ضَرَبَ" هو (فَعَبَ)، ولا يقوله أحد.

اعترض السخاوي على عبارة أبي جعفر بقوله: "لأن من زعم أن الراء من (جَعْفَر) زائدة " ليس بجيدة؛ لأنها توهم أن من الناس من يقول ذلك، وكان الصواب أن يقول: إذ لو زعم زاعمٌ أن الراء من جَعْفَر [3].

دراسة المسألة:

الرّباعيّ عند البصريين، ومن تابعهم من جمهور اللغويين والصرفيين القدامى: أحد أصول كلام العرب المتصَرِّف، ويكون في الأسماء والأفعال؛ نحو: (جَعْفَرٍ) و (دَحْرَجَ). وذكروا أنه أقلُّ من الثّلاثيّ؛ لثقله بالحرف الرابع[4].

ويكاد يُجْمِع النحاة على أنَّ أبنيةَ الرّباعيّ المستعملةَ خمسة[5]، منها: فَعْلَل فيكون اسماً وصفة، فالاسم نحو: (جَعْفَر ونَهْشل)، والوصف مثل: (سَلْجَم وسلْهَب) [6].

اصطلحَ النحويون على أن يزنوا بلفظ الفعل لما كان الفعل يعبر به عن كل فعل، وكانت الأفعال لها ظُهور الزِّيادة، والأصالة بأدنى نظر، ثمَّ حملوا الأسماء عليها في أن وزنوها بالفعلِ، فكان أقل ما تكون عليه الكلمة الَّتِي يدخلهَا التصريف ثلاثة أحرف، فجعلوا حُروف الفعل مُقَابلَة لأصول الكلمة، والحرف الزَّائد منطوقا به بلفظه؛ ليمتاز الأصليّ

---

(١) هو أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي، وتوفي بمصر لخمس خلون من ذي الحجة، سنة سبع وثلاثين وثلاثمائة. (إنباه الرواة على أنباه النحاة:١/١٣٦).

(٢) هو محمد بن ولّاد هكذا اشتهر، وقيل هو ابن الوليد أبو الحسين التميمي النحوي، مات ابن ولاد سنة ثمان وتسعين ومائتين وقد بلغ الخمسين. (معجم الأدباء:٦/٢٦٧٣).

(٣) سفر السعادة٢/٥٧٦-٥٧٧.

(٤) تداخل الأصول١/١١٩.

(٥) تداخل الأصول١/١١٩.

(٦) يُنظر: المقتضب١/٦٦-٦٧، وشرح شافية ابن الحاجب١/٢١٦، والمنصف١/٢٥، واللباب في علل البناء والإعراب٢/٢١٣، وإيجاز التعريف في علم التصريف١/٦٢-٦٣، وتوضيح المقاصد٣/١٥٢٠، وشرح الأشموني٤/٥٠.

من الزَّائد. ويعرف الزَّائد بالاشتقاق وشبهه وسقوطه من نظير، وكونه لمعنى أو في موضع تلزم فيه زيادته أو تكثر، واختصاصه ببناء لا يقع فيه ما لا يصلح للزِّيادة، ولُزُوم عدم النظير بتقدير أصالته فيما هو منه أو نظيره[١]. يقول النحاة: "إذا خلا حرف من أحرف الزيادة من العلامة الدالة على زيادته وجب الحكم بأصالته إلا إن قام دليل آخر يصلح حجة على الزيادة" [٢].

فـ(جَعْفَر) من بنات الأربعة لا زيادة فيه؛ لأنه ليس شيء من أمهات الزوائد فيه، ولا حروف الزوائد التي تجعلها زوائد بثبت، وإنما بنات الأربعة صنفٌ لا زيادة فيه كما أن بنات الثلاثة صنفٌ لا زيادة فيه[٣].

فمن زعم أن الراء في جعفرٍ زائدة أو الفاء، ينبغي له أن يقولَ: إنه (فَعْلَلٌ) و (فَعْفَلٌ)، وينبغي له إن جعل الأولى زائدة أن يقول (جَفْعَلٌ)، وإن جعل الثاني أو الثالث أن يقول (فَعْعَلٌ) و(فَعْفَلٌ)[٤]. والزيادة قد تكون للإلحاق بأصل، وقد لا تكون[٥].

الخلاف في وزنُ (جَعْفَر):

أولاً: مذهب البصريين:

ذهب البصريون إلى أن بنات الأربعة والخمسة ضربان غير بنات الثلاثة، وأنهما من نحو: (جَعْفَر) و(سَفَرْجَل)، لا زائدة فيهما البتة[٦]. فجعلُوا حُروف الفعل مُقابلة لأصول الكلمة، والحرف الزَّائد منطوقا به بلفظهِ؛ ليمتاز الأصليّ من الزَّائد، فإن لم تغنِ الأصول كُرِّرت عند البصريين فيُقال وزن (جَعْفَر) فَعْلَل، ووزن (سَفَرْجَل) فَعَلَّل [٧].

حجتهم في ذلك:

---

(١) همع العوامع٤٥٢-٤٥٣.

(٢) النحو الوافي٤/٧٥٥.

(٣) الكتاب٤/٣٢٨.

(٤) الكتاب٤/٣٢٨.

(٥) شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين١/٤٧-٥٢. معنى الإلحاق في الاسم والفعل: أن تزيد حرفا أو حرفين على تركيب زيادة غير مطردة في إفادة معنى، ليصير ذلك التركيب بتلك الزيادة مثل كلمة أخرى في عدد الحروف وحركاتها المعينة والسكنات، كل واحد في مثل مكانه في الملحق بها، وفي تصاريفها: من الماضي والمضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول إن كان الملحق به فعلا رباعيا. (شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الاستيرباذي١/٤٧-٥٢).

(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف٢/٦٥٤.

(٧) همع الهوامع٣/٤٥١-٤٥٢.

احتج البصريون بأن قالوا: لا يخلو الزائد في (جَعْفَر) من أن يكون الراء أو الفاء أو العين أو الجيم: فإن كان الزائد هو(الراء) فيجب أن يكون وزنه (فَعْلَر)؛ لأن الزائد يُوزَنُ بلفظه، وإن كان الزائد (الفاء) فوجب أن يكون وزنه (فَعْفَل)، وإن كان الزائد (العين) فوجب أن يكون وزنه (فَعَّل)، وإن كان الزائد الجيم فوجب أن يكون وزنه (جَعْفَل)، وكذلك يلتزمون في وزن (سَفَرْجَل)، وإذا كان هذا لا يقول به أحد دلَّ على أن حروفه كلها أصول.

قالوا: ولا يجوز أن يُقال: إن إحدى الدالين من (قَرْدَد) و(مَهْدَد) زائدة، ووزنه عندكم (فَعْلَل)؛ فقد وزنتم الدال الزائدة باللام [1].

ثانيًا: أما الكوفيون:

وأما الكوفيُّون فذهبوا إلى أن نهاية أصل الكلمة ثلاثة وما زاد على الثَّلاثة حكمُوا بزيادته فيزنون ما كان ثلاثياً بلفظ الفعل، وأما ما زاد نحو: (جَعْفَر) و(سَفَرْجَل)، فاختلفوا فيه، فمنهم من قال لا نزن شيئاً من ذلك، وإذا سُئِلَ عن وزنه قال: لا أدري؟ ومنهم من يزن واختلف هؤلاء، فمنهم من ينطق بلفظ ما زاد عن الثَّالث، فيقول وزن (جَعْفَر): فَعْلَر، ووزن (سَفَرْجَل): فَعَلْجَل، ومنهم من يزن ذلك كوزننا فيقول: (فَعْلَل) و(فَعَلَّل) مع اعتقاد زيادة ما زاد على الثَّلاثة[2]. فالفراء يرى أنه لا يوزن، لأنه لا يدري كيفية وزنه. وأما الكسائي فيرى أنه يوزن، ويقابل آخره بلفظه[3].

حجتهم في ذلك:

واحتج الكوفيون لمذهبهم بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأنا أجمعنا على أن وزن (جَعْفَر) فَعْلَل، ووزن (سَفَرْجَل) فَعَلَّل، وقد علمنا أن أصل (فَعْلَل) و(فَعَلَّل) فاء وعين ولام واحدة، فقد علمنا أن إحدى اللامين في وزن (جَعْفَر) زائدة، واللامان في وزن (سَفَرْجَل) زائدتان، فدل على أن في (جَعْفَر) حرفًا زائدًا من حرفيه الأخيرين، وأن في (سَفَرْجَل) حرفين زائدين، على ما بيّنا[4].

الردُّ على حجة الكوفيين[5]:

---

(١) بتصرف: الإنصاف في مسائل الخلاف٢/٦٥٤.

(٢) همع الهوامع٣/٤٥٢،وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٦٥٤،وشرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الاستيرباذي١/٤٧.

(٣) التصريح بمضمون التوضيح في النحو٢/٦٦٦.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٦٥٤.

(٥) الممتع في التصريف١/٢٠٦-٢٠٧.

أحدهما: أنه لا يُحكم بزيادة حرف إلَّا بدليل، كدليل الاشتقاق والتصريف وأخواتهما. ولا شيء من ذلك موجود في (جَعْفَر) ولا (سَفَرْجَل). فالقضاء بالزيادة فيهما تَحكُّمٌ محض.

والآخر: أنَّ قياس المثال أن يبقى الزائد فيه بلفظه، إذا لم يكن من لفظ الأصل. فكان ينبغي أن يُجعل وزن (جَعْفَر) من الفعل على هذا: "فَعْلَر"عند من يجعل الآخرَ زائدًا، و "فَعْفَل" عند من يجعل الزائد ما قبل الآخر، وأن يُجعل وزن سَفَرجَل: (فَعَلْجَل) [أو فَعَرْجَل] ....

ورجّح ابن عصفور رأي البصريين، فقال: " فالصحيح في النظر، والجاري في تمثيل الكلمة بالفِعل، ما ذهب إليه أهل البصرة"[1].

وردّ ابن الأنباري مذهب الكوفيين بقوله: " أما قولهم: "إنه إذا كانت إحدى اللامين في وزن (جَعْفَر) زائدة دلّ على أن فيه حرفاً زائداً، وكذلك إذا كانت اللامان في وزن (سَفَرْجَل) زائدتين دلّ على أن في (سَفَرْجَل) حرفين زائدين" قلنا: هذا غلط وجهل بموضع وزن الأسماء وتمثيلها بالفعل دون غيره، وذلك أن التمثيل إنما وقع بالفعل دون غيره؛ ليعلم الزائد من الأصلي، وذلك أنا إذا جئنا إلى (جَعْفَر) فمثّلناه بـ"فَعْلَل " علمنا بالمثال أنه لم يدخله شيء زائد [2]".

والراجح – في نظري– هو مذهب البصريين، الذين يرون أن الكلمة تكون عندهم ثلاثية ورباعية وخماسية، وهي مُجرّدة من الزَّوائد؛ لأسباب:

١- لأن بعض الأفعال الرباعية لا تُرد إلى الثلاثي عن طريق الاشتقاق، كـ (جَعْفَر) مثلاً.

٢- لأن الجيم، والعين، والفاء، والراء في: (جَعْفَر) حروف أصلية ليست من حروف الزيادة[3].

ولو قيل بأن الراء في (جَعْفَر) زائدة، فهو على وزن (فَعْلَر)، فإن هذا تكلّفاً واضحاً لا يحتاج إليه لإنكار أصالة الرباعي.

أما اعتراض السخاوي على عبارة أبي جعفر أنها ليست بجيدة- فالذي يظهر لي – أنها ليست كما قال؛ للأسباب التالية:

١- لم ينفرد أبو جعفر بذكر عبارة: "لأن من زعم أن الراء من (جَعْفَر) زائدة..."، وإنما سبقه سيبويه في ذكرها في كتابه في باب تمييز بنات الأربعة والخمسة من الثلاثة[4].

---

(١) الممتع في التصريف١/٢٠٦-٢٠٧.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٦٥٥.

(٣) يذكر النحاة أن حروف الزيادة يجمعها قولنا: (سألتمونيها)، وهي عشرة على هذا الحد. يُنظر: المنصف ١/٩٨، والمفتاح في الصرف١/٨٦.

(٤) يُنظر: الكتاب٤/٣٢٨.

٢- وقول السخاوي: (لأنها توهم أن من الناس من يقول ذلك)، كيف يكون من الوهم، ومن الكوفيين من يزن (جَعْفَر) على وزن (فَعْلَر)، فيقابلون الأصول الثلاثة الأول بـ"الفاء"و"العين"و"اللام"، وما زاد على ذلك يقابلونه بلفظه فيقولون في وزن جَعْفر: (فَعْلَر)، وهذا يتناقض مع قول السخاوي.

وعلى هذا لا يكون لاعتراض السخاوي على أبي جعفر وجه، وكان ينبغي للسخاوي أن يوضّح مراده، ولاسيما وهو مُفسِّر لكل ما أشكل فهمه. والله أعلم بالصواب.

الخلاف في وزن جمع أُسْطُوَانة

قال الأخفش: هو(فُعْلُوَانة)، فجمع بين ثلاث زوائد: (الواو، والألف، والنون).

وقال آخرون: هو (أُفْعُلانَة)، وجمعه على: أَسَاطِين.

اعتراض السخاوي:

١- اعتراضه على قول الأخفش بقوله: "لا يكاد مثل هذا يوجد".

٢- اعتراضه على من قال (أُفْعُلانَة) بقوله: "يُردُّ ذلك؛ إذ ليس في الكلام(أَفَاعِين)"[١].

دراسة المسألة:

في وزن (أُسْطُوَانَة) ثلاثة مذاهب:

١-المذهب الأول:

وهو مذهب الخليل والفراء، يرى الخليل والفراء أن (أُسْطُوَانَة) أصلها (سَ طَ نَ)[٢]، ونون الأسْطُوانة من أَصل بناء الكلمة، وهو على تقدير: (أُفْعُوالة)، وبيانُهُ قولهم: (أَسَاطينُ مُسَطَّنَةٌ)[٣]. وأُسْطُوانة "أُفْعُوالة " النون لام؛ لقولهم: (مُتَسَطِّنٌ). فالمحذوف من الجمع الألف؛ لأنّك إذا قدَّرت (أُفْعُوالة) لم تلحق الألف والنون معاً، فيلزم حذفهما معاً؛ لأن النون لام فتحذف على هذا التقدير في الجمع والتصغير الألف، وتدع الواو لأنها رابعة، وهي أولى ألَّا تحذف؛ لتحركها وسكون الألف [٤].

ونقل المرزوقي[٥] ماحكاه الجرمي في جمع (أُسْطُوَانَة)، فقال: "وحكى الجرميّ أن كل العرب تقول في جمعها: (أَسَاطِين)، قال: (ومن العرب من يقول إذا بني الفعل منها: (تَسَطَّنَ يَتَسَطَّنُ)، فعلى ما حكى يجوز أن يوزن بأنها "أُفْعُوالَة"، فيكون: (أَسَاطِين) "أَفَاعِيل"، و(تَسَطَّنَ) شاهد على أن النون أصلية، ويجوز أن يوزن بأنها: "فُعْلُوانة"،

---

(١) سفر السعادة ٥٨/١.

(٢) سطن: الأُسْطُوانةُ معروفة. ويقال للرجل الطويل الرِّجْلَيْن والظَّهْر: أُسطُوان. (العين٢١٦/٧).

(٣) شرح شافية ابن الحاجب٦٦١/٢. ويُنظر: العين٢١٦/٧، لسان العرب٢٠٨/١٣، وتهذيب اللغة٢٣٧/١٢، مادة (سطن).

(٤) التعليقة على كتاب سيبويه٢٦٨/٣-٢٦٩.

(٥) هو أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي، توفي في ذي الحجة سنة إحدى وعشرين وأربعمائة. قارب تسعين سنة. (انظر: سير أعلام النبلاء٤٧٥/١٧-٤٧٦).

ويكون (أَسَاطِين): "فَعَالِيْن"، مثل:(سَرَاحِين) و(ضَبَاعِين)، وقياس فعلهِ حينئذٍ على أن يقال: (تَأَسَّط)؛ لأن النون تكون زائدة[1].

وأيد الجوهريّ مذهب الخليل والفراء مُشبّهاً (أُسْطُوَانَة) - في أصالة النّون - بـ (أُقْحُوَانة). فقال: " النُّونُ أَصلية وَهُوَ أُفْعُوالةٌ مثلُ أُقْحوانةٍ"[2].

وردَّ ابنُ برّيٍّ هذا القول، من عدة أوجه[3]:

١- أن وَزَنَهَا أُفْعُلانة، وليست أُفْعُوالة كما ذكر.

٢- يُرجّح زيادة النون في (أُسْطُوَانَة)، فلا يجوز أن يكون وزنها "أُفْعُوالة"؛ لقلة هذا الوزن وعدم نظيره.

٣- أن (مُسَطَّنة) و(مُسَطَّن)، فإنما هو بمنزلة (تَشَيْطَنَ) فهو (مُتَشَيْطِن)، فيمن زعم أنه من (شَاطَ يَشيطُ)؛ لأَن العرب قد تَشتقُّ من الكلمة، وتُبقي زوائده كقولهم: (تَمَسْكَنَ) و(تَمَدْرَعَ).

٢- المذهب الثاني:

وهو مذهب الأخفش، قال الأخفش: تَقولُ في (أُسطُوانةٍ) إنَّه "فُعْلُوانةٌ" [4]. النون زائدة والهمزة أصلية، واستدلّ بجمعها على (أَسَاطِين)، ووزنه (فَعَالِين) وهو بناء موجود في كلام العرب. ولو كانت الهمزة زائدة لكان وزنه (أَفَاعِين)، وليس هذا من أوزان الجموع؛ لأنّ لام الثّلاثيّ لا تحذف في الجمع، ولا يجوز أن يُقال: إنّ الواو حُذفت وقُلبت الألف ياءً حتى يكون وزن (أَسَاطِين) "أَفَاعِين"، ولا يجوز أيضاً أن يُقال: (إنّ الألف حُذفت وقُلبت الواو الّتي هي لامٌ ياءً)؛ ليكون وزنه (أَفَاعِلْن) فهو وزن مفقود؛ فلم يبقَ إلا أنْ يُقال: إنّه (فَعَالين) من (أَ سَ طَ)[5]. قال أبو عليٍّ: "ومن قدَّره "فُعْلُوانةٌ"، فكسَّره وصغَّره لَزِمَه أن يحذف الواو دون الألف؛ لأن الألف والنون يلحقان معاً، فإذا حُذف أحدهما وجب حذف الآخر"[6].

ردَّ ابن السراج هذا المذهب من وجهين[7]:

---

(١) الأمالي للمرزوقي١/٨١.

(٢) الصحاح٥/٢١٣٤-٢١٣٥. مادة (سطن).

(٣) التنبيه والإيضاح٥/٢٥٩. مادة (سطن).

(٤) الأصول في النحو٣/٣٥٠-٣٥١، وينظر:شرح شافية ابن الحاجب٢/٣٩٦-٣٩٧.

(٥) تداخل الأصول اللغوية ١/٤٢١-٤٢٣.

(٦) التعليقة على كتاب سيبويه٣/٢٦٨-٢٦٩.

(٧) يُنظر: الأصول في النحو٣/٣٥١.

١- لا يجيء في الكلام (فُعْلُوّ).

٢- أنّ أُسْطوانة وما شابهها لو جُعل وزنها (فُعْلُوَانَة) لتوالَتْ ثلاثة زوائد؛ وهي الواو والألف والنّون؛ وهذا لا يكاد يكون.

ورجح ابن الحاجب والرضي مذهب الأخفش - مع أن ما ذهب إليه الخليل والفراء هو وزن محتمل لا شبهة فيه في نظرهما- قال الرضي: " أُفْعُوالَةَ وفُعْلُوانَة وهما الوزنان اللذان لا شبهةُ اشتقاق في الكلمة باعتبارهما وإنما قلنا: إن هذين الوزنين هما المحتملان لا أُفْعُلاَنَةُ كأسْحُمَانَ مع أن فيه شبهة الاشتقاق لثبوت السطو؛ لأن جمعه على أساطين يمنعه إذ لو كان أفْعُلاَنَة فالطاءُ عينُ الكلمة والواوُ لامُها وفي الجمع لا يحذف لام الثلاثي، فلا يجوز إذن أن يقال: حذف الواو وقلب الألف ياء حتى يكون وزن أَسَاطِين (أفَاعِين)، ولا يجوز أن يقال: حذف الألف وقلب الواو التي هي لام ياء فوزنه أفَاعِلْنُ، إذ هو وزن مفقود في الجموع والأفراد، فلم يبق إلا أن يقال: هو فَعَالِينُ من تركيب (أس ط) المهمل فَأُسْطُوَانَة فُعْلُوَانَة" [١].

أما الجوهريُّ فقد ردَّ قَولَ الأخفش بقوله: " وكان الأخفش يقول: هو " فُعْلُوانة"، وهذا يُوجب أن تكون الواو زائدة وإلى جنبها زائدتان والألف والنون وهذا لا يكاد يكون "[٢]. وتبعه السخاويّ في ردِّ هذا المذهب [٣].

واحتجَّ ابن بري على قول الجوهري بقوله: " وما أَنكره بعدُ مِنْ زيادةِ الأَلف والنُّونِ بعد الواوِ المزيدةِ - في قولهِ: وهذا لا يكادُ يكونُ- فغيرُ مُنْكرٍ، بدليلِ قولهم: (عُنْظُوان) و(عُنْفُوان)، ووزْنُهما "فُعْلُوان" بإجماع، فعلى هذا يَجُوزُ أَن يَكُونَ (أُسْطُوانة) ك(عُنْظُوانة)، قال: وَنَظِيرُهُ مِنَ الْيَاءِ "فِعْليان" نحو:(صِلِّيان) و(بِلِّيان) و(عِنْظيان)، قال: فهذه قد اجتمعَ فيها زيادةُ الألف والنُّونِ وزيادةُ الياءِ قبلها ولم يُنْكر ذلك أَحد"[٤].

واستدل ابن بري على صحة مذهب الأخفش بالجمع والتصغير. فقال: "وأَما أُسْطُوانة فالصَّحيحُ في وزنها "فُعْلُوانة"؛ لقولهم في التَّكسيرِ(أَسَاطِين) ك(سَرَاحِين)، وفي التَّصغيرِ (أُسَيْطِينة) ك(سُرَيْحِين)" [٥].

٣- المذهب الثالث:

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب للرضي٢/٣٩٦-٣٩٧.

(٢) الصحاح٥/٢١٣٥. مادة (سطن).

(٣) سفر السعادة:١/٥٨.

(٤) التنبيه والإيضاح٥/٢٥٩. مادة (سطن).

(٥) التنبيه والإيضاح٥/٢٥٩. مادة (سطن).

أُسْطُوَانة أصلها (سَ طَ وَ)، ووزنها "أُفْعُلانَة"، وحكى أبو زيد، أن العرب تقول إذا صغرتها على طريق الترخيم: (سُطَيَّة)، وهذا يوجب أن يكون وزنها "أُفْعُلانة"، والفعل منه: (تَسَطَّى)[1].

وأيّد ابنُ بَرِّيٍّ هذا القول، واستدل على زيادة النُّونِ بقولهم فِي الجمعِ: (أَقاحِيُّ) و(أَقاحٍ)، وقولهم في التصغير (أُقَيْحية) [2].

أما الجوهريُّ فردَّ مذهب من يقول إنها "أُفْعُلانة" بقوله: "ولو كان كذلك لما جُمِعَ على (أَسَاطِينَ)؛ لأنه لا يكون فِي الكلام "أَفاعينُ"[3]. وتبعه السخاوي في هذا الردِّ [4].

وردَّ الرضي هذا المذهب أيضاً، فقال: "ولو كانت (أُسْطُوَانة) "أُفْعُلَانَة" لقيل في الجمع: (أَسَاطٍ)، وعلى التعويض: (أَسَاطِيّ)، كما يقال في جمع (أُقْحُوَان): (أَقَاحٍ)، وبالتعويض: (أَقَاحِيّ) " [5].

وقد نسب أحد المحدثين هذا المذهب لابن السراج بقوله: "وقال قوم هو "أُفْعُلانةٌ" هذا مَذْهب ابن السّرّاج؛ واستدلّ بقول بعض العرب (مُتَسَطّ) " [6].

والذي يظهر لي أن هذا الرأي ليس لابن السراج؛ لأنه قال في كتابه الأصول: "وقد قال قومٌ على قول من قال: (سُطَينةٌ) أنها "أُفْعُلانَةٌ" وغُيِّرَ الجمعُ فجُعِل النونُ كأنَّها من الأصل،كما قالوا: (مَسيلٌ) وَ(مُسْلان)، وهذا مذهبٌ، وهو قليلٌ، والقياسُ في نحو هذا أَنْ تكونَ الهمزةُ هي الزيادة" [7].

والراجح – في نظري – هو ما ذهب إليه الخليل والفراء، أن نون (أُسْطُوَانَة) من أصل بناءِ الكلمةِ، وهو على تَقْدِير "أُفْعُوالة" بدليل الاشتقاق، فأغلب علماء اللغة أوردوا هذه الكلمة تحت مادة (سَطَنَ) كابن دريد[8]،

---

(١) الأمالي للمرزوقي١/١٤.

(٢) التنبيه والإيضاح٥/٢٥٩. مادة (سطن).

(٣) الصحاح٥/٢١٣٥. مادة (سطن).

(٤) سفر السعادة١/٥٨.

(٥) شرح الشافية٢/٦٥٩-٦٦١.

(٦) تداخل الأصول١/٤٢١.

(٧) الأصول في النحو٣/٣٥٠-٣٥١.

(٨) جمهرة اللغة٢/٨٣٨. مادة (سطن).

والأزهري[1]، والجوهري[2]، والزبيدي[3]، وابن فارس[4]، وابن منظور[5]، ودليل جمعها على (أَسَاطِين)، مما يؤكد أصالة النون، وبهذا يقوى – في نظري – اعتراض السخاوي على المذهبين الآخرين. والله أعلم بالصواب.

(١) تهذيب اللغة١٢/٢٣٧. مادة (سطن).

(٢) الصحاح ٥/٢١٣٥. مادة (سطن).

(٣) تاج العروس٣٥/١٨٦. مادة (سطن).

(٤) مجمل اللغة١/٤٥٩، ومقاييس اللغة٣/٧١. مادة (سطن).

(٥) لسان العرب ١٣/٢٠٨. مادة (سطن).

القولُ في أصلِ (أَشْيَاءَ) ووزنِها

قالَ الخليلُ في أصل كلمة (أَشْيَاء): "هو جمعُ (شيءٍ) جُمِعَ على (فَعْلَاء) كما جُمِعَ (فاعلٌ) على(فُعَلَاء)".

وقالَ الفَرَّاءُ: "أصلُ (شيءٍ): شَيِّئٌ مثلُ شَيِّعٍ، ويُجْمَعُ على (أفْعِلَاءَ)".

اعترض السخاوي على قول الخليل بقوله: "إنَّ قول الخليل هذا لا يصحّ، لأَنَّ (فَعْلاء) ليس من أمثلةِ الجمعِ، وليس ذلك مثل شاعرٍ وشعراءَ؛ لأنَّ (فُعَلَاءَ) مِنْ أمثلةِ الجمع، وأمثلة الجمع قد وقع بعضُها مكان بعضٍ".

وقال معترضاً على قول الفراء: "إنه ليس كهَيِّنٍ ولَيِّنٍ؛ لأنَّ ذلكَ لَمَّا نُطِقَ بالمثقَّل منه عُلِمَ المخفّف"[1].

دراسة المسألة:

اختلف الناس في (أَشْيَاء) هل هي جمعُ شيءٍ أو لا على قولين:

فقال بعضُهم هي جمعُ شَيْء مثل (بَيْتٍ وأَبْيَات)، وتُرِكَ صرفه لكثرةِ الاستعمال، وهذا بعيدٌ جدّا؛ لأنَّ كثرةَ الاستعمال لا تُوجِبُ منعَ الصَّرفِ عند الجميع.

وقال آخرون: جُمع على أشْياء شاذاً كما قالوا: (سَمْح وسُمَحاء)، فجاؤوا به على الشذوذ ثم حُذِفت الهمزةُ الأولى؛ لاجتماعِ همزتين بينهما ألفٌ، والألفُ تُشْبِه الهمزة وكأنَّها ثلاثُ ألفات، أَو ثلاثُ همزات، فوزنُه الآن (أَفْعَاء)[2]. قال أبو منصور: "لم يختلف النحويون في أن (أَشْيَاء) جمع شيء، وأنها غير مجراة، واختلفُوا في العِلّة" [3].

المذاهب في (أشياء):

أولاً: مذهب الخليل:

قال الخليل: "أَشْيَاء: اسمٌ للجميع، كأن أصله: فَعْلَاء شَيْئَاء، فاستثقلت الهمزتان، فقلبت الهمزة الأولى إلى أول الكلمة، فجعلت: لَفْعاءُ"[4]، وتبعه سيبويه[5]، وجمهور البصريين[6].

---

(١) يُنظر:سفر السعادة وسفير الإفادة١/٦٥-٦٩.

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب ٢/٣٦٧.

(٣) تهذيب اللغة١١/٣٠١.

(٤) العين٦/٢٩٦-٢٩٧.

(٥) يُنظر: الكتاب٤/٣٨٠.

(٦) يُنظر: الإنصاف٢/٦٧٠.

فأشياء عند الخليل وسيبويه اسم جمع لا جمع، كالقصباء والغضباء وَالطَّرْفَاء، في القَصَبة والْغَضَا والطَّرَفة، وأصلها شَيْئَاء، قُدِّمت اللام على الفاء كراهة اجتماع همزتين بينهما حاجز غير حصين - أي الألف - مع كثرة استعمال هذه اللفظة، فصار (لَفْعَاء)، وهي ممنوعة من الصرف [١].

يدل على صحة ذلك أنه لا يصرف، وأنه يصغر على "أُشَيَّاء"، وأنه يجمع على " أشاوِي"، بكسر الواو وفتحها، وأصله:" أشَائِيُ" مثلُ: (أفاعيلَ)، فقلبتِ الهمزةُ ياءً فاجتمعت ثلاثُ ياءاتٍ، فحذفت الوُسطى، وقُلبت الأخيرةُ ألفاً، وأبدلوا من الأولى واواً [٢]. قال الزجاج: "ويُصدِّق قول الخليل جمعهم أشياء على (أَشَاوي)، وأشايا، وقول الخليل هو مذهب سيبويه، وأبي عثمان المازني، وجميع البصريين إلاّ الزياديّ منهم، فإنه كان يميل إلى قول الأخفش"[٣].

واختار الزّجّاج[٤]، والمازني [٥]، والمبرّد[٦]، وابن السرّاج[٧]، والنحاس[٨]، والسيرافي [٩]، والفارسي[١٠]، وابن جني[١١]، والعكبري[١٢]، هذا القول.

ورُجِّح هذا المذهبُ بأنه لم يلزم منه شيءٌ غيرُ القلب، والقلبُ في لسانهم كثيرٌ ك " الجَاهِ، والحَادِي، والقسيِّ ...، والأصل: " وَجهٌ، وواجِدٌ، وقُووسٌ..." [١٣].

ذكر ابن جني أنَّ الفراء أنكر على الخليل القلب إذ جعلها (لَفْعاءَ)، وللجمع جمع ما واحده محرك العين مؤنث بالهاء نحو: طَرَفَةٌ: وطَرْفَاءُ، وقَصَبَةٌ: وقَصْبَاء، وأجاب ابن جني عن ذلك بأن الفراء يقول بحذف الهمزة، وليس تقديم اللام بأشنع من حذفها، أما الجمع فلا يلزم الخليل ؛ لأنه ليس عنده أنَّ (أشْيَاء) جمع كسِّر عليه (شيْءٌ) بمنْزلة: (كلْب

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب للرضي١/٢٩، وشرح شافية ابن الحاجب لركن الدين١/١٩٣.

(٢) يُنظر: سفر السعادة١/٦٦.

(٣) معاني القرآن وإعرابه٢/٢١٢.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٢١٢.

(٥) يُنظر: المنصف في شرح التصريف ٢/٩٤.

(٦) يُنظر: المقتضب ١/٣٠، ٣١.

(٧) يُنظر: الأصول ٢/٤٢٩، ٣/٢٩٨.

(٨) يُنظر: إعراب القرآن ٢/٤٢، ٤٣.

(٩) يُنظر: شرح الكتاب ٦/٢٥٢.

(١٠) يُنظر: التعليقة ٥/٨٥، ٨٦.

(١١) يُنظر: المنصف ٢/٩٤، ١٠١، والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات ٢/٣١٩.

(١٢) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن١/٤٦٣.

(١٣) يُنظر: اللباب في علوم الكتاب٧/٥٤٢، والممتع في التصريف ١/٣٣٠، وشرح شافية ابن الحاجب لركن الدين١/١١٢.

وكلاب، وكعْب وكعاب)، وإنما (أشْيَاء) عنده اسم للجمع فيه لفظ الواحد بمنزلة (الجامل والباقر)، فهذان لم يكسّر عليهما (جمل ولا بقر)، وإنما هما اسمان للجمع بمنْزلة (نفر، ورهط، وقوم)، فمن هنا لم يلزم الخليل ما ألزمه الفراء إياه[1].

وخالف أبو عليّ مذهب الخليل فهو لا يرتضي كون (أَشْيَاء) اسم جمع بل هي جمع لشيء من لفظه؛ لأن اسم الجمع لا مفرد له من لفظه، و(أَشْيَاء) مفردها (شَيء). قال ابن جني: " فقلت لأبي علي: فهلا كانت (أَشْيَاء) على هذا (فَعْلاء) من غير لفظ (شَيء)، وتكون الهمزة فيها: فاء، دون أن تكون (لَفْعَاء)؟ فقال: إنه إنما ذهب في (أَشَاوى) إلى أنها من غير لفظ (أَشْيَاء) ؛ لأن في (أَشْيَاء) ياءً، وفي (أَشَاوى) واوًا، فأمّا (أَشْيَاء) فلا إبدال فيها يسوغ أن يُقال فيها: إنّها من غير لفظ(شَيء)"[2].

واعترض السخاوي على الخليل لتشبيهه لـ(فَعْلَاء) بـ (فُعَلَاء)؛ لأن (فُعَلَاء) من أمثلة الجمع، أما (فَعْلَاء)، فهي ليست من أمثلة الجمع، وأمثلة الجمع يقع بعضها مكان بعض.

ثانياً: مذهب الفراء:

يرى الفراء أن أشياء جُمعت على "أفْعِلَاءَ" كما جمع لَيِّن وأَلْيِناء، فحذف من وسط أشياء همزة، كان ينبغي لها أن تكون (أَشْيِئاء) فحذفت الْهَمْزَةُ لكثرتها [3]. والوزن إذن(أَفْعاء). قال الجوهري: " وهذا القول يَدْخُلُ عليه ألا يُجمع على أَشاوَى " [4].

وقد نسب بعض العلماء القول إلى الأخفش والفراء معاً كالزجاج[5]، والعكبري[6]، ونسب النحّاس هذا القول إلى الأخفش، والفراء، والزيادي[7].

لكن ابن جني فصّل القول في رأي الفراء. فقال: " وأما الفراء فذهب إلى أنَّ (أشْياء: أفْعِلاء) محذوفة اللام- كما رأى أبو الحسن- إلا أنه ادّعى أنّ (شَيْئًا) محذوف من:(شَيِّئٍ) كما قالوا في(هيِّن:هيْن) فكما جمعوا (هيِّنًا) على (أفْعِلاء)، فقالوا: (أهْوِناء) كذلك جمعوا (شَيْئا) على (أفْعِلاء)؛ لأنّ أصله: (شيِّئٌ) عنده"[1].

---

(١) المنصف٢/ ٩٨.

(٢) المنصف ٢/١٠٠.

(٣) معاني القرآن للفراء١/٣٢١.

(٤) الصحاح١/٥٨. مادة (شيأ).

(٥) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج٢/٢١٢.

(٦) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن١/٤٦٣.

(٧) يُنظر: إعراب القرآن للنحاس١/٢٨٣.

وفرّق ابن عصفور بين قول الفراء والأخفش بقوله: "ويخالف الفرّاءُ أبا الحسن في "شيء" الذي هو مفرد أشياء. فمذهب أبي الحسن أنه "فَعْل" كبَيت، ومذهب الفرّاء أنه مخفّف من "فَيْعِل"، والأصل "شَيِّئٌ" فخُفِّف كما خفّف هَيِّنٌ ومَيِّتٌ، فقالوا: هَيْنٌ ومَيْتٌ"[٢].

وقد احتجَّ ابن جني على قول الفراء، بأمور منها:

(١)- أن الذي ادعاه أن (شيئًا) محذوف من (شيّئٍ) لا دليل عليه من السماع[٣].

(٢)- أن (فَيْعِلاً) ليس حكمه أن يجمع على (أفْعِلاء) كما أن (فَعْلاً) ليس حكمه أن يجمع على(أفْعِلاء) [٤].

(٣) - أن الزعم بأن (فَيْعِلاً) أصله (فَعِيل)، الذي يجمع على (أفْعِلاء) باطل؛ لأنه ادّعى مالا دلالة عليه. فإن ما عينه ياء لا يجيء منه على (فَعِيل) نحو: (يبيع) إلا أن تكون لامه ياء نحو: (حيي)[٥].

ثالثاً: مذهب أبي الحسن الأخفش:

أنَّ أَشْيَاء جمع (شَيْء) بزنة فَلْس، أي: ليس مخففاً من شَيِّئ كما يقوله الفراء، بل جمع شيء، وقال: "إن فَعْلاً يجمع على أَفْعِلاء، فصار أَشِيئاء بهمزتين بينهما ألف بعد ياء، ثم عُمِل فيه ما عُمِل في مذهب الفراء" [٦]. ويذهب الأخفش إلى أن همزة (شيء) حذفت من جمعه، وتابعه في ذلك من البصريين الزيادي [٧].

قال المازني: "وكان أبو الحسن يقول: (أَشْياء: أفْعِلاء)، وجُمِع (شيءٌ) عليه، كما جمع (شاعر) على: (شُعراء)، ولكنهم حذفوا الهمزة التي هي لام الفعل استخفافاً، وكان الأصل: (أشْيِئاء)، فثقل هذا فحذفوا"[٨].

وقال ابن جني: "وحكى الفراء عنهم: (بُرَاءُ) غير مصروف وقال يريدون به: (بُرَءَاء)، وحذفوا اللام، فهذا القول يؤنس بقول الأخفش في حذف الهمزة من(أشْيِئاء)" [٩].

---

(١) المنصف ٢/ ٩٦.

(٢) الممتع في التصريف١/٣٢٩.

(٣) المنصف ٢/ ٩٦.

(٤) المنصف ٢/ ٩٧.

(٥) المنصف ٢/ ٩٧

(٦) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون٤/٤٣٦.

(٧) يُنظر: معاني القرآن للزجاج ٢/ ٢١٢.

(٨) المنصف٢/ ٩٤.

(٩) المنصف٢/ ١٠٠.

ويرى ابن جني أن قول الأخفش إنها (أفْعِلاء)؛ لأنه هرب من القلب، فلم يجعلها (لَفْعاء)، ورآها غير مصروفة، فلم يجعلها (أَفْعَالاً)، فذهب إلى أنها (أَفْعِلاء) محذوفة اللام [١].

وفي تصغير(أَشْيَاء) يُذكر أن المازني سأل أبا الحسن الأخفش كيف تُصغِّر العرب، فقال له: (أُشَيَّاء)، فقال له: تركْتُ قولَك؛ لأن كل جمع كُسِّر على غير واحده، وهو من أبنية الجمع، فإنه يُردُّ بالتصغير إلى واحده.

قال ابن بريّ: هذه الحكاية مُغَيَّرَةٌ؛ لأن المازني إنما أنكر على الأخفش تصغير أَشياء- وهي جمع مُكسّر للكثرة- من غير أَن يُردَّ إلى الواحد، ولم يَقُلْ له: " إنَّ كل جمع كُسِّر على غير واحده..."، لأنه ليس السبب الموجِبُ لردِّ الجمع إلى واحده عند التصغير هو كونه كُسِّرَ على غير واحده، وإنما ذلك لكونه جمعَ كثرة لا قلة [٢].

والأخفش جعل (أَشْيَاء) على بناء من أبنية الجمع الدالة على الكثرة، وليس للمفرد جمع قلة؛ لذلك لا مفر من ردّ الجمع إلى الواحد لتصغيره ثم جمعه فيقال:شُيَيْئات كما قيل شُوَيْعِرون، ولكن العرب صغرت (أَشْيَاء) على لفظها(أُشَيّاء)، وفي هذا دليل على أنها ليست على بناء جمع دال على الكثرة مثل أفْعِلاء[٣]، فلو صغرت مثالاً موضوعاً للكثرة لكنت قد جمعت بين ضدين، وذلك لا يجوز[٤].

ويحتجُّ ابن الشجري لمذهب الأخفش بأنه جاز تصغير (أفعِلاء) على لفظه، وإن كان من أبنية الكثرة؛ لأن وزنه نقص بحذف لامه فصار أفْعاء، فشبَّهوه بـ (أَفْعال)، فصغَّروه [٥].

وغلّط الزجاج قول الأخفش؛ لأنَّ شَيْئاً (فَعْلٌ)، و(فَعْلٌ) لا يُجمع على (أَفْعِلاء)، فأمَّا هَيْن فأَصله (هَيِّن)، فجُمع على (أَفْعِلاء) كما يجمع فَعيلٌ على (أَفْعِلاء) مثل: نَصيب وأَنْصِباء[٦]. وجمع (فَعْل) لا يكون على(أفْعِلاء)، ومثله (فاعل) فهو لا يجمع على (فُعَلاء)، وإنما يكسر على فُعُول وفِعَال، نحو فُلُوس وكِعَاب[٧].

واحتجَّ عُضيمة على هذا المذهب بأمور هي [٨]:

---

(١) المنصف٢/ ٩٥.

(٢) التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح١/٢٢-٢٣.

(٣) المنصف ٢/ ١٠٠-١٠١، والإنصاف٢/٦٧٠-٦٧٥.

(٤) الإنصاف٢/٦٧٠-٦٧٥.

(٥) الأمالي لابن الشجري ٢/ ٢٠٧-٢٠٨.

(٦) لسان العرب١/١٠٤.

(٧) يُنظر : الإنصاف في مسائل الخلاف٢/٦٧٠-٦٧٥

(٨) المغني في تصريف الأفعال١/٥٢.

(١)- (فَعْل) لا يُجمع على (أَفْعِلاَء)، وإنما يُكسَّر على: (فُعول)، و(أَفْعَال).

(٢) - حَذْفُ الهمزة -التي هي لام الكلمة- مِن غير سبب: شاذٌ.

(٣)- ليس في كلام العرب جمع (أَفعلاَء) على (فَعَالَى)؛ فجمْع (أَشْياء) على (أَشَايَا)، و(أَشَاوَى) يَرُدُّ مذهب الأخفش.

(٤)- تصغير (أَشْيَاء) على لفْظها، يُبطل أنها جمْع في الأصل على (أَفْعِلاَء)، لأنّ صيغة (أفعِلاء) مِن صِيَغ جمْع التكسير التي للكثرة، وهي لا تُصغّر على لفظها، وإنما يُصغّر مُفردُها، ثم يُجمع، ولذلك أُفْحِمَ الأخفش لما ناظرهُ أبو عثمان المازني في ذلك.

رابعاً: مذهب الكسائي مِن الكوفيّين:

ذهب الكسائي إلى أنّ (أَشْيَاء): جمع لـ(شيْء) المخفّف، فوزنها (أَفْعَال)، وليس فيها قلب مكانيّ، وفعل المعتلّ العيْن يُجمع على (أَفْعَال)، مثْل: (بَيْت، وأَبيات)، و(سَيْف، وأَسْيَاف) [١]، واحتجَّ على مذهبه بعدّة أدلة هي:

١- أن وزنه (أَفْعَال) لأنه جمع (شَيْء) ، و(شَيْء) على وزن (فَعْل)، و(فَعْل) يجمع في المعتل العين على (أَفْعَال) ، نحو: بيت وأبيات وسيف وأسياف وإنما يمتنع ذلك في الصحيح، على أنهم قد قالوا فيه: زنْد وأزناد، وفَرْخ وأفراخ، وأنف وآناف، وهو قليل شاذ، وأما في المعتل فلا خلاف في مجيئه على أفعال مجيئا مطردا؛ فدل على أنه (أَفْعَال) [٢].

٢- أن (أَشْيَاء) منعت من الصرف توهّماً أنها كحمراء، أي: مختومة بألف التأنيث الممدودة، كما تُوُهِّمَ في مَسِيل - وميمه زائدةٌ - أنها أصلية فجمع على (مُسْلاَن)، وحقه (مَسَايل) [٣].

٣- والذي يدل على أن (أَشْيَاء) جمع وليس بمفرد، قولهم: ثلاثة أشياء. والثلاثة وما بعدها من العدد إلى العشرة يضاف إلى الجمع لا إلى المفرد، فلما جاز ههنا أن يقال "ثلاثة أشياء، وعشرة أشياء" دل على أنها ليست اسما مفردا وأنه جمع. ولو كانت مؤنثة لما جاز التذكير فيقال "ثلاثة أشياء"[٤].

---

(١) يُنظر: المنصف ٩٥/٢، والإنصاف ٨١٣/٢، وشرح الشافية للرضي ٢٩/١.

(٢) الإنصاف٦٧١/٢.

(٣) يُنظر: شرح الشافية للرضي ٢٩/١.

(٤) يُنظر: الإنصاف ٦٧١/٢.

ويُردُّ هذا المذهب للأسباب التالية:

١- منع صرفها يكون بلا علّة تقتضيه، فهو منْع شاذّ، وما ذهب إليه بعيد؛ لأن منع الصرف بلا سبب غير موجود، والحمل على التوهم - ما وُجِدَ مَحْمِلٌ صحيح - بعيدٌ من الحكمة[١]. قال الزجاج: "وقد أجمع البصريون وأكثر الكوفيين على أن قول الكسائي خطأ في هذا، وألزموه ألا يصرف أبناءً وأسماءً"[٢].

٢- جمْعُها على (أشَايَا)، و(أشاوَى)، و(أشْيَاوات)، يُبعد أن تكون (أَشْيَاء) على وزن: (أَفْعَال)؛ لأن (أَفْعَالاً) الجمعَ لا يُجمع على هذه الجموع[٣].

٣- أنه لو كان "أَفْعَالًا" لكان مصروفًا، كأبيات وأجمال وأعباءٍ، إذ لا موجب لمنع الصرف[٤]. قال ابن جني: "ثم احتال لامتناعها من الصرف فشبهه بـ (فَعْلَاء) .وهذا الاعتلال في امتناعها من الصرف على ضعفه إنما كان يكون فيه بعض العذر لترك الصرف لو صحّ أنها (أَفْعَال)" [٥]. والذي يبدو لي من النص كأن ابن جني يُنكر أن تكون (أَشْيَاء) على وزن "أَفْعَال".

٤- أنَّ احتجاجه بأنهم لما جمعوه بالألف والتاء، فقالوا: أشياوات، أَشبَه "فَعْلاءَ" فمُنع الصرف احتجاج غير صحيح؛ لأنَّ "أَفعالًا" لا يُجمع بالألف والتاء[٦].

٥- لو جمعوا (أَشْيَاء) بالألف والتاء، فذلك دليل على ما ادَّعى الخليل من أنها "فَعلاء". وبتقدير أنها "أَفْعَال" جُمعت بالألف والتاء، فإنَّ هذا القَدر لا يُوجب منع الصرف؛ لأنَّ ذلك لم يستقرَّ في العلل المانعة للصرف[٧].

ولا يُردُّ بالتصغير على الكسائيِّ؛ لأنَّ "أَفْعَالًا" من أبنية جموع القلَّة، وجموع القلَّة تصغَّر على ألفاظها[٨].

ومذهب الكسائي هو المذهب الذي رجّحه السخاوي، وقال عنه: « أحسن الأقوال وأقربها إلى الصواب؛ لأنه "فَعْل "على"أَفْعَال"».

والذي أرجحه وأميل إليه هو مذهب الخليل وسيبويه على غيره من المذاهب، لأسباب:

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب للرضي١/٢٩-٣٠.

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج٢/٢١٢.

(٣) المغني في تصريف الأفعال ص ٣٨-٣٩.

(٤) الممتع في التصريف١/٣٢٩.

(٥) المنصف٢/٩٦.

(٦) الممتع في التصريف١/٣٢٩.

(٧) الممتع في التصريف١/٣٢٩.

(٨) الممتع في التصريف ١/٣٢٩-٣٣٢.

١- أنّ مذهب الكسائي مستلزم لمنع صرف الاسم بغير علة، وانتفاؤه معلوم من لُغتهم. والقلب الذي هو مذهب الخليل وسيبويه كثير شائع؛ فارتكابه أولى من ارتكاب ما لا نظير له في كلامهم[١]، ومذهب الفّراء يستلزم خلاف الظاهر بوجهين أحدهما غير شائع والآخر غير جائز. والأول تقديره "شيئاء". وأن "شيِّئًا" على وزن "فَيْعِل"؛ فإنه خلاف الظاهر مع أنّه لم يسمع؛ فلو كان هو الأصل لكان هو الكثير الشائع، كما أنّه لما كان "ميِّت وبيِّن" أصل "مَيْت وبيْن" كان أكثر من "مَيْت وبَيْن" لكنه ليس كذلك[٢].

٢- أنه قد ورد عن العرب جمع (أشياء) على (أَشَاوى وأشايا)، وهذا يؤيد أن أصل (أشياء) (فَعْلاء)؛ لأن (فَعْلاء) تجمع على (فَعَالى)، كما في صحراء وصحارى[٣]. وجمع (أشياء) على أشاوى، وأشايا، وأشياوات، يمنع كونها على (أَفْعَال)، لأن (أفعَالاً) لا تجمع على (فَعَالى)؛ وجمع الجمع بالألف والتاء غير مقيس[٤].

٣- أن (فَعْل) و(فَيْعل) لا يجمعان على (أَفْعِلاء)، فـ(فَعْل) يجمع على (فُعُول) و(فِعَال) نحو: فَلْس وفلوس، وكَعْب وكِعَاب، و(فَيْعِل) يجمع على (أَفْعَال) كما في: ميِّت وأموات وسيِّد وأسياد[٥].

٤- قولهم: (أُشَيَّاء) وتركهم لها على بنائها يدل على أنها لو كانت (أَفْعِلاء) لما جاز تحقيرها على بنائها؛ لأنه دال على الكثرة، وللزم أن يُقال:(شُيَيئات) كما يُقال: (شُوَيْعرون)، فلهذا كان قول الخليل هو الصواب دون قول أبي الحسن. ألا ترى أنه لا يلزمه أن يقول: (شُيَيئات)؛ لأنها ليست بجمع كُسِّر عليه (شيء)، وإنما هي اسم جمع بمنزلة: (نفر ورهط)، فكما تقول: (نُفَير ورُهَيط) كذلك جاز أن تقول (أُشَيَّاء)[٦].

وبذلك أحسب أن السخاوي قد جانبه الصواب عندما اعترض على الخليل وما ذهب إليه، ولكنه كان مُحقًّا في اعتراضه على الفراء أن أصل شيءٍ: "شَيِّئٌ" مثلُ شَيِّعٍ، ويُجْمَعُ على "أفْعِلَاءَ". والله أعلم بالصواب.

---

(١) يُنظر: شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين١/١١٢.

(٢) يُنظر: شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين١/١١٢.

(٣) يُنظر: الكتاب ٤/٣٨٠، والمنصف ٢/٩٤، والإنصاف ٢/٦٧٢، وشرح الملوكي ص ٣٧٨.

(٤) يُنظر: الكتاب ٤/٣٨٠، والمقتضب ١/٣٠، والأصول ٣/٣٣٧، والمنصف ٢/٩٩، والإنصاف ٢/٦٧٤، ٦٧٢، وشرح الملوكي ص ٣٧٨، وشرح الشافية للرضي ١/٣٠.

(٥) يُنظر: الإنصاف ٢/٦٧٤، وشرح الشافية للرضي ١/٣٠، والممتع ٢/٥١٥.

(٦) المنصف٢/١٠١.

زيادة النون في (ضَيْفَن)

قال أبو زيد [1]: يُقال: ضَفَنَ يَضْفُنُ.

اعتراض السخاوي: هذا خلافٌ لما قال سيبويه؛ لأنه قال ضَيْفَنَ: فَعْلَنَ، والضَّيَافِنُ: فعالِنُ. وعلى قول أبي زيدٍ يكون ضَيْفَنٌ: فَيْعَلاً [2].

دراسة المسألة:

تُلحقُ النُّون في أوائل الأفعال، إذا خبَّر المتكلِّم عنه، وعن غيره كقولك: "نَحنُ نَذْهَبُ"، أو تَلْحقُ ثانيةً [في غير الأفعال] مثل: "مَنْجَنِيق" وزنه (فَنْعَليل)، بدليل جمعه على: (مَجَانِيق) بدون النون، و"جنْدَب" و"عنْظُب"[3]؛ لأنه لا يجيء على مثال (فَعْلَل) شيءٌ إلاَّ وحرفُ الزيادة لازمٌ له، وتَلحق رابعةً في: "رعْشَنٍ" و "ضيْفَنٍ"؛ لأَنَّ (رَعْشَنٍ) من الارْتِعَاش، وضَيْفَنٍ: إنما هو الجَائِي مع الضيف[4]. فنون (ضَيْفَن): زائدة؛ للإلحاق بجعفرٍ[5].

اختلف العلماء في نون (ضَيْفَن) على مذهبين:

١- مذهب الخليل وسيبويه:

ذهب الخليل وتلميذه سيبويه[6]، وتبعهما المبرد[7]، وأبو عثمان المازني[8]، وابن مالك[9]، وكثير من أهل اللغة كالجوهري[10]، وابن سيده[11]، إلى زيادة نون (ضَيْفَن)، فوزنها عندهم: (فَعْلَن). قال ابن سيده: " وقال النَّحويُّون نون

---

(١) أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاريّ، تُوفي أبو زيد سنة أربع عشرة ومائتين. (انظر: تاريخ العلماء النحويين١/٢٢٤-٢٢٥).

(٢) سفر السعادة١/٣٤١-٣٤٢.

(٣) العُنْظُبُ: الجراد الذكر والأنثى عُنَظُوبة، انظر: العين٢/٣٢٧، مادة (عنظب).

(٤) معجم القواعد العربية ص٢٣١.

(٥) المغني في تصريف الأفعال ص٨٢، وحاشية الصبان١/٤٦.

(٦) الكتاب٤/٢٧٠.

(٧) المقتضب٣/٣٣٧.

(٨) المنصف١/١٦٧.

(٩) أوضح المسالك١/٤٣، وشرح الأشموني١/٣١، وحاشية الصبان١/٤٩.

(١٠) الصحاح٤/١٣٩٣.

(١١) المحكم والمحيط الاعظم٨/٢٠٨. مادة (ضفن).

(ضَيْفَن) زائدة وهو القِياسُ، وقد أخذ أبو عُبَيْد بهذا أيضاً في باب الزيادةِ، فقال زادت العربُ النون في أربعة أسماء قالوا: (ضَيْفَنٌ) للضَّيفِ، فجَعَلَه الضَّيْفَ نَفْسَه، و(الضَّيْفَنُ) الطُّفَيْليُّ"[1].

وقال ابن مالك: "والجيد أن يقال إن صاحب هذه اللغة زاد نونًا كنون (ضَيْفَن)"[2].

٢- مذهب أبي زيد:

ذهب إلى أنَّ نون (ضَيْفَن) أصليَّةٌ، وهو خلاف قول سيبويه، وحكى من كلامهم: ضَفَنَ الرَّجلُ يَضفِنُ، إذا جاء ضيفًا مع الضيف. فضَيفنٌ على هذا المذهب "فَيْعَلٌ" [3].

رجَّح ابن عصفور هذا الرأي لأمرين[4]:

١- أنَّ باب النون ألَّا تكون في مثل هذا إلَّا أصليَّة.

٢- أنَّ نونه إذا كانت زائدة كان وزنه "فَعْلَنًا"، و"فَيْعَلٌ" أكثرُ من "فَعْلَنٍ"".

كما ذهب أبو بكر فيما حكاه أبو زيد من قولهم: ضَفَن الرجلُ يَضفنُ إذا جاء ضيفًا مع الضيفِ. وذلك أنه لما سمعهم يقولون: (ضَيْفَنٌ)، وكانت فَيْعَل أكثر في الكلام من فَعْلَن، توهمه فَيْعَلا فاشتق الفعل منه، بعد أن سبق إلى وهمه هذا فيه، فقال: ضَفَنَ يضفنُ. فلو سئلت عن مثال: ضَفَنَ يضفنُ على هذا القول لقلت إذا مثلته على لفظه: فَلَنَ يفلنُ؛ لأن العين قد حذفت"[5]. ويرى ابن دريد أن وزنه: (فَيْعَل)[6].

وذكر ابن جني[7] أن كلا الاشتقاقين مذهب، ويرى أن قول أبي زيد في هذا كأنه أقوى؛ لأن المعنى يطابقه.

واستدل على ذلك بقول الشاعر[8]: [الطويل]

إِذَا جَـــاءَ ضَـــيْفٌ جَـــاءَ للضَّـــيْفِ ضَـــيْفَنٌ فَـــأَوْدَى بِمَـــا تُقْـــرى الضُّـــيُوفُ الضَّـــيافِنُ

فالضيفن: هو الذي يجيء مع الضيف. وقولهم: ضَفَن يَضْفِن في هذا المعنى يشهد بأن ضيْفناً "فَيْعَل" فهذا قول.

---

(١) المحكم والمحيط الاعظم٨/٢٠٨. مادة (ضفن).

(٢) شرح التسهيل١/٢٤١.

(٣) الممتع١/١٨٠.

(٤) الممتع١/١٨٠.

(٥) الخصائص٣/١٢٣، وتداخل الأصول٢/٧٠٩.

(٦) يُنظر: جمهرة اللغة ٣/٣٥٦.

(٧) المنصف١/١٦٧-١٦٨

(٨) البيت دون عزو في لسان العرب٩/٢١٠،١٣/٢٥٦، والعين٧/٦٧، وجمهرة اللغة٢/١١٧١، وتهذيب اللغة١٢/٣٢، والصحاح٤/١٣٩٣، ومجمل اللغة١/٥٦٤، ومقاييس اللغة٣/٣٦٦، والمنصف١/٦٢، والمحكم والمحيط الأعظم٨/٢٠٨. مادة (ضفن).

وفيه شيء آخر يقوي ما قال أبو زيد، وهو أن "فَيْعَلاً" أكثر في الكلام من "فَعْلَن"، فهذه بَيّنة أخرى تشهد لكونه "فَيْعَلا". والقول الأول أيضا وجه؛ لأنه وإن كان ضيفَ ضيفٍ، فهو على كل حال ضيف، فينبغي أن تكون نونه زائدة" [1].

وبيّن ابن يعيش وجه القوة في كلا المذهبين فقال: "مذهب أبي زيد أقوى في القياس؛ لكثرة (فَيْعَل) نحو: صَيْرَفٍ، وقلة (فَعْلَنٍ) نحو: عَلْجَنٍ. ومذهب أبي عثمان أقوى من جهة الاشتقاق"[2].

والصحيح – في نظري- ما ذهب إليه سيبويه من أن النون زائدة في (ضَيْفَن)، ووزنه (فَعْلَن)، وهو من أوزان الملحق بالرباعي المجرد، وزيدت النون للإلحاق بـ(جَعْفَر)[3]. واعتراض السخاوي صحيح. والله أعلم بالصواب.

---

(١) إيجاز التعريف ١/٨٣-٨٤.

(٢) شرح الملوكي ص١٨٥-١٨٦.

(٣) المغني في تصريف الأفعال ص٨٢.

زيادة الهاء في (هِجْرَع)

قال السخاوي: "هِبْلَعٌ: هو عند أكثر النحاة "فِعْلَلٌ"، وهو عند أبي الحسن" هِفْعَلٌ"؛ لأن الهبلعَ هو الأكول، فهو من البلعِ"[1].

وقال أيضاً: " هِجْرَعٌ: هُوَ الطويلُ. والهاءُ عندَ أبي الحَسَنِ زائدة، كما قال في "هِبْلَعٍ" وهيَ عند الجماعةِ أصلٌ. فأبو الحسن يقولُ: هو هِفْعَلٌ؛ والجماعةُ يقولونَ: هو فِعْلَلٌ، والذي أصار أَبَا الحَسَنِ إلى زيادةِ الهاء فيه أنَّ الهجرعَ هو الطويلُ، والجَرَعُ : المكانُ السهلُ المنقادُ "[2].

اعترض السخاوي على أبي الحسن بقوله: "إنَّ هذهِ الدَّلالةَ ليستْ في القوَّةِ كالدَّلالةِ التي حَمَلَتْهُ على زيادةِ الهاءِ في "هِبْلعٍ" بَلْ تلكَ أظهرُ وأقوى" [3].

دراسة المسألة:

الهاء أحد (الحروف العشرة التي تسمى) حروف الزيادة[4]. وتزاد أوّلاً في نحو: (هِجْرَع وهِبْلَع)؛ لأنهما من الجَرَع والبَلْع[5]. وإلى هذا ذهب الأخفش[6]، وعبد القاهر الجرجاني[7]، وقال قومٌ: هُمَا أصْلان[8]. و(هِزَكْوَلَة)[9] على قول الخليل؛ لأنَّه أخذه من الركل، وقال غيرُه: هو أصلٌ، واحتجَّ بأنَّ الأصلَ عدمُ زيادتها، وهذا البناءُ يمكنُ أن تكونَ فيه أصْلاً، وإنْ كان في معنى الثُّلاثي[10]. قال ابن جني[11]: "فأما ما عليه أكثر الناس فإنما الهاء في "هِبْلَع" و"هِجْرَع" و"هِزَكْوَلة" أصل"، وثانية في: صَهْتَم[12]، وزِهْلِق[1]، على أحد القولين[2]، وثالثة في: اقْمَهَدَّ[3] عند الجوهري[4]، ورابعة

---

(١) سفر السعادة١/٤٩٦.

(٢) سفر السعادة١/٤٩٩.

(٣) سفر السعادة١/٤٩٩.

(٤) شرح شافية ابن الحاجب للرضي٤/٣٠٣.

(٥) المفتاح في الصرف ٨٩/١، والمنصف٢٦/١، ٣٧١.

(٦) يُنظر: سر الصناعة٢/٥٦٩، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي ٣/٣٨٢-٣٨٣.

(٧) المفتاح في الصرف١/٨٩.

(٨) اللباب في علل البناء والإعراب٢/٢٧٤.

(٩) امرأةٌ هِزَكولةٌ: ذات فَخِذين، وجسمٍ وعَجزٍ. انظر: العين٤/١١٣. مادة (هركل).

(١٠) اللباب في علل البناء والإعراب ٢/٢٧٣، ويُنظر:المنصف٢/٢٥، وسر صناعة الإعراب٢/٥٦٩.

(١١) سر صناعة الإعراب٢/٢٢١، وشرح المفصل لابن يعيش١٠/٤ .

(١٢) رجل صَهْتَمٌ شديدٌ عَسِر، لَا يُردُّ وجههُ . انظر: تهذيب اللغة٦/٢٧٥،ولسان العرب١٢/٣٥٠. مادة (صهم).

في: مُعَلْهَج[٥]، وأمَّهات، يريد به: أمّات [٦]، ووزنه فُعْلَهَات؛ لأنه جمع (أُمّ)، وقد قالوا: أُمَّات، والهاء في الغالب فيمن يعقل، وإسقاطها فيما لا يعقل، وقالوا في أُمَّات: (أُمَّهَة)، ووزنها: (فُعَّلَه) [٧]. وقد زيدت الهاء آخراً للسكت، ومعنى ذلك أن يكون الحرف الأخير خفيّاً، فيبيّن بالوقف بالهاء نحو: كِتابيَهْ وحِسَابيَهْ، أو تكون حركة الحرفِ دالّةً على حرف محذوفٍ نحو: (لِمَ)، و(بِمَ) ، فإنَّ فتحةَ الميم تدلُّ على الألفِ المحذوفة، فلو وقفت عليها، وسكّنتَ لم يبقَ على المحذوفِ دليلٌ، وإنْ حرّكتَ لتدلَّ وقفتَ على الحركةِ، فزادوا الهاءَ لتبقى الحركةُ ويكونَ الوقفُ على الساكن، وإنَّما اختاروا الهاءَ؛ لِضَعْفِها وخَفَائها، وبذلك أشْبَهت حروفَ المدِّ[٨].

الخلاف في أصالة الهاء في "هِجْرَع" :

اختلف حول أصالة الهاء في "هِجْرَع"؛ فذهب الأخفش[٩] إلى أنها زائدة، ووافقه في ذلك عبد القاهر الجرجاني. فقال: "وتزاد أوّلاً [أي الهاء] في نحو: هِجْرَع"[١٠].

وذكر ابن جنيأن العلة في زيادة الهاء في: "هِجْرَع وهِبْلَع" هي الاشتقاق. فقال: " وقد قيل: إن الهاءَ في "هِجْرَع وهِبْلَع" زائدةٌ، وإنهما من "البَلْع والجَرَع"، ومثالهما على هذا القول "هِفْعَل". وقد حُكي عن الخليل أنه كان يقول: إن الهاء في "هِزَكْوَلَة" زائدة؛ لأنها تَزَكُّل في مشيها وهي في هذا القول "هِفْعَوْلَة". هذا قولهم كما ترى، وإنما ارتكبوه على شذوذه عن النظائر؛ لأن الاشتقاق قادهم إليه، والصوابُ في ذلك ألا تكون هذه الهاءات مزيدةً، وهو المذهبُ الذي عليه أكثر أهل العلم، وإن كان في "هِجْرَع وهِبْلَع وهِزَكْوَلَة" من معنى ما لا هاء فيه، ولكن على أن يكونَ لفظه قريباً من لفظه، ومعناه كمعناه"[١١].

---

(١) زهلق: زَهْلَق الشيءَ: ملَّسه. وَحِمَارٌ زِهْلِق: أَمْلَسُ الْمَتْنِ. انظر: لسان العرب١٠/١٤٩. مادة (زهلق).

(٢) ارتشاف الضرب١/٢٢٠.

(٣) اقْمَهَدَّ الرجلُ اقْمِهْداداً إذا رَفَعَ رأْسه . انظر:لسان العرب٣/٣٦٨. مادة (قمهد).

(٤) قال الجوهري: "واقْمَهَدَّ البعير اقْمِهْداداً: رفع رأسه، بزيادة الهاء". انظر: الصحاح٢/٥٢٨. مادة (قمد).

(٥) ارتشاف الضرب١/٢٢٠، المِعْلَهِج: الرجل الأحمقُ المِذِر اللئيم الحَسَب المعجب بنفسه. انظر: العين٢/٢٧٧. مادة (علهج).

(٦) المفتاح في الصرف ١/٨٩.

(٧) شرح الأشموني٤/٧٠.

(٨) اللباب في علل البناء والإعراب٢/٢٧٥-٢٧٦.

(٩) يُنظر: سر الصناعة٢/٥٦٩، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي ٣/٣٨٢-٣٨٣.

(١٠) المفتاح في الصرف١/٨٩.

(١١) المنصف١/٢٥-٢٦.

وكلّ ذلك عند ابن جنّي من أصول مختلفة؛ بعضها ثلاثيّ، وبعضها رباعيّ، والهاء أصل فيها؛ فوزن (هِجْرَعٍ) و(هِبْلَعٍ) عنده (فِعْلَل)[1]، و(هِرْكَوْلَةٍ) (فِعْلَوْلَة)، وقد حمله على هذا ونحوه أنّه وجد الحرف تقلّ زيادته في ذلك الموضع؛ فرجّح الأصالة[2].

واشترط ابن جني لزيادة الهاء قيام الدلالة على ذلك، فقال: (ولستُ أرى بما ذهبَ إليه أبو الحسن والخليل من زيادتها في هذه الأسماء الثّلاثة بأساً؛ ألا ترى أنّ الدّلالة إذا قامت على الشيء فسبيلُه أن يُقضى به...، فكذلك يقضي بزيادة الهاء في: هِجْرَعٍ وهِبْلَعٍ وهِرْكَولَة وأُمَّهاتٍ؛ لقيام الدّلالة على ذلك) [3].

وبذلك يتضح من أقوال ابن جني أنه مع زيادة الهاء إذا دلَّ عليها دليل كدليل الاشتقاق، واتفاق المعنى، ومع القول بأصالة الهاء، وهو بذلك يوافق رأي أغلب العلماء.

واعترض شارح شافية ابن الحاجب ركن الدين على ما ذهب إليه الأخفش في زيادة الهاء في "هِجْرَع". فقال: "وقال أبو الحسن الأخفش: "هِجْرَع" -للطويل- وإنه مشتق من الجَرَع، والجَرَعُ: اسم للمكان السهل، أو لما استوى من الرمل، فالهاء زائدة في " هِجْرَع". وهو بعيد؛ لعدم المناسبة بين الطويل والمكان السهل، وما استوى من الرمل"[4].

واستدل ابن عصفور على أصالة الهاء في "هِجْرَع" بقوله: " أمَّا هِجْرَع فوجه الجمع بينه وبين الجَرْع ليس له ذلك الوضوح الذي لهِبْلَع. فينبغي أن تجعل الهاء أصليَّة، وألَّا تُجعل من لفظ الجَرْع"[5].

وممن قال بأصالة الهاء في (هِجْرَعٍ) سيبويه[6]، والمبرد[7]، وابن السراج[8]، وابن عصفور[9]، ووزنها عندهم (فِعْلَلٍ).

وحجة الجماعة أن العرب تقول في الهِجْرَعَيْن: هذا أهجرُ من هذا، أي أطول[1]. وهذا ما حكاه ثعلبٌ حين قال: " هذا أهْجَرُ مِن هذا"، أي: أطولُ؛ فهذا دليلٌ على أصالةِ الهاءِ"[2]. فيحتمل أن يكون من لفظ هِجْرَع، وحُذِفت لامه. ويكون في قولهم "أَهجَرُ من كذا" دلالةٌ على أصالة الهاء"[3].

---

(١) يُنظر: المنصف ١/٢٥.

(٢) يُنظر: سر الصناعة ٢/٢٢٢.

(٣) يُنظر: سر الصناعة ٢/٢٢٢.

(٤) يُنظر: شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين ٢/٦٣٨، ١/١٢٠ .

(٥) الممتع ١/١٤٩.

(٦) الكتاب ٤/٢٨٩.

(٧) المقتضب ١/٦٦، ٢/١٠٨.

(٨) الأصول في النحو ٣/١٨٣.

(٩) الممتع في التصريف ١/٥٤.

والذي أُرجّحه وأميل إليه هو رأي سيبويه وأغلب النحاة الذين قالوا بأصالة الهاء في (هِجْرَع)، ووزنه: (فِعْلَل)، واعتراض السخاوي في نظري اعتراض جيد؛ إذ لا وضوح لما استدل به الأخفش من جهة، ورأيه خلاف ما عليه أغلب النحاة، وعلماء اللغة من جهة أخرى. والله أعلم بالصواب.

---

(١) شرح الأشموني لألفية ابن مالك٤/٧٠-٧١، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ١/٢١٥٧

(٢) يُنظر: مجالس ثعلب ص٤٥٧.

(٣) الممتع في التصريف١/١٤٩.

المبحث الثاني:

الاعتراضات في أبنية الأفعال

وفيه مسألتان

بناء فِعْلي التعجب من غير الثلاثي المجرد ومزيده

قال أبو العباس[١]: " وذلك أنهم أجمعوا على أن الثلاثي يتعجب منه بلا زيادة ما لم يكن لونا ولا خلقة "[٢].

فقال أبو جعفر: فاستثناؤه ما لم يكن لوناً أو خلقةً من أعجب الكلام؛ لأنه لا يتعجب إلا من الثلاثي أو مما يكون أصله الثلاثي وزيد عليه مثل: (أَعْطَى) وشبهه[٣].

قال محمد بن بدر: "وقوله: " مثل (أَعْطَى) وما أشبهه" ركاك في العبارة ، كما قال: لا يجوز التعجب من قولنا: انْطَلَق زَيْدٌ، كما لا يجوز (ما أَحْمَر زيداً)!، فهلا قال: لا يجوز، كما لا يجوز أن تُصلي الظهر ثلاثاً ولا المغرب أربعاً؛ فإنه أظهر.

اعترض السخاوي على هذا القول بقوله: وأين هذا من ذاك؟ وإنما شبه ممتنعا في التعجب بممتنع فيه، وأنه يتعجب في القبيلين بـ(أَشَدَّ) ونحوه[٤].

دراسة المسألة:

التَّعجُّب هو استعظامُ فعلِ فاعلٍ ظاهر المزية[٥]، ويدل عليه بألفاظ كثيرة نحو: "سُبْحان الله" و"لله دُرّه"، لم يبوب لها في النحو؛ لكونها لم تدل عليه بالوضع بل بقرينة[٦]. واللَّفظ الموضوع له بحقّ الأصل (مَا أَفْعَلَهُ)، فأمَّا (أَفْعِلْ بِهِ) فمعدولٌ به عن أَصله[٧].

---

(١) هو أحمد بن محمد بن الوليد ولّاد أبو العباس النحويّ التميميّ المصريّ أصله من البصرة، وانتقل جدّه إلى مصر. وهو نحويّ ابن نحويّ ابن نحويّ. وكان نحويّ مصر و فاضلها. خرج إلى العراق، وسمع من أبي إسحاق الزّجّاج وطبقته، ورجع إلى مصر، وأقام بها يُفيد ويُصنّف إلى أن مات- رحمه الله. وتوفي أبو العباس بن ولّاد بمصر في سنة اثنتين وثلاثين وثلاثمائة. (انظر:إنباه الرواة على أنباه الرواة١/١٣٤-١٣٦).

(٢) سفر السعادة٢/٥٨٢-٥٨٣.

(٣) سفر السعادة٢/٥٨٣.

(٤) سفر السعادة٢/٥٨٩.

(٥) توضيح المقاصد والمسالك٢/٨٨٥، واللمحة في شرح الملحة١/٥٠٣، وشرح الأشموني لألفية ابن مالك٢/٢٦٢،

(٦) توضيح المقاصد والمسالك٢/٨٨٥.

(٧) اللباب١/١٩٦.

وما جاز فيه (مَا أَفْعَلَهُ) جاز فيه (أَفْعِلْ بِهِ) وهو أفعل مِنْك، وما لم يجز فيه (مَا أَفعلهُ) لم يجز فيه (أَفْعِلْ بِهِ)، وهو أفعل مِنْك تقول: ما أحسنَ أَخَاك ! وكذلك تقول: أحسنْ بِهِ ! وهو أحسنُ مِنْك، وكما لا تقول مَا أحمره! فكذلك لا تقول: أَحْمِرْ بِهِ! ولا هو أَحْمَر مِنْك، ولكن تقول: مَا أَشَدَّ حُمْرَته! وكذلك تقول: أَشْدِد بحُمْرَته! وهو أَشَدّ حُمْرَةً مِنْك![1].

ومن شروط ما يصاغ منه فعلا التعجب قياسا[2] أن يكون ثلاثياً، فلا يُبنيان من" رُباعي مجرد" ولا من "مزيد فيه"، ولا "ثلاثي مزيد حرفًا أو حرفين أو ثلاثة"، نحو: "دَحْرَج، وتَدَحْرَج، وضَارَب، وانْطَلق، واسْتَخْرج"؛ لأن بناءهما من ذلك يفوت الدلالة على المعنى المتعجب منه[3].

فلو بنيت "أَفْعَلَ" من (ضَارَبَ وانْطَلَقَ واستَخْرَجَ)، فقلت: (مَا أَضْرَبَه وأَطْلَقَه وأَخْرَجَه)؛ لفاتت الدلالة على معنى المشاركة والمطاوعة والطلب[4]، "إلا "أَفْعَلَ" ففيه مذاهب.

المذاهب في التعجب من (أَفْعَل):

المذهب الأول: جواز صوغهما منه قياسا مطلقا، وهو مذهب سيبويه والمحققين من أصحابه، ولا فرق بين ما همزته للنقل كـ(أَعْطَى)، أو لغيره كـ (أَغْفَى)، فيقال ما أَعْطَاهُ!، وما أَغْفَاهُ !، وهذا ظاهر كلام سيبويه. إذ قال سيبويه في باب التعجب: "وبناؤه أبداً من فَعَلَ وَفَعِلَ وفَعُلَ وأَفْعَلَ"[5]، وهو محكيٌّ عن الأخفش أيضاً، ووافقه في ذلك ابن مالك فقال: "وجعل سيبويه صوغ فعل التعجب من الفعل الذي على وزن(أَفْعَل) كـ(أَعْطَى) مقيساً، كصوغه من ثلاثي مجرد، وبقوله أقول..."[6]. ونقل ابن عقيل عن ابن هشام الخضراوي[7]قوله: "إنه الصحيح"، وكذلك نقل عن الصفار قوله: "إنه الصحيح الذي يعضده النظر"[8].

---

(١) اللمع في العربية ص١٣٨-١٣٩، ويُنظر:الأصول في النحو١/١٠٤.

(٢) أوضح المسالك٣/٢٣٥، وضياء السالك٣/٨٣، والموجز في قواعد اللغة١/١٦-١٧، وتوضيح المقاصد٢/٨٩٤، وشرح ابن عقيل٣/١٥٤، وشرح الأشموني٢/٢٦٩، وحاشية الصبان٣/٣٠.

(٣) التصريح بمضمون التوضيح في النحو ٢/٦٨.

(٤) التصريح بمضمون التوضيح في النحو ٢/٦٨.

(٥) الكتاب ١/٧٣، ويُنظر شرح المفصل٦/٩٢.

(٦) شرح عمدةالحافظ٢/٧٤٦، ويُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٤٦، والمساعد٣/١٦٤.

(٧) هو محمَّد بن يحيى بن هشام العلامة أبو عبد الله الأنصاري الخزرجي الأندلسي المعروف بابن البرذعي توفّي بتونس سنة سِتّ وأربعين وست مائة. (الوافي بالوفيات٥/١٣٢،١٣٣).

(٨) المساعد على تسهيل الفوائد٢/١٦٤.

وذكر الشلوبيين أن الذي قاله سيبويه أولى لوجهين[1]:

أحدهما: كثرة ما جاء في ذلك في (أَفْعَل)، فقد أوردوا منه حروفاً كثيرة، ولم يكثر ذلك في غير (أَفْعَل)، مما زاد على الثلاثة، كثرته في (أَفْعَل).

والثاني: أن المعنى الذي لم يكن – وذلك في غير (أَفْعَل)، مما زاد على الثلاثة – إنما هو الإخلال، وذلك معدوم هنا، فإنه لا فرق في اللفظ بينه متعجَّبا منه وغير مُتعجَّب منه.

المذهب الثاني: منعه مطلقاً إلا أن يشذ شيء فيحفظ ولا يقاس عليه، وهو مذهب الأخفش[2]، والمازني[3]، والمبرد[4]، وابن السراج[5]، والجرمي[6]، والفارسي[7]، ومن وافقهم. قال الفراء: " والعرَبُ إذا قالوا: هو أَفْعَلُ منك، قالوه في كل فاعلٍ وفعيلٍ، ومالا يزاد في فعله شيءٌ على ثلاثة أحرف"[8].

قال خطّاب[9]: "قد يتعجبون من لفظ الرباعي على غير قياسٍ في قولهم: ما أَعْطَاه، وما أَوْلَاه، وما آتَاه للمعروف! ولكنها شاذة، والشاذ يحفظ حفظاً ولا يقاس عليه".ثم قال خطاب: "وتقول: أَعْطِ بِزَيْدٍ، وَأَوْلِ بِهِ، وآتِ بِهِ كما قلت: ما أَعْطَاهُ، وما أَوْلاَهُ، وما آتَاه"[10].

المذهب الثالث: التفصيل، فإن كانت همزته للنقل لم يجز، وإن كانت لغيره جاز، نحو: (ما أَذْهَبَ نَوْرَه)!، وإليه ذهب ابن عصفور [11]، وإن سمع فشاذ نحو:(مَا آتَاهُ للمعروفِ) وَ(مَا أعطَاهُ للدراهِمِ) [12]. وقد ضعّف الشاطبي هذا المذهب فقال:" إن هذه التفرقةَ لم يقلْ بها أحدٌ، ولا ذهبَ إليها نحوي" [13].

---

(١) التوطئة ص٢٦٨.

(٢) يُنظر رأي الأخفش في: إعراب القرآن للنحاس٢/٤٣٥، والتصريح٢/٩١.

(٣) يُنظر رأي المازني في: التصريح٢/٩١، والمساعد٢/١٦٤.

(٤) المقتضب٤/١٨١-١٨٢.

(٥) الأصول٣/١٥٢.

(٦) يُنظر: شرح التسهيل٢/١٤٦.

(٧) الإيضاح العضدي١/٩٤.

(٨) معاني القرآن٢/١٢٧.

(٩) هو خطاب بن يوسف بن هلال القرطُبِيّ أبو بكر الماردي، مات بعد الخمسين والأربعمائة. (انظر: بغية الوعاة١/٥٥٣).

(١٠) تذكرة النحاة ٢٩٢، ارتشاف الضرب ٣/٤٣.

(١١) المقرب١/٧٤.

(١٢) همع الهوامع٣/٣١٧.

(١٣) التصريح بمضمون التوضيح في النحو ٢/٦٨.

والذي أُرجّحه وأميل إليه مذهبُ سيبويه والمحققين؛ لكثرة الوارد من ذلك عن العرب، ولأن (أَفْعَلَ) يشبه (فَعَلَ وَفَعِلَ وفَعُلَ)في كون مضارعه رباعي في اللفظ، بخلاف غيره من ذوات الزيادة ،كما قال ابن مالك[1].

الخلاف في بناء التعجب من الثلاثي المزيد وغير الثلاثي:

اختلف في بناء فعلي التعجب من الثلاثي المزيد إذا أُجري مجرى الثلاثي، نحو: (اِتّقَى وامْتَلأ وافْتَقر واسْتَغنى) على مذاهب:

١- ذهب ابن السراج وطائفة منهم: الأخفش إلى الجواز، فجوّز أبو الحسن بناءه من كل فعل مزيد على استكراه مثل:(ما أَتْقَنَهُ) و(ما أَخْطَأَهُ)[2]، كأنه راعى أصله[3]؛ لأن أصل جميع ذَلِك الثلاثي[4]؛ لأنهم أجروه مجرى الثلاثي المجرد من الزوائد لا مجرى المزيد، بدليل قولهم في الوصف منه: "نَقِيّ" و"مَلِيء" و"فَقِيْر" و"غَنِي". قال المبرد: (فإن قيل فقد قلت: مَا أعطَاهُ للدراهم! وَأَوْلَاه بِالْمَعْرُوفِ! وإنَّما هو من (أَعْطَى وَأَوْلَى)، فهذا وإن كان قد خرج إلى الأربعة، فإنَّما أصله الثلاثة، والهمزة في أوله زائدة"[5]، وقال العكبري: "فأمَّا قولهم: (مَا أعطَاهُ لِلْمَالِ)، و(أَوْلَاه للخير)، و(أَفْقره إلى كذا) وما أشبه، فإنَّه على أربعة أحرف غير همزة التعديّ إلا أنَّ حرفا منها زائد كالهمزة في: (أعْطى وَأولى)، فحذفوها، فَبَقِيَ (عَطَى) و (وَلَى) ولهما معنى، فلَمّا أرادوا التعجُّبُ حذفوا الْهمزَة التي كانت قبل ذلك، وجعلُوا همزَة التعجُّب عوضا عنها"[6].

٢- وذهب ابن خروف وجماعة إلى المنع[7]؛ لأن العلةَ التي من أجلها امتنع بناؤهما من المزيد غير الجاري مجرى المجرد موجودة هنا، وهي عدم البنية وحذف زوائدها لغيرِ موجبٍ مع وجودِ الغنى عن ذلك بـ:(أَشَدَّ) و(أَشْدِدْ)، ونحوهما[8].

---

(١) شرح عمدةالحافظ٢/٧٤٦، ويُنظر شرح التسهيل له ٣/٤٦، والمساعد٣/١٦٤.

(٢) يُنظر: المدارس النحوية ص١٨٩-١٠٦.

(٣) توضيح المقاصد٢/٨٩٤، وهمع الهوامع٣/٣١٧.

(٤) همع الهوامع٣/٣١٧.

(٥) المقتضب٤/١٧٨.

(٦) اللباب في علل البناء والإعراب١/٢٠٠.

(٧) شرح الجمل لابن خروف٢/٥٧٣. (رسالة دكتوراه).

(٨) التصريح بمضمون التوضيح في النحو ٢/٦٩.

وشذّ على كل قول" من أقوال المانعين: "ما أَتْقَاه لله "و"ما أَمْلَأ القربة"، لأنهما من (إتّقَى) – بتشديد التاء– و (امْتَلأت)، و"ما أَفْقَرَنِي إلى عفو الله"، و"ما أَغْنَانِي عن الناسِ إنْ قَنِعْت"؛ لأنهما من (افْتَقَر) و(اسْتَغْنَى)، وإن كان قد سمع (تَقَي) بمعنى خاف، و(مَلؤ) بمعنى امْتَلأ، و(فَقر)، بضم القاف وكسرها، بمعنى افْتَقَر [1].

وأيَّد السخاوي المنع، ويرى بأن ما زاد على ثلاثة أحرف يتعجب منه بـ(أَشَدَّ) ونحوه[2]؛ تقول: (ما أَحْسَن اسْتِخْرَاجَ زيدٍ) و(أَشْدِدْ بانْطِلَاقِه) و(ما أَشَدّ سَوَادَه) و(ما أَصْبَح وَجْهَه) و(ما أَخْفَى عَرَجَه) و (ما أَحْسَنَ حَوَله)![3].

والذي يظهر لي عدمُ جواز التعجب من غير الثلاثي مباشرة؛ لأنه إن بقي على حروفه لم يكن، وإن حُذف اختل فكُرِه ذلك[4]؛ ولأنَّك إن بنيته هذا البناء حذفت من الأصل حرفاً وهذا مِمَّا لا يجوز لأن معناهُ إنَّما كمل بحروفه إذْ إذْ كن كُلهنَّ أصولا، وإنَّما يستعمل فيما كان من هذا القبيل ما يدل عليه من فعل غيره، وذلك أَنَّك إذا قلت :"دَحْرَجَ" و"احْرَنْجَمَ"، وما أشبه ذلك من الأفعال من غير هذا الجنس قلت: (مَا أَشَدَّ دَحْرَجَتَه)!، و(مَا أَشَدَّ احْرِنْجَامَه)!؛ لأنَّك لو أدخلت على هذا الهمزة لخرج من بناء الأفعال[5]. والله أعلم بالصواب.

---

(١) التصريح بمضمون التوضيح في النحو ٢/٦٩.

(٢) سفر السعادة٢/٥٨٣.

(٣) اللمحة في شرح الملحة١/٥١٧-٥٢٠.

(٤) الإيضاح في شرح المفصل١/٦٥٣.

(٥) المقتضب٤/١٨٠.

بناء فِعْلي التعجب من الألوان والعيوب

اجتمعت في هذه المسألة ثلاثة اعتراضات للسخاوي:

١- قال أبو جعفر: "وأما ما كان خلقة وهو ثلاثي، فلم يُترك التعجب منه عند الأخفش إلاّ أنّ أصله أكثر من الثلاثة، وذلك: (عَوِرَ) و(حَوِلَ)؛ والأصل عنده (اعْوَرَّ) و(احْوَلَّ)، و(اعوَارَّ) و(احوَالَّ)، فلما رآه ثلاثيًّا، ولم يدرِ ما أصله استثناه من الثلاثي"[١].

قال محمد بن بدر: "وأما قوله: إنما ترك الأخفش التعجب في (عَوِرَ) و(حَوِلَ)؛ لأن أصله (اعْوَرَّ) و(احْوَلَّ) فخلاف ما عليه أهل العلم؛ لأنهم مجمعون على أن الأصل الثلاثي، وما فيه الزيادة فرع، فـ (حَوِلَ) أصل لـ (احْوَلَّ) و(احوَالَّ)".

قال سيبويه: " وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء" فـ(ضَرَبَ) و(اسْتَضْرَبَ) مأخوذان من الضرب، لا أن (ضَرَبَ) من اسْتَضْرَبَ، ولا (اسْتَضْرَبَ) من ضَرَبَ"[٢].

اعتراض السخاوي: هذا لا يلزم أبا جعفرٍ؛ لأنَّه ردٌّ على الأخفشِ لا عليه، وإنما يُلام لو نقلَ عن الأخفش ما لم يقل. وأيضا، فإن ما ذكره عن سيبويه لا يلزمُ منه تخطئةُ الأخفشِ فيما ذهب إليه؛ لأنه لم يقل: إن (عَوِرَ) مأخوذ من اعْوَرَّ واعْوَارَّ، ولا أن (حَوِلَ) مأخوذ من احْوَلَّ و احْوَالَّ؛ وإنما قال: إنّه في معناه، فكما لم يتعجب من ذاك لم يتعجب من هذا [٣].

٢- قال محمد بن بدر: "وأما قول الأخفش فإنما أراد به أن (اِفْعَلَّ) و(اِفْعَالَّ) الأصل في الاستثقال؛ لا أن (حَوِلَ) مأخوذ منهما، وهذا قول سيبويه استغنوا بحَمِرَ بـ(احمَرَّ)، كما استغنوا عن فقُر بـ(افْتَقَر)، والمستغنى به هو الفرع، والمستغنى عنه هو الأصل".

اعتراض السخاوي: قوله: " إن الأخفش أراد أنهما الأصل في الاستثقال" فأيُّ استثقالٍ في (عَوِرَ) و(حَوِلَ)؟ وليس ما قاله بمعنى ما قال سيبويه في حَمِرَ واحْمَرَّ، ثم استدرك خطأه فقال: على أن (اِفْعَلَّ) و(اِفْعَالَّ) مطردان في الألوان نحو: (اسْوَدَّ واسْوَادَّ)، و(ابْيَضَّ و ابْيَاضَّ)، و(اصْفَرَّ و اصْفَارَّ)، إلا أنّ (افْعَلَّ) أكثر؛ لأنه أصل في الاستثقال.

---

(١) سفر السعادة وسفير الإفادة ٢/٥٨٣.

(٢) سفر السعادة وسفير الإفادة ٢/٥٩١.

(٣) سفر السعادة وسفير الإفادة ٢/٥٩٢.

٣- قال محمد بن بدر: "ولا نكاد نجد في الألوان اسماً على (فَعِلَ)؛ ولا يقولون: (حَمِرَ)، ولا(صَفِرَ) ولا (شَهِبَ). قال: فهذا يقوي أن العيوب مخالفة للألوان التي لا يمتنع فيها اِفْعَلَّ واِفْعَالَّ، واِفْعَالَّ لا يمتنع من الألوان؛ لأنه مبني له، وأما العيوب فأقرب إلى الأدواء: هكذا ذكر سيبويه".

اعتراض السخاوي: قوله: "ولا نكاد نجد في الألوان اسما على (فَعِلَ)" مع أنه أنشد قول نصيب: "سَوِدتُ..."[١] من العجب[٢].

دراسة المسألة:

الأصل في فعل التعجُّب ألاَّ يكون مُعَبِّراً عن فاعله بـ(أَفْعَل فَعْلَاء)، فلا يبنيان من نحو: "عَرِجَ" فهو "أَعْرَج" من العيوب، و"شَهِلَ" فهو "أَشْهَل" من المحاسن، "وخَضِرَ الزرعُ" فهو "أَخْضَر"من الألوان[٣].

وعلة المنع عند الجمهور أن حقَّ ما يصاغان منه أن يكون ثلاثياً محضاً[٤]، ونقل عن الأخفش أنه جوّز التعجب من العاهات، فيقال: "مَا أَعْوَره"، وجوَّزه الكسائي أيضاً، وتبعه هشام[٥]. قال السيوطي: "وجوزه الكسائي، وهشام[٦]، والأخفش من العاهات، نحو: "مَا أَعْوَره"، وزادا- أي الكسائي وهشام -والألوان أيضا نحو: (مَا أَحْمَره)، ومنع ذلك الأخفش كسائر البصريين"[٧].

فإن كان الوصف منه على "أَفْعَل فَعْلاء" مثل: "حَوِرَ وخَضِرَ" لم تجئ منه الصيغة مباشرة. وإنما تجيء من فعل آخر مستوفٍ للشروط؛ صالح لما نريده، نحو: (قَوِيَ، ضَعُفَ، حَسُن...)، فنقول: (ما أَقْوَى، ما أَضْعَف، ما أَحْسَن، ما أَقْبَح ...)، ونحو ذلك مما يناسب، أو نقول: (أَقْوِ، أَضْعِفْ، أَحْسِنْ....)، ثم نجيء بعد هذه الصيغة بمصدر الفعل الذي لم يستوفِ الشروط [٨].

---

(١) البيت الذي استشهد به محمد بن بدر هو قول نُصَيْب :

سَـــــوِدتُ فلـــــم أَمْلِـــــكْ سَـــــوادِي وتَحْتَـــــه قَمِـــــيصٌ مـــــن القُـــــوهيِّ بِـــــيضٌ بَنَائقُـــــهْ

(٢) سفر السعادة وسفير الإفادة ٢/٥٩٣-٥٩٥.

(٣) يُنظر: التصريح بمضمون التوضيح في النحو٢/٧١.

(٤) توضيح المقاصد والمسالك٢/٨٩٦.

(٥) همع الهوامع٣/٣١٨.

(٦) هشام بن معاوية الضَّرِير أَبُو عبد الله النحويّ الكوفيّ توفيّ سنة تسع ومائتين. (بغية الوعاة٢/٣٢٨).

(٧) همع الهوامع٣/٣١٨.

(٨) يُنظر: النحو الوافي٣/٣٥٣، ويُنظر: توضيح المقاصد والمسالك٢/٨٩٧، وشرح الأشموني٢/٢٦٩.

الخلاف في التعجب من الألوان والعُيُوب الظَّاهرة:

اختلف النحاة في صياغة التعجب من الألوان والعيوب الظاهرة، أما التعجب من العيوب الباطنة، فيجوز كأفعل التفضيل، نحو: ما أَحْمَقه![1].

كما اختلفوا في بناء التعجب من لفظي (البياض والسواد)، على اعتبار أنهما أصلا الألوان. فأجاز الكوفيون ذلك، وقالوا أنه يجوز أن يستعمل "ما أَفْعَله" في التعجب من: (البياض والسواد) خاصة، من بين سائر الألوان، نحو أن تقول: هذا الثوب ما أَبْيَضَهُ!، وهذا الشعر ما أَسْوَدَهُ! [2]، واحتج الكوفيون على صحة مذهبهم بالنقل والقياس:

أولاً: النقل :

- احتجوا بقول طرفة بن العبد: [البسيط]

إذا الرجـــال شَـــتَوْا واشْـــتَدّ أَكْلُهُـــمُ فأنـــت أبيضُـــهُم سِـــرْبَالَ طَبَّـــاخِ[3]

وجه الاحتجاج أنه قال "أَبْيَضُهُمْ" وإذا جاز ذلك في "أَفْعَلهم" جاز في "ما أَفْعَلَه وأَفْعِلْ به"؛ لأنهما بمنزلة واحدة في الباء، واحتجوا أيضا بقول رؤبة: [الرجز]

أبـــــيضُ مـــــن أخـــــت بنـــــي إبَـــــاضِ

حيث بنى أفعل التفضيل من البياض في قوله : (أبيض من)، وإذا جاز ذلك في أفعل من كذا، جاز في (ما أفعله وأفعل به)؛ لأنهما بمنزلة واحدة في هذا الباب [4].

- وقد جاء في الحديث الشريف الذي ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله في صفة الحوض: «ماؤُهُ أَبْيَضُ من اللَبَنِ» [5]، وفي صفة جهنّم [6]: « لهي أسودُ من القار » .

والشّاهد فيهما قوله: (أَبْيَض)، و(أَسْوَد)، حيث بَنَى (أفْعَل) التفضيل من البياض والسواد.

- ومن كلام أم الهيثم [1]: « هو أسودُ من حَنَكِ الغراب» .

---

(١) يُنظر: شرح الرضي على الكافية ٥/٢٤٦.

(٢) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/١٤٨ .

(٣) هذا البيت في: الإنصاف في مسائل الخلاف١/١٢٠،١٢٢، ومن تاريخ النحو العربي١/١٧٥،١٧٣.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف١/١٢١-١٢٢.

(٥) صحيح البخاري ٥/٢٤٠٥ .

(٦) رواه الإمام مالك في الموطأ ٧٠٣ (ما جاء في صفة جهنم) .

والشّاهد فيه قوله: (أَسْوَد)، حيث بَنَى (أفْعَل) التفضيل من السواد[٢].

ثانياً: القياس:

قالوا: إنما جوزنا ذلك من السواد والبياض دون سائر الألوان؛ لأنهما أصلا الألوان، ومنهما يتركب سائرها من الحمرة، والصفرة، والخضرة، والصُّهْبَة[٣]، والشُّهْبَة[٤]، والكُهْبَة[٥]، إلى غير ذلك، فإذا كانا هما الأصلين للألوان كلها جاز أن يثبت لهما ما لا يثبت لسائر الألوان؛ إذ كانا أصلين لها ومتقدمين عليها[٦]، وأحكام الأصول أعم من أحكام الفروع وأقوى[٧].

مذهب البصريين:

ذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز فيهما كغيرهما من سائر الألوان. قال به الخليل وسيبويه[٨]، والمبرِّد[٩]، وتبعهم ابن السّرّاج[١٠]، وأبو علي الفارسي[١١]، وأبو البركات الأنباري[١٢]، وابن يعيش[١٣]، وابن عصفور[١٤]، وابن مالك[١٥]، والرَّضي[١٦]، وأبو حيّان[١٧]، وابن عقيل[١٨].

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٥٧٨/١، والارتشاف ٢٠٨٣/٤ ، أم الهيثم هي: عُثيمة بنت عبد الرَّحْمَن بن فضَالة بن عبد الله بن ربيعَة بن مسروح تُكنى أم الهُيَثَم، كانت رواية أهل البصرة، روى عنها مُحَمَّد بن زكريا البَلْخِي وغيره. (انظر: إكمال الإكمال١٢٤/٤، والأعلام٢٩٢/٥).

(٢) يُنظر: الارتشاف ٢٠٨٣/٤.

(٣) الصُّهْبَة: الشُّقْرَة في شعَر الرأس. الصحاح١٦٦/١. مادة (صهب).

(٤) الشُّهْبَةُ في الألوان: البياضُ الذي غلب على السواد. الصحاح١٥٩/١. مادة (شهب).

(٥) الكُهْبَةُ: غُبْرَةٌ مُشْرَبَةٌ سواداً في ألوان الإبلِ خاصّة. العين٣٨٢/٣. مادة (كهب).

(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف١٢٥/١-١٢٦، والتبيين عن مذاهب النحويين ص٢١٧.

(٧) التبيين عن مذاهب النحويين ص٢١٧.

(٨) يُنظر: الكتاب ٩٧/٤-٩٨.

(٩) يُنظر: المقتضب ١٨١/٤.

(١٠) يُنظر: الأصول ١٠٢/١.

(١١) يُنظر: المسائل العضديات ص ١٣٥.

(١٢) يُنظر: أسرار العربية ص ١٢١.

(١٣) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٩١/٦-٩٢ .

(١٤) يُنظر: المقرب ٧٢/١-٧٣.

(١٥) يُنظر: شرح التسهيل ٤٤/٣-٤٥.

(١٦) يُنظر: شرح الكافية ٤٤٩/٣.

(١٧) يُنظر: البحر المحيط ٨٩/٧.

(١٨) يُنظر: المساعد ١٦٢/٢ .

حجة البصريين:

احتج البصريون على صحة مذهبهم بأن قالوا: الدليل على أنه لا يجوز استعمال "ما أَفْعَلَه" من البياض والسواد أنا أجمعنا على أنه لا يجوز أن يستعمل مما كان لونًا غيرهما من سائر الألوان؛ فكذلك لا يجوز منهما[١]، وإنما قلنا ذلك؛ لأنه لا يخلو امتناع ذلك من أمور وهي:

أولها: لأن حقّ صيغة التعجب أن تُبنى من الثلاثي المحض، وأكثر أفعال الألوان والخلق إنما تجيء على "افْعَلَّ" بتسكين الفاء وبزيادة اللام نحو: "اخْضَرَّ"، فلم يُبنَ فعلا التعجب في الغالب مما كان منها ثلاثيًّا؛ إجراء للأقل مجرى الأكثر[٢]. فلا يصحُّ زيادة همزة التعجُّبَ عليه، وما جاء منه على ثلاثة أحرف فمعدول به عن أَصله، ولهذا يصحُّ فيه الواو نحو: (حَوِلَ) تَنْبِيها على أنَّه في حكم (احْوَلَّ)، وما جاء منه ثلاثياً لا غير نحو: (عَمِيَ)، فمحمول على الباقي[٣].

ثانيها: لأنَّ العيوب الظَّاهرة كالخلقِ الثَّابتة كاليدِ والرجل، وكما لا يُبنى من هذه الأعضاء فعل التعجُّب كذلك العيوب الظَّاهرة، وأمَّا العيوب الباطنة كـ"عمى القلب والحماقة "، فيُبنى منها فعل التعجُّب نحو:(مَا أَعْمَى قَلْبه)! [٤]. وكذلك تقول: ... (ما أَصْفَرَ العبدَ)! من الخُلُوِّ، والمكان إذا خلا من قولهم: (صَفِرَ الإناء) إذا خلا، و(ما أَسْمَرَهُ)! من السَّمَر؛ فإن أردت بجميع ذلك اللّون لم يجز[٥]. كما نص على ذلك الخليل وهو إن هذا شيء قد ثبت واستقر فليس يجوز فيه الزِّيادة والنُّقصان، فهو وإن كان مشتقاً من الفعل بمنزلة اليد والرجل لا تقوله كما لا تقول ما أَيْدَاه!، ولا ما أَرْجَله!، وإنَّما أَقُول: ما أَشَدَّ يَده!، فعلى هذا مَا أَشَدَّ حُمْرَته!، ومَا أَشَدَّ عَوَره!، وكذلك جميع بابها"[٦]. وردَّ ابن الحاجب هذا التعليل الذي علل به الخليل بقوله: "وتعليلك إنما كان من جهة المعنى لا من جهة اللفظ"[٧].

ثالثها: لأن بناء الوصف من هذا النوع على (أَفْعَل)، ولم يُبْنَ منه (أَفْعَل) تفضيل؛ لئلا يلتبس أحدهما بالآخر، ولما امتنع صوغ (أَفْعَل) التفضيل منه امتنع صوغ فعلي التعجب منه؛ لجريانهما مجرى واحدًا في أمور كثيرة[٨]. قال ابن

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/١٢٦، والمسائل النحوية والصرفية في كتاب الفصوص للبغدادي٢٤٥-٢٤٧. (رسالة دكتوراه).

(٢) التصريح بمضمون التوضيح في النحو٢/٧١.

(٣) يُنظر: علل النحو١/٣٢٨-٣٣٠، واللباب في علل البناء والإعراب ١/٢٠٢.

(٤) اللباب١/٢٠٢، والتصريح بمضمون التوضيح في النحو٢/٧٢.

(٥) اللمحة في شرح الملحة١/٥١٨.

(٦) المقتضب٤/١٨٢.

(٧) الإيضاح في شرح المفصل١/٦٥٤.

(٨) التصريح بمضمون التوضيح في النحو٢/٧٢.

الحاجب: "والحقّ إنه إنما لم يتعجب منه؛ لأنه بُني منهما (أَفْعَل) لغير التفضيل، فكرهوا أن يبنوا منهما أَفْعَل التفضيل فيلتبس"[1]. وعلل ابن مالك لذلك بقوله: " لتساويهما وزناً ومعنى، وجريانهما مجرى واحدًا في أُمور كثيرة"

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين:

- أما احتجاجهم بقول الشاعر: [البسيط]

(فأنـــــت أبيضُ ـــــهُم سِـــــرْبَالَ طَبَّـــــاخِ)

فلا حجّة فيه من وجهين:

أحدهما: أنه شاذ فلا يؤخذ به. وهذا هو الجواب عن قول الآخر: [الرجز]

(أبـــــيضُ مـــــن أُخـــــت بَنِـــــي أُبَـــــاضِ)

والوجه الثاني: أن يكون قوله: "فأَنْتَ أَبْيَضُهُم" أَفْعَل الذي مؤنثه فَعْلَاء كقولك:" أَبْيَضَ وبَيْضَاء"، ولم يقع الكلام فيه، وإنما وقع الكلام في (أَفْعَل) الذي يراد به المفاضلة نحو: "هذا أَحْسَن منه وَجْهًا، وهو أَحْسَن القُوم وجهًا" فكأنه قال:(مُبْيَضّهم)، فلما أضافه انتصب ما بعده عن تمام الاسم، وهذا هو الجواب عن قول الآخر: [الرجز]

(أبـــــيضُ مـــــن أُخـــــت بَنِـــــي أُبَـــــاضِ)

ونحوه قول الشاعر:[الطويل]

وأبـــيضُ مِـــنْ مـــاء الحديـــد كأنّـــه شـــهابٌ بَـــدَا واللّيـــل داجٍ عَسَـــاكرُه

ونحوه أيضًا قول الآخر: [الكامل]

لمَّـــا دَعـــانِي السَّـــمْهَرَيُّ أجَبْتُـــهُ بِـــأبْيَضَ مِـــنْ مـــاءِ الحَدِيـــدِ صَـــقِيلِ

وأما قولهم: "إنما جوَّزنا ذلك لأنهما أصلان للألوان، ويجوز أن يثبتَ للأصل ما لا يثبتُ للفرع" قلنا: هذا لا يستقيم، وذلك لأن سائر الألوان إنما لم يجز أن يستعمل منها "ما أَفْعَلَه، وأَفْعِل منه" لأنها لازمت محالَّها، فصارت كعضوٍ من الأعضاء، فإذا كان هذا هو العلة فنقول: هذا على أصلكم ألزم، وذلك لأنكم تقولون: إن هذه الألوان ليست بأصل في الوجود، على ما تزعمون، بل هي مركبة من البياض والسواد؛ فإذا لم يجز مما كان متركبًا منها لملازمته المحل فلأن لا يجوز مما كان أصلًا في الوجود وهو ملازم للمحل كان ذلك من طريق الأولى[2] .

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل١/٦٥٣.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف١/١٢٠-١٢٥، ويُنظر: همع الهوامع٣/٣١٦-٣٢٠.

وقد جاء في الشّعْر (أَبْيَضُهم) و(أَبْيَضُ من كَذَا)، و(أَسْوَدُ من كَذَا) وهذا مذهب ضعيف لما تقدَّم، وجَعْلُ الْبَيَاض والسواد أصلين دعوى لا دليل عليها، ولو صحّت لم يستقم قَوْلهم فيها، وما جاء في الشّعر فهو إمَّا شاذّ أَو يكون منه التي بعده صفةٌ له، أَو يكون (أَفْعَل) لَا يُرَاد به المبالغة[1].

وخالف الحريري مذهب الكوفيين، فقال: "ويقولون في التَّعجُّب من الألوان والعاهات: مَا أبيض هذا الثَّوْب!، وما أعور هذا الفرس كما يقولون فِي التَّرجيح بين اللونين والعورين: زيد أَبيض من عَمْرو، وهذا أَعور من ذَاك، وكل ذلك لحن مجمع عليه، وغلط مقطوع به"[2].

وغَلَّط الصفديُّ من قال بجواز التعجب من الألوان والعيوب، فقال: "ويقولون في التعجب من الألوان والعاهات: ما أبيض هذا الثوب وأعور هذا الفرس. وذلك غلط" [3].

وبعد، فالذي يظهر لي أن رأي البصريين هو الصحيح، الذين لا يجيزون بناء التعجب من العيوب والألوان، لأن العرب لم تبنِ فعل التَّعجُّب إلَّا من الفعل الثلاثي الَّذي خصته بذلك لخفته، والغالب على أفعال الألوان والعيوب التي يُدركها العيان أَن تتجاوز الثلاثي...، ولهذا لم يجز أَن يُبنى منها فعل التَّعجُّب[4].

واعتراضات السخاوي في هذه المسألة – فيما يظهر لي– اعتراض جيد؛ لأنّ الأصل في أفعال الألوان والعيوب أن تكون على (افْعَلَّ)، و(افْعَالّ) نحو : احمرّ، و احمارّ، ودخول الهمزة على هذا محال، وهي بذلك تزيد على ثلاثة أحرف، وما زاد عن ثلاثة أحرف لا يُبنى منه فعل التعجب.

فـ(عَوِرَ) أَصله في الاستعمال (اعْوَرَّ)، وكذلك (حَوِلَ) أصله (احْوَلَّ)، والدليل على ذلك من وجهين[5]:

١– أَنه قد اطرد في هذه الألوان والخلق أن يجيء على (افْعَلَّ)، كقولك: اصْفَرَّ واخْضَرَّ، ولا يَجِيء على (فَعِلَ).

٢– أَن (افْعَلَّ) أثقل من (فَعِلَ)، ومن كلامهم جواز التَّخفيف من الثقيل، أَعني أنهم ينتقلون من الثقيل إلى الخفيف، وإنَّما نقل (عَوِرَ) من (اعْوَرَّ)، و(حَوِلَ) من (احْوَلَّ)، وليس من كلامهم أن ينقلوا الخفيف إلى الثقيل، إذا اتفقا في المعنى، اعني الخفيف والثقيل؛ لأن نقل الخفيف يُوجب تكلّفا لا فائدة فيه، إذا كانا في هذا الموضع قد اتفقا في المعنى،

---

(١) اللباب ١/٢٠١.

(٢) درة الغواص في أوهام الخواص ١/٣٦.

(٣) تصحيح التصحيف وتحرير التحريف ١/٧٧.

(٤) درة الغواص في أوهام الخواص ١/٣٦، وتصحيح التصحيف وتحرير التحريف ١/٧٧.

(٥) علل النحو ١/٣٢٩-٣٣٠.

ومثل هذا لا يقع من حكيم، فدلَّ استعمالهم (عَوِرَ واعْوَرَّ) بمعنى واحد، أن (عَوِرَ) مخفف من (اعْوَرَّ) . والله أعلم بالصواب.

المبحث الثالث:

الاعتراضات في جمع التكسير والتصغير

وفيه مسألتان

تكسير الخماسي وتصغيره

قال السخاوي[1]: « أسْكُرَّجَة[2]: هي فارسية عُرِّبت...، قال أبو علي في تحقيرها: "أُسَيْكِرَة" بحذف الجيم، وعلى التعويض: "أُسَيْكيرَة"، وكذلك قياس التكسير إن اضطر إليه. وزعم سيبويه أن الخماسي لا يُكسر إلا على استكراه، فإن جمع على غير تكسير ألحق الألف والتاء. قال: « وقياس ما ذَكَر سيبويه في إبْراهِيم: سُكَيْرِجَة، وما تقدم هو الوجه»[3].

دراسة المسألة:

تكسير الخماسي المجرد – على مذهب البصريين – مكروه عند العرب، ولذلك إذا اضطروا إلى جمعه جمع تكسير حذفوا منه. قال سيبويه عن العرب: " لا يُكسّرون بنات الخمسة إلاّ أن تستكرههم فيخلّطوا؛ لأنَّه ليس من كلامهم"[4].

ولهذا إذا جمعت الخماسي المجرد من الزوائد نحو: (سَفَرْجَل) حذفت منه آخره، فتقول في سَفَرْجَل: (سَفَارِج)، وفي قِرْطَعب: (قَرَاطِع)...[5]، وأن العرب لا تجمع ما يحذف منه حرف أصلي إلا على استكراه كما ذكر سيبويه[6]، وغيره من العلماء كابن جني[7]، والزمخشري[8]، وابن عصفور[9].

---

(١) نقل السخاوي هذا القول من أبي منصور الجواليقي في المعرّب في ص٧٥-٧٦، وتصرف فيه تصرفاً يسيراً . لكنه لم يعزوه إليه. وقول أبي منصور هو: " أُسْكُرُجَه: هي فارسية عُرِّبت...، قال أبو علي: فإن حقّرت حذفت الجيم والراء، فقلت: "أُسَيْكِرَه" وإن عوضت من المحذوف قلت:"أُسَيْكيرَه"، وكذلك قياس التكسير إن اضطر إليه. وزعم سيبويه أن بنات الخمسة لا تُكسر إلا على استكراه، فإن جمع على غير التكسير ألحق الألف والتاء. وقياس ما رواه سيبويه في " بُرْيْهِم" سُكَيْرِجَه، وما تقدم الوجه".

(٢) إناء صغير تُوضع فيه الكوامخ، ونحوها من المشهيات على المائدة. (انظر: المعجم الوسيط ١/١٨).

(٣) سفر السعادة ١/٥٩-٦٠.

(٤) الكتاب ٣/٤٤٤.

(٥) شرح المكودي ٢/٨١٥.

(٦) الكتاب ٣/٤٤٤.

(٧) المنصف ١/١٤٩.

(٨) المفصل في صنعة الإعراب ص٢٤٠.

(٩) الممتع ١/١٨٤.

وعلل ابن يعيش استكراه جمع الخماسي، فقال: "اعلم أنه لا يجوز جمع الاسم الخماسي؛ لإفراطه في الثقل بطوله وكثرة حروفه، وبُعده عن المثال المعتدل وهو الثلاثي، وتكسيره يزيده ثقلاً بزيادة ألف الجمع، فكرهوا تكسيره لذلك، فإذا أُريد تكسيره حذفوا منه حرفا وردوه إلى الأربعة، وذلك الآخِرُ لوجهين:

أحدهما: أنّ الجمع يسلم حتى ينتهي إليه، فلا يكون له موضع.

الثاني: أنّ الحرف الآخِر هو الذي أثقل الكلمة، فلولا الخامس ماكان ثقيلا[1].

وذكر الرضيُّ أن العربَ لا يُصَغِّرُون الخماسيّ ولا يُكسّرونه على سعةِ الكلام، قال: "إنما استكره تصغير الخماسي وتكسيره؛ لأنك تحتاج فيهما إلى حذف حرف أصلي منه، ولا شك في كراهته، فلا تصغره العرب، ولا تكسره في سعة كلامهم، لكن إذا سُئِلُوا: كيف قياس كلامكم لو صغرتموه أو كسرتموه؟ قالوا: كذا وكذا، ولك زيادة ياء العوض كما في التصغير"[2]. ومنع ابن ولاد تكسير الخماسي ألبتة[3].

الحرف المحذوف في الخماسي المُكسَّر:

الأسماء التي عددها خمسة أحرف، يُحذف منه حرف ثم يُكسّر على مثال (فَعَالِل) أو (فَعَالِيل)، إن عوَّضت من المحذوف، ويكون الحذف على حسب ما أُحْكم في التصغير، نحو: فَرَازِد، وفَرَازِيد، وعَفَاجِج، وعَفَاجِيْج[4].

والحذف لابد منه؛ لأن بُنية التكسير لا تقوم به؛ لأنها رباعية، لكن إنما يُحذف الزائد إذا كان ثَمَّ زائد لا أصلي، إذ كان حذف الأصلي هدماً لأصالة الكلمة [5]. وحذف الخامس هُوَ الأجود [6]، وهو مذهب سيبويه[7].

وذهب المبرد إلى أنه لا يحذف في مثل هذا إلا الخامس[8]، و(فَرَازِق) غلط[1]، وما كان غلطاً لا يتعدى به اللفظة المسموعة [2].

---

(١) شرح المفصل٥/٣٩.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب٢/١٩٢-١٩٣.

(٣) يُنظر: الانتصار لسيبويه على المبرد ص٢٦١.

(٤) المقرب٢/١٢٥، وشرح المكودي٢/٨١٥، ويُنظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور٢/٤٤٦.

(٥) المقاصد الشافية٧/٢٢٧، ويُنظر: شرح عمدة الحافظ٢/٩٣٩-٩٤٠. والعَفَاجِج جمع: عَفَنْجَج، والعَفَنْجَجُ الأحرق الجافي، الَّذِي لَا يتَّجه لعمل. وَقيل: الأحمق فَقَط، المحكم١/٣٣٧، مادة(عفج).

(٦) التصريح بمضمون التوضيح٢/٥٥٤، وتوضيح المقاصد٣/١٤١٠.

(٧) الكتاب٣/٤٤٨.

(٨) المقتضب٢/٢٣٠.

وأجاز الكوفيون والأخفش[٣] حذف الحرف الذي قبل الرابع في مثل فَرَزْدَق، وخدرنق، فيُجيزون في الجمع فَرَادِق، وخَدَانِق بحذف الزاي والراء[٤]، كأنهم رأوا حذف الثالث أسهل؛ لأن ألف الجمع تحل محله[٥].

ونقل السيوطي عن أبي حيان علة حذفهم للثالث. فقال أبو حيان: " وكأنهم رأوا حذف الثالث أسهل؛ إذ تحل ألف الجمع محلها، فيبقى ما قبل الألف معادلاً لما بعدها في كون كل منهما حرفين متساويين في نظم الترتيب، وكأنهم رأوا أن بالثالث حصل الامتناع من الوصول إلى مماثلة (مَفَاعِل) أو (مَفَاعِيْل)، فأجروه مجرى الزائد الذي جاء ثالثاً، فحذفوه نحو: واو (فَدَوْكَس) حيث قالوا: (فَدَاكِس)"[٦].

تَصْغِير الخماسي:

إن حقّرت بنات الخمسة حذفت الحرف الأخير؛ لتناهي مثال التحقير دونه اعتباراً بحاله في التكسير تقول في سفرجل: (سُفَيرِج)، وفي فرزدق: (فُرَيْزِد)؛ حملاً على (سَفَارِج) و(فَرَازِد)، وذلك أَن التحقير هُنَا، والتكسير من وادٍ واحد[٧]. نصَّ على هذه القاعدة سيبويه[٨]، وجماهير النحاة فيما ذكر السيوطي[٩]، وذكر سيبويه أوجه الشبه بينهما ثلاثة[١٠]:

١- في حروف اللين.

٢- وانكسار الحرف بعد حرف اللين الثالث.

٣- وانفتاحه قبل حرف اللين.

---

(١) توضيح المقاصد٣/١٤١٠، وارتشاف الضرب١/٤٦٢-٤٦٣، ويُنظر: شفاء العليل٣/١٠٤٧-١٠٤٨، والمقاصد الشافية٧/٢٢٧، وشرح عمدة الحافظ٢/٩٣٩-٩٤٠.

(٢) همع الهوامع٢/٢٥٩.

(٣) آراء الأخفش في كتاب همع الهوامع ص٨٩. (رسالة ماجستير).

(٤) ارتشاف الضرب١/٤٦٢- ٤٦٣، وتوضيح المقاصد٣/١٤١٠، ويُنظر: شفاء العليل٣/١٠٤٧-١٠٤٨.

(٥) توضيح المقاصد٣/١٤١٠.

(٦) همع الهوامع٣/٢٦٠-٢٦١.

(٧) اللمع١/٢١٥.

(٨) الكتاب٣/٤١٧.

(٩) الأشباه والنظائر٢/١٥١.

(١٠) الكتاب٣/٤١٧.

فإذا صُغِّر الخماسي على ضعفه، فالأَوْلَى حَذْفُ الخامس منه؛ لأنه لا يزال في سهولة حتى يرتدع بالخامس، فيحذف الذي ارتدع عنه وهو (الخامس)، نحو: سُفَيْرِج في: (سَفَرْجَل) [1]. بحذف خامسه وهو (اللام)، ومنهم من لا يحذفها[2].

روى الأخفش أنه سمع من يقول: "سُفَيْرِجِل" بتحريك الجيم بالكسر للإتباع؛ ولأن الانتقال من الكسرة إلى الفتحة كالانتقال من سفلٍ إلى علو من غير حذف، وهو ضعيف[3].

وحكى سيبويه عن بعض النحويين: "سُفَيْرِجِل"، وفي الجمع: (سَفَارِجل)، فقال الخليل: "لو كنت محقراً هذه الأسماء، ولا أحذف منها شيئا كما قال بعض النحويين لسكنت الذي قبل الأخير، فقلت: (سُفَيْرِجْل) بتسكين الجيم حتى يصير بوزن (دُنَيْنِير)؛ لأن قبل الآخر الياء الساكنة حتى تصير الجيم مثل الياء"[4].

وبعضهم يختار حذف ما أشبه الزائد، وإن لم يكن آخرا، فيقول في جَحْمَرِش: (جُحَيْرِش)، فيحذف الميم؛ لأنها من حروف الزوائد في غيره، وفي فَرَزْدَق: (فُرَيْزِق) بحذف الدال لشبهها الزائد؛ لأنها تشبه التاء من حروف الزوائد[5]. اعترض المبرد على ذلك بقوله: " وليس ذلك بالقياس إنَّما هو شبيه بالغلط"[6].

وإن كان فيه زيادة، فإنه إن كان على خمسة أحرف، ورابعه حرف علة زائد ملحقا كان أو غير ملحق، لم تحذف منه شيئاً، إلا أنك تقلب حروف العلة ياء إن كان ألفا أو واواً. فتقول في تصغير: قِنديلٍ، وبُهْلُول، وسِرْبال، ومُسَرولٌ: (قُنَيْدِيل، وبُهَيْلِيل، وسُرَيْبِيل، ومُسَيريل)[7].

وقد يخلف لهذا التصغير أصل يشبه الزائد نحو: (بُرَيْه وسُمَيع)، مصغري: إِبْرَاهِيم وَإِسْمَاعِيل، فإن الميم واللام بلفظ الزائد وإن كانا أصليين بلا خلاف[8]. وإنما اختلفوا في الهمزة:

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين١/٣٢٨.

(٢) التصريح بمضمون التوضيح٢/٥٦٢.

(٣) شرح ابن الحاجب١/٣٢٨، ويُنظر: المفصل في صنعة الإعراب ص٢٥٣، والشافية في علم التصريف١/٥٤،٣٢، وشرح شافية ابن الحاجب١/٢٠٣.

(٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي٤/١٦٧.

(٥) شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين١/٣٢٨.

(٦) المقتضب٢/٢٥٠-٢٥١.

(٧) المقرب٢/٩١.

(٨) التصريح بمضمون التوضيح٢/٥٧٩.

فذهب سيبويه إلى حذف الهمزة، فيصير ما بَقِي على (فُعَيْعِيل) خماسياً رابعه حرف مد ولين، فلا يحذف منه شَيْء. وتقول: (بُرَيْهِيم وسُمَيْعِيل) [1].

ووصف المبرد قول سيبويه بالتناقض، فقال: "وهذا خطأ ونقض لقوله؛ لأنه قال: إن الألف لا تلحق بنات الأربعة الزائدة"[2]، وذهب المبرد إلى إبقاء الهمزة؛ لأصالتها عنده وإلى حذف الميم واللام كما تحذف آخر الخماسي الأصول[3]، فقال أبو العباس: قال أبو عثمان: الهمزة لا تزاد في الأربعة، ولا في الخمسة، وأنا أقول: (أُبَيْرِيْهٌ)؛ لأن الألف رابعة[4].

واحتج ابن ولّاد[5] لسيبويه على المبرد بقوله: "وأما قوله إن الهمزة لا تدخل على بنات الأربعة زائدة، فهذا حكم على الأسماء العربية، والأسماء الأعجمية لا تدخل في مثل هذا الحكم..."

وغلّط ابن السراج سيبويه؛ لأنَّه حذَفَ الهمزة، فجعلها زائدةً ومن أصوله أنَّ الزوائدَ لا تلحقُ ذواتِ الأربعةِ من أوائِلها إلا الأسماءَ الجاريةَ على أَفعالِها، ويلزمهُ أن يصغر إبراهيم: أُبَيْرِيهٌ [6].

أما ركن الدين، فيرى أن قول سيبويه هو الأولى؛ من عدة أوجه[7]:

١- لأنه أقلّ حذفاً.

٢- ولبقائه على فُعَيْعِيل مع كون رابعه حرف لين.

٣- ولأنه أدلّ عل المكبّر، فإن "بُرَيْهِيم " أدلّ على إبراهيم من "أُبَيْرِه".

ونقل السيوطي عن أبي حيَّان قوله: " والصَّحيح ما ذهب إليه سيبويهٍ، وهكذا صغر العرب فيما رواهُ أبو زيد وغيره"[8]. ويرى الرضي بأن القياس يقتضي ما قاله المبرد، إلا أن المسموع من العرب ما قاله سيبويه[9].

---

(١) الكتاب٣/٤٤٦.

(٢) انتصار لسيبويه على المبرد ص ٢٢٣.

(٣) الأصول في النحو٣/٥١، وتوضيح المقاصد٣/١٤٣٧.

(٤) يُنظر رأي المبرد في: التعليقة على كتاب سيبويه٣/٢٩٧، والأصول ١/٦٣، وشرح شافية ابن الحاجب لركن الدين١/٣٢٧، والتصريح بمضمون التوضيح ٢/٥٧٩.

(٥) انتصار لسيبويه على المبرد ص ٢٢٤.

(٦) الأصول في النحو٣/٥١، وتوضيح المقاصد٣/١٤٣٧.

(٧) شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين١/٣٢٧.

(٨) همع الهوامع٣/٣٩٣.

(٩) شرح شافية ابن الحاجب للرضي١/٢٦٣.

ولعل رأي أبي علي مخالف لسيبويه – كما ذكر ذلك السخاوي في تصغير: (أُسْكُرُّجَه) – موافق لرأي المبرد في بقاء الهمزة عند تصغير (إبراهيم)، وحجة أبي عليٍّ في ذلك أنه لا يجوز أن تجعل الهمزة زائدة؛ لتبقى خمسة أحرف كلها أصولا؛ لأن الحروف التي تلحق زائدة أول بنات الثلاثة لا تلحق بنات الأربعة إلا أسماء الفاعلين، والمفعولين، والأفعال المضارعة نحو: (مُدَحْرِج يُدَحْرِجُ)، فإن لم تلحق بنات الأربعة كان من أن تلحق بنات الخمسة أبعد [1].

ويقطع السخاوي بأصالة الهمزة في: (إبْراهيم وإسْماعيل وأسْكُرُّجَه). فيقول: "متى كانت الهمزة في أول الكلمة ومعها أربعة أحرف من الأصول فهي أصل، عُرف الاشتقاق أو لم يُعرف، والكلمة بها من الخماسي، وكذلك إن كانت حشواً أو طرفاً، وذلك لكثرة كونها أصلاً في ذلك إلا أن يمنع مانع أو يدل على الزيادة دليل...، فعلى هذا قالوا الهمزة في: (إبْراهيم وإسْماعيل)، ونحو ذلك أصل؛ لأنها أول وبعدها أربعة أحرف أصول"[2]. ولذلك رجّح السخاوي أبا علي الموافق لرأي المبرد في بقاء الهمزة في: (أسْكُرُّجَه وإبْراهيم وإسْماعيل) في التصغير؛ لأصالتها.

والذي يظهر لي أنه لا حُجة لسيبويه في حذف همزة: (أسْكُرُّجَه وإبْراهيم وإسْماعيل) في التكسير والتصغير، والصحيح – في نظري– هو قول أبي عليٍّ وقول المبرد؛ لموافقتهما للقياس من جهة، ومن جهة أخرى لتأييد أغلب النحاة لرأييهما.

وعلى هذا فالاسم الخُماسيّ لا يخلو من أحد ثلاثة أقسام:

أحدها: أن لا يكون فيه حرفٌ من حروف الزّيادة؛ نحو: (فَرَزْدَق)، فهذا وما يشابهه إذا صغّرت حذف آخره؛ فتقول فيه: (فُرَيْزِد)، وقد حذف بعضُهم الدّال فقال: (فُرَيْزِق)؛ لأنّها أخت التّاء.

الثّاني: أن يكون في الاسم الخُماسيّ حرفُ علّة، فتخصّ الحذف به، فتقول في تصغير (قَرْقَرَى): (قُرَيْقِر)؛ فإنّ بقاء هذه الألِف يخرج الاسم عن مثال (فُعَيْعِل) و (فُعَيْعِيْل) .

الثّالث: أن يكون في الاسم حرفان من حروف الزّيادة، فإنْ كان لأحدهما مزيّة أُقرّ، وحُذف الآخر، فإنْ تساوَيا كنت مخيّرًا في حذف أيّهما شئت [3].

يُستثقل تصغير الاسم الخُماسيّ إذا لم يكن رابعه حرف علّة، وكذلك السُّداسيّ؛ وذلك لوُقوع ثلاثة أحرف بعد ياء التّصغير، وحرفين قبله، فيميل أحدُ جانبي الكلمة إلى الجانب الآخر.وسبيل ياء التّصغير أنْ تكون وسطًا [4].

---

(١) المسائل الحلبيات ص ٣٥٤-٣٥٥.

(٢) سفر السعادة١/٢١-٢٢.

(٣) اللمحة في شرح الملحة٢/٦٦٨-٦٦٩.

(٤) اللمحة شرح الملحة٢/٦٦٦-٦٦٧.

والصحيح - في نظري- أن الخماسي لا يُكسّر إلا على استكراه؛ لأن هذا رأي أغلب النحاة كسيبويه[١]، وابن جني[٢]، وابن عصفور[٣]، وابن يعيش[٤]، والرضيُّ[٥]، وابن الحاجب[٦]، والزمخشري[٧]؛ ولأن الخماسي مستثقل في حال الإفراد فإذا جُمع زاد استثقالا[٨]. والله أعلم بالصواب.

---

(١) الكتاب٣/٤٤٤.

(٢) المنصف١/١٤٩.

(٣) الممتع١/١٨٤.

(٤) شرح المفصل٥/٣٩.

(٥) شرح شافية ابن الحاجب٢/١٩٢-١٩٣.

(٦) شرح شافية ابن الحاجب للرضي٢/٢١٧،١٩٢، وشرح شافية ابن الحاجب لركن الدين١/٤٧٧.

(٧) المفصل في صنعة الإعراب ص٢٤٠.

(٨) الإيضاح في شرح المفصل١/٥٤٢.

الخلاف في جمع (عَنْكَبُوت) وتصغيرها

عَنْكَبُوت: وعَنْكَب وعَنْكَبَاء: بمعنى واحد، والجمع :عَناكِبُ. وعن الأَصْمَعِيّ وقُطْرُب[1]: "عَناكبيت".

اعترض السخاوي على قول الأصمعي وقُطرب بقوله: وهذا من الشّاذّ الذي لا يُعَوَّلُ عَلَيْه؛ لاجْتِمَاع أَرْبَعَة أَحرُفٍ بعد أَلفه، وكذلك قالا في تَصْغِيرِه "عُنَيكبِيت". وهذا من المَرْدُودِ الذي لا يُقْبَل. ووزن عَنْكَبُوت: (فَعْلَلُوتٌ)[2].

دراسة المسألة:

التاء تزاد أولاً وحشواً وآخراً، فأما زيادتها أولاً فمنه مُطرد، ومنه مقصور على السماع كزيادتها في: (تَنْضُبٍ) و (تَتْفُلٍ)، وأما زيادتها آخراً فكذلك منه مطرد، ومنه مقصور على السماع كالتاء في: (رَغَبُوتٍ، ورَحَمُوتٍ، ومَلَكُوتٍ، وعَنْكَبُوتٍ). ومذهب سيبويه أن نون (عَنْكَبُوت) أصل وهو رباعي؛ لقولهم في معناه العَنْكَب، وهو رباعي، وذهب بعض النحاة إلى أنه ثلاثي ونونه زائدة. وأما زيادتها حشوا فلا تطرد إلا في: (الاسْتِفْعَال والافْتِعَال) وفروعهما، وقد زِيْدت حشواً في ألفاظ قليلة، ولقلة زيادتها حشوا ذهب الأكثر إلى أصالتها في "يَسْتَعُورٍ" [3]، وإلى كونها بدلا من الواو في كلتا[4].

و(عَنْكَبُوت) على وزن (فَعْلَلُوت)[5]، من أوزان الملحقُ بمزيد الخماسيِّ[6]، على تقدير أصالة النُّون، وهو ملحق بـ (فَعْلَلُول) كـ (عَضْرَفُوطٍ) [7].

والعَنْكَبُوت ذكرها سيبويه في موضعين: فقال: "عَنَاكِب فَنَاعِل"[8]، وقال في موضع: "فَعَالِل"[9]، فعلى القول الأول تكون النون زائدة، فيكون اشتقاقها من الغِلظِ[10].

---

(١) هو محمد بن المستنير أبو علي البصري المعروف بقُطرب، مات في سنة ست ومائتين. (انظر: تاريخ بغداد٤/٤٨٠).

(٢) سفر السعادة١/٣٨٩-٣٩٠.

(٣) اليَسْتَعُور: شجرٌ تصنَعُ منه المسَاوِيك. انظر: لسان العرب٥/٣٠٠، مادة (يستعر).

(٤) توضيح المقاصد٣/١٥٤٥-١٥٤٦، وشرح الأشموني٤/٦٩.

(٥) الممتع١/١١١، والأصول ٣/٢١٦، والمنصف١/١٣٩.

(٦) تداخل الأصول١/٢٣٢.

(٧) تداخل الأصول١/٢٣٢.

(٨) يُنظر: الكتاب٤/٢٥٣.

(٩) قوله: "ويكون على مثال فعللوتٍ في الاسم نحو: عنكبوتٍ وتخربوتٍ، لحقت الواو التاء كما لحقت في بنات الثلاثة في ملكوتٍ". انظر: الكتاب٤/٢٩٢.

(١٠) التكملة والذيل والصلة١/٢٢٠

ويرى الخليل أن التاء زائدة في (عَنْكَبُوت)، واستدل على زيادتها بزيادة عدد حروف هذه الكلمة على خمسة أحرف فقال: "وليس بعد الخماسي باب؛ لأنه ليس للعرب بناء في الأسماء ولا في الأفعال أكثر من خمسةِ أحرُف، فمهما وَجَدْتَ زيادة على خمسة أحرف في فِعل أو اسم، فاعلم أنَّها زائدة على البناء. وليسَت من أَصْل الكلمة، ... مثل: عَنْكَبُوت، إنما أصل بنائها عَنْكَب"[1].

واستدل ابن جني على زيادة التاء بالاشتقاق[2] بقوله: "أن التاء في (عَنْكَبُوت) زائدة. وإنما يعلم ذلك بقولهم: "عَنْكَب" في معناه. وقالوا أيضا: "عَنْكَبَاء" فبهذا يقطع على زيادة التاء في عنكبوت لا بما ذهب إليه أبو عثمان. ولكنه لما رآهم يقولون في الجمع: "عَنَاكِب"، فيجترئون على حذف التاء من غير استكراه، استدل به على زيادتها؛ لأنها لو كانت في من الأصل لقبُح حذفها؛ لأنهم لا يكسِّرون ذوات الخمسة إلا على استكراه، فقد يمكن قائل أن يقول: ما تنكر أن تكون التاء أصلاً، ويكون تكسير الكلمة على استكراه، وإذا احتج بقولهم في معناه: "عَنْكَب" سقط الكلام. فهذه هي الحجة القاطعة[3]. وقال أيضاً: " وأما " عَنْكَبُوت " فيدل على زيادة تائه، قولهم في معناه: العَنْكَب، العَنْكَبَاء...، ومثال عَنْكَبُوت: فَعْلَلُوت"[4].

واستدل العكبري على زيادة التاء في عنكبوت بالاشتقاق وعدم النظير[5].

ما يُحذَف في التكسير والتصغير من زوائد بنات الأربعة:

الرباعي تحذف منه كل زائدة ما خلا المدة الموصوفة، تقول في عَنْكَبُوت: (عُنَيْكِب)، وفي مُقْشَعِّر: (قُشَيْعِر) وفي احْرِنْجَام: (حُرَيْجِيم). ويجوز التعويض وتركه فيما يحذف منه هذه الزوائد. والتعويض أن يكون على مثال: (فُعَيْعِل)، فيصار بزيادة الياء إلى (فُعَيْعِيل)، وذلك قولك في مُغَيْلِم: (مُغَيْلِيم)، وفي مُقَيْدِم: (مُقَيْدِيم)، وفي عُنَيْكِب: (عُنَيْكِيب). وكذلك البواقي. فإن كان المثال في نفسه على (فُعَيْعيل) لم يكن التعويض[6].

---

(١) العين ١٦/١.

(٢) سر صناعة الإعراب ١٧٠/١.

(٣) المنصف ١٤٨/١-١٤٩.

(٤) المنصف ١٣٩/١، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٨٣/٤.

(٥) اللباب ٢٧٠/٢.

(٦) المفصل في صنعة الإعراب ص٢٥٥.

الواو والتاء في (عَنْكَبُوت) زائدة، وهي على ستة أحرف، فلابد من حذفهما؛ ليبقى أربعة أحرف فيقع عليها التصغير والجمع، فكأنه (عَنْكَب)، فيجمع على (عَنَاكِب)، وإن عوض قال: (عَنَاكِيْب)، وفي التصغير: (عُنَيْكِيْب) على التعويض[1].

وأما القول بأن جمعها على "عَنَاكَبِيْت"، وتصغيرها على "عُنَيْكِبِيْت" هو قول اعترض عليه السخاوي[2]، والرضي[3]، ووصفوه بالشذوذ.

ومذهب سيبويه[4] في أحد قوليه، وابن جني[5]، والسيرافي[6]، وابن يعيش[7]، والسخاوي[8] أن (عَنْكَبُوت) على وزن: (فَعْلَلُوت) بأصالة النون، وزيادة التاء، وذلك أنه يُقال في الجمع: (عَنَاكِب)، وفي التصغير: (عُنَيْكِب)، ولا دليل على أصالة التاء.

وبهذا يبقى اعتراض السخاوي صحيحاً في نظري؛ لموافقته لرأي أغلب النحاة، ولدليل الاشتقاق إذ ذكره أغلب علماء اللغة تحت مادة (عَنْكَبَ) كالخليل[9]، الأزهري[10]، وابن منظور[11]، والزبيدي[12]، وعدم النظير في أصالة التاء حتى تُجمع على "عَنَاكَبِيْت"، والله أعلم بالصواب.

---

(١) بتصرف من: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٨٨/٤.

(٢) سفر السعادة ٣٨٩/١.

(٣) شرح شافية ابن الحاجب ٢٦٣/١.

(٤) الكتاب ٢٩٢/٣، ٣١٦، ٤٤٤.

(٥) المنصف ١٣٩/١.

(٦) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٨٨/٤.

(٧) شرح المفصل ١٤١/٦، ١٥٧/٩.

(٨) سفر السعادة ٣٨٩/١.

(٩) العين ٣٠٩/٢. مادة (عنكب).

(١٠) تهذيب اللغة ١٩٨/٣. مادة (عنكب).

(١١) لسان العرب ٦٣٢/١. مادة (عنكب).

(١٢) تاج العروس ٤٤٥/٣. مادة (عنكب).

المبحث الرابع:

الاعتراضات في الإبدال والإعلال

وفيه أربع مسائل

التمثيل على الأصل

قال أبو العباس[1]: أما (اِفْعَلَيْتُ) فارْجَوَيْتُ، وأما (افْعَلَوْتُ) فارْجَوَوْتُ، وأما (اِفْعَلَلتُ) فارْجَوَوْتُ أيضا.

قال محمد بن بدر مُعللاً لقول أبي العباس: (إنما قال في "اِفْعَلَيْتُ" ارْجَوَيْتُ بالياء؛ لأنها مبدلة من الواو، والمبدل من الحرف زائد بمعنى البدل، والزائد يمثل على لفظه)، وقال أيضاً: (أما جوابه في (افْعَلَوْتُ) ارْجَوَوْتُ، وفي (اِفْعَلَلتُ) : ارجووت أيضا، فإنه تمثيل على الأصل قبل الإعلال، وسبيل كل مُمَثِّل أن يَتَكَلَّمَ بالمثال على الأصل، ثم ينظر في إعلاله بعد. فـ (افْعَلَلتُ) على الأصل: ارْجَوَوْتُ، وعلى الإعلال: ارْجَوَيْتُ. ومن قال "كَيَّنُونَة" فَيْعَلُولَة ذهب إلى الأصل [كَيْوَنُونَة]، ومن قال فَيْعُولَة ذهب إلى اللفظ).

واعترض السخاوي على هذه التعليلات قائلاً: (هذا خطأ؛ لأن هذا لو صح لقيل في بَاعَ وقَالَ: وزنه "فَالَ")، وقال أيضاً: أما قول ابن بدر جوابه في (ارْجَوَوْتُ) إنه تمثيل على الأصل فغير صحيح؛ لأن ذلك لم ينطق به على الأصل كما نطق بـ(كَيَّنُونة)" كما قال[2]: [الرجز]

يـــا ليـــتَ أَنَّـــا ضَـــمَّنَا سَـــفِينهْ حَتَّـــى يَعُـــودَ الوَصْـــل كَيَنُونـــهْ[3].

دراسة المسألة:

يتضح مما سبق أن قول محمد بن بدر في أن التمثيل على اللفظ لمثال "اِفْعَلَيْتُ" (ارْجَوَيْتُ) بالياء إنما هو قول انفرد به لم يقله أحد غيره، والسخاوي يتبع في رأيه جماعة الصرفيين الذين يرون عدم مراعاة الإعلال في التمثيل الصرفي ما عدا الحذف منه فقط. فتوزن الكلمة المعلّة على أصلها قبل الإعلال.

قال السخاوي: (إنما يمثل بالأصل ما لا يصح تمثيله على اللفظ، كقولك في "عِدَةٍ " إنه فِعْلَةٌ، ولا تقول" عِلَةٌ" وفي "غَدٍ" إنّه فَعَل، ولا تقول هو"فَعٌ". ثم إنه لم يُسأَلْ عن تمثيل الأصل، وإنما سئل عمّا يصح أن يُنْطَقَ به فيه، فماله اقتصر على تمثيل الأصل، وتركَ ما ينبغي أن يُقَال؟!)[4].

---

(١) يُنظر: سؤال أبي جعفر لأبي العباس في مسألة الاختلاف في أصالة الرباعي.

(٢) لم ينسب إلى قائل معين، وحكي عن المبرد أنه قال: أنشد النهشلي. وهو في: المنصف ٢/ ١٥، والإنصاف ٦٥٧/٢، والممتع٣٢٥/١، وشرح الشافية للرضي ٣/ ١٥٢، ٣٩٢، وشرح الشافية لركن الدين٨٠٤/٢، واللسان "كون" ١٣/ ٣٦٨.

(٣) يُنظر: سفر السعادة: ٥٧٦/٢-٥٧٩.

(٤) سفر السعادة٥٧٩/٢.

التمثيل الصرفي:

التمثيل الصرفي في الاصطلاح، الوزن[1] أو(الميزان الصرفي)، وهو: (لفظ وضعه العلماء لمعرفة أصول حروف الكلمة وترتيبها، وبيان ما يطرأ عليها من تغيير سواء أكان بالزيادة أم بالنقص، أو اختلاف حركاتها وسكناتها. وجعلوه مكونا من ثلاثة أحرف أصول هي: "فَ عَ لَ"، وكل حرف منها يقابل الحرف الأصلي في الكلمة الموزونة)[2].

وهناك تغيير يحدث في حروف العلة يسميه الصرفيون الإعلال، والذي يهمنا هنا أن الحرف الذي يحدث فيه تغيير بالإعلال، يوزن حسب أصله[3]. لا بحسب لفظه بعد الإعلال .

أمثلة على التمثيل الصرفي:

١ – (ارْجَوَيْتُ):

ارْجَوَيْتُ أصلها (ارْجَوَوْتُ) فلما تطرفت الواو بعد فتحة، وكانت رابعة، وكان التطرف حقيقيًّا مثل: (أَعْطَيْت، أَرْضَيْت)، وأصلها (أَعْطَوْت، أَرْضَوْت)، فوجب قلبها (ياء) حملاً على المضارع؛ لأنها أي الواو تقلب ياء في المضارع مثل: يُعْطِي أصلها (يعْطِو) تطرفت الواو بعد كسرة فقلبت ياء فصارت (يُعْطِي) [4] .

قال أبو جعفر النحاس: (أما ارْجَوَيْتُ في "اِفْعَلَيْتُ" فلا يُعرف في كلام العرب"اِفْعَلَيْتُ")، وقال أيضاً: (وأما "ارْجَوَوْتُ" في"افْعَلَوْتُ" و"اِفْعَلَلْتُ"، فأعجب في الخطأ من الأول) [5].

والذي ذكره أبو جعفر أنه لا يقال: "افْعَلوت "ولا "افْعَليت" صحيح، فأما (ارْعَوَيْتُ واجْأَوَيْتُ)، فهو على مثال "اِفْعَلَلْتُ"مثل (اِحْمَرَرْتُ) فانقلبت الواو الثانية ياء؛ لانقلابها في المضارعة أعني (يَرْعَوِي)، ولم يلزمها الإدغام كما لزم (أَحْمَر)؛ لانقلاب المثال الثاني ألفا في (اِرعَوَى) [6].

فوزنها لا يكون على الأصل "افْعَلَوْتُ"؛ لأنه لم يُنطق بالأصل، ولا على اللفظ "اِفْعَلَيْتُ"؛ لأن هذا الوزنَ لم يُعرفْ في كلام العرب كما ذكر السخاوي، فوزنها حينئذٍ هو" افعَلَلْت" مثل: (ارْعَوَيْتُ) و(اجْأَوَيْتُ).

---

(١) المعجم المفصل في علم الصرف ص١٩٠.

(٢) إسفار الفصيح١/١٨٨.

(٣) التطبيق الصرفي ص١٣.

(٤) يُنظر :سر صناعة الإعراب٢/٣١٢، واللباب في علل البناء والإعراب٢/٣٩٨، والممتع في التصريف١/٣٥٥، وشرح الأشموني لألفية ابن مالك٤/١٠٦.

(٥) يُنظر: سفر السعادة٢/٥٧٧،٥٧٦.

(٦) يُنظر: الأشباه والنظائر ٣/١٦٦، والوافي بالوفيات١/١٠٥٦، ومعجم الأدباء لياقوت الحموي١/٤٦٠.

قال أبو عثمان: "ومما يجيء على أصله "افعَلَلْت، وافعَالَلْت"، وذلك "ابْيَضَضْت واسوَدَدْت، واحوَلَلْت، وابْيَاضَضْت، واسْوَادَدْت". وإنما جاء هذا على أصله من قِبَل أنهم لو أسكنوا المعتل هنا ذهب المعنى، وصرت إلى حذف بعد الإسكان، وعلة بعد علة، فتجنبوا هذا الحمل على الفعل كله، فأقروه على أصله" [1].

قال الزبيدي: "ولقد أحسن في قياس حين قلب الواو ياءً وقال في ذلك بالمذهب المعروف؛ لأن الواو تقلب في المضارعة لو قيل ألا ترى أنك كنت تقول فيه: يرمي فلذلك قال: ارميت"[2].

٢- (كَيَّنونة):

اختلف البصريون والكوفيون حول التمثيل الصرفي لهذه الكلمة، ولتوضيح ذلك سأعرض رأي المدرستين كل مدرسة على حدة، وبيان وجهتها، وحجتها.

١- رأي البصريين:

يرى البصريون وابن بري[3]، حذف عين (فَيْعلولة) سواء كانت واواً نحو: (كَيَّنونة)، ومثل ذلك: (قَيَّدودة)، أَو يَاء نَحْو: (طَيَّرورة)، الأصل (كَيْونونة، و[قَيْودودة]، وطَيْورورة) اجتمع فِي الأول ياء وواو سبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء فيها، وفي الثاني أدغمت الياء المزيدة في الياء التي هي عين الكلمة فصار (كَيَّنُونَة وطَيَّرورة)، ثمَّ حذفت عين الكلمة على جهة اللُّزُوم، فصار (كَيْنونة وطَيْرورة)، وصار الوزن (فَيْلُولة)، هذا مذهب سيبويه في هذه المصادر أن وزنها فَيْعلولة[4]. قال سيبويه في كتابه: (وليس في غير المعتل "فَيْعلول" مصدراً)[5].

و الذي يدلُّ على أنَّ كَيْنُونة وقَيْدُودة وأمثالهما في الأصل "فَيْعَلُولةٌ" شيئان:

أحدهما: أنهما من ذوات الواو، فلولا أنَّ الأصل ذلك لقيل "قَوْدُودةٌ" وكَونُونةٌ"، إذ لا مُوجِب لقلب الواو ياء.

والآخر: أنَّه ليس في كلام العرب "فَعْلُولةٌ" [6].

---

(١) المنصف ١/٣٠٤-٣٠٥.

(٢) بتصرف: الوافي بالوفيات٣/٥٦.

(٣) يُنظر: الكتاب٤/٣٦٥، وشرح شافية ابن الحاجب لركن الدين٢/٨٠٤-٨٠٥، والممتع١/٣٢٣-٣٢٥، والمنصف ٢/١٤-١٥.

(٤) يُنظر: همع الهوامع٣/٤٦٣، والممتع في التصريف١/٣٢٣.

(٥) الكتاب٤/٣٦٥.

(٦) الممتع في التصريف١/٣٢٣.

فوزن (فَيْعولة) و(فَيْعلولة) من الأبنية المختصة بالمعتل[1]، إلا أن الشاعر ردها إلى الأصل في حالة الاضطرار كما في:

يـــا ليـــتَ أَنَّـــا ضَـــمَّنَا سَـــفِينهْ حَتَّـــى يَعُـــودَ الوَصْـــل كَيْنُونـــهْ

وخففوها والتخفيف في نحو(كَيْنونة وقَيْلولة) واجب؛ لأن نهايةَ الاسم بالزيادة أن يكونَ على سبعة أحرف، وهو مع الياء على سبعة أحرف فخففوه[2]. قال سيبويه: "حذفوها في كينونةٍ وقيدودةٍ وصيرورةٍ، لما كانوا يحذفونها في العدد الأقل، ألزموهنَّ الحذفَ إذا كَثُرَ عددُهُنَّ، وبلغن الغايةَ في العدد، إلا حرفاً واحداً. وإنما أرادوا بهن مثال عَيْضَمُوزٍ"[3].

٢- رأي الكوفيين:

ذهب الكوفيون إلى أنه لا حذف، وأن الأصل (فُعْلُولة) بضم الفاء، ففتحت؛ لتسلم الياء[4]، وكان الفراء -من الكوفيين- يرى أن أصل (كَيْنونة) "كُوْنُونة " ك (بهلول وصندوق)، ففتحوا الفاء؛ لأن أكثر ما يجيء من هذه المصادر ذوات الياء، نحو: (صار صَيْرورة)، و(سار سَيْرورة)، ففتحوه حتى تسلم الياء؛ لأن الباب للياء، ثم حملوا ذوات الواو على ذوات الياء، فقلبوا الواو ياء في (كَيْنونة) حملاً على "صيرورة "[5].

ردُّ البصريين على قول الكوفيين:

ردَّ عليهم البصريون بقولهم: إن قول الكوفيين إن كيْنونة (فُعْلُولة) هذا باطل؛ لأنه لو كان الأمر كما زعمتم لكان يجب أن يقال (كُوْنُونة وقُوْدُودة)؛ لأنه لم يوجد ها هنا ما يوجب قلب الواو ياء، وقولهم إنهم غلبوا الياء على الواو؛ لأن الباب للياء فليس بصحيح؛ لأن المصادر على هذا الوزن قليلة، وما جاء منها من ذوات الواو، ونحو ما جاء منها من ذوات الياء كقولك: (كَيْنُونة، وقَيْدُودة، وحَيْلُولة)، فليس جعل الباب لذوات الياء أولى من جعله لذوات الواو، فحمل أحدهما على الآخر لا وجه له.

---

(١) يُنظر: المقتضب٢/٢٢١، والأصول في النحو٣/٢٦٢.

(٢) الإنصاف٢/٦٥٨.

(٣)الكتاب٤/٣٦٦. العَيْضَمُوزُ: العجوز الكبيرة. (لسان العرب "عضمز")

(٤) همع الهوامع٣/٤٦٤.

(٥) شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين٣/١٥٤.

والذي يدل على صحة ما صرنا إليه أن (فَيْعلولا) بناء يكون في الأسماء والصفات نحو: (خَيْتعور وعَيْطموس)، و(فُعْلُول) لا يكون في شيء من الكلام، قَالَ الأَزهري: "هذا حرفٌ جاء نادرًا عَلَى فَعْلولة، ولم يجيء في كلامهم مثلُه إلاَّ صَعْفوق"[1]. قال الراجز: [الرجز]

مِـــن آلِ صَـــعفوقٍ وأَتبـــاعِ أُخَـــر الطَّـــامِعِينَ لا يُبـــالونَ الغُمَـــر

وردَّ الرضي قول الفراء بقوله: (وقول الفراء إنهم حملوا الواو على الياء؛ لأن الباب للياء، ليس بشيء؛ لأن المصادر على هذا الوزن قليلة، وما جاء منها فذوات الواو منها قريبة في العدد من ذوات الياء أو مثلها، نحو كَيْنونة، وقَيْدودة، وحال حَيْلولة، وإنما لزم الحذف في نحو كَيْنونة وسَيْدودة دون سيّد وميّت؛ لأن نهايةَ الاسمِ أن يكونَ على سبعة أحرف بالزيادة، وهذه على ستة، وقد لزمها تاء التأنيث، فلمَّا جاز التخفيف فيما هو أقل منها نحو: سيِّد لزم التخفيف فيما كثر حروفه، أعني نحو كَيْنونة) [2].

والذي تبيّن لي أن الرأي الراجح في أصل ووزن (كَيْنُونة) هو القول القائل بأن (كَيْونونة) عندما اجتمعت اليَاء والواو، وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء، وأدغمت الياء فيها، وفي الثاني أدغمت الياء المزيدة في الياء التي هي عين الكلمة فصار (كَيْنونة)، ثمَّ حذفت عين الكلمة على جهة اللُّزُوم، فصار (كَيْونونة)، وصار الوزن (فَيْعولة)، وهو قول البصريين، وترجيحي هذا يستند لأسباب منها:

١) – أن هذا هو رأي أغلب النحاة، وعلى رأسهم سيبويه.

٢) – أن الكوفيين خالفوا القياس من جهتين:

١– قولهم بتغليب الياء على الواو، وحملوا الواو على الياء؛ لأن الباب للياء" فليس بصحيح"؛ لأن المصادر على هذا الوزن قليلة.

٢– قولهم بأن أصل (كَيْنونة) "كُوْنُونة " على وزن (فُعْلُولة)، وأن الأصل بضم الفاء ففتحت، فكيف يكون ذلك، و(فَعْلُول) لا يكون في شيء من الكلام، ولم يأتِ إلَّا في قولهم: "صَعْفُوقٍ" ؟

ومما سبق يتبيَّن أن اعتراض السخاوي كان صحيحاً؛ لموافقته لأقوال العلماء من جهة، ولما يُدعِّمه من حججٍ صرفية قوية تنهض بالانتصار له، وترجيحه على قول محمد بن بدر من جهة أخرى.

---

(١) يُنظر: لسان العرب١٠/٤٠١، وتاج العروس٢٧/٧٨.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين٣/١٥٤.

أما حجة محمد بن بدر فهي مدفوعة بمخالفتها للقاعدة الصرفية؛ أن الحرف الذي يحدث فيه تغيير بالإعلال، يوزن حسب أصله. لا بحسب لفظه بعد الإعلال. والله أعلم بالصواب.

إبدال الهمزة بعد ألف مَفاعِل في (مَعايش)

قال السخاوي:" وَأَمَّا نحوُ "معيشٍ" و"معيشةٍ"، فلا مانِعَ مِنَ الإعلالِ؛ لأَنَّ في ذلك فاصلاً بينَ الاسمِ والفعلِ وهو الميمُ؛ لأن الميمَ لا تكون من زياداتِ الأفعال. فلما احْتِيجَ في الجمعِ إلى التحريك حُرِّك ما كان له حركة في أصله بحركته الأصلية، ولم يقلب همزة".

واعترض السخاوي على من همز معايش فقال: "من همزَ "معايشَ" فقد غَلِطَ وأخطأ. وإنما أوقعه في هذا الغلطِ أنّه رأى معيشةً مثل سفينةٍ في اللفظ، ورآهم يهمزون سفائنَ، فَهَمَزَ معايش"[1].

وقال أيضاً بعد ذكره للكلمات التي لا تُهمز كـ(مَقَاوِم) و(مَعَايش)...: "ولم يهمزوا من ذلك إلا حرفاً واحداً: (مَصَائِب) وذلك شاذ، ومن همز شيئا مما ذكرناه فقد أخطأ"[2] .

دراسة المسألة:

تُبدل الهمزة مما يلي ألف الجمعِ الذي على مثال "مَفاعِل" إنْ كانت مدَّةً مزيدةً في الواحد نحو: "قِلاَدَة وقَلائِد" و "صحِيفَة وصَحَائِف" و "عجُوز وعَجَائِز"[3].

فإنْ كانت المدَّة عيناً كما هي في " مَعِيشَةٍ وَمَفَازَةٍ " تعيّن تصحيحها في الجمع؛ لأنَّ إعلالها في الإفراد؛ لموازنة الفعل، وذلك في الجمع مفقود، ولأنَّها لما كانت متحركة في الأصل. ووقعت بعد ألف زائدة أشبهت ياء (بايع)، وواو (عاود)؛ فصُحّحت فقيل في جمع " مَعِيشَة: (مَعَايش)، وفي جمع مَفَازَة: (مَفَاوِز)[4].

قال الرضي في شرح الشافية: (وذلك بقصد الفرق بين المدتين الزائدتين، وبين الواو والياء اللتين كان لهما في الواحد حركة سواء كانتا أصليتين كـ(مَقَاوِم) و(مَعَايش)في جمع (مقَامَة) و(مَعِيْشَة)، أو زائدتين ملحقتين بالأصل كـ(عَثَاير) و(جَدَاوِل)، في جمع (عَثير) و(جَدْوَل). فإن ما له حركة أصلية أجلد وأقوى فلا ينقلب)[5].

---

(١) سفر السعادة وسفير الإفادة١/١٠٤.

(٢) يُنظر: سفر السعادة وسفير الإفادة١/٢٢٢.

(٣) معجم القواعد العربية ص١٤.

(٤) إيجاز التعريف في علم التصريف١/١١٣، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي٣/١٢٧.

(٥) شرح شافية ابن الحاجب للرضي٣/١٠٢.

فلو كانت غيرَ مَدَّة لم تبدل نحو: "قَسْوَرة"[1]، وكذلكَ إنْ كانت مَدَّةً غيرَ زائدةٍ نحو: "مَفَازَة ومَفَاوِز" و "معيشةٍ ومَعَايِش" إلاَّ فِيما سُمِع، فلا يُقاس عَلَيْهِ نحو "مُصِيبة ومَصَائِب"[2]. وجاء (مَعَائِش) بالهمزة على ضعف، والتزم همزَة (مَصَائِب)[3].

همز (معايش) في القراءات القرآنية:

اختلف القُرَّاء في قراءتها، فقرأ الجمهورُ: (مَعايِشَ) بالياء، وهو القياسُ؛ لأنَّ الياءَ في المفرد هي أصلٌ لا زائدةٌ فَتهمزُ، وإنما تُهْمَزُ الزائدةُ؛ نحو: صَحَائِفُ في (صَحِيفَةٍ)، وقرأ الأعرج وزيد بن علي والأعمش وخارجة عن نافع، وابن عامر (مَعَائِشَ) بالهمزة، وليس بالقياس لكنهم رووه وهم ثِقَاتٌ، فوجب قَبولُهُ، وشذَّ هذا الهمزُ [4]. قال أبو جعفر الطبري: "والصواب من القراءة في ذلك عندنا: (مَعَايشَ) [الأعراف: ١٠] بغير همز؛ لأنها مَفَاعِلُ من قول القائل: عِشْتَ تَعِيشُ، فالميم فيها زائدة، والياء في الحكم متحركة؛ لأن واحدها (مَفْعِلَة)، (مَعْيِشَة) متحركة الياء، نُقِلَتْ حركة الياء منها إلى " الفاء " في واحدها. فلما جُمِعَتْ رُدَّتْ حركتها إليها؛ لسكون ما قبلها وتحركها. وكذلك تفعل العرب بالياء والواو إذا سُكِّنَ ما قبلهما، وتحركتا في نظائر ما وصفنا من الجمع الذي يأتي على مثال (مَفَاعِلَ)، وذلك مخالفٌ لما جاء من الجمع على مثال (فَعَائِلَ) التي تكون الياء فيها زائدة ليست بأصل. فإنّ ما جاء من الجمع على هذا المثال، فالعرب تهمزه، كقولهم: (هذه مَدَائِنُ)، و(صَحَائِفُ) ونظائرهما"[5].

وقراءة الهمز مخالفة للقاعدة النحوية التي وضعها النحاة؛ لذلك كانت هذه القراءة شاذة عندهم.

المذاهب في همز (مَعَايَش):

قال الخليل في واو "عَجُوز" وألف "رِسَالة" وياء "صَحِيفة": "إنما هُمزن في الجمع، ولم يكن بمنزلة "مَعَاوِن" و"مَعَايش" إذا قلت: "صَحَائِف" و"رَسَائِل" و"عَجَائِز"؛ لأني إذا جمعت "مَعَاوِن" ونحوها، فإنما أجمع ما أصله الحركة، فهو بمنزلة ما حركت كجدولٍ. وهذه الحروف لما لم يكن أصلها التحريك، وكانت ميتةً لا تدخلها الحركة على حالٍ، وقد وقعت بعد ألف، لم تكن أقوى حالاً مما أصله متحرك. وقد تدخله الحركة في مواضع كثيرة، وذلك نحو قولك: (قال وباع، ويغزو ويرمي)، فهمزت بعد الألف كما يهمز (سقاءٌ وقضاءٌ)، وكما يهمز (قائلٌ)، وأصله التحريك، فهذه الأحرف الميتة التي

---

(١) قَسْوَرَة: اسمٌ للأسد. لسان العرب مادة (قسر).

(٢) معجم القواعد العربية ص١٤.

(٣) الشافية في علم التصريف١/١٠٠

(٤) البحر المحيط في التفسير٥/١٥.

(٥) جامع البيان١٠/٧٣-٧٤.

ليس أصلها الحركة أجدر أن تغير إذا همزت ما أصله الحركة، فمن ثم خالفت ما حرك، وما أصله الحركة في الجمع كـ(جدولٍ ومقامٍ). فهذه الأسماء بمنزلة ما اعتلّ على فعله نحو: (يقولُ، ويبيعُ، ويغزو، ويرمي)، إذا وقعت هذه السواكن بعد ألف. وقالوا: (مُصيبةٌ ومَصائِب)، فهمزوها وشبّهوها حيث سكنت بـ (صحيفةٍ وصَحائِف)"[1].

وذكر سيبويه أنهم لم يهمزوا (مَقَاوِلَ ومَعَايِشَ)؛ لأنهما ليستا بالاسم على الفعل فتعتلاَّ عليه، وإنما هو جمع مَقَالةٍ ومَعِيشةٍ، وأصلهما التحريك، فجمعتَهُما على الأصل كأنك جمعت مَعْيِشةً ومَقْوَلةً، ولم تجعله بمنزلة ما اعتلَّ على فعله، ولكنه أجري مجرى مِفْعَالٍ[2]. فإن لم تقع في الجمع على حَسَب ما اعتلَّت عليه في المفرد، ولا اكتنفَ ألفَ الجمع حرفا علَّة، فإنك تُبقي العين على أصلها من (واو أو ياء). فتقول في جمع مِقْوَل: "مَقاوِلُ"، وفي جمع مَقام: "مَقاوِمُ"، وفي جمع مَعِيشة: "مَعايش"، إلَّا لفظةً واحدةً شَذَّت فيها العرب- وهي مُصيبة- قالوا في جمعها: "مَصائِبُ" فهمزوا العين، وكان ينبغي أن يقال في جمعها "مَصاوِبُ"؛ لأنها من ذوات الواو. ووجه إبدالهم من العين همزةً أنهم شَبَّهوا الياء في "مُصِيبة"؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، بالياء الزائدة في مثل: (صَحِيفة). فكما قالوا في صَحيفة: (صَحائفُ)، فكذلك قالوا في مُصِيبة: (مَصائبُ). هذا مذهب سيبويه[3].

ووافق الفرّاء رأي البصريين الذين يرون أن "مَعَايش" لا تهمز، وحجته في ذلك: لأنها- يعني الواحدة- مفعِلة، الياء من الفعل، فلذلك لم تُهمز. فقال:" إنّما يهمز من هَذَا ما كانت الياء فِيهِ زائدة مثل: (مَدِيْنة ومَدَائِن)، و(قَبِيْلة وقَبَائِل)". لما كانتِ الياءُ لا يُعرفُ لها أصلٌ، ثمَّ قارفتْها ألفٌ مجهولةٌ أيضًا هُمزتْ، ومثلُ "مَعَايش" من الواو ممّا لا يُهمزُ لو جَمعت، معونةٌ قلت :" مَعَاوِنُ"، أو" مَنَارةٌ" قلت :"مَنَاوِر". وذلكَ أنَّ الواوَ ترجعُ إلى أصلِها؛ لسكون الألفِ قبَلها. وربّما همزتِ العربُ هذا وشبهَهُ، يتوهّمونَ أنّها فَعِيلةٌ، لشبهها بوزنِها في اللفظِ وعدّةِ الحروفِ؛ كما جمعُوا مسِيلَ الماءِ أمسلةً، شبّهَ بـ"فَعِيلٍ"، وهو مَفعِلٌ. وقد همزتِ العربُ المصائبَ، وواحدُتها" مُصِيبةٌ"؛ شُبّهت بفعِيلةٍ لكثرتِها في الكلام"[4].

ووافق الأخفش أيضاً مذهب سيبويه والخليل والفراء في أن الياء غير مهموزة، فقال: (وقَدْ هَمَز بعضُ القُرّاءِ، وهو رديء؛ لأنها ليست بزائدةٍ. وإنّما يهمزُ ما كان على مثالِ "مَفَاعِل" إذا جاءت الياءُ زائدة في الواحدِ والألفِ والواوِ

---

(١) الكتاب ٤/٣٥٦.

(٢) الكتاب ٤/٣٥٥.

(٣) الممتع ١/٣٢٦، ٢٢٥.

(٤) معاني القرآن للفراء ١/٣٧٣-٣٧٤.

التي تكون الهمزة مكانها نحو "مَدائِن"؛ لأنها "فَعَايل")[1].

وأما "مَصَايَب" فيرى أن أصلها "مَصَاوِب"؛ لأن الياء إذا كانت أصلها الواو، فجاءت في موضع لا بد من أن تحرك فيه قلبت الواو في ذلك الموضع إذا كان الأصل من الواو، فلما قلبت صارت كأنها قد أفسدت حتى صارت كأنها الياء الزائدة، فلذلك هُمزت، ولم يكن القياس أن تُهمز. وناس من العرب يقولون "المصَاوِب"، وهي قياس[2] .

ويرى الزجاج أن أكثر القُرّاء على ترك الهمز في "مَعَايش"، فقال: " وقد رووها عن نافع مهموزة، وجميعُ النحويين البصريين يزعمون أنَّ همزها خَطَأ، وذكروا أن الهمز إنما يكون في هذه الياء إذَا كانت زائدة نحو: (صَحِيْفَة وصَحَائِف)، فأما (مَعَايش) فمن الْعَيْش، الياء أصلية و(صَحِيْفَة) من الصُّحُف؛ لأن الياء زائدة، وإنما هُمزت لأنهُ لَا حَظَّ لها في الحركة، وقد قَرُبَتْ من آخر الكلمة، ولزمتها الحركةُ، فأوجبوا فيها الهمزَ، وإذا جَمَعْتَ (مَقَاماً) قلت: مَقَاوِمَ)[3].

ومذهب الزَّجَّاج أنهم قالوا: "مَصاوِبُ"، ثمَّ أبدلوا من الواو المكسورة همزة تشبيهًا لها حشوًا بها في أوَّل الكلام. وقد رجَّح ابن عصفور مذهب الزَّجَّاج على مذهب سيبويه [4]. فقال: "والأولُ أَقيسُ عندي- يقصد رأي الزجاج-؛ لأنَّه قد ثَبَت له نظيرٌ. وهو أَقَائِيم"[5].

واعترض الزجاج على قراءة نافع بقوله: (فأما ما رواه نافع من (مَعَائِش) بالهمز فلا أعرف له وجها، إلا أن لفظ هذه الياء التي من نفس الكلمة أسكن في (مَعِيْشَة) فصار على لفظ (صَحِيْفَة)، فحمل الجمع على ذلك، ولا أحب القراءة بالهمز إذ كان أكثر النّاس إنّما يقرأون بترك الهمز، ولو كان مما يهمز لجاز تحقيقه وترك همزه، فكيف وهو مما لا أصل له في الهمز؛ وهو كتاب اللّه عزّ وجلّ الذي ينبغي أن يُقال فيه إلى ما عليه الأكثر؛ لأن القراءة سنة، فالأولى فيها الإتباع، والأولى إتباع الأكثر)[6].

---

(١) معاني القرآن للأخفش٢/٢.

(٢) معاني القرآن للأخفش٢/١-٢.

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج٢/٣٢٠.

(٤) الممتع١/٣٢٦.

(٥) الممتع١/٢٢٥.

(٦) معاني القرآن وإعرابه٢/٣٢١.

ويرى النحاس أن الهمز في (مَعَايَش) لحنٌ لا يجوز؛ لأن الواحدَ (مَعِيْشة)، فزدت ألف الجمع وهي ساكنة، والياء ساكنة فلابد من تحريك، إذ لا سبيل إلى الحذف، والألف لا تُحرك، فحُرِّكَت الياءُ بما كان يجب لها في الواحد، ونظيره من الواو: (مَنَارة ومَنَاوِر)، و(مقَامة ومَقَاوِم) كما قال[1]: [الطويل]

وإنِّـــي لَقَـــوَّامٌ مَقَـــاوِمَ لـــم يكـــن جريـــرٌ ولا مَـــوْلَى جريـــرٍ يقومُهـــا

وكذا مُصِيْبة، و(مَصَاوِب) هذا الجيد، ولغة شاذّة (مَصَايب). قال الأخفش: إنما جاز (مَصَايب)؛ لأن الواحدة معتلّة. قال أبو إسحاق: "هذا خطأ يلزمه أن يقول: مَقَايم، ولكن القول عندي أنه مثل (وِسَادة وإِسَادة)"[2].

وردّ المازني قراءة نافع لـ(مَعَايشَ) بالهمز في قوله تعالى: ﴿ **وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَائِشَ**﴾ [الأعراف: ١٠] ، فقد كان يقرأ (مَعَايَش) (مَعَائِش)بالهمز، والقياس فيها الياء.

وانتقد المازني قراءة الهمز في (مَعَايشَ) بقوله: "فأما قراءة من قرأ من أهل المدينة (مَعَائِش) بالهمز فهي خطأ، فلا يلتفت إليها، وإنما أخذت عن نافع بن أبي نعيم، ولم يكن يدري ما العربية، وله أحرف يَقْرؤها لحناً نحواً من هذا"[3] .

وقد غلَّط المازني من همز (مَصَاوِب). فقال: " وقد قالت العرب: (مَصَائِب)، فهمزوا وهو غلط، وكأنهم توهموا أن مُصِيْبة على مثال (فَعِيلة)، فهمزوها حين جمعوها كما همزوا جمع "سَفِيْنة: سَفَائِن"، وإنما "مُصيبة: مُفْعِلة"من "أَصَابَ يُصِيْبُ"، وأصلها: "مُصْوِبة"، فألقوا حركة الواو على الصاد، فانكسرت الصاد وبعدها واو ساكنة، فأبدلت ياء للكسرة قبلها، وأكثر العرب يقول: (مَصَاوِب)، فيجيء بها على القياس" [4].

ردَّ أبو حيان على المازني بقوله: " وأما قول المازني : أصلُ أخذِ هذه القراءة عن نافع، فليس بصحيحٍ؛ لأنها نُقلت عن ابن عامر، وعن الأعرج، وزيد بن علي، والأعمش، وقوله: "إنّ نافعاً لم يكن يدري ما العربيةُ فشهادةٌ على النفي، ولو فرضنا أنه لا يدري ما العربيةُ، وهي هذه الصناعةُ التي يتوصَّل بها إلى التكلُّم بلسان العرب، فهو لا يلزمه

---

(١) قائله: الأخطل وهو في: إعراب القرآن للنحاس ٤٦/٢، والخصائص ٣/ ١٤٧، وشرح المفصل ١٠/ ٩٠، وللفرزدق في المقتضب ١/ ١٢٢، وبلا نسبة في شرح المفصل ١٠/ ٩٧، والمنصف ١/ ٣٠٦.

(٢) إعراب القرآن للنحاس٤٦/٢.

(٣) المدارس النحوية ص١١٩، ويُنظر: المغني في تصريف الأفعال١٦/١، والمنصف٣٠٧/١.

(٤) المنصف٣٠٧/١-٣٠٨، والمدارس النحوية ص١١٩.

ذلك إذ هو فصيحٌ متكلِّم بالعربية ناقلٌ للقراءة عن العرب الفصحاء، وكثيرٌ من هؤلاء النحاةِ يُسيئون الظنَّ بالقُرّاء، ولا يجوز لهم ذلك"[1].

وخلاصة ما سبق أن الواو والياء إذا وقعتا زائدتين في اسم رباعي، فإنهما تقلبان همزتين في الجمع، نحو: "صَحِيْفَة" و "صَحَائِف"، عند البصريين والفراء، فلما رأوا الهمز في الياء، وهي أصلية في قراءة نافع، رفضوه، وردُّوا هذه القراءة، فالمازني خطّأ قراءة نافع بهمز معايش[2]، وغَلَّط المبرد هذه القراءة، وذكر أن هذه القراءة منسوبة إلى نافع بن أبي نُعَيْم، ولم يكن له علم بالعربيَّة، وله في القرآن حروف قد وقف عليها[3]، وردَّ هذه القراءة كثير من البصريين كالأخفش[4]، والزجاج[5]، والنحاس[6]، ومن الكوفيين الفراء [7].

وبذلك يتضح أن مصدر الخلاف بين القُرَّاء والنُّحَاة في هذه المسألة؛ أن هذه القراءة لم تكن موافقة للقاعدة النحوية. فـ (مَعَايش) و(مَقَاوِم) لا تُهمز؛ للفرق بين الياء والواو الزائدتين كما في نحو: (رَسَائِل وصَحَائِف وعَجَائِز)، وبين الواو والياء الأصليتين، كما في (مَقَاوِم) و (مَعَايش) [8].

وعلى هذا فاعتراض السخاوي على من همز (مَعَايش) يوافق رأي أغلب نحاة أهل البصرة ومعهم الفراء، ورأيهم هذا لا يُقلل من صحة قراءة نافع؛ لأن نافع-كما ذكر أبو حيان- قرأ على سبعين من التَّابعين، وهم من الفصاحةِ والضبطِ والثقةِ بالمحلِّ الذي لا يُجهل، فوجب قَبُول ما نقلوه إلينا، ولا مبالاة بمخالفة نحاة البصرة في مثل هذا [9]. والله أعلم بالصواب.

---

(١) تفسير البحر المحيط ١٥/٥.

(٢) المدارس النحوية ص ١١٩، ويُنظر:المغني في تصريف الأفعال ص١٦، والمنصف٣٠٧/١.

(٣) المقتضب١٢٣/١.

(٤) يُنظر: معاني القرآن للأخفش ٣٧٣/١.

(٥) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج٣٢١/٢.

(٦) يُنظر: معاني القرآن للنحاس١١٥/٢.

(٧) معاني القرآن للفراء٣٧٣/١.

(٩) شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين٧٧٥/٢.

(٩) تفسير البحر المحيط ١٥/٥.

القول في إعلال "هَامَان"ووزنها

هَامَانُ: أَعْجَمِيٌّ تَزْعُمُ النُّحاةُ أنَّه (فَعَلاَن)، فأُعِلَّتْ عينُه بأنْ قُلِبَتْ ألفاً؛ وذلك عندَهم على الشذوذِ؛ إذْ لا يجوزُ في نَحْوِ: "الجَوَلانِ"و"الهَيَمَانِ" إلاَّ التصحيحُ؛ لخروجِ ذلك عَنْ مُشَابَهَةِ الفِعْلِ بزيادةِ الألفِ والنُّونِ.

اعتراض السخاوي: الصَّوابُ أنْ يُقَالَ: إنَّه (فَعْلاَنُ)، مثلُ "سَابَاط" وَلَاينصرف لِلْعُجْمَةِ والعَلَمِيَّة[1].

دراسة المسألة:

تُبدل الألف من أختيها الواو والياء بشروط منها: ألا تكون إحداهما عينا لـ(فَعِل) الذي الوصف منه على (أَفْعَل) نحو: (هَيِف فهو أَهْيَف)، و(عَوِر فهو أَعْوَر)، وألا تكون عيناً لمصدر هذا الفعل كـ(الهَيف)، وألا تكون الواو عينا لـ(افْتَعَل) الدال على معنى التفاعل، أي: التشارك في الفاعلية والمفعولية، نحو: (اجْتَوروا واشْتَوروا)، فإنه في معنى (تجاوروا وتشاوروا). فأما الياء فلا يشترط فيها ذلك: لقربها من الألف، ولهذا أعلت في (اسْتَافوا) مع أن معناه (تَسَايفوا)، وألا تكون إحداهما مَتْلُوّة بحرف يستحق هذا الإعلال؛ فإن كانت كذلك، صحت وأعلت الثانية نحو: (الحَيَا، والهَوَى، والحَوى) مصدر حوي إذا اسود...، وألا يكون عينًا، لما آخره زيادة تختص بالأسماء؛ فلذلك صحتا في نحو: (الجَوَلان، الهَيَمان والصَّوَرَى، والحَيَدَى)، وشَذَّ الإعلال في مَاهان ودَاران[2].

وزن (هَامَان):

ذكر أبو مَنْصُور أن (هَامَان) اسمٌ أعجمي[3]، وليس بـ(فَعْلَان) من (هَوَّمْتُ) ولا من (هَامَ يَهِيمُ)، قال: " أَلا ترى أَنَّك لَو جعلت الْألف زَائِدَة وَالنُّون أصلا فِي (هَامَان) مثل (سَابَاط) لم ينصرف أيضا"[4].

---

(١) سفر السعادة١/٥٠٨-٥٠٩.

(٢) يُنظر: ضياء السالك إلى أوضح المسالك٤/٣٩٥-٣٩٨.

(٣) وضع النحاة علامات غالبية؛ يعرف بها الاسم الأعجمي:

١- أن يكون وزنه خارجا عن الأوزان العربية؛ مثل: إبراهيم، وإبريسم.

٢- أن يكون رباعيا أو خماسيا مع خلوه من حروف الذلاقة، وهي ستة، جمعها بعضهم في "مر بنفل."=

٣- أن يجتمع في الاسم من أنواع الحروف ما لا يجتمع في الكلمة العربية الصميمة؛ كاجتماع الجيم والقاف بفاصل، أو بغير فاصل بينهما؛ مثل: "جرموق"، ومثل: "قج". و"جيقة" واجتماع الصاد والجيم في مثل: صولجان، والكاف والجيم في نحو: سكرجة، والراء بعد النون في أول الكلمة؛ نحو؛ نرجس، والزاي بعد الدال في آخر الكلمة؛ مثل: "مهتذر."

٤- أن ينص الأئمة الثقات على أن الكلمة أعجمية الأصل. (انظر: النحو الوافي٤/٢٤٥-٢٤٦).

(٤) المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم ص٣٩٨.

قال ابنُ بريّ معلقاً على قول أبي منصور: "قَوْله ليس بـ(فَعْلَان)؛ لأن النَّحْوِيين يذهبون إلى أن وزنه (فَعَلَان)، فأعلت عينه بالقلبِ، وهو عندهم شاذٌ، ولا يجوز في مثله إلاَّ التَّصحيح كـ(الجَوَلان) و(الهَيَمان)؛ لخُرُوج الكلمة من مشابه لها غيرها بزيادة الألف والنُّون" [1].

وذكر أبو علي الفارسي أن (هَامَانَ) لا يكون على (فَعْلان) من (هَوَّمْتُ) ولا من (هَامَ يَهِيمُ) [2].

والأدلة عند ابن عصفور على أنَّ (هَامَانَ) وزنه: "فَعَلان"، وليس "فَاعَال" هي[3]:

١- إنَّ حمله على "فَعَلان" أولى، لكثرته وقلَّة "فَاعَال".

٢- إن مَنْعَ صرفها يدلُّ على أنها "فَعَلان".

والذي يبدو لي أن هذه أدلة قاطعة على صحة ما ذهب إليه النحاة فـ (هَامَانَ) وزنه: "فَعَلان"، وليس "فَعْلان" كما ذكر السخاوي، ومخالفته للنحاة جانبه الصواب.

المذاهب في إعلال هذه الأسماء:

١- مذهب سيبويه والمازني:

يرى سيبويه والمازني أن (فَعَلاناً) يجري على الأصل و(فَعَلَى)، نحو: (جَوَلانٍ وحَيدانٍ وصورى وحَيَدى)، جعلوه بالزيادة حتى لحقته ما لا زيادة فيه مما لم يجيء على مثالِ الفعلِ، نحو: (الحِوَلِ والغِيَرِ واللُّوَمَة). ومع هذا أنهم لم يكونوا ليجيئوا بهما في المعتل الأضعف على الأصل نحو: (غزوانٍ)، و(نزوانٍ)، و(نفيانٍ). ويتركان في المعتل الأقوى[4]، واللامُ أضعفُ من العين؛ لأنها آخرُ الكلامِ، والعينُ أقوى منها، والفاء أقوى من العينِ[5].

وحجتهم في ذلك لما كان الإعلال فرعاً والفعل فرع كان أحقَّ به من الاسم[6]، وإنَّما كان الفعل أصلاً في الإعلال؛ لأنَّه فرع، والإعلال حكم فرعي، فهو أحق به؛ ولأنَّ الفعل مستثقل، والإعلال تخفيف، فاستدعاؤه له أشد. وأيضاً فإنَّ جَوَلاَناً ونحوه لو أُعِلَّ لالتبس بـ (فَاعَال) كَـ"سَابَاط" و"خَاتَام"، فصُحِّحَ فِراراً من اللبس[7].

---

(١) في التعريب والمعرب١/١٥٠.

(٢) المسائل الحلبيات ص٣٥٣.

(٣) الممتع١/٣١٧.

(٤) الكتاب٤/٣٦٣، يُنظر:الأصول في النحو٣/٢٦٥-٢٦٦، ٣/٢٨٩، ٣/٣٠٨-٣٠٩، ويُنظر: الممتع١/٣١٧.

(٥) المنصف٢/٦.

(٦) توضيح المقاصد والمسالك٣/١٦٠١، ويُنظر: شرح الأشموني٤/١١٩.

(٧) إيجاز التعريف١/١٧٥.

ولهذا إذا كان آخر الاسم زيادة تختص بالأسماء؛ وجب سلامة عينه إذا كانت واوا أو ياء تحركتا وانفتح ما قبلهما؛ لأنه بتلك الزيادة بعد شبهه بما هو الأصل في الإعلال، وذلك نحو: (جَوَلان) و(سَيَلان)، فإنهما قد ختما بزيادة تختص بالأسماء، وهي الألف والنون، فصحت عينهما لذلك، وما جاء من هذا النوع مُعلاً عُدَّ شاذاً، نحو: (دَارَان) و(مَاهَان)، وقياسهما (دَوَران) و(مَوَهان) [1].

ويمنع – أيضاً – من الإعلال كون حرف اللين عين (فَعَلان) كالجَوَلاَن، والسيَلاَن...؛ لأنَّ حركة عينهما لا تكون غير فتحة إلاَّ في الصحيح على قلة ك "ظَرِبَان، وسَبُعَان"، والفتحة لخفتها لا يعل ما هي فيه. وليس بلازم إلاَّ فيما يوازن مكسوراً أو مضموماً ك " فعَل " فإنَّه يوازن "فُعِل وفَعُل" فأُعِلَّ حملاً عليهما [2].

وعلل الرضيُّ في شرح الشافية لعدم إعلال هذه الأسماء فقال:" وإن لم يوازن الاسم الثلاثي المزيد فيه الفعل لم يعل هذا الإعلال، فعند سيبويه لم يعل هذا الإعلال نحو: (الطَّوَفَان)، وَ(الْحَيَدَان)، و(النَّزَوَان)، و(الغَلَيَان)، و(حمار حَيَدَى)، و(الصَّوَرَى)؛ لخروج الاسم بهذه الزيادة اللازمة للكلمة عن وزن الفعل، بخلاف، نحو:(الْغَارَة) و(الْقَارة) وَ(الْغَابة)، فإنّ التاء وإن أخرجت الكلمة عن وزن الفعل لكن لما كان وضعها على العروض، وإن كانت لازمة ههنا لم تكن كجزء الكلمة، فَ(حَوَكَةٌ) وَ(خَوَنَةٌ) شاذان، ووجهه الاعتداد بالتاء، مع أن الواو ليست في الطرف"[3].

كما فسَّر المازني العلة في تصحيح هذه الكلمات بقوله: "إنما صحَّت اللام في (النَّزَوَان) و(الغَلَيَان)؛ لأنها لو قُلبت ألفا وبعدها ألفُ (فَعَلان)؛ لالتقى ساكنان، فوجب حذف إحدى الألفين، فكان اللفظُ يصير بعد الحذف إلى "نَزَانٍ" و"غَلَانٍ"، فيلتبسُ مثالُ (فَعَلانٍ) بـ (فَعَالٍ) مما لامه نون، فكُرِهَ ذلك لذلك. ثم إن اللام لما صحَّت لمعنى من المعاني والعينُ أقوى منها. كَرِهوا إعلالَ العين القوية في هذا المثال الذي قد صحَّت فيها اللام وهي ضعيفةٌ، فلذلك لم يقولوا في" الجَوَلانِ: الجالان")[4].

و ذكر سيبويه أن إعلال (فَعَلان) الذي عينه واو أو ياء ليس بالمطرد [5]، ويرى ابن مالك أن الصحيح هو مذهب سيبويه[1]. ورجّح الرضيّ أيضاً مذهب سيبويه. فقال: "والأولى قول سيبويه"[2].

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك٣/١٦٠١، ويُنظر: شرح الأشموني٤/١١٩.

(٢) إيجاز التعريف١/١٧٤.

(٣) شرح شافية ابن الحاجب٣/١٠٥-١٠٦، ويُنظر: همع الهوامع٣/٤٧٥-٤٧٦.

(٤) المنصف٢/٧.

(٥) الكتاب٤/٣٦٣.

٢- مذهب المبرد:

أما المبرد فيرى أن الإعلال هو القياس؛ لجعله الألف والنون كالتاء غير مُخْرِج للكلمة عن وزن الفعل...، ونحو: (جَوَلاَن)، و(حَيَدَان) عند المبرد شاذ خارج عن القياس [٣].

واحتجَّ على ذلك بأنهم شَبَّهوا في هذه الأسماء الألفَ والنون بتاء التأنيث. فكما أنَّ تاء التأنيث لا تَمنع الإعلال في مثل: (دَارَة)، و(لَابَة)[٤]، و(قَارة)، فكذلك الألف والنون. ووجهُ الشَّبه بينهما [٥]:

١- أنك تحذفهما في الترخيم كما تحذف التاء.

٢- أنك تُحقِّر الاسم ولا تَعتدُّ بالألف والنون، كما تفعل بالاسم الذي فيه تاء التأنيث.

وقد أُحتجَّ على المبرد بـ"النَّزَوان، والغَلَيان"، وأنهما لم تقلبا مع أن الياء والواو هما في موضع اللام، واللامات تقلب وهي أولى بالإعلال؛ لأنهن طرف، والطرف محل للتغيير [٦].

فأجيب بأنه لو قلب لزم الحذف، فيلتبس فَعَلانَ بفَعَال من غير المعتل[٧]. ووافق ابن يعيش المبرد فيما ذهب إليه[٨]. أراد أنه لا تقلب الواو ألفاً في (النَّزَوان)؛ لاجتماع ألفين ساكنين فلابد من حذف أحدهما.

فالذي يترجح لديّ هو مذهب سيبويه الذي يرى بأن (هَامَان) يجري على أصله ولم يُعل؛ لأنه إذا كان عين الكلمة واوا متحركة مفتوحا ما قبلها، أو ياء متحركة مفتوحا ما قبلها، وكان في آخرها زيادة تخص الاسم لم يجز قلبها ألفا بل يجب تصحيحها[٩]. والله أعلم بالصواب.

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك٣/١٦٠١، ويُنظر: شرح الأشموني٤/١١٩.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب٣/١٠٧.

(٣) يُنظر: المقتضب ١/٢٦٠، وشرح شافية ابن الحاجب٣/١٠٦-١٠٧، وتوضيح المقاصد والمسالك٣/١٦٠١، وشرح الأشموني٤/١١٩.

(٤) اللاَّبَة: الجماعة من(الإبلُ المجتمِعةُ السُّود). (انظر: تاج العروس٤/٢٢٥مادة "لوب").

(٥) يُنظر: الأصول في النحو٣/٣٠٨-٣٠٩، ويُنظر: الممتع١/٣١٧.

(٦) يُنظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي٣/١٠٧، والتصريح بمضمون التوضيح٢/٧٣٥.

(٧) يُنظر: المقتضب ١/٢٦٠، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي٣/١٠٧.

(٨) يُنظر: شرح الملوكي في التصريف ص٢٢٢.

(٩) شرح ابن عقيل٤/٢٣٢.

الخلاف في عين كلمة (واو)

ذهب أبو الحسن إلى أن العين في (واو) واو في الأصل، وأن الكلمة كلها مركبة من الواو؛ قال: لأن العرب لم تُمِلْها.

وذهب أبو علي إلى أن ألف (واو) منقلبة عن ياء؛ لعدم النظير فيما قال أبو الحسن. واحتج أبو الفتح لأبي الحسن على أبي علي بأن ما صار إليه أبو علي يؤدي إلى ما أنكره على أبي الحسن؛ من أنه ليس في العربية ما فاؤه ولامه واو. وقال أيضاً في بقية الاحتجاج: "فقد زاد أبو الحسن على ما ذهبا إليه شيئاً لا نظير له في شيء من الكلام البتة، وهو جعله الفاء والعين واللام من لفظ واحد"[1].

قال أبو الفتح: "ولأبي علي أن يقول: إن الذي ذهبت إليه أنا أسْوَغُ وأقلُّ فحشاً من الذي ذهب إليه أبو الحسن، فإني وإن قضيت بأن الفاء واللام واوان، وكان هذا لا نظير له، فإني رأيت العرب جعلت الفاء واللام من لفظ واحد كثيراً، وذلك نحو: "سَلِسَ" ،و"قَلِقَ"...، وقالوا أيضا في الياء التي هي أخت الواو: "يَدَيْت إليه يداً"[2].

اعتراض السخاوي:

وهذا القول من أبي الفتح غلط؛ لأنه لم يكن بين أبي الحسن وأبي عليٍّ خلافٌ في أن الواو فاؤها ولامها واو، فيحتاج إلى إقامة الدلالة على ذلك بباب "سَلِسَ" و"قَلِقَ"، وما أورده مع ذلك؛ وإنما الخلاف في العين. وقال أيضاً: " وما زاد شيئاً ؛ لأن هذا إنما يكون زيادةً على ما في كلامهم إذا أتيت بكلمة عينها ياءٌ وفاؤها ولامها واو، ولم يكن ذلك بموجودٍ، فما زاد أبو الحسن على ما ذهب إليه أبو عليٍّ شيئاً، فإن كلَّ واحدٍ من المذهبين لا نظيرَ له"[3].

دراسة المسألة:

الواو: من حروفِ المعجم، وهي مُؤلَّفةٌ من واوٍ وياءٍ وواو، وهي حرفٌ مجهورٌ يكون أَصلًا وبدلًا وزائدًا[4].

---

(١) سفر السعادة١/٥١٢.

(٢) سفر السعادة١/٥١٣-٥١٤.

(٣) سفر السعادة١/٥١٤-٥١٥.

(٤) يُنظر: لسان العرب١٥/٤٨٥، والمحكم والمحيط الأعظم١٠/٦٠٤.

والواو والياء غير المزيدتين تتفقان في مواقعهما وتختلفان. فاتفاقهما إن وقعت كلتاهما فاء كـ (وَعَدَ ويَسَرَ)، وعيناً كـ (قول وبيع)، ولاماً كـ (غزو ورمى)، وعيناً ولاماً معاً كـ (قُوّة وحَيّة)، وإن تقدمت كل واحدة منهما على أختها فاء وعينا في نحو: (ويل ويوم). أما اختلافهما في:

١- أن الواو تقدمت على الياء في نحو: (وَفَيْت) و(طَوَيت)، وتقدمت الياء عليها في (يَوْم)، وأما الواو في (الحَيَوان) و(حَيْوة) فكواو (جَبَاوة) في كونها بدلاً عن الياء والأصل (حَيَيان) و(حَيَّة).

٢- أن الياء وقعت فاءً وعيناً معاً، وفاء ولاما معاً في (يَيَن) اسم مكان، وفي (يَدَيْتُ)، ولم تقع الواو كذلك[١].

وانفردت الواو بأمرين:

١- موضع فائها ولامها واوان؛ إذ ليس في الكلامِ ما فاؤه ولامَه واوان إلاَّ قولُهم:(وَاوٌ)[٢]، فلا يكون ذلك في فِعْل ولا اسم مثل: (وَعَوْت) كرهوا ذلك كما كرهوا أن تكون العين واواً واللام واوٌ ثانية. فلما كان ذلك مكروهاً في موضع يكثر فيه التضعيف نحو: (رَدَدْت) و(صَمَمْت)، طرحوا هذا من الكلام مبدلاً وعلى الأصل، حيث كان مثل: (قَلِقَ) و(سَلِسَ) أقل من مثل: (رَدَدْت) و(صَمَمْت)[٣].

٢- اعتلال جميع حروفها؛ لأن المعتلَّ إن كان أكثرَ من أصل واحد، فإنه لا يخلو من أن يكون معتلَّ الفاء والعين صحيحَ اللام، أو معتلَّ اللام والعين صحيح الفاءِ، أو معتلَّ الفاء واللام صحيح العين، أو معتلَّ الجميع فلا يوجد منه إلَّا كلمة واحدة، وهي "وَاو" [٤].

وليس الخلاف في كون أولها وآخرها (واو)، ولكن الخلاف في أصل الألف في كلمة (واو)، وفيما انقلبت عنه هذه الألف. ولتوضيح ذلك سأعرض مذهب أبي الحسن، وأبي علي كل مذهب على حدة، وبيان حجة كل منهما.

١-مذهب أبي الحسن:

ذهب الأخفش إلى أن أصل ألف(واو) "وَوَو"؛ لعدم تقدم الياء عيناً على الواو لاما[٥]، ومذهب أبي الحسن في الواو أن تأليفها من الواوات، وحجته في ذلك:

---

(١) المفصل في صنعة الإعراب ص٥٢١-٥٢٢.

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب٢/٤٢٦.

(٣) الكتاب ٤/٤٠١.

(٤) الممتع في التصريف١/٣٥٦

(٥) شرح شافية ابن الحاجب٣/٨٤.

١- جاءت الكلمةُ كلُّها من مكرّرِ الواو؛ لموافقتها للياء في "يَيَّيْتُ"[١].

٢- أن ما عُرف أصله من المعتلِّ العين أكثر ما تكون الألف فيه منقلبة عن الواو. فحمل المجهول الأصل على الأكثر[٢].

٣- جاءت الكلمةُ كلُّها من مكرّرِ الواو كما جاء في (بِبَّة)، وفي قولهم: هذا الشيء بَبّانٌ، فإنَّ الكلمةَ مركَّبةٌ من تكريرِ الباء.

٤- وُجدَت الألف في قولك: (كَاف) و(دَال) ونحوهما منقلبة عن واو لقولهم: (كَوَّفْتُ كَافاً)، و(دَوَّلتُ دَالاً)، وهذا القياسُ في (مِيم) و(جِيم) إلاّ أنّ الواوَ قُلبت ياءً؛ لسكونِها وانكسار ما قبلَها[٣].

وناقض هذه الحجة قول الكسائيّ: " ما كان من الحروف على ثلاثة أحرفٍ وسطُه ألف ففي فِعْلِه لغتان الواوُ وَالياءُ كقولك: (دَوَّلْت دَالًا) و(قَوَّفْتُ قَافًا) أي كتبتها، إلا الواوَ فإنها بالياء لا غيرَ؛ لكثرة الواواتِ، تقولُ فيها: وَيَّيْتُ وَاوًا حَسَنةً"[٤].

٥- تفخيم العرب إيَّاها، وأنه لم تُسمع الإمالةُ فيها، فقضى لذلك بأنها من الواو، وجعل حروفَ الكلمة كلِّها واواتٍ[٥].

فقضاؤُهُ بأنَّ العينَ واوٌ أيضاً ليس بمُنكَر، ويُعضِّدُ ذلك أَيضاً شيئان كما ذكر أبو الفتح:

أَولهما: ما وصَّى به سيبويهِ من أَنَّ الأَلف إذا كانت في موضع العين فأَنْ تكونَ مُنقلبةً عن الواو أَكثرُ من أَن تكونَ مُنقلبةً عن الياء[٦].

ثانيهما: ما حكاهُ أبو الحسن من أَنه لم يُسمعْ عنهم فيها الإمالةُ، وهذا أيضاً يؤَكِّدُ أنها من الواو[٧].

وقد رجّح ابن عصفور قول أبي الحسن بقوله: "الصحيح عندي الأوَّل- يقصد قول أبي الحسن- وذلك أنه إذا جعلت فيه الألف منقلبة عن ياء اجتمع فيه حمل الألف على الأقل فيها، من كونها منقلبةً عن ياء، مع حمل الكلمة على باب "وَعَوتُ" - أعني ممّا لامه وفاؤه واو، وذلك معدوم في

---

(١) المفصل في صنعة الإعراب ص٥٢١-٥٢٢.

(٢) الممتع في التصريف١/٣٥٦.

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب٢/٤٢٦-٤٢٨.

(٤) تهذيب اللغة١٥/٤٨٥، ولسان العرب١٥/٤٨٧.

(٥) تاج العروس٤٠/٢٦٣، ولسان العرب١٥/٤٨٥.

(٦) يُنظر: الكتاب٣/٤٦٢.

(٧) سفر السعادة١/٥١٢، ولسان العرب١٥/٤٨٥-٤٨٧.

كلامهم - ومع حمل الكلمة على باب "حَيَوتُ" - أعني أن يكون عينها ياء ولامها واوًا - وذلك أيضًا لم يجئ في كلامهم. وإذا جعلت الألف منقلبة عن الواو كان حملًا على الأكثر فيها، ويكون في ذلك دخول في باب واحد معدوم، وهو كون أصول الكلمة كلِّها واوات[1].

٢- مذهب أبي علي:

ذهب أبو علي إلى أن أصل واو "وَيَو"[2]؛ لكراهة بناء الكلمة عن الواوات [3].

أدلته في ذلك:

١- إذا كانت الألف منقلبة عن ياء كان ممّا فاؤه ولامه من جنس واحد، وقد جاء ذلك في الصحيح قليلًا. نحو: (سَلِسَ) و(قَلِقَ). فحمله على ما جاء مثله في الصحيح أولى.

٢- قد جاءت الياء فاء ولامًا لخفَّتها، وذلك قولك: يَدَيْت إليه يَداً، وهو مع ذلك قليل؛ لأَنَّ بَاب (سَلِسَ) و(قَلِقَ) أَقلّ من باب (ردّ)، فلذلك كثُر في الياءِ مثل: (حَيَيْت) و(عَيَيْت)[4]. والياء أُخت الواو؛ فينبغي أن تحمل عليها في ذلك[5].

٣- أصلُ الألف في الواو ياءٌ فِرارًا من تَجانس الثلاثة[6]، فإن جعلها من الواو كانت العينُ والفاءُ واللامُ كُلُّها لفظًا واحدًا، قال أَبو عليٍّ: "وهو غيرُ موجودٍ" [7]. وليس كذلك في بقيَّة الحروف، فإنّه لا يلزمُ مَنْ جعل الألف عن واوٍ اتّحادُ الحرف، وقد جاءت الفاءُ واللامُ ياءين مثل: (يَدَيْتُ)[8].

وأيَّدّ الرَّضيُّ مذهب أبي عليٍّ بقوله: (وأن الوجه في لفظ (الواو) أنه مبني من "وَاوٍ" و "وَياءٍ " و "وَاو"، وألفها مبدلة عن الياء؛ لأن باب (سَلِسَ) في كلامهم أكثر من باب (يَين))[9].

وذكر الزبيديُّ أن المختار عند أئمة الصرف هو ما ذهب إليه أبو عليٍّ بقوله: (والواوُ مؤلَّفةٌ من (واوٍ وياءٍ وواوٍ) هذا هو المختارُ عند أئمَّة الصرف)[10].

---

(١) الممتع في التصريف١/٣٥٦.

(٢) المسائل الحلبيات ص٨.

(٣) شرح شافية ابن الحاجب للرضي٣/٧٤.

(٤) المقتضب١/١٥٠.

(٥) الممتع في التصريف١/٣٥٦

(٦) اللباب في علل البناء والإعراب٢/٤٢٦-٤٢٨.

(٧) لسان العرب١٥/٤٨٥-٤٨٧.

(٨) اللباب في علل البناء والإعراب٢/٤٢٦-٤٢٨.

(٩) شرح الشافية٢/٧٢٥.

(١٠) تاج العروس٤٠/٢٦٣

ويُرَجِّح أعضاء مجمع اللغة العربية بالقاهرة[1] ما سار عليه أبو عليٍّ بقولهم: " فأصلها (وَيَو) فألفها مبدلة من ياء على الأرجح "[2].

٣- **مذهب ثعلب:**

يرى ثعلب أن أصل (وَاو) "وَاو" و "وَاو" و "يَاء" فحكَى (وَوَّيْتُ واواً حَسَنَةً عَمِلْتها)، فإنْ صحَّ هذا جازَ أَن تكونَ الكلمةُ من (واو، وواو، وياء)[3]. فإن كانت ثلاثة أحرف، الثاني منها ألف، والثالث واوٌ، قيل: وَوَّيْتُ واواً حسنةً. والعلة فيه عندي أن الألف صارت رابعةً، فصار مثل: (أَغْوَيْت)، ويجوز قلب الواو إلى الهمزة، فيقال: (أَوَيْت)، مثل: أحدٍ ووحدٍ وأناةٍ ووناةٍ، وهو في وَوَّيْتُ أحسن لاجتماع الواوات[4].

وقد ردَّ أبو الفتح هذا المذهب بقوله: (فأما ما أجازه من قوله: "ووَّيت" فمردود عندنا؛ لأنه إذا لم تجتمع واوان في أول الكلمة فالثلاث أحرى بأن لا يجوز اجتماعها)[5].

وأيَّد الرضيُّ أبا الفتح في ردِّه لمذهب ثعلب بقوله: (وقال ثعلب: وَوَّيْتُ، وردَّه ابن جنيّ، وهو الحق، وذلك لأن الاستثقال في وَوَّيْت أكثر منه في وَوَاصل؛ لاجتماع ثلاث واوات)[6].

أما أبو الفتح فيتلخص رأيه في نقاط:

١- أنه لم يرَ بأساً في إنكار أبي عليٍّ لقول أبي حسن بقوله: (ورأيت أبا عليٍّ يُنكر قول أبي الحسن، ويذهب إلى أَنَّ الألف فيها مُنقلبةً عن يَاءٍ... قال: ولستُ أرى بما أنكره أبو عليّ على أَبي الحسن بأساً)[7].

٢- يرى أن (وَوَوَ) و(وَيَوَ) كلمتان لا نظير لهما؛ لذلك لم يفضل مذهباً على آخر فقال: (فلأجل ما ذكرناه من الاحتجاج لمذهب أبي عليٍّ تَعادَلَ عندنا المذهبان أَو قَرُبا من التَّعادُلِ)[8].

---

(١) (إبراهيم مصطفى/ أحمد الزيات/ حامد عبد القادر/ محمد النجار).

(٢) المعجم الوسيط٢/١٠٠٥.

(٣) يُنظر رأي ثعلب في: المحكم والمحيط الأعظم مادة (ويو)١٠/٦٠٥، ولسان العرب مادة (وا)١٥/٤٨٦، وتاج العروس مادة (ويو)٤٠/٢٦٥، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي٣/٧٤.

(٤) انظر رأي ثعلب في: عمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس١/٨٤.

(٥) سر صناعة الإعراب٢/٤٢٠.

(٦) شرح شافية ابن الحاجب٣/٧٤.

(٧) لسان العرب١٥/٤٨٦، وتاج العروس٤٠/٢٦٤.

(٨) لسان العرب١٥/٤٨٥-٤٨٧.

والرأي الراجح – في نظري– هو ما ذهب إليه أبو علي، وذلك لأنَّ ألفَ (الواوِ) لا تكونُ إلاَّ منقلبة، فإذا كانت كذلك فلا تخلو من أَنْ تكونَ عن الواوِ أو عن الياءِ، ولا تكونُ عن الواوِ؛ لأنَّه إن كان كذلك كانت حروفُ الكلمةِ واحدةً، ولا نعلم ذلك في الكلامِ البَتَّة إلاَّ بَبَّة، وما عُرِّب كالكَكِّ، فإذا بطلَ انقلابها عن الواوِ ثبت أَنّه عن الياءِ فخرج إلى باب وعَوْت على الشَّذوذِ) [1].

وأما ما استدل به أبو الفتح: «فإني رأيت العرب جعلت الفاء واللام من لفظ واحد كثيراً، » فإني أراه ذهب بعيداً؛ لأن وجه الخلاف بين أبي علي وأبي الحسن في أصل الألف في كلمة (واو)، ولم يكن خلافهم في أن فاء الكلمة ولامها من حرف واحد. وبهذا يبقى اعتراض السخاوي صحيحاً في نظري. والله أعلم بالصواب.

(١) المحكم والمحيط الأعظم مادة (ويو) ١٠/٦٠٥، ولسان العرب مادة (وا) ١٥/٤٨٦، وتاج العروس مادة (ويو) ٤٠/٢٦٣.

الخاتمة

الحمد لله أولاً وأخيرًا، وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا كثيرًا، وبعد، ففي نهاية هذا البحث، والذي درست خلاله اعتراضات السخاوي على اللغويين والنحويين والصرفيين، خرجت ببعض النتائج ألخصها فيما يلي:

١- يبدو من خلال البحث أن السخاوي منهجه قريب من المدرسة البغدادية التي تأخذ بآراء العلماء بصرف النظر عن مذاهبهم، إلا أنه وافق البصريين في أغلب المسائل، ومن ذلك: إبدال الهمزة بعد ألف مفاعل في (معايش)، والتعجب من الألوان والعيوب، والاختلاف في أصالة الرباعي المجرد، ونوع الضمير (هو) في: (فإذا هو إياها)، وغيرها من المسائل.

٢- ظهر من خلال البحث موقف السخاوي من الاستشهاد بالحديث، وكأنه سار على منهج غيره من العلماء السابقين الذين يتحرجون من الاستشهاد بالحديث، ففي مسائل الاعتراض لم يَرِدْ إلا حديثاً واحداً، وهو ضعيف (من جمع مالا من نهاوش....).

٣- اتضح من خلال البحث أن بعض اعتراضات السخاوي انفرد فيها برأيه، كوزن (هامان)، واعتراضه على الرادّ على أبي نزار في (نهاوش ونهابر)، وأن بعضها سبقه إليها عدد من النحاة لكنه لم يُشر إلى ذلك، كتشديد الميم في (آمين)، وهمز (معايش).

٤- تبيَّن من خلال الدراسة أن أغلب الأبيات الشعرية التي استشهد بها السخاوي؛ إما مجهولة القائل، وإما أنها نُقلت بدون ذكر أسماء قائليها، فيكتفي بقوله: (قال الشاعر) دون أن يُصرِّح باسمه، أو (ومنه قوله)، أو (وهو قوله).

٥- اتضح من خلال الدراسة سبب اعتراض السخاوي على بعض الشواهد الشعرية، إما لكونها شاذة كما وصفها بعض العلماء كـ ((تعيرنا أننا عالة ونحن صعاليك أنتم ملوكا))، وإما لكونها قليلة في موضعها لضرورة شعرية أُضطر إليها الشاعر، كالاستشهاد بترخيم المنادى المضاف كـ(مهر أبي الحبحاب لا تشلّي).

٦- تبيَّن من خلال قراءة كتاب سفر السعادة وسفير الإفادة كثرة الإلحاق في كتاب السخاوي، لكني لم أجد اعتراضاً واحداً فيها، ولعل هذا يؤكد قلة الخلاف في هذا الباب.

٧- نجد أن السخاوي حين يعترض لا يكتفِ بذكر الاعتراض، وإنما يُعلل ويُرجح، ولهذا غلبت هذه النزعة على اعتراضاته، والأمثلة على ذلك كثيرة جدًّا، أورد منها:

اعتراضه السخاوي على ابن بدر بقوله: أما قول ابن بدر جوابه في (ارْجَوَوْتُ) إنه تمثيل على الأصل فغير صحيح، وعلل السخاوي لذلك بقوله: "لأن ذلك لم ينطق به على الأصل، كما نطق بـ(كَيَّنُونة)".

٨- ظهر في أغلب مسائله موافقته لرأي أغلب العلماء، ولم يخالف النحاة إلا في مسائل قليلة، فوافقهم في (أربع وعشرين) مسألة، وخالفهم في (ثلاث) مسائل.

٩- ينقل السخاوي عن العلماء دون عزو، وأحيانا ينقل عنهم دون أن نجد ذلك في كتبهم، ومن ذلك: عن المبرد حين قال، قال المبرد: "فهو(لَاهَ) على وزن (فَعَلَ)، وأصله: (لَوَهَ)، أو (لَيَهَ)، ثم أُدخِل عليه الألف واللام" . ولعلها نقلت من كتب مفقودة لم أعثر عليها.

١٠- لم يكن السخاوي قاصداً لأي من العلماء، وكان يعترض أحياناً على البصريين كـ (الخليل وسيبويه، وقطرب، والجرمي...)، وعلى الكوفيين كـ (الفراء، وثعلب...)، وعلى البغداديين كـ (الفارسي، وابن جني...)، وهذا مما يدل على أنه لم يكن قاصداً لأي منهم في اعتراضاته.

١١- وُفِّق في أغلب اعتراضاته، وأن عدداً قليلاً منها جانبها الصواب وهي - فيما يظهر لي- ثلاث مسائل: كاشتقاق لفظة (زينب)، ووزن (هامان)، وتضمين معنى"فاسْتَمِعُوا له" معنى "أنْصِتُوا" .

١٢- اعتمد السخاوي على سرد آراء معظم العلماء في القضايا التي يبحثها من أمثلة ذلك: اشتقاق لفظ الجلالة (الله)، والخلاف في عين كلمة (وَاو)، وغيرها من المسائل الأخرى.

١٣- يُعمم السخاوي أحياناً في اعتراضه، فلا يعترض على علماء بعينهم، وإنما يعترض عليهم كافة، فيقول مثلاً: (تَزْعُمُ النُّحاةُ)، وأحياناً يعترض على بعضهم دون أن يذكر علماء بعينهم مثلاً: (زعم بعضُ النحاةِ).

١٤- لا يتحرج السخاوي في استدراك الخطأ، ومن ذلك: أن السخاوي أخطأ في الاعتراض على سيبويه في مسألة (سُبُّوح)، لكنه استدرك خطأه، واعترض على من اعترض على سيبويه في (قُدُّوس).

هذه خلاصة ما توصلت إليه في هذا البحث، فإن تحقق بها الغرض، فذلك فضل الله، فله الحمد، وله الشكر، وله الثناء الحسن.

وصلى الله وسلم على خير خلقه وخاتم رسله نبينا محمد، وعلى آله وصحبه ، ومن استن بسنته إلى يوم الدين.

الفهارس وتشتمل على:

أولاً: فهرس الآيات القرآنية.

ثانياً: فهرس القراءات القرآنية.

ثالثاً: فهرس الأحاديث.

رابعاً: فهرس أقوال الصحابة.

خامساً: فهرس الأمثال.

سادساً: فهرس الأبيات الشعرية.

سابعاً: فهرس أنصاف الأبيات.

ثامناً: فهرس المصادر والمراجع.

تاسعاً: فهرس المحتويات.

فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقم الآية	السورة	الصفحة
﴿وَقُولُوا انْظُرْنَا وَاسْمَعُوا﴾	آية: ١٠٤	البقرة	١٠٦
﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾	آية: ٢٢٠	البقرة	١٠٤
﴿وَلا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾	آية: ٢٣٥	البقرة	١٠٤
﴿ وَلا آمِّينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ ﴾	آية: ٢	المائدة	٤٩
﴿سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ﴾	آية: ٤١	المائدة	١٠٦
﴿كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾	آية: ١١٧	المائدة	١٠١
﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرآنُ فَاسْتَمِعُواْ لَهُ﴾	آية: ٢٠٤	الأعراف	١٠٣، ١٠٥
﴿يَا أَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ﴾	آية: ٨٤	يوسف	٨٣
﴿ أَلَا بِذِكْرِ اللهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ﴾	آية: ٢٨	الرعد	٣٦
﴿ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ * اللّهِ ﴾	آية: ١ ، ٢	إبراهيم	٣٢
﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لحَافِظُون﴾	آية: ٩	الحجر	ج
﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيّاً﴾	آية: ٦٥	مريم	٣١
﴿وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ﴾	آية: ٨٨	المؤمنون	٣٦
﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾	آية:٦٣	النور	١٠٤
﴿ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ﴾	آية: ٤	الروم	٧٤
﴿لَا يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلَإِ الْأَعْلَى﴾	آية: ٨	الصافات	١٠٥

﴿ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾	آية: ١	المجادلة	١٠٦
﴿الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ﴾	آية: ٢٣	الحشر	٥٢
﴿هُوَ اللهُ الخَالِقُ البَارِئُ المُصَوِّرُ﴾	آية: ٢٤	الحشر	٣٢
﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللهِ ﴾	آية: ٦	الإنسان	١٠٤

٢ـ فهرس القراءات القرآنية

القراءة وضبطها	اسم السورة	رقم الآية	القارئ	الصفحة
﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَائِشَ﴾	سورة الأعراف	١٠	نافع، والأعرج، وزيد بن علي، والأعمش، وخارجة، وابن عامر.	١٧٢
﴿ويَذَرَكَ وَإِلَاهَتَكَ﴾	سورة الأعراف	١٢٧	ابن عباس.	٣٥
﴿إِنْ تَرَنِ أَنَاْ أَقَلَّ مِنكَ مَالاً وَوَلَدًا﴾	سورة الكهف	٣٩	عيسى بن عمر.	١٠١
﴿كَانَّهَا كَوْكَبٌ دِرِّيءٍ ﴾	سورة النور	٣٥	أبو عمرو، والكسائي.	٥٧
﴿كَانَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيءٍ ﴾	سورة النور	٣٥	حمزة، وعاصم.	٥٨
﴿كَانَّهَا كَوْكَبٌ دَرِّيءٍ ﴾	سورة النور	٣٥	قتادة، وأبان بن عثمان، وابن المسيب، وأبو رجاء، وعمرو بن قائد، والأعمش، ونصر بن عاصم.	٦٠
﴿كَانَّهَا كَوْكَبٌ دَرِّيٌّ ﴾	سورة النور	٣٥	قتادة، وزيد بن علي، والضحّاك، وابن المسيب، وأبو رجاء، ونصر بن عاصم.	٦١
﴿كَانَّهَا كَوْكَبٌ دِرِّيٌّ ﴾	سورة النور	٣٥	الزُّهري	٦١
﴿ وَلَكِن كَانُواْ هُمُ الظَّالِمِونَ﴾	سورة الزخرف	٧٦	عبد الله بن مسعود، وأبو زيد النحوي.	١٠١
﴿تَجِدُوهُ عِندَ اللهِ هُوَ خَيْرٌ﴾	سورة المزمل	٢٠	أبو السمال	١٠١

٣ - فهرس الأحاديث النبوية

	الحديث	الصفحة
١-	« ثَوْبِي حَجَرٌ».	٩٧
٢-	« اشْتَدِّي أَزْمَةُ تَنْفَرِجِي».	٩٧
٣-	« لهي أسودُ من القار ».	١٤٤
٤-	«ماؤُهُ أَبْيَضُ من اللَبَنِ».	١٤٤
٥-	«مَنْ جَمَعَ مَالًا مِنْ نَهَاوشٍ أَذْهَبَهُ اللَّهُ فِي نَهَابِرَ ».	٤٣
٦-	«مَنْ أَصَابَ مَالًا مِنْ نَهَاوشٍ أَذْهَبَهُ اللَّهُ فِي نَهَابِرَ ».	٤٤
٧-	«نَزَلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ أَيّهَا قَرَأْتَ أَجْزَأَكَ».	٦٢

٤- فهرس أقوال الصحابة

الأثر	قائله	الصفحة
١- « إنَّكَ رَكِبْتَ بهذهِ الأُمَّة نهَابِيرَ من الأُمورِ، فَتُبْ مِنها»	عمرو بن العاص "رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ"	٤٦
٢- «أَمَا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْلاَ أَنْ أَتْرُكَ آخِرَ النَّاسِ بَبَّانًا لَيْسَ لَهُمْ شَيْءٌ، مَا فُتِحَتْ عَلَيَّ قَرْيَةٌ إِلَّا قَسَمْتُهَا كَمَا قَسَمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَيْبَرَ، وَلَكِنِّي أَتْرُكُهَا خِزَانَةً لَهُمْ يَقْتَسِمُونَهَا»	عمر بن الخطاب "رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ"	٦٣
٣- «سَلَّمَ عَلَيْهِ فَتًى مِنْ قُرَيْشٍ فَرَدَّ عَلَيْهِ مِثْلَ سَلَامِهِ، فَقَالَ لَهُ: مَا أَحْسَبُكَ أَثْبَتَّنِي، فَقَالَ: أَلَسْتَ بَبَّة»	عبد الله ابْنِ عُمَر "رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ"	٦٥

٥- فهرس الأمثال

المثل	الصفحة
١- أطرِقْ كَرَا	٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧،٩٨
٢- افتَدِ مخنوقُ	٩٦، ٩٧
٣- أصبِحْ ليلُ	٩٦، ٩٧

٦-فهرس الأبيات الشعرية

القافية	البحر	القائل	الصفحة
الهمزة المكسورة			
حين بقاءِ	الخفيف	–	٨٠
الباء الساكنة			
لَا تَتَّئِبْ	الرجز	رؤبة بن العجاج	٦٤
الباء المفتوحة			
وَاغْتِرَابَا	الوافر	جرير بن عطية	٨٨
الخاء المكسورة			
طَبَّاخِ	البسيط	طرفة بن العبد	١٤٤، ١٤٧
الدال المكسورة			
اليَدِ	الطويل	–	٣٦
الراء الساكنة			
الغَمَر	الرجز	عبد الله بن رؤبة	١٦٦
الراء المضمومة			
الكُبَارُ	مجزوء البسيط	الأعشى	٣٤
عَسَاكِرُه	الطويل	–	١٤٧

العين الساكنة			
الذراع	السريع	–	٨٨
القاف المضمومة			
يَتَرَقْرَقُ	الطويل	ذو الرمة	٨٨
بنَائقُهْ	الطويل	نصيب بن رباح	١٤٣
القاف المكسورة			
سَمْلَقِ	الطويل	زهير بن أبي سُلمى	٣٣
الأَوَاقِي	الخفيف	مُهَلْهل بن ربيعة	٨٧
الكاف المفتوحة			
مُلُوكا	المتقارب	–	٧٩، ٨٠
اللام المضمومة			
يا رَجُلُ	البسيط	كُثَيِّر عزة	٨٧، ٨٩
اللام المكسورة			
صَقِيلِ	الكامل	بهدل الطائي	١٤٧
ذي أَلِّ	الطويل	الخُضري اليربوعي	٨٩، ٩١
الميم المضمومة			
السَّلَامُ	الوافر	الأحوص الأنصاري	٨٦، ٨٧

يقومُها	الطويل	الأخطل	١٧٢
الميم المكسورة			
نادِمِ	الطويل	الفرزدق	٦٥
النون المفتوحة			
الآمِنِيْنَا	مجزوء الكامل	ذو جدن الحميري	٣٩
النون المضمومة			
الضَّيافِنُ	الطويل	–	١٣٠
النون المكسورة			
فَتَخْزُونِي	البسيط	ذو الإصبع العدواني	٣٥، ٧٩
الهاء الساكنة			
كَيِّنُونه	الرجز	لم يُعرف قائله	١٦٢، ١٦٥
خِدَبَّهْ	الرجز	هند بنت أبى سفيان	٦٣
الهاء المضمومة			
اللهُ	البسيط	–	٣٧
الهاء المكسورة			
تَأَلُّهِي	الرجز	رؤبة بن عبد الله العجاج	٣٣
الياء المفتوحة			

تَلاَقِيَا	الطويل	عبد يغوث الحارثي	٨٣، ٨٤

٧-فهرس أنصاف الأبيات:

القافية	البحر	القائل	الصفحة
إِقَامَتُنَا	البسيط	–	٩٠
عَذيري	الرجز	العَجّاج	٩٦، ٩٧
بني إِبَاضِ	الرجز	رؤبة بن العَجّاج	١٤٤، ١٤٧
وُقَّف	البسيط	–	٣٧
غَرَامُ	الطويل	ذو الرمة	٩٧

٨- فهرس المصادر والمراجع:

أولاً : الرسائل الجامعية:

١- آراء الأخفش في كتاب همع الهوامع للسيوطي جمعاً وتوثيقاً ودراسةً، لسماح سمير سلمان دلول، (رسالة ماجستير)، الجامعة الإسلامية -غزة، عمادة الدراسات العليا، كلية الآداب، قسم اللغة العربية ،١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

٢- اعتراضات الأزهري النحوية على ابن هشام في التصريح بمضمون التوضيح، لغريب بن ياسين بن رشيد ودّاني، (رسالة ماجستير)، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، قسم الدراسات العليا العربية ،١٤٢٦هـ-١٤٢٧هـ.

٣- إعراب القرآن العظيم، لزكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي، حققه وعلق عليه: د. موسى على موسى مسعود (رسالة ماجستير)، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

٤- شرح جمل الزجاجي، لأبي الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف، تحقيق ودراسة الدكتورة: سلوى محمد عمر عرب، (رسالة دكتوراه)، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، قسم الدراسات العليا العربية،١٤١٩هـ.

٥- المسائل النحوية والصرفية في كتاب الفصوص للبغدادي، لإبراهيم بن علي عسيري، (رسالة دكتوراه)، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، قسم الدراسات العليا العربية، ١٤٢٨هـ-١٤٢٩هـ .

٦- منهج الكوفيين في الصرف، لمؤمن بن صبري غنّام، (رسالة دكتوراه)، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، قسم الدراسات العليا العربية ،١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٧- منير الدياجي ودر التناجي وفوز المحاجي بحوز الأحاجي والمعروف بـ (منير الدياجي في تفسير الأحاجي) للإمام أبي الحسن علم الدين علي بن محمد بن عبد الصمد السخاوي، تحقيق ودراسة الطالب: سلامة عبد القادر المراقي، (رسالة دكتوراه)، بإشراف الأستاذ الدكتور: أحمد علم الدين رمضان الجندي، ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م.

ثانياً: المطبوعات:

١- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، لأحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطيّ، شهاب الدين الشهير بالبناء، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية – لبنان، الطبعة: الثالثة، ٢٠٠٦م - ١٤٢٧هـ.

٢- أحكام القرآن، للقاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي، راجع أصوله وخرج أحاديثه وعلّق عليه: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

٣- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق :د.رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٤- أسرار العربية، لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

٥- إسفار الفصيح، لمحمد بن علي بن محمد، أبو سهل الهروي، تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ.

٦- إصلاح غلط المحدثين، لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي، تحقيق د. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

٧- إصلاح المنطق، لابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، تحقيق محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.

٨- إعراب القرآن، لأبي جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ.

٩- إعراب القرآن، لعلي بن الحسين بن علي، أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأصفهاني الباقولي، تحقيق ودراسة: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري - القاهرة ودار الكتب اللبنانية - بيروت - القاهرة / بيروت، الطبعة: الرابعة - ١٤٢٠ هـ.

١٠- إعراب القرآن وبيانه، لمحيي الدين بن أحمد مصطفى درويش، دار الإرشاد للشئون الجامعية - حمص - سورية، (دار اليمامة - دمشق - بيروت)، (دار ابن كثير - دمشق - بيروت)، الطبعة: الرابعة، ١٤١٥هـ.

١١- إكمال الإكمال (تكملة لكتاب الإكمال لابن ماكولا)، لمحمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع، أبو بكر، معين الدين، ابن نقطة الحنبلي البغدادي، تحقيق د. عبد القيوم عبد رب النبي، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ.

١٢- الإتقان في علوم القرآن، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤ م.

١٣- الأشباه والنظائر في النحو، للإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد عبد القادر الفاضلي، المكتبة العصرية صيدا- بيروت، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

١٤- الاشتقاق، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، تحقيق: محمد بن عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ-١٩٩١م.

١٥- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي، المعروف بابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨م.

١٦- الأعلام، لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي، دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر - أيار / مايو ٢٠٠٢ م.

١٧- الاقتراح في علم أصول النحو، لجلال الدين السيوطي، دار المعرفة الجامعية،١٤٢٦هـ-٢٠٠٦م.

١٨- الأمالي، لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني، تحقيق الدكتور: يحيى وهيب الجبوري، دار العرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م.

١٩- الانتصار لسيبويه على المبرد، لأبي العباس أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي، تحقيق الدكتور: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة،الطبعة الأولى،١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

٢٠- الإنصاف في مسائل الخلاف، لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

٢١- الإيضاح في شرح المفصل، لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي، تحقيق: الدكتور: موسى بناي العليلي، مطبعة العاني بغداد،١٩٨٠م.

٢٢- الإيضاح العضدي، للحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي أبو علي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود،١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.

٢٣- الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي النحوي، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، الطبعة الثالثة، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٢٤- أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد الحسني العلوي، تحقيق: الدكتور: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى،١٤١٣هـ-١٩٩٢م .

٢٥- أمالي الزجاجي، لعبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل — بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

٢٦- إنباه الرواة على أنباه النحاة، لجمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، المكتبة العنصرية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ.

٢٧- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام ،تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع

٢٨- إيجاز التعريف في علم التصريف، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين، تحقيق: محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية،الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.

٢٩- البداية والنهاية، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي ،تحقيق: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، الطبعة: الأولى ١٤٠٨، هـ - ١٩٨٨ م.

٣٠- بدائع الفوائد، لأبي عبدالله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن القيم الجوزية، تحقيق:علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع

٣١- البرهان في علوم القرآن، لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، الطبعة: الأولى، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م.

٣٢- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، لمجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق: محمد علي النجار، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة

٣٣- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - لبنان / صيدا

٣٤- البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: د.طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

٣٥- تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى الزَّبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

٣٦- تاريخ ابن يونس المصري، لعبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصدفي، أبو سعيد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٣٧- تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم،لأبي المحاسن المفضل بن محمد بن مسعر التنوخي المعري، تحقيق: الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، الطبعة: الثانية ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٣٨- تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

٣٩- تاريخ دمشق، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، المعروف بابن عساكر، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

٤٠- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، تحقيق:علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٩٧٦م.

٤١- التبيان في آداب حملة القرآن، لأبي زكريا محيي الدين يحي بن شرف النووي، حققه وعلق عليه: محمد الحجار، الطبعة: الثالثة مزيدة ومنقحة، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان،١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.

٤٢- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: عبدالرحمن السليمان العثيمين،١٣٩٦هـ-١٩٧٦م.

٤٣- تحفة الأقران في ما قُرئ بالتثليث من حروف القرآن، لأحمد بن يوسف بن مالك الرعيني الغرناطي ثم البيري، أبو جعفر الأندلسي، كنوز أشبيليا - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤٨٢ هـ - ٢٠٠٧ م.

٤٤- تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم، لعبد الرزاق بن فراج الصاعدي، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.

٤٥- تذكرة الحفاظ، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٤٦- تذكرة النحاة، لأبي حيان محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي، تحقيق: الدكتور: عفيف عبدالرحمن، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى،١٤٠٦ هـ-١٩٨٦م.

٤٧- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق أ.د:حسن هنداوي، كنوز إشبيليا، الطبعة الأولى،١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م

٤٨- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد في النحو، لجمال أبي عبد الله محمد بن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر،١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.

٤٩- تصحيفات المحدثين، لأبي أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد بن إسماعيل العسكري، تحقيق: محمود أحمد ميرة، المطبعة العربية الحديثة – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٢ هـ.

٥٠- تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، لصلاح الدين خليل بن أبيك الصفدي، حققه وعلق عليه: السيد الشرقاوي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٥١- التصريح بمضمون التوضيح في النحو، لخالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد، دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٥٢- التطبيق الصرفي، للدكتور عبده الراجحي، دار النهضة العربية– بيروت ١٩٧٣م.

٥٣- تفسير أسماء الله الحسنى، لإبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج، تحقيق: أحمد يوسف الدقاق، دار الثقافة العربية- دمشق، ١٩٧٤م.

٥٤- تفسير البحر المحيط، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، الطبعة: ١٤٢٠ هـ

٥٥- تفسير الراغب الأصفهاني، لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهان، تحقيق ودراسة: د. محمد عبد العزيز بسيوني، كلية الآداب - جامعة طنطا، الطبعة الأولى: ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

٥٦- تفسير القرآن العظيم، الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ م.

٥٧- التضمين النحوي وتوجيهاته في القرآن الكريم، للدكتور مازن عبد الرسول سلمان، كلية التربية الأساسية- قسم اللغة العربية.

٥٨- التضمين النحوي في القرآن الكريم، للدكتور: محمد نديم فاضل، مكتبة دار الزمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

٥٩- التضمين في العربية، للأستاذ الدكتور: أحمد حسن حامد، الدار العربية للعلوم ودار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٦٠- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق: الدكتور: عوض بن حمد القوزي، الطبعة الأولى،١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٦١- التكملة، لأبي علي الحسن الفارسي، تحقيق الدكتور: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، الطبعة الثانية،١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

٦٢- التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية، للحسن بن محمد بن الحسن الصغاني، تحقيق: إبراهيم إسماعيل الأبياري وعبدالعليم الطحاوي، مطبعة دار الكتب بالقاهرة،١٩٧١م .

٦٣- التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي.

٦٤- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لمحب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش، دراسة وتحقيق: أ.د: علي محمد فاخر، وأ.د: جابر محمد البراجة، وأ.د: إبراهيم محمد العجمي، وأ.د:جابر السيد مبارك، وأ.د: علي السنوسي محمد، وأ.د:محمد راغب نزال، دار السلام، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٦٥- تناوب حروف الجر في لغة القرآن، للدكتور: محمد حسن عوّاد، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى :١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م .

٦٦- التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح، لأبي محمد عبدالله بن بري المصري، تحقيق: مصطفى حجازي، الهيئة العامة المصرية للكتاب، الطبعة الأولى،١٩٨٠م.

٦٧- تهذيب اللغة، لمحمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.

٦٨- توجيه اللمع، لأحمد بن الحسين بن الخباز، أ.د: فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية،١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٦٩- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، دار الفكر العربي، الطبعة: الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

٧٠- التوطئة، لأبي علي الشلوبيني، دراسة وتحقيق الدكتور: يوسف أحمد المطوع، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ-١٣٨١م.

٧١- التوقيف على مهمات التعاريف، لزين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري، عالم الكتب، عبد الخالق ثروت، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٧٢- جامع البيان في تأويل القرآن، لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

٧٣- الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي، تحقيق : أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية — القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ م.

٧٤- جمال القراء وكمال الإقراء، لعلي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري الشافعي، أبو الحسن، علم الدين السخاوي، تحقيق: د. مروان العطيَّة - د. محسن خرابة، دار المأمون للتراث - دمشق — بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

٧٥- الجمل في النحو، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، الطبعة: الخامسة، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

٧٦- الجمل، لأبي بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن بن محمد الجرجاني، حققه وقدم له: علي حيدر، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

٧٧- الجنى الداني في حروف المعاني، لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي، تحقيق: د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت — لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.

٧٨- جمهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين — بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م.

٧٩- جواب المسائل العشر، لابن بري، تحقيق الدكتور: محمد أحمد الدالي، دار البشائر، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٨٠- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، لأبي العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان،الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م.

٨١- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الرابعة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .

٨٢- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة.

٨٣- درة الغواص في أوهام الخواص، للقاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري، تحقيق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية — بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

٨٤- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأبي العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ /١٩٨٧م.

٨٥- الدلائل في غريب الحديث، لقاسم بن ثابت بن حزم العوفي السرقسطي، أبو محمد ، تحقيق: د. محمد بن عبد الله القناص، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١م.

٨٦- ديوان امرئ القيس، تحقيق الأستاذ: مصطفى عبدالشافي، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م.

٨٧- ديوان جرير، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، (د.ط).

٨٨- ديوان ذي الرمة، قدم له وشرحه: أحمد حسن بسح، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

٨٩- ديوان زهير بن أبي سُلمى، شرحه وقدم له: الأستاذ: علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٩٠- ديوان عدي بن زيد، حققه وجمعه: محمد جبار المعيبد، شركة دار الجمهورية للنشر والطبع بغداد، ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م. (د.ط).

٩١- ديوان كُثيِّر عزة، جمع وشرح الدكتور: إحسان عباس، دار الثقافة بيروت، ١٣٩١هـ-١٩٧١م، (د.ط).

٩٢- الذيل على الروضتين، للحافظ المؤرخ شهاب الدين محمد بن عبدالرحمن بن إسماعيل، المعروف بأبي شامة المقدسي الدمشقي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٤م.
٩٣- رصف المباني في شرح حروف المعاني، لأحمد عبد النور المالقي، تحقيق: أ.د: أحمد محمد الخراط، دار القلم دمشق، الطبعة الثانية،١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
٩٤- زاد المسير في علم التفسير، لجمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤٢٢ هـ.
٩٥- سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان،الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
٩٦- سفر السعادة وسفير الإفادة، لعلم الدين السخاوي، تحقيق: محمد الدالي، مجمع اللغة العربية بدمشق،١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
٩٧- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، لأبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني، دار المعارف، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م.
٩٨- سمط اللآلي في شرح أمالي القالي [هو كتاب شرح أمالي القالي / لأبي عبيد البكري؛ نسخه وصححه وحقق ما فيه وخرجه وأضاف إليه عبد العزيز الميمني]، لأبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي، تحقيق: عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية، بيروت — لبنان.
٩٩- سير أعلام النبلاء، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، دار الحديث- القاهرة، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م. (د.ط).
١٠٠- الشافية في علم التصريف، لعثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي، تحقيق: حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية — مكة، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ ١٩٩٥م .
١٠١- شذا العرف في فن الصرف، لأحمد بن محمد الحملاوي، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد الرياض، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.
١٠٢- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري الحنبلي، أبو الفلاح، تحقيق: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق — بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

١٠٣- شرح أبيات سيبويه، لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس، تحقيق الدكتور: زهير غازي زاهد، مكتبة النهضة، الطبعة الأولى،١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

١٠٤- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، الطبعة: العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

١٠٥- شرح التسهيل لابن مالك، لجمال الدين محمد بن عبدالله الطائي الجياني الأندلسي، تحقيق د. عبدالرحمن السيد ود.محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى،١٤١٠هـ-١٩٩٠م .

١٠٦- شرح التسهيل للمرادي، تحقيق ودراسة: محمد عبدالنبي محمد أحمد عبيد، مكتبة الإيمان المنصورة، الطبعة الأولى،١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م .

١٠٧- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لعلي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

١٠٨- شرح الرضيّ على كافية ابن الحاجب، لجلال الدين أبي عمر عثمان بن عمرو المعروف بابن الحاجب النحوي المالكي، شرح:رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي النحوي، شرح وتحقيق: الأستاذ الدكتور: عبدالعال سالم مكرم، عالم الكتب، الطبعة الأولى،١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

١٠٩- شرح الفصيح في اللغة، لأبي منصور الجبان، تحقيق ودراسة الدكتور: عبدالجبار جعفر القزاز، دار الشؤون الثقافية بغداد، الطبعة الأولى،١٩٩١م .

١١٠- شرح الكافية الشافية، لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة: الأولى.

١١١- شرح اللمع، لابن برهان أبو القاسم عبد الواحد بن علي، ابن برهان الأسدي العكبري، تحقيق: فائز فارس، الكويت. الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.

١١٢- شرح المفصل، لابن علي بن يعيش النحوي، طبعة عالم الكتب — بيروت.

١١٣- شرح المكودي على ألفية ابن مالك، لأبي زيد عبد الرحمن بن علي المكودي، تحقيق: د.فاطمة الراجحي، جامعة الكويت،١٩٩٣م.

١١٤- شرح الملوكي في التصريف، لابن يعيش، تحقيق : د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م.

١١٥- شرح جمل الزجاجي، لأبي الحسن علي بن مؤمن ابن عصفور الإشبيلي، منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية بيروت — لبنان، الطبعة الأولى،١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

١١٦- شرح جمل الزجاجي لأبي الحسن علي بن مؤمن ابن عصفور الأشبيلي، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

١١٧- شرح شافية ابن الحاجب، لمحمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين، تحقيق الأساتذة: محمد نور الحسن - المدرس في تخصص كلية اللغة العربية، محمد الزفزاف - المدرس في كلية اللغة العربية، محمد محيي الدين عبد الحميد - المدرس في تخصص كلية اللغة العربية، دار الكتب العلمية بيروت — لبنان، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.

١١٨- شرح شافية ابن الحاجب، لحسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي، ركن الدين تحقيق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة: الأولى ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م .

١١٩- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع — سوريا.

١٢٠- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لجمال الدين محمد بن مالك، تحقيق: عدنان عبدالرحمن الدوري، مكتبة العاني بغداد،١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.

١٢١- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة الأولى،٢٠٠٨م.

١٢٢- شرح نهج البلاغة، لعبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن الحسين بن أبي الحديد، أبو حامد، عز الدين، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، دار احياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه.

١٢٣- شفاء العليل في إيضاح التسهيل، لأبي عبدالله محمد بن عيسى السليلي، دراسة وتحقيق الدكتور: الشريف عبدالله علي الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية، الطبعة الأولى،١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

١٢٤- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، لنشوان بن سعيد الحميرى اليمني، تحقيق: د حسين بن عبد الله العمري - مطهر بن علي الإرياني - د يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان)، دار الفكر (دمشق - سورية)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

١٢٥- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين — بيروت، الطبعة: الرابعة، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

١٢٦- الصرف الوافي، للأستاذ الدكتور: هادي نهر، دار الأمل /إربد، الطبعة الثانية،٢٠٠٢م.

١٢٧- ضعيف الجامع الصغير وزيادته، لأبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني، أشرف على طبعه: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي.

١٢٨- ضياء السالك إلى أوضح المسالك، لمحمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

١٢٩- طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، و د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ.

١٣٠- طبقات المفسرين، لأحمد بن محمد الأدنه وي من علماء القرن الحادي عشر، تحقيق: سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم — السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

١٣١- طبقات المفسرين، لمحمد بن علي بن أحمد، شمس الدين الداوودي المالكي، دار الكتب العلمية — بيروت.

١٣٢- طبقات المفسرين العشرين، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة — القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ.

١٣٣- العبر في خبر من غبر، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية — بيروت.

١٣٤- علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق ،محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد - الرياض / السعودية،الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.

١٣٥- عمدة الكتاب، لأبي جعفر النحاس، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي،دار ابن حزم - الجفان والجابي للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

١٣٦- العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

١٣٧- غاية النهاية في طبقات القراء، لشمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن محمد بن علي ابن الجزري، الدمشقي الشافعي، تحقيق: برجستراسر، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٦م.

١٣٨- غريب الحديث، لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، وخرج أحاديثه: عبد القيوم عبد رب النبي، دار الفكر، الطبعة: ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

١٣٩- غريب الحديث، لجمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، تحقيق: الدكتور عبد المعطي أمين القلعجي، دار الكتب العلمية - بيروت — لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

١٤٠- غريب الحديث، لأبي عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد- الدكن، الطبعة: الأولى، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.

١٤١- غريب الحديث، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق د. عبد الله الجبوري، مطبعة العاني — بغداد، الطبعة: الأولى، ١٣٩٧هـ.

١٤٢- غريب القرآن المسمى بنزهة القلوب، لمحمد بن عُزير السجستاني، أبو بكر العُزيري، تحقيق: محمد أديب عبد الواحد جمران، دار قتيبة — سوريا، الطبعة : الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.

١٤٣- غريب القرآن، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق: أحمد صقر، دار الكتب العلمية ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.

١٤٤- الفائق في غريب الحديث والأثر، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، تحقيق: علي محمد البجاوي - محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة — لبنان، الطبعة: الثانية.

١٤٥- الفصيح، لأبي العباس ثعلب، تحقيق الدكتور: عاطف مدكور، دار المعارف.

١٤٦- في التعريب والمعرب، لعبد الله بن بَرّي بن عبد الجبار المقدسي الأصل المصري، أبو محمد، ابن أبي الوحش، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة — بيروت.

١٤٧- فيض القدير شرح الجامع الصغير، لزين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري، المكتبة التجارية الكبرى — مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٥٦هـ.

١٤٨- القاموس المحيط، لمجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت — لبنان، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

١٤٩- الكتاب، لسيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

١٥٠- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، دار الكتاب العربي — بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤٠٧ هـ .

١٥١- الكشف والبيان عن تفسير القرآن، لأحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت — لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢، هـ - ٢٠٠٢ م.

١٥٢- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة — بيروت.

١٥٣- اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة المعروف بـ (التذكرة في الأحاديث المشتهرة)، لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية — بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.

١٥٤- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر — دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

١٥٥- اللباب في علوم الكتاب، لأبي حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ -١٩٩٨م.

١٥٦- لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، دار صادر — بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ.

١٥٧- اللمحة في شرح الملحة، لمحمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

١٥٨- اللمع في العربية، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية – الكويت.

١٥٩- ليس في كلام العرب لابن خالويه، للحسين بن أحمد بن خالويه، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، مكة المكرمة، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

١٦٠- المبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، قرأه وشرحه وعلق عليه: مروان العطية، شيخ الزايد، دار الهجرة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

١٦١- مجالس العلماء، لعبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، دار الرفاعي بالرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣ م.

١٦٢- مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، دار المعارف بمصر.

١٦٣- مجمع الأمثال، لأبي الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة - بيروت، لبنان.

١٦٤- مجمل اللغة، لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٦٥- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، الناشر: وزارة الأوقاف- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، الطبعة: ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م. (د.ط).

١٦٦- المحكم والمحيط الأعظم، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

١٦٧- المحيط في اللغة، للصاحب الكافي الكفاة إسماعيل بن عباد بن العباس، أبو القاسم الطالقاني، المشهور بالصاحب بن عباد، تحقيق : الشيخ محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب - بيروت / لبنان، الطبعة : الأولى، ١٤١٤هـ -١٩٩٤م.

١٦٨- مختار الصحاح، لزين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت – صيدا، الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.

١٦٩- مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: د.حسين أحمد بو عباس، درة الغواص تحقيق التراث، الطبعة الأولى،١٤٣٢هـ-٢٠١٠م.
١٧٠- المخصص، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تحقيق: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي — بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.
١٧١- المدارس النحوية، لأحمد شوقي عبد السلام ضيف الشهير بشوقي ضيف، دار المعارف.
١٧٢- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية — بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
١٧٣- المسائل الحلبيات، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم- دمشق، ودار المنارة- بيروت،الطبعة الأولى،١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
١٧٤- مسائل خلافية في النحو، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين، تحقيق: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي — بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.
١٧٥- المسائل العضديات، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق: د.علي جابر المرزوقي، عالم الكتب مكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى،١٤٠٦ هـ-١٩٨٦م.
١٧٦- المساعد على تسهيل الفوائد، للإمام بهاء الدين بن عقيل، تحقيق: د.محمد كامل بركات، دار الفكر بدمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م .
١٧٧- مسند الإمام أحمد بن حنبل، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
١٧٨- مسند الشهاب، لأبي عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر بن علي بن حكمون القضاعي المصري، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة - بيروت الطبعة: الثانية، ١٤٠٧ هـ- ١٩٨٦م.
١٧٩- مشارق الأنوار على صحاح الآثار، لعياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل، المكتبة العتيقة ودار التراث.
١٨٠- مشكل إعراب القرآن، لأبي محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة — بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ.

١٨١- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس، المكتبة العلمية — بيروت.
١٨٢- معاني القراءات، لمحمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور، مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م.
١٨٣- معاني القرآن، لأبي الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.
١٨٤- معاني القرآن وإعرابه، لإبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج، عالم الكتب — بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
١٨٥- معاني القرآن، لأبي جعفر النحاس أحمد بن محمد، تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى - مكة المرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ .
١٨٦- معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة — مصر، الطبعة: الأولى.
١٨٧- معاني النحو، للدكتور: فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، الأردن- عمّان، الطبعة الرابعة، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.
١٨٨- معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، لشهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبدالله الرومي الحموي، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
١٨٩- معجم البلدان، لشهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، دار صادر، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٩٥ م.
١٩٠- معجم القواعد العربية في النحو والتصريف، لعبد الغني بن علي الدقر، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى،١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
١٩١- المعجم المفصل في علم الصرف، للأستاذ: راجي الأسمر، دار الكتب العلمية بيروت —لبنان، الطبعة الأولى،١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
١٩٢- معجم المؤلفين، لعمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشق، مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت.

١٩٣- معجم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

١٩٤- المعجم الوسيط، لمجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)، دار الدعوة.

١٩٥- المعرّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، لأبي منصور الجواليقي، موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مطبعة دار الكتب، الطبعة الثانية، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.

١٩٦- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ- ١٩٩٧م.

١٩٧- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر — دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥م.

١٩٨- المغني في تصريف الأفعال، لمحمّد بن عبد الخالق بن عليّ بن عضيمة، دار الحديث- القاهرة، الطبعة: الثانية ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

١٩٩- المفتاح في الصرف، لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، تحقيق: الدكتور علي توفيق الحَمَد، كلية الآداب - جامعة اليرموك - إربد - عمان، مؤسسة الرسالة — بيروت، الطبعة: الأولى،١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.

٢٠٠- المفصل في صنعة الإعراب، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال — بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣م.

٢٠١- المفصّل في علم العربيّة محمود بن عمر الزمخشري، وبذيله: كتاب المفضل في شرح أبيات المفصل، لمحمد بدر الدين النعساني الحلبي، مطبعة التقدم — القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٢٣هـ.

٢٠٢- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق د. عياد الثبيتي، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي جامعة أم القرى مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٢٠٣- المقتضب، لمحمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب — بيروت.

٢٠٤- المقرب، لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور، تحقيق: أحمد عبدالستار الجواري وعبدالله الجبوري، الطبعة الأولى١٣٩٢هـ-١٩٧٢م .

٢٠٥- الممتع الكبير في التصريف، لعلي بن مؤمن بن محمد، الحضرمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور ، مكتبة لبنان، الطبعة: الأولى، ١٩٩٦م.
٢٠٦- المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني الموصلي لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني، دار إحياء التراث القديم، الطبعة: الأولى في ذي الحجة سنة ١٣٧٣هـ - أغسطس سنة ١٩٥٤م.
٢٠٧- المنصف من الكلام على مغني ابن هشام، للإمام تقي الدين أحمد بن محمد الشمني، مطبعة محمد أفندي مصطفى.
٢٠٨- الموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني، دار الفكر - بيروت — لبنان، الطبعة : ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م. (د. ط).
٢٠٩- الموطأ، لمالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية - أبو ظبي — الإمارات، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
٢١٠- منهج ابن الأثير الجزري في مصنفه «النهاية في غريب الحديث والأثر»، أ. د. أحمد بن محمد الخراط، أبو بلال، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة.
٢١١- نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي، دار الكتب العلمية — بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٢ - ١٩٩٢ م.
٢١٢- النحو الوافي، لعباس حسن، دار المعارف، الطبعة: الطبعة الخامسة عشرة.
٢١٣- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء — الأردن، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
٢١٤- النكت في القرآن الكريم (في معاني القرآن الكريم وإعرابه)، لعلي بن فَضَّال بن علي بن غالب المجاشعي القيرواني، أبو الحسن، دراسة وتحقيق: د. عبد الله عبد القادر الطويل، دار الكتب العلمية — بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
٢١٥- النكت في تفسير كتاب سيبويه، لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري، تحقيق ودراسة: الأستاذ: رشيد بلحبيب، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٢١٦- النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٢١٧- نهج الصواب إلى حل مشكلات الإعراب، لعلي بن محمد رضا بن الهادي آل كاشف الغطاء، طبع المطبعة الحيدرية - النجف، ١٣٤٩هـ.

٢١٨- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول ١٩٥١م، أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي بيروت — لبنان.

٢١٩- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية — مصر.

٢٢٠- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر — بيروت،١٩٩٤م.

٢٢١- الوافي بالوفيات، لصلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث — بيروت،١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

ثالثاً: المجلات والدوريات:

١- مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإسلامية، بحث للدكتور أحمد قاسم عبد الرحمن، بعنوان: أثر القراءات القرآنية في توجيه المعنى التفسيري، المجلد الثاني، العدد الثاني، ٢٠١٠م.

٩- فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الملخص باللغة العربية	أ
الملخص باللغة الإنجليزية	ب
المقدمة	ج
التمهيد	١-١٦
المبحث الأول: ترجمة موجزة لعلم الدين السخاوي	١-١٢
المبحث الثاني: تعريف بكتاب" سفر السعادة وسفير الإفادة"، وبيان أهميته العلمية.	١٣-١٦
المبحث الثالث: عبارات السخاويِّ في الاعتراضِ. وطريقته.	١٨-٢٢
المبحث الرابع: أسباب اعتراض السخاوي	٢٤-٢٧
الفصل الأول: الاعتراضات في المسائل اللغوية	٢٨
المبحث الأول: الاعتراضات في اشتقاق الكلمات	٢٩
اشتقاق لفظ الجلالة (الله).....	٣٠-٣٩
اشتقاق لفظة (زَيْنَب).....	٤٠-٤٢
الأصل في اشتقاق ومعنى (نَهَابر ونَهَاوش).....	٤٣-٤٧
تشديد الميم في (آمين).....	٤٨-٥٠
المبحث الثاني: الاعتراضات في القراءات القرآنية ومعاني المفردات	٥١
القراءات الواردة في: (قدُّوس) واللغات في: (سبُّوحِ)	٥٢-٥٥

القراءات في (دُرِّيّ).....	٥٦-٦٢
الخلاف في معنى (ببَّة).....	٦٣-٦٦
الفصل الثاني : الاعتراضات في المسائل النحوية	٦٧
المبحث الأول: الاعتراضات في البناء والإعراب	٦٨
الخلاف في أصالة البناء والإعراب.....	٦٩-٧٤
الخلاف في بناء الهاء على السكون في: (لَهي أَبُوك).....	٧٥-٧٧
المبحث الثاني: الاعتراضات في التراكيب	٧٨
نصب صَعَالِيك ومُلُوك في: (ونَحنُ صَعَاليكَ أَنْتُم مُلُوكا).....	٧٩-٨٢
نوع المنادى في قول الشاعر: (فيَا رَاكِبا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ).....	٨٣-٨٨
ترخيم المنادى المضاف.....	٨٩-٩٣
الخلاف في حذف حرف النداء والترخيم في قولهم: (أَطْرِق كَرَا).....	٩٤-٩٨
المبحث الثالث: الاعتراضات في الحدود والمصطلحات	٩٩
نوع الضمير (هو) في قول العرب: (فإذا هُو إيَّاهَا).....	١٠٠-١٠٢
تضمين معنى"فاسْتَمِعُوا له" معنى "أنْصِتُوا"	١٠٣-١٠٨
الفصل الثالث: الاعتراضات في المسائل الصرفية	١٠٩
المبحث الأول: الاعتراضات في أبنية الأسماء	١١٠
الاختلاف في أصالة الرباعي المجرد.....	١١١-١١٥
الخلاف في وزن(أُسْطُوَانة).....	١١٦-١٢٠
القولُ في أصلِ (أَشْيَاءَ) ووزنِها.....	١٢١-١٢٨
زيادة النون في (ضيفن).....	١٢٩-١٣١

زيادة الهاء في (هِجْرَع).....	١٣٢-١٣٥
المبحث الثاني: الاعتراضات في أبنية الأفعال	١٣٦
بناء فعلي التعجب من غير الثلاثي المجرد ومزيده.....	١٣٧-١٤١
بناء فعلي التعجب من الألوان والعيوب.....	١٤٢-١٤٩
المبحث الثالث: الاعتراضات في جمع التكسير والتصغير	١٥٠
تكسير الخماسي وتصغيره.....	١٥١-١٥٧
الخلاف في جمع (عَنْكَبُوت) وتصغيرها.....	١٥٨-١٦٠
المبحث الرابع: الاعتراضات في الإبدال والإعلال	١٦١
التمثيل على الأصل.....	١٦٢-١٦٧
إبدال الهمزة بعد ألف مفاعل في (مَعَايش).....	١٦٨-١٧٣
القول في إعلال (هَامَان) ووزنها.....	١٧٤-١٧٧
الخلاف في عين كلمة (وَاو).....	١٧٨-١٨٣
الخاتمة.....	١٨٤-١٨٦
الفهارس.....	١٨٧
فهرس الآيات القرآنية.....	١٨٨-١٨٩
فهرس القراءات القرآنية.....	١٩٠
فهرس الأحاديث النبوية الشريفة.....	١٩١
فهرس أقوال الصحابة	١٩٢
فهرس الأمثال.....	١٩٣
فهرس الأبيات الشعرية.....	١٩٤-١٩٧

فهرس لأنصاف الأبيات.....	١٩٨
فهرس المصادر والمراجع.....	١٩٩-٢١٩
فهرس المحتويات.....	٢٢٠-٢٢٣